

THE
NATIONAL
INFORMATION
AND
DOCUMENTATION
CENTRE
UAR

ORTS

الجزء الثاني من كتاب

ملحق : قصص الخرافات من (٥٥ - ٥٠)

والطالع في البيت اصبحت عيسى صبره

فصل في الأصول والامكانات

12

333

لحم ابرو ابرو، تا ليف عمره به به

مصر القضاة

 $\sqrt{6} > \sqrt{5}, \sqrt{7} > \sqrt{6}, \sqrt{8} > \sqrt{7}$

$\gamma_{\text{H}} \gamma_{\text{O}}, \gamma_{\text{N}}, \gamma_{\text{L}}, \gamma_{\text{V}}$

1812, 36A, 7150, 7110, 627,

L

1981

1000

[illegible]

100

10

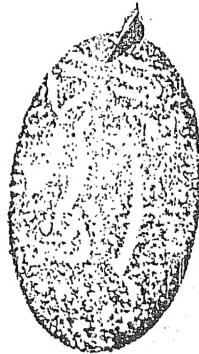
2

طریقہ کے لئے ضروری ہے کہ اس کی تعلیم اور تربیت ہو۔

55

1

10

[illegible]

المطلقة اي عن العوض لا لمطلقة الهبة الشاملة للهبة بشرط
 العوض كما ان تعريفهم اكتفائه للمطلقة لا لمطلقاتها الشاملة
 للكفاية بشرط براءة الاصيل وج فلا حاجة الى ما قيل اي بلا
 بشرط عدم العوض لان عدم العوض شرط قد في شرط
 لاشي لان قوله بلا عوض يقتضي عدم العوض بل نص في شرط
 عدم العوض والهبة بشرط العوض يقتضي كيف يحتمل ان
 وايضا يرد على طرده البيع ويستغني ايضا عما قيل المراد في تعريف
 الهبة بلا اكتساب عوض فالعبي ان الهبة تملك المال بشرط
 عدم اكتساب العوض فلا ينقض بالهبة بشرط العوض فانها
 وان كانت بشرط العوض الا انها ليست بشرط الاكتساب
 وقالوا خرج به الهبة بشرط العوض انه فكيف يخرج مع تعريفهم
 بانها بيع انتها كما ينبغي وانما يخرج منه البيع المطلق ويرد
 عليه ايضا انه يصدق بالوصية بالمال فانها ايضا تملك المال
 بلا اكتساب عوض فلم يكن مانعا من دخول الاغياراها واما
 تملك الدين من غير من عليه الدين يعني لا يقال انه لما
 كانت الهبة تملك الدين لم تضع هبة الدين من غير من عليه
 الدين لانه وصف في الذمة لا عيني فكيف ساع اطلاق لفظ
 الهبة على تملك الدين من غير من عليه الدين وكيف صح
 هذا التملك لا نا نقول الاصل انه لا يضع تملك الدين
 الا لمن عليه الدين فيكون استغنا طامعني واما من غيره فان
 امور اي امر صاحب الدين الرجل الذي اراد ان يملك الدين
 بنفسه اي الدين من المديون بحيث يكون وكلا عنده
 في القبض منه صحته الهبة اي صح اطلاق الهبة قال
 في

في الحيط لو وهب دينه له على رجل وامرؤا ان يقبضه فقبضه
 حازت الهبة استخسا نا فيصير قابضا للواهب بحك النيات
 ثم يصير قابضا لنفسه بحكم الهبة يعني اذا قبضه صاحبها
 في يده فحازت هبة من القابض لرجوعها في مال الامرالي
 هبة العيني قال في الحاوي القدسي فان قال الدين الذي لي
 على زيد هو لم يرد ولم يسلطه على القبض لا يصح سوا قال ويحي
 في كتاب الدين عارية او لم يقبل وفي البرازية المرأة لو وهبت
 مهرها الذي على زوجها لاسنها الصغير من هذا الزوج ان امرت
 بالقبض صححت والا لا قال الشيخ الرضوي وهذا يقتضي ان
 الهبة انما حصلت بعد القبض فيكون تملكها مضافا الى
 الزمان المستقبل ولا تقع الاضافة للمستقبل في التملكات
 كما تقدم الا ان يحمل تملكها في الحال بما غنيا رانه يصير غنيا
 وهو خارج عن التماس اذ الهبة لا تقع الا في الملك والعين
 غير مملوكة له وقت الهبة وهو نظير الحال لا تضع هبة
 مع انه يصير غنيا مملوكة وقد يفرق بان تمام الحمل غير محقق
 اذ هو متوقف على اتمام الله تعالى له وفصله من امه والعبد
 لا يقدر عليه والدين ثابت في ذمة المديون عاموس بدفعه
 لربه وصاحبه قادري فقبضه فبعد رعي تسليمه فلهي
 اه قال الجوزي ويعلم من ما تله هبة الدين لغير من عليه
 الدين ان نصير مملوكة المجهد للغير بعد فراغه له غير
 صحيح ما ياذ بالقبض وهي واقعة الفتوى اه قال السيد
 احمد ومنه يعلم فيما يظهر بيع اوراق الحيا مكية ولوطن عليه
 سري فانه غير مديون لعيني ولعدم تعيينه لقضا هذه الحيا مكية

اه وسببها الباعث على تحقق وجودها من الواهب
 الادة الخ للواهب ديوي يضم الال وكرها كموض
 يشمل المال والمنفعة والدعا وما ورد في الحديث من ان
 اليك سرور فافواه فان لم تقدرها فادعوله فلان الدعا
 عوض عند الخ ومحبة من الموهوب له للواهب لما ورد في
 الحديث تهراروا بخا بواولان القلوب جبلت على حب
 من احسن اليها بل الفضل الجليل يجب حتي لغير من وصل
 اليه الجليل عند التقوس الكريمة وحسن ثناء لان الواهب
 بوصف بالجود وملازم الاخلاق ويستحق عنده سته الجليل
 واخرى لان فيه امتثال امر الله في قوله تعالى وتعاونا
 على البر والتقوى وامر النبي صلى الله عليه وسلم في قوله
 تها وادفيه اتباع السنة لما لان عليه النبي صلى الله عليه
 وسلم واصحابه من التهادي وايثار الاخوات على النفس
 وفيه تحصيل الثواب ان حنت نيته وقال في شرح الملتقى
 او الخرزي كالنسيم المقيم قال الامام ابو منصور الما ترويدي
يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجود والاحسان كما يجب عليه
ان يعلم التوحيد والايمان قال السيد احمد الذي تفقده
 هذه العبارة ان هذه التعليم فرض على بعض الخ كما
 اصل المحاسن كلها الكرم واصل الكرم تراصة النفس عن الحرام
 وشحاها ما ملكت على الخاص والعام وجميع خصال الخير من
 فروعه وقال صلى الله تعالى عليه وسلم تخافوا عني ذنبا عني
 فان الله تعالى اخذ بيده وقاتل له كلما افترع عن جابر بن
 عبد الله قال تامل رسول الله هله الله عليه وسلم شيئا
 فقال

فقال لا وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال السخي قريب
 من الله قريب من الناس قريب من الجنة والجنة بيد من
 الله بعيد من الناس بعيد من الجنة قريب من النار وقال
 بعض السلف منع الجور سؤ ظن بالعبود وتلي وما انقمتم
 من شيء فهو عيبت وهو خير الرزقين وقال علي كرم الله
 تعالى وجهه ما جمعت من المال فوق قوتك فانما انت فيه
 خازن لغيرك ثم الجود بذل المال وانفعه ما صرف في وجه
 استحقاقه وقد نذب الله تعالى اليه في قوله تعالى لن تنالوا
 البر حتي تنفقوا عما تحبون وقبل ان الجور والسخا والايثار
 يعني واحد وقيل من اعطا البعض راسك البعض فهو
 صاحب سخا ومن بذل الاكثر فهو صاحب جور ومن اقرعوه
 بالما ضره يعني هو في مناساة الضر فهو صاحب ايثار واصل
 السخا السخاحة وقد يكون المعطي بخلا اذا سعه عليه
 البذل والمسك سخيا اذا لان لا يستغصب العطا فمن
 الايثار اياكي عن حذيفة العدوي انه قال انطلقت بعصر
 البرموك اطلب ابن عمي في القتل ومعني شيء من الما واقول
 ان كان به رشف سقينة فاذا انا به بين القتل فقلت له
 اسقيك فاشار الي ان تم فاذا انا برجل يقول آه فاشا الي
 ابن عمي ان انطلقت اليه فحنت فاذا هو هشام ابن العاصي
 فقلت اسقيك فاشار الي ان تم فسمع اخر يقول آه فاشا
 الي هشام ان انطلقت اليه فحنت فاذا هو قد مات فرجعت
 الي هشام فاذا هو مات فرجعت الي ابن عمي فاذا هو قد مات
 ومن عجائب ما ذكر في الدنيا راحلها ابو محمد الدردري لما

احترق مسجد مصر طئي المسلمون ان النصاري احرقوه فاحرقوا
 خاناهم ففقد في السلطان جماعة من الذين احرقوا الخان
 وكتب رقايا فيه القتل والحل والقطع ونثر عليهم من رقع
 منهم رقيقة ففل به ما فيها فوقفت رقيقة فيها القتل على
 رجل فقال والله ما كنت ابالي لولا ام لي ولان يجنبه يعق
 القتيال فقال لاني رقتي الحلد وليس لي ام فخذ رقتي
 واعطني رقتك ففعل فقتل ذلك الفتى وتخلص هذا وقال
 النعمان ابن المنذر يرمي الحلبا به من افضل الناس عيشا
 وانهم بالاداء الوهم طبعا واجلهم في النفوس قد رافكت
 القوم فقام فتي فقال ابيت اللعن افضل الناس من عاش
 الناس في فضله فقال صدقت واخبار الاجواد كثيرة
 ذكرت منذ قليل منها في المستطرف من احب فليراجع
 اذبح الدنيا راس كل خطيئة نهائية وهذا تقليد الخدو
 تقديره ولا يتركه من غير تعليم ما ذكر في شيب على حب
 الدنيا وهو مودع هوراس كل خطيئة فهذا التعليم غلص
 من هذه الافة وحديث حب الدنيا راس كل خطيئة
 اخرجه البيهقي باسناد حسن عن الحسن مرفوعا برسالة
 واورده الديلمي في الفردوس بلا اسناد عن علي رضي مرفوعا
 وهو عند البيهقي وابن نجيم من قول عيسى بن مريم عليه
 السلام وجرم ابنه يثيمة يا ذن من قول جندب الجاهلي والاد
 يرد على ابن يثيمة وعلى غيره ممن حكم عليه بالوضع لتك
 ابن النبي مرسلات الحسن اذا رواها عنه الثقات صحاح
 ما اقل ما يستقط منها وهي اي الهبة مندوبة لما قد منا
 من

من قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولئن تناهوا
 حتي تففقوا لاجتمعوا ويزنزون على انفسهم ولو كان
 بهم خصاصة والحاديث التي قد منهاها وتقولون
 سنة لقوله صلى الله عليه وسلم يا ابا المسلمات لا تخزن
 جارة لجارتها ولو فرسن شاة وينتق نذوب القول عند
 عارض كان علم انه مال حرام اوله يمن عليه ما اهدي
 اليه ويخوذك كما لو كانت قاضيا قال صلى الله تعالى عليه
 وسلم نهى ابو بفتح الدال وضربها خطا والاصل ان فعل الامر
 ان الحقنة والجمع ينتظر الي مضارعة فان ختم بالالف كبراد
 بفتح ما قبل الواو وان ختم بيا كبرهي او واكيدعو يضم
 ما قبلها كما قال ابن حجر تبا للمحكم بالتشديد في الحقنة
 وان كان بالتخفيف فمن المأباة ويشهد الاول حديث
 البيهقي تروا وتريد من القلب حيا ذلك لان الهدية
 خلقت من اخلاق الاسلام ولت عليه الانبياء وحس عليه
 خلفا وهم الاوليا تولف القلوب وتتقي سخائم الصدور
 وحديث نهى لها تخايلوا اخرجه البخاري في الادب المفرد و
 في الكنى والطبراني والخرزمي الهدايا والمكرم عن عائشة
 رضي مرفوعا قال الرزق العزافي والسند جيد وقال ابن حجر
 حسن واخرجه ابن عسكركون تاريخه بزيادة وتضاف لذهب
 الغل عتكم واخرجه عن عائشة ايضا مرفوعا لم يفظ نهى لاداء
 تزودوا واحبا وهما جزوا نور ثوابنا لكم مجددا وقيلوا الكرام عشر ايام
 فندوب الكارح صلى الله عليه وسلم فيه الي دوام لها دالة لزيد
 المحبة بينا الموصيني فان الشيء مسمى لم يزد ودخله النقضات

الهدية بين يديها واخرج الحكيم الترمذي عن ابن عمر
 مرفوعا الهدية تترى من الله طيب اذا اهدي الى احدكم
 فليقبلها وليمط خيرا منها واخرج ابو عبد الرحمن السلمي
 عن ابن هرويرة مرفوعا الهدية رزق من الزكاة الله فمن
 قبلها فانا يتقبلها من الله ومن ردها فانا يردها على
 الله واخرج مناد عن الحسن مرسلا الا يرد احدكم
 هدية اخيه وان وجد فليقبلها فيه والذي نفسي بيده
 لو اهديت الي زراع لقبلت ولو دعيت الى كراع لا جيت
 واخرج ابو اسحق في الثواب والديلمي عن عائشة رضيها
 اهدت الى امرأة مسكينة هدية فلم اقبلها رجعت لها
 فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال لا قبلتها منها ولا فليقبلها عنها فلا تربي الكثرة
 باعائشة تراعي فان الله يحب التواضعين ويبيض
 المستكبرين واخرج ابن جرير عن ابن عمر قال لقد تداوت
 سميت ابيا راس شاة بوتريه بمضرم بمضرا وان كلهم
 محتاج اليه حتي رجعي الي البيت الذي خرج منه واخرج
 ابن عساکر عن ابي الدرداء مرفوعا اذا قدم احدكم من سفر
 فليقدم معه هدية ولو يلبس في تحلة تهجروني رياءية
 للدار فظلي ولو لم يجد الا يلبس في تحلة تهجروني رياءية
 فان ذلك مما يحجبهم وقال الفضل بن سهل ما استر ضج
 الغضبان ولا استكطف السلطان ولا سلت النخايم
 ولا رفعت المفارم ولا استميل الحبوب ولا توقى الخدور
 بمثل الهدية وفي كلام بمضرم يخرج بالهدية خمسة الهدى

الهدية
 على من الزيات ويحتل تزاد واحبا عند الله تعالى تحبه بمضرم
 لبعض تفرقة ما روي ان المتخايف في الله يظلم الله تعالى
 تحت ظل عرشه كقوله قال ابن حجر في اسناده نظره في الخلو
 عن عطا الخراساني يرفعه تصانفا يذهب الغل ونها وواعا
 وتذهب الشخرا واخرج ابن عدي عن ابن عباس مرفوعا
 بلغظ تها وادوا الطعام بينكم فان ذلك توسعة في ارضكم
 الديلمي في مسند الفردوس فان ذلك توسعة لارضكم في
 عاجل الخلق من جسيم الثواب يوم القيامة واخرج الترمذي
 عن ابي هرويرة مرفوعا تها وادوا ان الهدية تذهب وحر
 الصدور ولا تحترق جارة تها ولو شفق فرسن شاة
 واخرج البيهقي عن انس مرفوعا تها وادوا ان الهدية تذهب
 السخيم ولو دعيت الي كراع لا جيت ولو اهدي الي كراع لقبلت
 وفي اسناده محمد بن منده عن بكر بن بكار ومحمد بن منده اورد
 الذهبي في الصغافر ويكره بكار وهو الغبي قال النسي غير
 ثقة وثنى عابده ابن شريح قال فيه مهران انه كذاب
 واخرج الطبراني عن ابي حنيفة بنت وداغ مرفوعا تها وادوا ان
 الهدية تذهب الحبيب وذهب بغوا بل الصدور واخرج الطبراني
 عن عطاء بن مالك مرفوعا الهدية تذهب بالسمع والقب
 واخرج الديلمي في مسند الفردوس عن ابن عباس مرفوعا
 الهدية تفور عين الحكيم واخرج الطبراني عن الحسن بن
 علي رضي مرفوعا نعم الشيء الهدية اما ما الحاجة واخرج
 ابن عساکر في تاريخه واحد عن عائشة مرفوعا نعم العون
 الهدية في طلب الحاجة وفي لفظ الخطيب مفتاح الحاجة

اذا وقت للفصل والمهدي اليه اذا اهل ذلك والحال
 اذا احلها والمكاتب اذا يكتبان الحنات وشرايط صحتها
 في الواهب العقل اي ولو حكي انتقم صفة السكرات افاده
 ابو السعود واللعو والمكاتب يعني ولا بد ان يكون الشيء
 الموهوب ملكا للواهب فلو قال هب انك انت درهم على
 ابني ضامن لها ففعل المأمور ذلك وقبض الموهوب منك كانت
 الهبة جائزة لا مرد من الدافع ويكون الواهب في الحقيقة
 هو المأمور بالامر حتى لا ان الرجوع في الهبة للمأمور
 المأمور كما في جواهر الاخلاص ولو وهب المولى عبده المأذون
 وعليه دين كثير لم يحل يجوز هبته والدين في رقبته يساع
 فيه الا ان يودي عنه مولاه ومعنى قولنا ان تجوز ان يكون
 ان يسطروا هبته فان ذهب الموهوب له بالعبد ولم يقدّر
 قلل فزاد باخذ الواهب بتقييمه يوم وهب كما في الميسر
 فلا تقع هبة مجزئة للمجزي عليه وعلى المقتوه فانه كذلك ولا
 تقع هبة صبي لعدم صحة تقريظه ومن في حكمة كالمعتوه لا ذن
 ولا تقع هبة رقيق لعدم ملكه ولو ملكا لادن ملكه غير تام
 لانه يسطر بخزفه وكذلك المذرم الولد ومن في رقبته شيء
 من الرق ومن لا يكون مالاً للموهوب اصله لانه في النهاية
 وفي الميسر ولا يجوز هبة العبد المأذون فان اجازته مولاه
 ولا دين عليه بها وان كان عليه دين لم يجوز ذلك وان
 اجازته المولى والغرض اهو وشرايط صحتها في الشيء الموهوب
 ان يكون موجودا وقت الهبة فلا يجوز هبة ما ليس
 بموجود وقت العقد بان وهب ما يثمر نخيله العام وما
 تله

تله افنامه السنة وتجوز ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن هذه
 الحمارية او ما في بطن هذه اشارة او ما في ضرعها وان سلطه
 على القبض عند الولادة والحلب وكذلك لو وهب زيدا في لبن
 اودها في سسم او قيقيا في حنطة لا يجوز وان سلطه على
 قبضه عند حد ولانه معدوم الحال فلم يوجد محل حنجر
 العقد وهو الاصح كما في جواهر الاخلاص ومنها ان يكون
 ما لا يستحق ما فلا تجوز هبة ما ليس بمال اصله كالحمل والبيئة
 والدم وصيد الحرم والحزير وغير ذلك ولا هبة ما ليس
 بمال سلك لاه الولد والمذرم المطلق والمكاتب ولا هبة ما ليس
 بمال متصرفه كالخمر كما في البدايع ومنها ان يكون الموهوب
 مغنونا حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وفي
 الزيطي وما القبض فلا بد منه لنشوت الملك اذا لم يزلنا بت
 قبل القبض بالانفاق اهو فهو شرط تمامها لا شرط صحتها
 ومنها ان يكون الموهوب مقبوما عند ربه اذا كان مما
 يجتمل القسمة ومنها ان يكون بية اعيان مشغول اعيان
 مستعرا عن غير الموهوب ولا يكون متصلا ولا مشغولا
 بغير الموهوب حتى لو وهب ارضا فيها نزع للواهب دون
 النزع او عكسه او تخلد فيها ثرة للواهب متعلقة به دون
 الثرة او عكسه او وهب دارا او طرفا فيها متاع للواهب
 لا يجوز كما في البه كما يستقيم اي فيما ياتي تحت قول الما
 ولو الموهوب نشأ غدا لملك الواهب لا مشغولا ومنها ان
 يكون معلوكا فلا تجوز هبة المباحات لانه تملك ما ليس
 بمملوك محال ومنها ان يكون معلوكا للواهب فلا تجوز

هبة مال الغير بغير إذنه لاستحالة تملكك مالمس بمالك
 للواهب كما في البداية ومنها ان لا يكون خلقا ماله خسر
 الوجود كدخول زيد وخروج خالد ومنها ان لا يكون مضافا
 الى وقت بان يقول وهبت منك انك غددا ورايس الشهر
 ولذا كانت الرقبة باطللة وهي ان يقول ادري بك رقبتي
 ومساها ان مت نهي لي وان مت نهي لك لان كل واحد منهما
 يرافقت موت الاخر ولكنها هو الايجاب والقبول لانها
 عقد فتتفق بهما كما في العقود كما سيأتي وفي الهندية وما
 ركسها فتقول الواهب وهبت لانه تملكه وانتهى بالمال
 وحده والقبض والتناول انما شرط بثبوت الملك للوهوب
 له وسياتي للتمسك فيها في حق الواهب تقع بالايجاب وحده
 حكمها اي الاثر المترتب على صحتها ثبوت الملك اي
 ملك العيني الموهوب للموهوب له غير لازم حيث انتفت
 مواع الرجوع فله اي يجوز للواهب الرجوع عن هبته مع
 كراهة الترخيم كما ياتي في بابه والفسخ وهذا عطف خاص
 فان الفسخ من اللفاظ الدالة على الرجوع وحكمها ايضا عدم
 صحة خاتمة الشرط فيها الصواب وعدم صحتها بجبار الشرط
 بقرينة الترخيم والافقاده انها صحيحة مطلقة والشرط باطل
 وانما تقع به لا بد يمنع تمام القبض وهي لا تتم الا به ولذا
 قال فلو شرطه بمعنى لو وهبته على ان الموهوب له ان ياتي ثلاثة
 ايام صحت الهبة ان اختارها في صحة الهبة قبل تفرقها
 لا تنقضي لانها من صحة القبض وكذا تقع الهبة ايضا بعد
 شرط الجبار لو ابراهه اي ابراهه الواهب الموهوب له عن كل
 حق

حق له عليه فيشمل حق الجبار فعند ذلك صرح الابرار بطل
 الشرط اي اضعف شرط الجبار فلم يبق له ثمة خلاصه وهذا
 فيما لو كان شرط الجبار من جانب الواهب قال الشيخ الوجهي
 وكذا لو برى من خصوص شرط الجبار كمن في بشرط كونه
 قبل التفرق نظر لانها تتم بالقبض ولا يشترط كونه في المجلس
 فلم لا تنقلب صحيحة بعد سقوط الجبار ولو بعد المجلس
 وحكمها انها لا تنقلب بالشرط الفاسد فثبت رجل الاخر
 عبد علي ان يمتنقه الموهوب له تقع الهبة ويبطل الشرط ويصح
 بايجاب غير في الاصلاح يتفق قال في الايضاح وبطل بطل
 تقع لان الصحة امر اخر وادراكا لغيرها بشرط ان
 مساقفتها تقع والالتفات فاسدة والكلام ها هنا في بيان
 انتقادها باللفاظ مخصوصة انتهى قال السيد احمد وقد
 يقال القصد انتقادها على وجه الصحة لانه هو الذي
 يخلو عن الاثم وقال الجيز الرزقي اذا اطلقت براد بها تملك
 العيني لا لارادة الثواب من غير جعل على وجه الهدية فان
 ما يبراهه الثواب يسمى صدقة وما جعل يسمى هدييه و
 بد خلاص في معنى الهبة لانه ولكن لا يشترط ضمها الاعمال
 والقبول وان كان كل منهما هبة تامل في هبة هبة
 التي كك او ملكة منك او جعلته لك وهذا كك او
 اعطيتك ونقلت قال في مختصر الطحاوي جعل بالكسر اعطى
 عن طيب نفس من غير مطالبة وقبل من غير ان ياخذ
 عوضا نقله عبد الحي الشرنبلالي وهذه اللفاظ كلها
 تقع بها الهبة وصفا وشرعا كما افاده في الهندية حيث

محيط السرخسي وفي البداية لا الهدأ من الفاظ الهبة ولو
قال اطنتك هذا اطما مر فان قال فاقبضه نههية وان
لم يقبل فاقبضه يكون هبة او اريه وقد اختلف المشايخ في
شرحهم كذا في المحيط نقله عن الاصل قال قاضي راده فاق
تقليد انما استفيد من قوله فاقبضه ونحوه في الدرر ولو
كان ذلك اي وقوع احد الفاظ المتقدمة نقل وجه
المراح فان الهبة صحيحة كما في الخلاصة مجرد نقل المص
في المخرج عن خزانة الفتاوي ولوقال هبني هذا الشيء على
وجه المراح فقال وهبت وسلم اليه جازي ومن ابن المبارك
انه مر على تومر بن يونس الطنبوري فقال لم هبوا مني هذا
فدفعوه اليه فزرب به الارض فكسره فقالوا يا شيخ خذ
اه وذكر هذه الواقعة في الحاشية ثم قال وانما قال لم هبوا
على اخترا لا عن قول ابي حنيفة فان عنده كسر الملاح
يجب الضمان وهذا دليل على جواز هبة المراح انتهى
واقاد الشيخ الوجهي بان الهبة تمليك والتخليك يعتمد
الرضي والرضي غير حاصل في حالة الهبة واما انزل الشفا
في قصة ابن المبارك من تولم خدعتنا بمعنى انهم لو
وهبوه قصدا لم يروه خداعا فقبضه تامل لان الانسان
يسمح بالهبة لمن يحتاج الشيء ولا يبيع به لمن يريد كسره
فقد رآوه خادعا لم يجبت ادهم انه يستخرج منهم وهو
يريد ازالة منكرهم على ان فعل ابن المبارك لو سلم انه
كان على طريق الهبة فليس يحجب بل لا بد من دليل يستند
اليه فليطلب ذلك الدليل اه واقاد المحوري بان المعسري

و

دع على صاحب الجير بانه ليس في الخلاصة ما ينفذ عوا
وانما ينفذ ان طلب الهبة مراحا لا جافوهيه خلا سلم
صحت الهبة لان المولى هب غير مراح وقد قبل المولى
له قبول صحيحا قال وقد وقع له ذلك في كتابه الاشاه
وانزلنا هذا الاشتباه اه وقال السيد احمد وما نقله
عن الخزانة مستدلا به على ما في متنه لا ينفذه فانه نحو
ما في الخلاصة وعبارتها لوقال هبني هذا الشيء على وجه
المراح فقال وهبت وسلم اليه جازاه وكذا في الترمذي
لا ينفذه ونفسه ويدخل فيه ما يكون على وجه المراح
فلو قال وهبت لي كذا فقال وهبت وقال الاخر فقلت
وسلم اليه جازاه مجلد فمالو قال اطنتك ارضي وهذا
منهم قوله هذا الطعام فانه عارية لرفقتها لان الطعام
اذا اضعف الى ما يطعم عينه يراد به تملك العين فلا عرض
ولا يكون ذلك الا هبة وان اضعف الى الارض كما
عارية لان الارض لا تنظم فهو كسيلة النخلة فان البهين
تتفق على تحريرها وهما التملك ينعقد على منفعتها والدا
قال واطعام لفلان التي يزرعها المستعير وفي الهبة
لوقال منحتك هذه الارض او هذه الارض اعارة الا اذا
نوي الهبة لوقال منحتك هذا الطعام او هذه الدراهم
والدنانير وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بغليته يكون
هبة اه مجرد الاضائة قال السيد احمد الا وضع ولو مالا
اي ولو صدرا لا يجاب بالاضافة وقال الشيخ الرضوي قوله
والاضافة معطوف على محذوف مأخوذ من الكلام السابق

وهو قوله كوهنا فان الافعال الثلاثة واقعة على
الطعام وهو كخطا انه قال بايجاب باننا فانه الى اللام هو
المشار اليه فتوهبت الخ او الاضافة الى ما اي جزء
يعبر به اي بتلك الخ وعن الكل كوهبت كك فرجها اي
هبة عكلها الخش كما في الخافنة ولوقال جعلته كك
هي هبة لان لام في قوله كك للتثنية لان الحاء عبارة
عن التثنية كك في انية بخلاف جعلته باسمك فانه ليس
برهبة يعني فتعقل الهبة ومجمل عدسها فان البائع
يستقله كثير يسد ان خبات هذا المبيع كك لان تشتريه
وكذا هي كك فتعقل ان يكون بالمارية والرهبة
او البيع فلا تلتزم الهبة مع الاحتفال الا بالخرقة وهي
التي عنانها ايضا لان يكون قلبه كلام فيعيد الهبة لان
يقول له اني اشتريتك او ان نفسي رغبته في اعطائك هذا
الشيء او انني تهني شيئا قبل هذا الفاء السيد احمد
ولو كان امة فتعقل هي كك حلال فيجمل حل الفلاح او
الا باحة ولا الهبة في الزوج فلا يكون هبة مجرد ذلك
مالم تنفذ قرينة تزي رافاد السيد احمد في قوله جعلته
باسمك انه ليس بهبة على احد التولين وهو غير الظاهر
قال في الهند يستحل ابو الصغير غير هي شي او كرميا قال
جعلته لابي تهنيته ولوقال جعلته باسم ابني فكذلك هذا
هو الاظهر وعلم ان كك شيئا كك في الضمانية وان لم يرد
الهبة بصدقة في التثنية ولوقال افرسه باسم ابني لا يكون
هبة كما في المختار قال الاب جميع ما هو حق وملكي فهو
كك

ملك لولدي هذا الصغير فهذا اكرامة لا تخليك بخلاف
مالوعينه فتال حالون الذي املكه او طاري لابي الصغير
فهو هبة وتتم بكونها في يد الاب كما في القضية رجل قال
جعلت هذا الولدي فلاذ كانت هبتو لوقال هذا الشيء
لولدي الصغير فلاذ جال ويتم من غير قبول كما في التنازع
قال لا يند اين مال تراكروم او قال نيام توكروم وان توكروم
او تكلم بكلام يجري مجراه فانه تخليك منك الان في جواهر
الا خلاط ومن الاثنا ظ التي تقع بها الهبة كناية عن
كما في الهندية عن محيط السرخسي ما لوقال اعزتك هذا
الشيء حديث من عمر عمر في المولى ولورقته من بعده
وهي تخليك الحال فتشتت الهبة ويسقط ما اقتضاه
من شرط الرجوع بعد موت المولى وكذلك لو شرط الرجوع
سريعا يبطل شرطه كما لوقال وصبتك هذا العمد حياتك
او حيا تدا واعرزتك داري هذه حيا تكت فاذا مت فولي
او اذا مت فهي كورثتي فهذا تخليك صحيح والشرط باطل لما
تقدم انها لا تنبطل بالشرط الفاسد بحره لوقال حملتك
على هذه الدابة خالك كونه ثاوية بالمال الهبة فانه تخليك
صحيح سواء كان من سلطان او غيره لاث الحمل على الدابة
الراكب وهو تصرف في منافعها لا في غيرها فتكون غارة الدابة
ان يقول صاحبها اودت الهبة لونه نوبي هتمل كلامه
لان فيكون التخليك يتال حل الامير فلاذ على فرسه اي
ملكه وفيه تشدد بدعيه ومثله اخذ منك هذه المارية
بحر كوراني في الغارية قال الحوي ومثله يهزم انه لو قال

ابرج حلتك على هذه لان هبة مطلقا ومن ثم قال في الثانية
 هي من السلطات هبة ولو قال كسوتك هذا الثوب فانه
 تخليص صحيح ايضا لانه يراد به التخليص كما في الكفاية قال
 الله تعالى او تسوتهم ويقال كسي الامير فلان ثوبا اذا
 ملكه لا اذا عاره ونبي الخلد صنة لودفع الي رجل ثوبا قال
 البس نفسك ففعل فكوت هبة ولودفع اليه درهم وقال
 افقتها فكوت قرضا وفي خزائن المفتين رجل عنده
 درهم لعيره فقال له صاحب الدرهم اصرها في حواجيك
 لان قرضا ولو كان فلان الدرهم حنطة فقال له صاحب
 الحنطة لكانا تكون هبة ولو قال قد متقتك بهذا
 الثوب او بهذه الدرهم فقتبها فهي هبة وكذا لو قال
 لامرأته قد تزوجها على غير مهر سمي قد متقتك بهذه
 الثياب او بهذه الدرهم فهي هبة كما في محيط السرخسي
 وعن محمد بن اذالان في يد رجل ثوب ودعته لرجل فقال
 لصاحب الثوب اعطيه فقال اعطيتك يكون هبة كما في
 الظهيرية وان كان في يد صاحبها وهي ودعته كما في المحيط
 ولو قال داري لك هبة او قال داري لك غربي وهبة
 وغربي منصوبات على الخ من ضمير الظرف او التبيين لما في
 داري لك من الذهب او اللام في ذلك للتخليص وقوله نسكتها
 لا مدخلي له في الهبة ولذ لك قال ان رجلا قد تملكها
 مشورة بسكون المجنة وفتح الواو ويضم المجنة وسكون الواو
 بمعنى الشورى وهي استخراج رأي على غالب الظن لان قوله
 تملكها تفسير لان العمل لا يصلح تفسير الاسم فقد
 اشار

اشار الواو هبة على اي على الموصوب له في ملكه الحاصل
 له بتعويله داري لك هبة بان يملكه فتعويله هذا الطعام
 لك ناكلا وهذا الثوب لك تلبسه فان تنا الموصوب لر قبل
 مشورته وسكن الدار لالحل الطعام وليس الثوب وان تنا الموصوب
 يتقبل تلك المشورة واستغله في اجارة او بيع ونحوها قال في
 القنية هذه الدار لك او هذه الارض لك هبة لا اقرار
 ولو قال هذه هبة لك ولعتبك من بعدك فهو هبة وتكون
 القتب لغو وكذا لو قال هي لك ولعتبك من بعدك كما في
 المحيط لا تقع الهبة لو قال داري لك هبة سكتي وقال
 داري لك سكتي هبة بالنصب على الحال كما تقدم او التبر
 في الموصفين بل تكون الدار المذكورة لو قبل القول لا يفسرها
 عارية في كل من التولين اخذ ايا المتعنت قال في الجرد
 السكتي حكم في تخليص المتعنت فلان عارية قدم لفظ الهبة
 واخره ولو ذكر بدل سكتي عارية لان عارية بالاولي ولو
 قال هي لك هبة اجارة كل شهر يدبرهم او اجارة هبة فهي
 اجارة غير لازمة في تلك كل من فسحها بعد القبض ولو سكتي
 وجب الاجر كما في المحيط وحاصله يعني ان الاصل الضابط
 لهذه المسألة ان اللفظ الذي يتكلم به الشخص ان انما
 اي اشترع عن تملك الرقبة واخصر بعبء الهبة وان انبا عن
 تملك المتافع فقط فصار رتبة واحتمل اللفظ تملك الرقبة
 واحتمل تملك المتافع اعتبر الرتبة بمعنى يصرف الى ما وضع له
 اللفظ بدون الرتبة لانه صريح ما يحتمل اللفظ انما لا يند
 كناية فيه كما تقدم في حلتك على هذه الدار فتعويله لان

والراجح



موضوعا لتفكك المنفعة فلان حقيقة في العارية فيصرف
 اليها نوب اولاد ويجعل الهبة فلا ينصرف اليها الا اذا نوب
 لصتي نوازل وفي البحر نقله عن الخلاصة انه لو قال اقرض
 باسم ابني فالامر شرود والاقرب الصحة وقد قوضنا تحت
 قول انا عجله في حمله باسمك انما عن الخاتبة الحرم بعدم
 صحة الهبة قال في الهندية الا لفاظ التي تنفع بها الهبة
 قلادة انواع نوع يقع بها الهبة ومنعها ونوع تنفع بها الهبة
 كناية وعرفا ونوع يجتعل الهبة والعارية وذكر في النوع الثالث
 قوله هذه الدار لك وفيك او لك حبس ورخصا المده في
 عارية عندنا وعند ابني يوسف في هبة كما في محيط الخري
 ولو قال احموا فلانا ولم يقبل عني فانه يبيع في ذريته بوجه
 ان لا يحمي وكذا الواو صي ان يدفع الي فلان الفالح او يطيح بحجر
 الف وعوضه لك في التزنا سبي ولو قال هذه الامنة لك
 قال ابو يوسف هذه هبة تجزئها اذا فسخ وفي هبة
 الاصل اذا قال هي لك فاقبضها فم هبة كما في المحيط ولو قال
 عبدني هذا العلف لم يقبل وصية ولا كان في ذكرها ولم يقبل
 بعد موتي لان هبة قياسا واستحقاقا في القسمة قال
 لا خراين جبر ترا يعني هذا الشئ لك فهو هبة تجزئها
 القسمة ولو قال تراست فاقبضها في الوجيز رجل قال كسنته
 ابن ربيع ترا اي هذه الارض لك فاذهب فاعرضها فان
 قال الختن عند ما قال هذه المقالة قللت صارت الارض
 له نيتم بالقبول ولو لم يقبل الختن ذلك لا تقصير الدرس له كما
 في الظهيرية ذكر في الزبادات اذا قال لجامعة من المسلمين
 هذا

هذا المال كم يكون هبة كما في الخاتبة رجل قال لا خخذ
 هذا المال واخر في سبيل الله فقال في الظهيرية
 ولو قال وهبت لك هذه الفارة الخطه وهذا الزرق السمن
 دخلت الخطه تحت هذه الهبة دوت الفارة والسمن
 دوت الزرق ولو قال وهبت لك فارة الخطه وزرق السمن
 دخل تحتها الفارة والزرق دوت الخطه والسمن كما في الظهيرية
 ولو قال جميع مالي او كل شئ امك فلان فهو هبة كما في
 الاختيار ولو قال جميع ما امك فلان يكون هذا القول هبة
 حتى لا تجزئ دوت القسمة ولو قال جميع ما يفر في او ينسب
 الى فلان فهو قرار كما في الخاتبة قال الاب لابنه ابن مال
 تراك دم يعني هذا المال حمله لك او قال بنام توكروم
 اي جلسته باسمك اوان توكروم او تكلم بكلام مجري مجراه
 فانه يملك من الابن كما في جواهر الخلاطي رجل قال
 لامرأة ابن كبريت خويش من خنثى يعني هي لي امك
 فتالت فداني تو يا يعني تغديك لا نصير ملكا للزوج ذكر
 الحكم في المنتقى اذا كان لرجل عبد في يد رجل قال المودع لولي
 العبد هبة لي فتقال هو لك فقال لا اقبل فهو هبة كما في
 المحيط امرأة ماتت وترك ابن من زوج اخر فتقال لدها
 عند فقيرها وهبت لزوج امي المهر الذي كان عليه لامي
 فقيل لا لا تقولي انت فتقال ويبيحنا بابلك نبودك
 وبيربا زارم لا تكون هذا هبة للمهر ولا ابل فان طلبه
 يحصة من ذلك لا يكون ابل كما في جواهر الفتاوى قال
 اصرف هذه الخشبة الي كتبك فهو هبة والعرف الي الكتب

مشورة كما في التقنية وذكر محمد بن السير الكبير رجلا قال انتم
قد وهبت جاريته فليباخذ من شافاخذها رجل تكون له
رجل دفع ثوبين الي رجل فقال ايما شئت كك والاخر لا يند
فلاذ فان بين الذي له قبل ان يتفرقا جازوان لم يبين لمر
يجز كما في محيط الرخصي فسرور فيما يتعلق بالتخيل لو
قال لاخر اذنت في حل ما اكلت من مالي فله ان ياكل اذا
قامت اشارة النفاق كما في الملتقط وحل قال لاخر من اكل
من مالي فهو في حل الفتوي على ان ياكل كما في السراجية عث
ابن صفات بنين له شجرة فتاة من اكل منها فهو في حل باس
ان ياكل منها الفتي والفتر هذا هو المختار كما في النونية جند
لاخر حلني من كل حلق هو كك على فعل ولا يراه ان كان صا
الحق عالما به بري حكما و يانه وان لم يكن عالما به بري حكما
بالاجماع واماعند ابي يوسف يبري وعليه الفتوي كما في الخلاصة
دفع الي اخريتها فخلط به الي ثم استحل صاحبه وكان بفلسة
ظنه انه لا يمكن تميزه فحمله في حل وسعة ثم وجد ذلك
وعرف برده كما في التقنية ولو قال لاخر اذنت في حل من مالي حيث
ما اصبحت فخذ منه ما شئت عن ابي يوسف رج ان هذا على
الدرهم والد نادر خاضه ولو اخذ من ارضه ان شجره فأكبر
او لوزة او حليب بقره او غنمة لا يجعل له ذلك كما في الظهيرية
ولو اخذ كرامة او ابلا او غنما لا يجعل كما في الخلاصة وحل قال
ابن حنبل ان اكل من مالي والمباح له لم يعلم بذلك الا ببيع
له الاكل كما في محيط الرخصي وان تناول فلاذ من ذلك
بالجمل فانه يتناول حراما ولا يبسه ذلك ما لم يعلم بالاذن
والا يباح

والا يباحه كما في التناخانية رجل له على اخريته ولم يعلم جميع
المال فقال المديوث ابرتي ما كك على فقال في الاصل
ابرنتك قال نصير لا يبر الا بعد ربا يتوفى ان له عليه وقال
محمد بن سلمه يبر من الكل قال الغنيم المالك الجواب في
التضا كما قال ابن سلمه وفي حكم الذخيرة كما قال نصير كما في
الذخيرة قال لاخر اذنت في حل ما اكلت من مالي او اخذت
او اعطيت حل له الاكل ولم يجعل له الاخذ والعطا كما في السراج
قال جملتك في حل الساعة وفي الدنيا وفي الساعات
كلها والدارين كما في الوجيز والخلاصة ولو قال لا انا صرحت
ولا طاب لك مالي فتلك قال ليس هذا بشي وحقه عليه على
حاله كما في الحاوي للفتاوي وقد مررت لك ربح في باب الجنان
من كتاب الحج سالة مالوسيب وابنته لعلته فاخذها نسا
واصلحها فانها تكون لمن سيرها وان قال من شافاخذ
فاخذها رجل فبري له وهكذا اختي به ابو القاسم وقال التقنية
ابو الليث هذا اذا قال لتوم ميين من شافاخذها
وان لم يقبل ذلك لتوم ميين لم يقبل ذلك اصلا فالذخيرة
على ملك صاحبها وله ان ياخذها ابن وجدها وفي الفتاوي
ذكر المسئلة مطلقة من غير تفصيل بين ما اذا قال ذلك
القول او قال مطلقة كذا في المحيط ولو سيب وابنته وقال
لا حاجة لي اليها ولم يقبل هي لمن اخذها فاخذها انسان
لا تكون له ولو ارسل طيرا على لارسال الطير عترة
تسيب الذخيرة قالوا في الطير لا ينبغي ان يرسلها اذا كان
وحشي الاصل اذا لم يقبل هي لمن اخذها كما في الثانية رجل

سب دابته فاصلمها انسان ثم جاصحها واراد اخذها
واقر وقال قلت حبيب خليت سبيلها من اخذني له وانكر
فاقيمت عليه البينة واستخلف فنكلني للاخذ سوا
لان حاضر سمع هذه المقالة اوغاب فبلغه الخبر كما في الخلاصة
وسبل ابو بكر عن ربي توبه لا يجوز ان ياخذ احد حتى يقول
حين رماه من اراد ان ياخذ فلياخذه وفي الواقعيات
عمن دفع عينا فزعم الوازع ان اللقي قال من اخذها فهي له وير
عليه او حلف المدعي فابى فانه يكون للاخذ وان كان الملقى
غير حاضر كن اخبر بما قال الملقى وسعدان ياخذها بالخبر
كما في الحاموي للفتاوي ولو وضعت له لؤلؤة فوهبها لآخر
على طلبها وقبضها متى وجدها قال ابو يوسف هذه هبة
فاخذة للمحضر وجوزها زعفران قال العلامة المغنسي لانه قاسها
على من سبها كما بقية حموي في شرح الكترو وفي الميوت ولو ان
رجلا غصب من رجل دارا او دهرها وهي في اليد الغائب فقال
المفصوب منه انت منها في حل فانه يبرأ من ضمانها وهو
على حاله المفصوب منه كما في التتريخا فبينة غصب عينا فحلله
ما كنه من كل حق هو له قبله قال ابيته بالغ التحليل يقع على
هو واجب في الذمة لا على عيب قائم كما في القنية وعن محمد
رح اذا كان الرجل على اخري قال قد خللتك فك قال هو
هنت وان قال خللتك منه فهو براءة كما في الذخيرة ولو قال
تراجك كرم وله عليه دين يبرأ المديون ولو قال هم غريبان
خود لا يحل كرم ويرأ غريبا ووه ولا يدخل تحت هذا مال الدجاة
الطوبى لك في الخلاصة وفي نوادره شافري سريبي الدابة
في

في الخات اذا وهب صاحبها لغيره اخذها ولا يكون
صاحب الخات اولى بها كما في التتريخا فلو قال لا اخذ
كرمي واخذ من الغنم ولم يزد على هذا فلو ان اخذ منه
شعير كما في الغياثية وان قال اخذ من البر ياخذ منوب
كما في المحيط صبي اهدي وقال ابي ابراهيم اليك بهذه
الهدية يحل له التنازل الا ان يقع في قلبه انه لا ذك كما في
المنتقط قال ابو يوسف لو استري ثوبا بستره فارح لا يقبل
حتى يقول انت في حل او هو كك كما في الحاموي للفتاوى
ولو قال الوكيل لا اسلم من تنازله ما لك فقال الامر انت
في حل من تنازلك من مالي من درهم الى مائة درهم فدخل
في وكال ليس له ان ياخذ حلة مائة او خمسين وله ان يتنازل
من ماله من الماكول والمشروب والمدرهم ما لا بد له منه كما
في المنتقط ورجل اهدي الى مفرضة شيا فان كان لم يهد اليه
شيا قيل الاستقراض كره القبول كما في السراجية بقرعة
بين اثنين تراضيا على ان تكون عند كل واحد خمسة عشر
يوما يجلب لغيره فانه مهابة باطلت ولا يحل فضل الدين
لاحد وان جعل في حل الا ان يستهلك صاحب الفضل
فضله ثم جعله في حل في حل الاول هبة الشاع فيها
يجتمل القسمة فلم يجز وانما هي هبة الدين فانه يجوز ان
لان مشاعا كما في الفتاوى الحادية التهرب وسادة كرسى
الروس وابعها يحل ان لانت وضعت للهرب كما في القنية
وفي التنازلي قيل لصاحب الحق ان غريمك مات ولم يترك
شيا فقال هو في حل فانه يبرأ وعلى هذا لا يقبل كذا فقال

هو يبي ثم يبين مجدده فانه يبر ولولا ان تهور يري لا
يبر كما في التخيالية ولو بعث الي غيره صراطا هديتم
بان انه من برة ابن المهدي الصغير لا يجوز ولا يمكنه الا ان
بالعلاج حتى صار اللبن صراطا وكذا الوعوضه المهدي
اليه كما في القنينة رجل قال غيره جاريته هذه لك على
ان تقتني عني عبدا فلانا فقبل الخاطي ذلك وقبض
المارية ليرتكب المارية ملكا حتى يعتق العبد عن الامر
لا انه ملك المارية بازاء تخليك العبد منه في ضمن الا
والتخليك اذا كانت في ضمن الفعل لا يتم الا بتفصيل ذلك
الفصل وما لم يوجد تخليك العبد لا يتم تخليك المارية كما
في قاضي خات في فصل الاعتناق عن الغير ويصح الهبة
بقبول مع الايجاب من الواهب في حق الموصوب له قال في
البر والقبول تارة يكون بالقول وتارة بالفعل ومن الثاني
ما قد مناه فحين لو قال قد وهبت جاريته هذه لاحد غيري
فلما خذها من ثنفا خذها رجل منهم تكون له ولا ان
اخذته قبوله وما في المحيط من ان هذا الفرع يدل على انه لا
يشترط القبول في الهبة مشكل اه قلت قد افاد القسافي
بان القبول لا يشترط في الهبة واستدل بما في المحيط قالوا
لو وضع ماله في طريق ليكون ملكا لمن اخذه خاف قال لعله
الحق وفيه يصح الهبة بالتقاطي قلت لا نسلم ان قولهم
ذلك يقتضي عدم اشتراط القبول بل يدل فرغم هذا
ومعوجه على عدم اشتراط اتحاد المجلس للايجاب والعقول
وذلك لان اخذ الاخذ من الطريق قبول بالفعل فتأمل
اما

اما في حق الواهب فنقص الهبة بالايجاب وحده لانه اي
الواهب متبرع وعقود التبرع يكتفي فيها بالايجاب وحده
بالنظر للموجب كالاقرار والوقف والوصية ولكن لا يمكنه
الموصوب له الا بالقول والقبض حتى لو حلف رجل ان
يهب عبده لفلان فوهب الخالف بان قال وهبته
لفلان ولم يقبل الموصوب له بمر الخالف لان الفرض الظاهر
الوجود وقد وجد وقد صرف نفسه فيها في وسعه قال قاضي
زاده ويرد عليه ما صرح به من ان ركن الهبة هو الايجاب
والقبول اذ لا تشك ان الركن لا يتم ببعض اركانها
كن في البدايع ان الايجاب ركنها من الواهب اما القبول
من الموصوب له فليس بركن السخسا نا خلا فالزفرا تهي
ويمكسه يعني لو قبل من حلف به بهته له ولم يهب الواهب
حتى لعد وجود المحلوف عليه الا انه يجهت في خذ
من حياته حيث لانت يمينه مطلقة عن التوقيت بخلاف
البيع يعني لو حلف ان لا يبيع فباع ولم يقبل المشتري فانه
فانه لا يجهت لان البيع لا يتم الا بايجاب من البائع و
قبول من المشتري وما لم يوجد الا يسمى ببيع غير القبول
انما يشترط في الصحة اذ لم تكن الهبة مجساة لته فلو قال
هبة لي هذا العبد فقال الاخر وهبت تمت الهبة كما في
البايع وفي الملتقط ولوقال وهبت منك هذا العبد
والعبد حاضر فقبضه جازت وان لم يقبل قبيلت ولو كان
العبد غائبا فقال له وهبت منك عبدي فلانا فاذهب
واقبضه فقبضه جاز وان لم يقبل قبيلت وقبضه نا خذ كما في

الحاوي للتقاضي ولو قال هو كذا ان شئت فذعه اليه فقال
 شئت عن الثاني انه يجوز كذا في الوجيز ويقع الهبة يقضي
 وقيدنا بالهبة لان التخليك يصح بدوئ التسلية والتقيض
 وانه غير الهبة وعلمه الفتوى كذا ذكره الشيخ عبد الله
 الملقب باللبيب في حاشية التلويح المسماة بالتفريع في
 بحث حروف المعاني ويؤيده ما في المدون شرح الكتر حيت
 قال واكثر المشايخ على ان التخليك يجوز بدوئ التسلية وانه
 غير الهبة وفيه ولو ذهب الثمار على روس الاشجار لا يجوز
 ولو اقر بالتخليك يجوز نشيت ان التخليك صحيح بدوئ التسلية
 وانه غير الهبة وعلمه الفتوى والحق في المدون ايضا واعلم
 ان التخليك يكون في معنى الهبة ويتم بالتقيض واذا عرى عن
 التقيض والتسلية اختلف العلماء فيه فقال بعضهم يجوز وقال
 بعضهم لا يجوز قيا ساعلي الهبة واكثر المشايخ على ان التخليك
 يجوز بدوئ التسلية وانه غير الهبة لان التخليك في الهبة
 يشان اثنان ومنكلا ان اسما وحكما اما الاسم فظاهر واما
 الحكم فلانه لو وهب الثمار على روس الاشجار لا يجوز ولو اقر
 بالتخليك يجوز فعرفت ان التخليك يصح بدوئ التسلية وانه
 غير الهبة وعلمه الفتوى والعمل اي وعمل الناس وموتوا المقر
 بمنزلة التسلية بالادق كذا ذكره الامام الاجل شمس الدين
 امام خراسان ابو جعفر محمد بن جمال بن محمد الطوقاني ادي
 الملقب في كتاب الشروط والقيادات والصكوك اه اذ اعلمت
 هذا فانما ان الهبة لا بد فيها من التقيض لموت الملك لا
 للصحة كذا قالوا كذا فاذ قال يثبت الملك فيه قبل التقيض
 لا يبيع

لا يبيع وعلى هذا الخلاف في الصدقة ولنا قوله صلى الله عليه
 ع لا يجوزنا الصدقة الا مقبوضة والمراد نفي الملك قال
 بوبكر الصديق رضي الله عنه رضي في مرصته كنت تحتك
 جدا واعتريت وستيا من مالي بالمالية وانك لا تكون
 قبضتبه ولا جزيتيه وانما هو مال الوريثة فلو كانت لكنته
 عايشة قبل التقيض لما لك لها ذلك ولان فيه الزم التبرع
 به فلا يجوز بخلاف الوصية لان المتبرع قد مات والوريثة
 ليسوا بغيره من يربي ببلد اذا مات من الواهب في قبض الموهوب
 له في المجلس اي مجلس العقد فانه اي التقيض هنا كالقبول
 فاخص التقيض اذا كان ببلد اذ مات من الواهب بالمجلس وهذا
 استحسان والقياس ان لا يجوز الا بالبلد لانه تصرف في ملك
 الغير فلا يجوز الا بالبلد ووجه الاستحسان ان التقيض كالقبول
 في الهبة ولهذا لا يعكس بها قبله وبينه التقيض عن القول كما
 لو قال وهبتك هذا الشيء فقبضه الموهوب له من غير قبول
 صح وعكس لوجود التقيض والمقبض من الواجب اليات الملك
 فيكون سلبا له على التقيض دلالة ان ملكه لا يقصر الا به
 فيستفيد ذلك بالمجلس كالقبول لانه بمنزلة زبني ثم انه املف
 في التقيض فتمثل قبضه وكيل الموهوب له قال في الاصل الوكيل
 في باب الهبة في معنى الرسول حتى يجعل العاقد هو الموكل
 بدوئ الوكيل وفي الباقي التوكيل بالتقيض كما في الحديث وفيه
 المتناوي المتناوية ولو وكل الواهب رجلا ان بالتسلية وكل
 الموهوب له رجلا بالتقيض وغايا صح التسلية من الوكيل فان
 امتنع وكيل الواهب خاصه وكيل الموهوب له ويترد احد

وكيبي التسليم به بخلاف كيبي القبيض لا ينفرد أحدهما كما في
الترخاوية وفي فصل ما يجوز من الهبة وما لا يجوز وبعد
أي بعد المجلس لا يصح له القبيض إلا بالاذن من الواهب
صريحاً لأن القبيض بمنزلة القبول في البيع بدليل أن الملك
به يحصل كما يحصل بالقبول ومعلوم أن القبول لا يثبت
حكمة بعد الافتراق فكذلك قبيض الهبة وفي الحسب لو
لأن الموهوب له أمره الواهب بالقبيض أي بقبيض الموهوب
حيث وهبه له لا يثبت القبيض من الموهوب له بل بالمجلس
أي بمجلس المقدلات لأن ثبت نصاً والثابت نصاً
ثابت من كل وجه فيثبت في المجلس وبعد المجلس ويجوز
للموهوب له قبضه بعده متى شاء ولو وهب غلامه من
رجل والغلام يحضرها ولم يتقبل الواهب له قبضه فذهب
الواهب وترك الغلام فليس له أن يقبضه حتى بأمره
بقبضه كما في المحيط ولو وهب لرجل غلاماً فلم يقبضه الموهوب
له حتى وهبه الواهب لرجل آخر ثم أمرها بالقبيض فقبضه
فهو للثاني وكذا الوارث الأول بالقبيض فقبضه لأن بالملك
كما في خزانة المفتي ولو اشتري عبداً فلم يقبضه وهبه
من رجل وأمره بقبضه فقبضه حائزاً كما في الخلاصة والتمكن
العا دي لا العقلي من القبيض كما القبيض وموضوع هذا
فيما إذا قبض الموهوب له وغيره فلو وهب لرجل شيئاً
لأنه في صندوق مقفل ودفع الواهب إليه أي إلى الموهوب
له الصندوق لم يكن قبضاً لعدم تمكنه أي الموهوب له
من القبيض أي قبض الياب الموهوب به بسبب قفل الصندوق
إذا

إذا لم يكن مفتاحه معه وإفان الصندوق في سبيله الموقوف
موقوفاً كما أن قبضاً لم تكن منه أي من قبض الثابت الموقوف
ما منع عنه عن القبيض فإنه أي التمكن من القبيض في الهبة
لا التحلية في البيع يعني والتحلية لا تتم إلا بمجلس يتكفل
من أخذه اختياراً وفي الدرر والمختار وصحة أي القبيض
بالتحلية في صحيح الهبة ظاهره لأن يقبضه الموهوب
له وهو خلاف ما نقله الشافعي عن شرح الأبيحجاب
أنه إذا كان العبد حاضراً فقال الواهب قد خلعت بيته
وبين الهبة فاقبضها فانصرف الواهب فقبضه الموهوب
له حائزاً لأن التحلية أقباض منه فإذا قبضه بأذن العقد
أي في البيع فينزل قابضاً بمجرد التحلية وإن لم يباشر القبيض
والفرق أن القبيض واجب عليه في البيع والبايع محتاج إلى
إخراج نفسه من عهدة المبيع فإذا أقباض في وسعه فقبضه
وليس في وسعه إلا بالتحلية وأما الهبة فإن التسليم ليس
بواجب عليه فيها فإذا لم يسلمه إليه ولم يقبضه لا يعد مسلماً
ونقل بعد ذلك عن المحيط ما نصه عن النوافل من رجل وهب
من رجل ثوباً وهو حاضر فقال الموهوب له قبضته قال أبو
حنيفة صار قابضاً لأنه متكفل من قبضه فاقبضه فقبضه
قبضه كما التحلية في باب البيع وقال أبو يوسف لا يصير
قابضاً ما لم يقبضه بنفسه لأنه غير قابض حقيقة أم فلي
هذا محمد مع أبي حنيفة والقبيض حقيقة عنده بالنقل من
ذلك المكان كذا نقله السيد أحمد ونقل في الهندية عن
المحيط قال وفي الباقي عن أبي يوسف إذا قال قبضه فقال

قيته والموهوب حاضرا اذا لم يرج الموهوب له قبل قوله
 وقفت ولا يكن قوله قبلت واذا لم يقل اقبضه فانما القضي
 اذ ينطقه فاذ لم يقل قبلت لم يجوز ان يقل الا ان تكون الية
 بسلمة اهل الوفاق هب لي هذا المبد فقال الاخر رهب
 تحت الية كما في البيهقي لا ان القضي يتم بالتخليه الجوه
 عن القضي في اليد حقيقة في فاسدها اي في الية الفاسدة
 فلو عجزنا لخر الية فاسدة وظل بين الرهن والموهوب
 فقبض الموهوب له لا يجوز كما في جواهر الا خلاط فان فساد
 الصحة يمنع الموهوب عن خروجه من ملك الموهوب عن تلك
 الموهوب له بل لو وجد القبض الحقيقي مع فساد الية كانت
 ذلك تحريم شرقي خروجه عن ملك الموهوب وهذا عن تلك
 الموهوب له فافطنك بالتخليه التامة فتأمر القضي وحس
 التيق فله عشرة عقد الا يصح بلاء قبض احدها الصبة
 والثاني لصدة وسأتي في سائر متفرقة لا تنسها
 فصح فيجب صوته والثالث الرهن وقد قيل ان التشف
 فيه شرط الزوم كما في الية وصح في الحنبل انه شرط المراز
 والواجب الوقت في قول محمد بن الحسن والا وزاعي واب
 شير ومثني بن ابي ليلى والحسن بن صالح انه لا يتم حتى يقبض
 المتولي اذ في المسجد فانه يتم بالفرز وفي قول ابي حنيفة
 انه يتم بقول الواقف وقفت وقضا القاضي المولي من
 قبيل فملك الطائفة وفي قول الثاني يتم بمجرد قول الواقف
 وقفت سواء سلم الى المتولي اولا تقضي بنقوده قاض اولا
 وهو الحقيقي به والخامس الكفري والسادس النحلة والعجب
 من

من نقد اهلها عقودا متنايرة وهاذا خللت في سمي الية
 والسابع الحنبل وفي نسخ الجيب بالسبع المهمة وفي نسخ
 بالشيخين المهمة ولا ادري بالمتقود منه وراي بالسبع المهمة
 فانها براد منه الوقت وقد تقدم وقال السيد احمد قوله في الحنبل
 فاهوه اذ يصح اذا قبض بعد الولادة وقد نص المصنفين بان
 انه لو وهب المولود بعد الولادة لا يجوز لان في وجوده
 اختلا لا نصارا لعدم اهل والثالث الصل فشرط فيه قبض
 المصالح عليه ما يتق فيه القضي والثاسع راس المال وهو
 ما يبد له رب السلم لتحويل السلم فيه في عقد السلم فلو اقرقا
 بايديهما قبل ان يقبض المسلم اليه راس المال من رب السلم
 يبطل العقد فهو شرط بتاليه على الصحة لا شرط انعاده
 حتى لو ابيع المسلم اليه قبض راس المال احر عليه والعامة السدي
 في السلم اذا وجد بعضه فربو فان لم يقبض السلم اليه بدله
 اي بدل الدرهم التي ظهرت زبونا قبل اذ فترق بايديهما
 بطل حصرها من السلم والحادي عشر الصري فله حد من ثمنها
 البدلين في المجلس اخذوا واختلفوا في عشرة اذ يبيع كسبي
 بالكسبي والجنس مختلف مثل الخبطة والنظير حذر من انقضاء
 ولا يجوز النسبة لقوله صلى الله عليه وسلم انما الربا في النسبة
 والثالث عشر اذا باع الزبير بن الزبير مائة درهم والربا
 مختلفا مثل الحد يد بالصفراء والصفراء بالنحاس والنجاس بالزوا
 خازيمها التناضل ولا يجوز النسبة لا تنافيها في النقد الا ان
 في بيع النجاس ونحوه باخذ النقد بين لا يخرج النسبة لما مر في
 الربا نسخ النفا هذه الفبارة في باب البيع لا النسخ لا النسخ الا في

الحاشي ووجدتها في نسخة في كيد الصالح ولونها الذهب
 عن القضي لم يصح قبضه مطلقا ولو في المجلس هذا بيان للاطلاع
 لان الصريح اقوي من الدلالة وهذا الصريح افاد الرجوع عن
 الهبة قال شيخ الاسلام لان نهى الواهب الموهوب كد عن
 القبض رجوع عن الايجاب لان القبض في باب الهبة
 بمنزلة القبول في باب البيع والبايع لو نهى المشتري عن القبول
 بعد الايجاب كان ذلك رجوعا عنه عن الايجاب لا لانه
 فذلك هنا لو رجع ثم قبض لا يصح قبضه فذلك هذا الحال
 انما اذا قبض صريحا صح قبضه في المجلس وبعده ولو نهى
 لم يصح قبضه له في المجلس ولا بعده لان الصريح اقوي من الدلالة
 ولو لم ياذن ولم يمتنع قبضه في المجلس لا بعده ولو كان الموهوب
 غائبا فذهب وقبض ان كان ياذن مع والاذن ذكره الهنائي
 وقسم الهبة بالقبض الكامل قال في الدرر والنقض الكامل
 في المقول ما يباين في المقاربات سبه قبض متناح
 الدار قبض لها والقبض الكامل فيها يجزئ القسمة بالقسمة
 حتى يقع القبض على الموهوب بالاذن ما لم يمتنع غير ان يكون
 بتسوية قبض الكل ونهيا لا يجزئ القبض بتسوية الكل
 ولو وصليت لكان الشئ الموهوب كالطعام الذي في الجراب تتخلل
 لذلك الواهب احتراز به عن مالوكا شاف ذلك غير
 الواهب كاستنبه الشئ عليه فذلك الواهب كالجراب كاسياق
 في التمثيل لان يكون الموهوب مشغولا به اي ذلك الواهب
 والاصل ان الشئ الموهوب ان كان مشغولا به كان الواهب
 كاستقلال الجراب الموهوب بالطعام الغير الموهوب واستقلال
 الحار

الدار الموهوبه تمناع الواهب منع ذلك الاستئصال تمامها ولا
 يعد قبضها قبضا وان كان الموهوب شاف ذلك الواهب
 كالطعام الموهوب جراب الواهب الغير الموهوب والمناع الذي
 يملئ الموهوب الدار الغير الموهوب لا يمنع تمامها وفتح
 على ذلك بقوله فلو ذهب رجل جرابا بكسر الجيم ومن لطائف
 الكلام لا تمنع الجراب والخرقة ولا تنكسر التنديل والنقصه فيه
 طعام الواهب او ذهب دارا لان فيها تمناع الغير الموهوب
 او ذهب داره عليه سرجه وكسرها كذلك اي الجراب بما فيه
 والدار ما حوته والداية بما عليها لا تمنع الهبة لعدم تمام
 القبض وبمسكده اي لو ذهب الطعام الشاف لجراب الواهب
 او المناع الشاف لدار الواهب او السرج الشاف لداية الواهب
 يصح الهبة في الطعام الموهوب وتمنع في المناع الموهوب كما في
 في الدار والسرور الذي على الداية فقط اي جنوب الجراب والدار
 والداية لان كلا منهما اي من هذه الداية المشاف منه الطعام
 والمناع والسرور شاف ذلك الواهب لا مستغفوله به كالواهب
 وقوله لان تنقله بملك غير راضيه هذا محترز قول المالكي
 ملك الواهب لا يمنع تمامها قال الشافعي ولو ذهب داره
 وسلمها فاستخف المناع صحقت الهبة في الدار لان الاستخفاف
 ظهر به ان يده في المناع كانت بيد غصب وعصار كالو غصب الدار
 والمناع ثم ذهب المالك له الدار وودعه الدار والمناع ثم
 له ان فرقته يصح وكذا الوهب حتى التما في يده من المناع وسلمه
 الي الموهوب له ثم استخف المناع فالهبة في المثلث تامة لان
 بيد الواهب لان التما على الجواب والمناع جيب احتية به

تسليمه ثم باستحقاق المتاع تبين ان المتاع لم يكن ملك الوهاب
وهو غير ما نزع من هلك المتاع ثم استحق وقد عوضه الموصوب
له اولافان مثا المستحق ضمن الموصوب له وان شا من الوهاب
قبل هذا قول محمد فاما عند هاهنا لا يتقل ولا يضمن وقيل هذا
قوله جيبا وهو الصحيح كما في محيط السرخسي ولو وهب ارضا
وزرعها وسلمها فاستحق الزرع بطلت الهبة في الارض لان
الزرع مع الارض يحكم الانقضاء كسائر واحد فاذ استحق احداهما
صار كما انه استحق البعض الثاني فيما يحتمل التهمة فتبطل
الهبة في الباقي اهو كرهن وصدقة فانها لا يثبت الا بالتقص
الكل ويلزم كونه مشفولا بمالك الراهن والمنفرد لا شافلا
لها فالاستقبيه راجع الي كلام الماتن وقال في المنع وكل جواب
عرفته في هبة الدار والجواب فيما فيه ما من المتاع فهو الجواب
في الارض والصدقة لان التقص شرط تمامها كما الهبة اهو
في الهاديه وقد ذكرت اكثر ما فيها وفي الاشياء هبة المشفول
بملك الوهاب لا تجوز كما قد مرنا من مسالة الوهاب الدار
وفيها متاع الوهاب ولو وهب له الدار والمتاع جميعا وخلي بينه
وبينهما صح فيها جميعا كما في الجوهره وان فرق في التسليم فخذ
يذهب احدها ويبطل ثم وهب الاخر وسلم ان قد مر الهبة في
الدار لا تقع في الدار وتقع في المتاع وان قد مر هبة المتاع فالهبة
صحبة فيها جميعا ولو وهب الارض دون الزرع او الزرع دون
الارض او الشجر دون الثمر او الثمر دون الشجر وخلي بينه وبين
ذلك لم تقع الهبة في الوجهين لان كل واحد منهما مشفول باحد
اتصال جز مجز فصار مجزلة هبة الاشياء فيما يقسم ولو وهب
كل

كل واحد منها علي حدة كما اذا وهب الارض ثم الزرع والزرع
ثم الارض ان جمع في التسليم جازت الهبة فيها جميعا وان فرق
في التسليم لا تجوز الهبة فيها ايها اقدم كما في السراج ولو
الدار ولم يسلم حتى وهب المتاع وسلم اجملة جازت الهبة
فيها واذا وهب الجراب والجواب ولم يسلم حتى وهب العلل
وسلم جملة جازت الهبة في الكل كما في المحيط ولو وهب فاغنا
رسلم مشفولا لم يصبح ولا يصح قوله انقصها او سلمت اليك
اذا كان الوهاب فيه او اهله او متاعه كما في الترخاينة رجل
وهب امه لرجل وسلمها اليه وعليها حتى وثيا بها جازت
الهبة وكذا الصدقة ويكون الثوب والحلي للوهاب لا للموصوب
له والمنفرد عليه لمثلان العرق والماء وان كان الثوب
عليها قد رما يستعمر ثوبها ينبغي ان يكون ذلك للموصوب
له ولو وهب الحلي الذي علي الجارية والثوب ولم يهب الجارية
لم تجز الهبة حتى يترحم ويدفع الثوب والحلي الي الموصوب له
كما في الثانية ولو وهب الدابة وعليها حلي لم يجز ولو وهب
الحلي علي الدابة وسلمه معها جاز وكذا الوهاب الما في الترخفة
يجوز ولو وهب الترخفة بلا ما يجز كما في محيط السرخسي ولو
وهب زرعاً في أرض او ثمر في شجر او حلية في سيف او ثياب في داس
او قنبر من صبرة وامره بالحصا ودار الجزا والزرع والتقص
والكيل وفصل صح استحقاقا ويجعل لانه وهبه بعد الحز ان قصد
ونحوها وان لم ياذن له بالتقص وفصل ضمن كما في الثاني ولو
كان الدار في يده باجارة فوهب له البنا جاز كما في الترخاينة
ولو قال لغيره وهبت لك هذين البنتين واخذ هي مشفول

لا يجوز الهبة في واحد منهما ولو قال وهبت لك هذا البيت
وحسنت من هذا البيت الآخر جازت الهبة كما في خزائن الحقتين
الاداء وهب الاب لطفله قال في الولوالجية رجل تصدق على
ابنه الصغير بدرا والاب ساكن فيها قال الامام لا يجوز وهو
ابو يوسف يجوز وعليه الفتوى اه لان الشرط قبض الواهب
هبة وكون الدار مشغولة بمحتاج الواهب لا يمنع قبض الواهب
كذا اعلل به الحنفية في حاشية الاركان وفي الزلزالية وهب
لابنه الصغير دار فيها متاع الواهب او تصدق على ابنه
الصغير بدرا وفيها متاع الاب والاب ساكن فيها يجوز
عليه الفتوى او اسكنها غيره بلا جرة والام كالأب لو رست
والابن في يدها وليس له وصي وكذا ان يتركه والصدقة في
هذا كالأهبة كما في التبيين ويترجم من قوله بلا جرة ان العبر
لولا ان يسكنها بالاجر لم تجز الصدقة وبه صرح الزلزالية
في الذخيرة بانه اذا كان يسكنها بالاجر فبده على الموصوب
اللزوم فيمنع قبض غيره تمام الهبة بخلاف ما اذا كان يسكنها
اه قلت وكذا الدار المارة بمعنى لو رعا رجل دار فيها
متاع الغير وها المستعير وسكنها ثم وهب المغير تلك الدار
للمغير مع استئجارها بالمستعير ومتاعه ومتاع الواهب فظاهر
كلالة صحة الهبة والله تعالى اعلم تنقل في الخ عن العمادية
قال استئجار الموصوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة
فكوصاحب المحيط في الباب الاول من هبة الزبائد ان ذلك
يمنع فانه قال لو رعا داره من انسان ثم زنت المستعير غصب
متاعا ووضعه في الدار ثم وهب الغير الدار من المستعير
صحت

صحت الهبة في الدار وكذلك لو ان المغير هو الذي غصب
المتاع ووضعه في الدار ثم وهب الدار من المستعير كانت الهبة
تامة وان تبين ان الدار مشغولة بما ليس بموصوب بالسر
تلك مشغولة بملك الواهب وهو المانع من تمام الهبة كذا
تقلد في الهبة ايض وكذا الدار التي وهبتها المرأة لزوجها
وهي ساكنة فيها ولها امتعة فيها والزواج ساكن في داره
يصح على المذهب مقابله ما عني ابو يوسف انه لا يجوز لان
يد الواهب ثابتة على الدار وانما كان الذهب صحة الهبة
لان المرأة حبث لانت في عصمة زوجها ومتاعها المانع في
الدار كلالها في يد الزوج لتبقيتها لفلان الدار مشغولة
ببيع مال الموصوب له وهذا لا يمنع صحة قبضه فصح التسليم و
قد غيرت بيت الوصائية لان اصله ومن وهبت للزوج دارا
لها بها متاع وفيها فتولات بنزير فقلت ومن وهبت
للزوج دارا لسكنها بها اي كانت لها في تلك الدار متاع وهو اب
والواهبه وزوجها الموصوب له فيها تنص الهبة المحرر الممول
عليه فاقصر على قول واحد الا ان في اشارة الى قول مخالف
لما ذكره في الجوزة وجلة جواز هبة المشغول مع وجود مانع
فيه ان يودع المالك المتاع وهو المتاع الذي في الدار والاب
قبل تسليم الدار فظاهره ولربعد هبة الدار بان قال وهبت
لك داري هذه وهي مشغولة بالواهب او بعتا عدا وبها
ثم اودعها فيها ثم تسلط الدار عند الموصوب له وغلب بينه
وبينه ثم تسلط الدار متلا يميني وهكذا الدار والجواز قلت
المشغولات فتصح الهبة ويقبض القبض لتسليمها اي الدار الموصوب
به

مجتمع في يده وفي الترخاينة ولو ادعى المتاع والدائري
 وهب الدار صحت الهبة فان هلك المتاع ولم يجز له ثم جازحت
 واستقت المتاع كان له ان يضمن الموهوب له وذكر ابن رستم
 ان هذا قول محمد بن ابي قنول ابي يوسف رجع لو استخف
 وساده منها بتطل الهبة في الدار في متلف تتم قال السيد
 احمد الاول ان يوزر بعد قوله محذور لان المتلف المحذور
 بالي الهبة والمراد به ان يكون متلفا عن ملك الواهب وحده
 واحترز به عن هبة التمر على النخل ولا وكسوف على غنم وذكر
 في ارض نقوله مفرغ تفسير المحذور الا ان فيه شائنة تدارع
 قوله لا مشغولا به قلت التمر المعلق بالخفة والصوف على
 ظهر الثمن شاغل لا مشغول بل المشغول انما هي الخفة والثمة
 فلا تدارع بالنظر الي المشغول قال والاولى ان يفسر المحذور
 بالجموع لانه من حازه اذا جمعه لاجل ان يظهر لقوله محذور
 فانه اذ به انه لو حازه غير مقسوم بان جاز التمر على النخل
 لا يترتب الهبة بل حتى يقسم وفي التاموس المحذور الخ
 الشئ كالحيازة الاختيار هو المراد منه هكذا افاده السيد
 احمد مفسره ومثله اي غير مقسوم في الصالح سهم
 اي غير مقسوم حيث لا يبيى متفقا به بعد ان يقسم بمعنى
 انه لا يبيى متفقا به بعد التسمية اصلا كصيد واحد واداة
 واحدة او لا يبيى متفقا به بعد التسمية من جنس التعلق
 الذي كان قبل التسمية كبيت وزمان صغير فان الصغير اذا
 قسم يربا يبيى به مخزن فاو مر بطا للمخار وكذا لا يبيى به
 للمبيى له فهو ما لا يقسم فتعدي هبة بصفة متفقا وكذا الحام
 الصغير

الصغير اذا قسم يمكن ان يجعل بيتا او مر بطا للدواب ولكن
 لا يمكن ان يبيى بها زهوما لا يقسم بخلاف الحام الكبير الذي
 يمكن ان يقسم ويجعل له موقدا اخر فان هبة بصفة متفقا
 لا تصح ولا حياجه الي موضع اخر لا يخرج عنه كونه قابلا
 حيث امكن ان يتخذ له موقدا وحده وانما صحت الهبة فيها
 لا يقسم لان المتلف لا يتصور فيه الا بالقبض التام فهو
 قبض في الجملة فان كلف به لا نالوا اعتبرنا حال القبض فيد لاند
 باب الهبة فيه وفيها يقسم لا يفسد قال في الجواب بشرط
 صحة هبة الشاع الذي لا يجزى التسمية ان يكون قد راسلنا
 حتى لو وهب نصيبه من عبد ولم يملك به لم يجز لانها جازية
 المتأذنة وما لا يجزى لها درهم الصحيح حتى لو وهب درهمها
 صحيحا لرجلين صحها وفي محيط السرخسي وان علم اللهب
 له نصيب الواهب يبيى ان يجوز عند ابي ح وعندها لا يجزى
 وفي الثانية ولو وهب درهمها صحها من رجلين اختلصوا
 فيه والصحيح انه يجوز والديار الصحيح قالوا يبيى ان يكون
 لا درهم الصحيح ولو وهب بفض درهم من انسان جاز في
 العصري رجل معه درهمان قال لرجل رهبتك ودهمها
 ان استويا في الوزن والجودة لا يجوز وان تفاوتا جاز لان
 في الوجه الاول تناولت احداهما فلا بد من الاقرار في الثاني
 تناولت وزن درهم منها وهو مشاع لا يجزى التسمية رجل
 اعطى رجلا درهمين وقال نصفها لك وهما في الوزن والجودة
 سواء في ابي ح انه قال لم يجز وان كان انقل وارجود او اري
 يجوز كونه مشاعا لا يجزى التسمية وان قال وهبت لك

قلتها ونساها في الوزن والجودة وفيهما اليمين جانرا قال
 احدهما لك هبه لم يجز لانهما اختلفتا في الثاني والفرع
 الاخير عاقد ما قدمه من التفصيل وان وهب نصف عند
 او ثلثه وسلكه جائز في المحيط ولو وهب رجل لرجلين نصف
 عبد بين او نصف ثوبين مختلفين او نصف عشرة اثواب
 مختلفة زطي ومروبي وعقودك جانرا وكذلك الدواب
 المختلفة على هذا فان كان ذلك من نوع واحد لم تجز هبته
 الا مستويا كما في الميسوط وان وهب نصف له في جانرا
 طريق او حمام وكبي وسلطه على القبض جانرا ولو وهب بيتا
 لآخر جمع جميع حدوده وحقوقه مستويا مفروغا قبضة للوهو
 له باذن الواهب لكن عمر البيت مستتر بينه وبين الخزان
 كما في جواهر الاختلاط وهبة المتاع فيما لا ينقسم بقيد الملك
 للموصوب له على وجه لا يستحق المطالبة بالتسليم لانها
 لا يمكن واما الهباية فلا تجب في ظاهر الرواية لانها اعارة
 فان كل واحد منهما يصير مبرأ نصيب من صاحبه والجبر على
 الاعارة غير مشروع وفي رواية يجب اه قال السيد احمد الذي
 يصيده الزيلعي انه يجبر على الهباية لانها قسمه المتافع
 التبرع وقع في العيب فيكون ايجابا في غير ما تبرع به فلا
 تنافي وانما المخطور الايجاب في عيني ما تبرع به اه وقال
 قاضي زاده بعد نقله ان الهباية لا تجب مع علته عت
 صاحب غايه البیان لعل هذا الجواب غير صحيح لان التهاين
 يجب ويجري فيه جبر القاضى اذا طلب احد التبرع لا سيما
 فيما لا ينقسم نص عليه في غايه الكتب اه لانها اي الهبة

لا

لا تنقسم قال السيد احمد لا موقع لهذا الاستدلال الا ببقاء وانما
 قديمه بما شاع لا ينقسم لانها لا تتم بالقبض اي بقبض المتاع
 كله ما شملت الهبة وما لم تشمله فمما ينقسم قال الشيخ الرضي
 انشا الله انما اشترط ان يكون الموصوب لغتسوما او متاعا
 لا يقبل القسمة لان الهبة لا تتم الا بالقبض وانما في التبرع
 او المتاع الذي لا ينقسم لان قبض كل شيء بحسبه والمتاع الذي
 لا يقبل القسمة لا يكون قبضه الا متاعا فان لم يكن به كذا تجزئ
 به الهبة واما المتاع الذي يجزئ فانه يمكن تسليمه بعد قسمته
 ويكون قبضه كاملا فلا يكتفي بتسليمه متاعا ولا بعد قابضا
 له مع الشيوع اه وقال الفتال قوله لانها لا تتم بالقبض فيما
 ينقسم يعني لا يثبت الملك في قبض غير مقسوم يجوز بل ينقسم
 الهبة جائزة فاذا البرز و سلمه وصحت و وقعت مستترة للملك
 فعلم بهذا ان هبة المتاع فيما ينقسم جائزة في نفسها ولكن
 توقف انشاؤها على الملك على الافراز والتسليم كما في لفناية اه
 وقال الشكبي قال علماؤنا هبة المتاع فيما يجزئ القسمة
 لا تتم ولا تعيد الملك قبل القسمة وبعض اصحابنا قال لانها
 فاسدة والاصح الاول كما الهبة قبل القبض وتقلد عن الاقنان
 والحد الفاضل بين ما يجزئ القسمة وما لا يجزئها ان كل ما كان
 مشتركا بين اثنين فطلب احدهما القسمة و اربى الاخر فان
 كان للقاضى ان يجبر الابي على القسمة فهو ما يجزئها كالدار
 والبيت الكبير وان كان مما لا يجزئ فهو ما لا يجزئها كالصعد
 والحمام والبيت الصغيرين وانما يطلب اه قال الخيز الرضائي
 في القسمة انه تضرر الكل بها لا ينقسم فعليه فالهبة في

ان ح

القطار الذي اذا قسم فنظر لكل بالقسمة تجوز وان انتفع
 البعض ونظر البعض لا تجوز الا ان قولهم فيها لا يقسم اي
 ليس من شأنه ان يقسم يقتضي خلافه فتأمل اه وقال
 الشافعي تجوز هبة المشاع فيها يقسم وفيها لا يقسم لانها
 عقد تملك والحل قابل له فاشهرت بالبيع وكونه تعا لا
 ينا في الملك في السموح لا الترضي والوصية وتسلبه عنك بالتجلية
 او تسليم الكل اليه للمشاع الذي لا يجزئ القسمة ولنا ان
 الخلفا الراشدين وغيرهم من الصحابة رضي شرط القسمة
 لصحة الهبة ولان التقبض منصوص عليه في الهبة فيشترط
 وجوده على الكل الوجه كما في استقبال القبلة لا كان منصوص
 عليه يشترط وجوده على الكل حتى ولو استقبل الخطم لا تجوز
 صلاحته مع انه من البيت بالسنة ولان التقبض يثبت مطلقا
 والمطلق يتناول المال والامل هو الموجود من كل وجه
 في المشاع موجود من وجه دون وجه لان التقبض عبارة
 عن كون الشيء في جيب القابض والمشاع ليس في جيبه من كل
 وجه لانه في جيبه من وجه وفي جيبه من وجه وقامها
 لا تحصل الا بالقسمة لان الانقسام بها تتميز وتجتمع والمجتمع
 لا يصير محررا ويكون احرازنا قصدا فلا يبرهنه لا فائدة للملك
 ولان اشتراط اصل التقبض في الهبة كالتحريم عن وجوب
 الضمان على المتبرع لاحتمال هلاكه قبل القبض او لئلا تلازمه
 المطالبة بالنسبة وهذا المعنى هنا لانه لو صح لوجب عليه
 اجرة القسمة ولطال به بالقسمة فيصير عقد التبرع موجبا
 لضمان اجرة القسمة على المتبرع ومطالبة بالقسمة وهو
 خلاف

خلاف موضع التبرع قال الله تعالى ما على الحسيني من سبيل
 بخلاف ما لا يقسم فانه لا تجب اجرة القسمة فيه ولا يقسم
 فيه الا التقبض فالكسبي به كما قد سناه والقبض في الوصية
 ليس بشرط لصحتها وكذا في البيع الصحيح وفي البيع الفاسد
 والسلام والعرف غير منصوص عليه وقوله صلى الله عليه وسلم
 يبدأ بيد المراد به التقيين غير ان التقيين في الشيء يكون
 بالتقبض ولان التقبض فيه شرط التقاضي للصحة لا بشرط
 الصحة والبقاء اسهل من الابتداء ولان هذه عقود معاوضة
 فلا يبالى لوجوب ضمان القسمة او المطالبة والقرض تبرع
 ابتداء حتى لا يملكك الا يملكك التبرع معاوضة انتزاعا لا يملك
 رد المثل فلو لم يبرع من وجه شرطنا التقبض فيه وكونه
 معاوضة من وجه لم نشترط القسمة عمدا بالليلي او
 الشهرين ولان التقبض فيه عوض غير منصوص عليه فلا
 يلزم فيه الكمال وصليته وهبه اي الشيء المشاع المحتمل
 للقسمة انتزاعا ولا جبري والاولي استقاط لانه المفروض
 من الوصلية ولا خلاف الا في الشريك بمعنى فلو وهبه لشريكه
 في حاله شيوعه لم يجز ايضا لعدم تصور التقبض الكامل فيها
 بتصور فيه وهو علة لشق الملك فيه ولكم بدور عليه كما
 في عامة الكتب فلان هو المذهب وفي الصبر فيه عن الفتاوى
 وقيل يجوز كره المشاع المحتمل للقسمة لشريكه وهو
 المختار ووجهه ظاهر لتصور قبض الشريك له مع شيوعه
 لان قبض الشريك الموهوب له في يده فيمكنه قبض
 انتزاعا ومشاعا ولكنه لا انتزاعا ككتب علي اطلاق اللغ

وهي مصنوعة لنقل المذهب كما لا يخفى فكأن هو الذهب نوح
 العمل به سواء ظهر وجهه أو لادان المذهب عليه اتباع ما قاله
 امامه سوا وقف على دليله أو لا رجحتي على ان ما في الصبر فيه
 نسبة شيخ الاسلام الى ابن ابي ليلى بعد ما حكى الاطلاق عن
 اهل الذهب وقد وجد بخط المصنف بعده في شرحه ولا يخفى
 عليه انه خلاف المشهور فلا يقول عليه ان هبة شاعر
 قسمه الواهب بنفسه او ثابته بان امر غيره ان يقسمه وسلم
 الى الموهوب له صحيح الا يهاب وتم القبض لزوال المانع وهو جرح
 عن القبض الكامل الذي يمتنع استحضرت زوال الشروع بقية
 والتسليم يتميز وصفاه انما يمتنع بذلك لان الهبة تنجز
 على القسمة لانه لو وهب شيئا يتقسم تصح الهبة من غير ملك
 ولها لو قبضه مقسوما ملكه ولو كان بشرط للصحة لا احتيج
 الى تجديد العقد كما لا يخفى جري ولو سلمه الى الموهوب المشاع الى
 الموهوب له حال كونه شاعيا يعني قبل قسمته بان سلم الكل
 لا يملك الموهوب له لعدم وجود القبض الكامل فيما يتصور فيه
 فلا يتخذ تصرفه اي تصرف الموهوب له قبيد اي في الشيء
 الموهوب فيضمنه بعد تلغره ويحب عليه رده قبله ولا يمتنع
 الرد بسببه لعدم نفاذه وينفذ تصرف الواهب وروى قد ذكر
 الطحاوي وقاضي خان وروى عن ابراهيم بن رستم مثله كمن
 فيها اي في الدر عن جامع النصولي ان الهبة الفاسدة
 ظاهرة ان هبة المشاع قبل القسمة فاسدة مع انها صحيحة
 غير قامة لافاسدها كقتله الشلبي عن بعض مشايخه ويدل
 عليه كلام صاحب البحر المتقدم قريبا كى عبارة الفصول
 الهادية

الهادية الاية تخرج بفاساد تقيد الملك بالقبض وبه يثبت
 قال في الهندية هبة المشاع فيما يحتل القسمة لا تجوز سوا
 كانت من شريك او من غير شريك ولو قبضها هل يقيد الملك
 ذكره حام الدين في كتاب الوقفات المختارة لا يقيد
 الملك وذكر في موضع اخر انه يقيد الملك ملكا فاسدا ويثبت
 كما في السراجية اه وقال في جواهر الخلاط ان هبة الشاع
 فيما يحتل القسمة من رجلين او من جماعة صحيحة عند هبا
 وفاسدة عند الامام وليست بباطلة حتى يقيد الملك بالقبض
 وذكر الصدر الشهيد اذا وهب من رجلين ما يحتل القسمة
 حتى فسدت الهبة عنده ثم قبض ثبت الملك فاسدا قال
 وبه يثبت كما في الفتاوى الفياضية ومثله اي مثل ما في النصوص
 من اقامة القبض الملك في الهبة الفاسدة في البربرية على
 خلاف ما صح في الهادية ولغظها كما تقتله في المخ عنها هبة
 المشاع اذا فسدت لا تقيد الملك وان قبض المملو مروي
 ذلك عن ابي يوسف وهو الصحيح وفي الخلاصة الهبة الفاسدة
 مضمونة بالقبض ما انه لا يثبت الملك للموهوب له بالقبض
 وهو المختار وقد اختلف الفقهاء كمن لغظ الفتوى كد من
 لغظ الصحيح كما بسطه المصنف في المذبح قال فيها كما افاده في بعض
 المعبرات اه اي فيكون العمل على ما في النصولي والبربرية
 لانها قال وبه يقضي وهو كد من الصحيح الذي في الهادية في
 يسخ الرجوع بعده لتعلقه صحت المشتري به كما تقدم نظيره
 في البيع الفاسد فليجوز رجعي مع بنية احكام المشاع حيث قال
 وقيد بالهبة لان بيع الشاع جازي فيما يقسم وفيما لا يقسم

واما الجارية فان كان من شركته فهو جاريان كان من اجني لا يجوز طلاقا وعليه الفتوى عند ابي حنيفة كما في الثانية وهي فاسدة على قوله فيجب اجر المثل على الاصح خلافا لمن قال بطلانها فان يوجب شيئا او ما الشيوع الطاري فظهر الرواية لا ينسد الاجارة واما اعارة نجارة ان كانت من شركته والافان سلم الطل فهي اعارة مستأنفة للكل والا لا يجبر واما رهنه فهو فاسد فيما ينقسم اوله من شركته او من الاجني بخلاف الرهن من اثنين فالله جاز واما وقعه فما يرضى ابي يوسف خلافا لمحمد فيما يجزئها وان كان مما لا يجزئها فما يرضى اتفاقا وافق اكثر يقول الامام محمد واختا رشيخ بلغ قول ابي يوسف وفي النصول وفي واقعات الناطق وقف مشاعلم يجزئ في قول محمد وبمبني فان رفع الي قاضي وقضي يجوز جازعه عند الطل اهو قد تقدم تقريره واما وبعته فما يرضى وتكون مع الشريك واما قرضه فما يرضى بالاتفاق كما اذا دفع اليه ائنا وقال خسمانية قرض وخسمانية شراكة في النهاية ههنا واما غصبه فنفسه قال في الزبانية وعليه الفتوى وذكر في النصول الهادية صورها منها ان تكون الداري يد رجليين فتعصف من يد احدها واذا كانت كل الداري يد رجليين في يد كل واحد منهما نصفا شايما لا يدل على كون جميع الداري يد كل واحد منهما بل يكون النصف في يدهما والنصف في يدا الاخر واعتناع الجارة المتاع لمعني اخر وهو نقد استنف النصف من ملك الاخر وهو مستوفيه من ملكه ومن ملك الشريك وتامه ينظر ثمة واما صدقة فكم يستة الا اذا تصدق بالكل على الشريك فانه

فانه يجوز على الاصح واما دعوى الشايخ ذكر في اول دعوى النخبة اذا ادعى على رجل ثلاثة اسهم من عشرة اسهم من دار وقال هذه الثلاثة اسهم من العشرة الاسهم من الدار المحدودة ملكي وحتي وفي يدهم الدعي عليه نصفه ولم يذكر ان جميع هذه الداري يده وكذلك لم يشهد بشهادة ان جميع هذه الداري يده فان الدعوى صحيحة الشاهد مقبولة وتامه في النصول واما استحقاق الشايخ ذكر في رهنه الدين المرغيبا في في شروطه اذا استحق نصف الدار واثنائها اوربها فالشري بالخيار عندنا ان شاردا بقي ورجع بشئ المستحق على باييه مذكور في النصول ايضا واهل فقهاء الرجوع في الهبة الفاسدة قال في الدرر نع وعبارته وبلى التوب الرجوع فيها اي في الهبة الفاسدة يعني اذا انتبت الملك فصرها هل تنبت ولا بية الرجوع للواهب فيها رهب هبة فاسدة الذي رجمه وقال بعض المتأخرين كانت السالة واقعة الفتوى وفرت بين الهبة الصحيحة والهبة الفاسدة واقتبت بالرجوع وقال الامام الاسترغيني والامام عماد الدين هذا الجواب مستقيم اما على قول من لا يرى الملك بالقبض في الهبة الفاسدة فظاهر واما على قول من يرى فلات المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون على ما تقره فاذا كان مضمونا بالقيمة بعد الهلاك لا يستحق الرد قبل الهلاك فيملك الرجوع والاسترداد اه واهل فقهاء في التزبانية بانه غنوطا ههنا على القول المغتن به من انا دتها اي الهبة الفاسدة الملك بالقبض وعبارتها قوله واما على قول من يرى فلات المقبوض بحكم الهبة الفاسدة فلهذا غيب

ظهر لان قوله فلا تالمقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون
 لا يكون سخرها الاعلى القول بعدم الملك والا فكيف يكون
 مالا وضامنا في ذكره من استقامة الجواب فيه نظرا على طلاق
 قوله ان المقضي به افادة الملك بالمقبض فيما وهب له به
 فاسدة اهو قال ابوالسعود ونظر فيه الشيخ ابي شاذان
 بان المقبوض في البيع الفاسد ملوك بالمقبض مضمون بقيمة
 فلا يبعد كون الشخص مالا وضامنا في الجواب مستمرا
 وكان القول بالضمان سخرها حتى على قول من قال بملك
 الموهوب فاسد اهو قال السيد احمد وفيه ان هذا قياس
 مع الفارق فان البيع فاسد المقبوض في عقد ماسا وضمنه
 فلا بد من العوض وقد الغينا الثمن لعدم الصحة واذا
 القيمة عوضا لا لزوم اخذ ما عقد الما وضمنه بل دعوى وما
 المقبوض في الهبة الفاسدة فهو مقبوض بغير عوض اصلا
 وقد قال القائل بالملك فيها والملك في الموهوب بلا عوض
 اما لو نظرنا الى كونه ملكا خبيثا كما قال المؤلف في شرح
 المفتي وقيل بملكه بالمقبض لكنه ملك خبيث وبه ينبغي
 تستاني عن المفردات يكون موجبه التصديق بقيمة هالكا
 كما قيل به في نظايره فليست مل وبمقتضى القول بنسبة الملك
 بالمقبض في الهبة الفاسدة ما في المجموع من الاسمان من ان اذا
 وقفت الارض التي وهبت له هبة فاسدة صح عليه قيمتها
 اهو وهذا يريد ما ذكره الشيخ عاصبي تبعا للاما مع
 الاستدلال في الهادي وفي ابي السعود عن التستاني
 وكالا يبيع الرجوع في الهبة الفاسدة القرابة فكذلك غيرها
 من

من الموانع اهو فيلحفظ والمانع من تمام القبض في هبة
 المشاع الذي يقسم شتيع متعارف للمعد لا شتيع طاري
 بالهبة كما ان وهب دار الرجل ثم يرجع عند خلو الموانع عن
 الرجوع في بعضها تنافيها كما لو رجع في نصفها وتلها ثانيا
 فانه اي هذا الشروع الذي طرأ بالرجوع بعد تمام الهبة لا يفسد
 اي الهبة اتفاقا لانه حدث بوجود القبض وتتمام الهبة
 فلا يؤثر ثانيا وهو نظير ما قالوا ان الرد لا ينطال التيم لان
 الاسلام شرط لوجود النية التي هي شرط لصحة التيم
 فاذا صح التيم لوجود شرطه وهو النية من السلم ثم طرأ عليه
 الكفر بعد ذلك والعياذ بالله تعالى لم يبطل تيمه لانه قد تم
 بوجود شرطه وهو النية من السلم وكذلك هنا هذا الشايع
 لا تقع هبة لغتد شرطه وهو القبض الما لم فاذ اوهب
 ما ليس بمشاع وتمت الهبة بقبضه الما لم ثم طرأ عليه الشيوع
 بعد استيفاء شرطه ولم يثبت المجرى الملك للموهوب في الهبة
 والشيوع لا يثبت في الملك كما ان الكفر لا يثبت في رفع اليد فيكالات
 التيم لا يبطل بالردة فالهبة لا تبطل بطرأ الشيوع بعد تمامها
 ولا يكتفى اذا ورد على موهوب غير مشاع بعد تمام الهبة بالمقبض
 فهو شريع متعارف لا طاري فيفسد ذلك الاستحقاق الهبة
 في الكل حتى لو وهب رجل لآخر ماضيا وضم في الهبة زرعهما الثاني
 عليها في ملك الواهب وسلمها الواهب تلك الارض مع الزرع
 الى الموهوب له فاستحق الزرع بطلت الهبة في الارض وكذا لو
 وهب دار الرجل فقبضها ثم استحق بعضا بطلت الهبة كما في
 البناء ولو وهب نخيلاد ما فيها من التمر وسلمها ثم استحق

التبريد في النخل يطل في النخل كما في المحيط ولوهب ارضا
 وزرعها فيها استخضع وسلم ثم استخضع احدتها تطل
 الهبة في الاخر كما في محيط الرخص والعلة في جميع ذلك
 ما اشار اليه بقوله الاستخضاع البعوض النافع فيما يجمل
 القسمة وقال السيد احمد وفي كوت الذرع بعصا نشا بمانظر
 وعلمه في الدبر بقوله لاد الذرع مع الدرع يحكم الاتصال
 كـ واحد فاذ الاستخضاع احدتها صار كما انه استخضع البعوض
 النافع فيما يجمل القسمة فنبتل الهبة في الباقي كما في الباقي
 وقد تقدم لنا هذا تحت قول الحاج لاد شغلته بملك غفروا
 لا يمنع تمامها وكونا ثمة مسالة ما لوهب دارا باعتبارها
 وسلمها ثم استخضع المتاع صحت في الدار وكذلك مسيلة الخلق
 والجواب وذلك لانه ظهر بالاستخضاع ان يده في المتاع
 كانت يدغيب فلم تكن الدار مشغولة بملك الواهب وفي
 سبيلنا ليس الامر كذلك لما مر من تعليل الدرر ولوهب
 سفينة فيها طعام بطعامها ثم استخضع الطعام بطلت
 الهبة في قول ابي حنيفة وابن يوسف وقال محمد لا تبطل
 في السفينة كما في الثانية والاستخضاع اذا اظهر بالبينة
 احتراز به عما لو اظهر باقرار الموهوب له فلا شك في كونه طاريا
 كما في ذلك الاستخضاع مستند الي ما قبل الهبة فيكون البيع
 الحاصل بسببه مقارنا لها اي للهبة فيفسد هالعدم تمام
 القبض لا طاريا كما زعمه ههنا زعمت حيث الاستخضاع جمل
 الظاهر بالبينة طاريا وان بعد ابن الكمال قال القسمة في
 واما الطاري فيفسد الا في رواية عن ابي يوسف كما لو

وهب

وهب وسلم ثم رجع في بعض كما في قاضيات واستخضع البعوض
 كما في دعوى النهائية والكوما في كنف في الظهيرة ان يضر
 الاستخضاع تفقد لمقارنة النوع فلعل في المسيلة بوليت
 اه فتنتيه ولو وهب نصف الدار لرجل وسلم ثم وهب النصف
 الباقي وسلم لا يجوز وكلتاها فاستدات كما في الضمنية
 ولو وهب نصف داره لرجل وسلمها اليه ثم وهب نصفها
 الاخر لرجل اخر لم يجز شي من ذلك وان لم يسلم النصف الاول
 حتي وهب النصف الثاني للمثاني ثم سلم الدار اليهما جازت
 الهبة لهما عند ابي يوسف ومحمد بخلاف ما لو وهب لرجل
 جملة كما في المتوسط
 هبة سوف ظهر لا تضع اليه هبة
 هبة عمري في الدار التي فيها متاع واهب والجواب التي
 فيها الدقيق والدابة وللاهب عليها حل وكالقيمة التي فيها
 ما دونه فهبة جميع ذلك لا يصح لانه كشاع قال الخبر الذي
 اقول لا يذهب عليك انه لا يلزم ان يخذ حكمة في كل سر ولو
 اخذ حكمة في كل شيء للزم ان لا تجوز هبة النخل من صاحب
 الارض وكذا عكسه والظاهر خلافه في فرق بينها انه من
 جزء من المتاع وان دق الاول الشريك فيه ملك فلا تضع
 ولو من الشريك لاد القسمة الما حل فيه لا يتصور وانما
 النخل في الارض والثري في النخل والزرع في الارض لو كان كل واحد
 منها الشخص والارض كلها الشخص فوهب صاحب النخل كله
 كله لصاحب الارض وعكسه فان الهبة تقع لان ملك كل من
 الواهب والموهوب له متميز عن الآخر فيصح قبضه بتملكه ولم

ار من صرح يمكن يوخذ الحكم من كلامهم وقد صرحوا بان المانع
 انما يعتبر وقت القبض لا وقت العقد والله تعالى اعلم هذا
 وقد قدم عن الصيرفية لو وهب نصيبه من الارش يربحه
 او من سمي بجعل القسمة لا يجوز اجماعا وفي فتاوى الزاهد
 القاتبي لو وهب النصف من شركه من دار لم يجز قيل يجوز
 وهو المختار راجعت الصيرفية فابره قال بعد قوله اجماعا
 قلت وفي فتاوى زهري ولو وهب النصف من شركه
 انما فاذا كان هذا في المشاع فابا لك بالمتصل يمكن فصله وانما
 لا ادري ما يمنع ذلك ولكن النقل اذا وجد لا يستغانه الا
 التسليم فتشبهت اهل ولو فصله اي الموهوب كان جزل الصوف
 المواتر وقطع النخلة او حلب اللبن وسال الى الموهوب له جاز
 اليمين لو وجود القبض المامل ولو زال المانع يعني لان امتناع
 الجواز انما كانا للدفصال وذلك يعود الى امتناع القبض فع
 تفصيله وتسليمه فقد المانع وانما جاز في اللبن وان كان
 في وجوده شك لانه قد يكون رجا او ما تخرج جانب الوجود
 بالتفريق فيه فانه بانفصاله يبين وجوده بخلافه ولو وهب
 الحبل وسلم بعد الولادة حبث لا يجوز لان في وجوده احتيا لا
 فصلا للمعدوم ويعتبر الاذن بالقبض بعد الانفصال ولا يعتبر
 بالاذن قبله كما لا يمتد بالتسليم قبله زيلبي وهل يبقى في جزر
 الهبة وصحة القبض فصل الموهوب له كجزء للصوف وتقطعه
 للثري اذ لو الهب يعني ولا يحتاج الى تفصيل الواهب ظاهر
 الدرر لم حيث قال حتي اذا فصلت هذه الاشياء عن ملك
 الواهب وسلمت صح هبتها كما في المشاع فانه ثم الكالم من قوله
 فصلت

فصلت ما اذا فصلها الواهب او الموهوب له باذنه وقال الخير
 الرولي في حاشية الخ فوله ولو فصله وسلمه اي الواهب فله
 فصله الموهوب له بغير اذنه الواهب لا يملك الاستفاد
 جديده فقول به بغير اذنه الواهب انه لو كان باذنه لا انفصله
 بنفسه ويجعل انه اخذه الله ما ذكره في الدرر اذ الباب اشر
 اليد السيد احمد قال فانه قال وكذا يجوز هبة البناء دون المصة
 اذا اذنت له اي الموهوب له الواهب في نقض هبة اخرى فيها
 ربح دونه اي دون الربح وتخل فيها ثم رده اي دون الثمن
 اذا امره اي الواهب الموهوب له بالخصا في الربح والخروج
 الخ ولو زال استغنا الموهوب بملك الواهب اهل بتصرف قال
 الشيخ الرضي وكانت اثاره ان لا فرق بينها وان كانت اتملة
 التي ذكرها في الدرر لا تجزى هبة الا نعلل بان المانع الاستغنا
 بملك الواهب فاذا اذنت في الخ اذا او الحصاد وفصل الموهوب
 له ذلك زال المانع فما زلت الهبة وهما قال المانع هباته
 السيوط فاذا زال باذن المالك زال المانع والله اعلم اه وقال
 السيد احمد بعد نقله لما تقدم من الدرر اذ انما عزمي زاده انه
 صحيح في الدول دون الاجير بل فانه لا يصح فيها مطلقة لا منفصل
 بهما اتصال واذا خلقت فلان منزلة المشاع الذي يجمل القسمة فلا
 تتم بدون الا فراد الحيازة ثم الحكم صحيح في عكسها وهو هبة
 نزع بدون ارضه وهبة ثم بدون شجرة فانه يصح استحقاقا
 اذا امره بالمصا والخذاء وفصله اه قال علي كل ما ذكره المشايخ
 صحيح ويجزى عزمي زاده في التخييل اه بخلاف هبة وثيق
 مستقر في بوهبة هبة كالم في سهم هبة ستمن حال

في لبن حيث لا يصح القبض في جميع ذلك أصلاً فلا تصح الهبة
 ولو طعن البرهون في ذلك قيل أو استخرج الواهب الدهن من
 السمسم وسلم الدهن أو سلم السمسم بعد استخراج الدهن من اللب
 فلا تقوم صحته وكل ذلك لأنه أي الموهوب حال العقيد
 معدوم قال في الدرر لأنه في حكم المعدوم وسره أن الخلطة
 وصارت دقيقتاً وكذا غيرها وبعد الاستحالة هوعين الخري
 على ما عرف في العصباه وقال الزيلعي ولهذه الاستحالة الغالب
 ملكه والمعدوم ليس محل للملك فلا يمكن تملكه بالعقد ولو
 باطلاً بخلاف الشارع لأنه محل للملك إلا أنه لا يمكن تسليمه
 فإن زال المانع وانما جازت الوصية بها لأن الوصية بالهدية
 جائزة اهـ فلا يملك الموهوب له الوصية ونحوه إلا بمقتضى
 جديده وملك الموهوب له بالقبول إنما انتزعت القول بضا
 لأنه إذا لم يوجد ذلك يقع الملك في الهبة بغير رضا لمد
 احتياجه إلى القبض ولا يجوز أن يقع الملك للموهوب له بغير
 رضاه لما فيه من توفيق الضرر بخلاف ما إذا وهب عبداً له
 لم يكن في يده وأمره بقبضه فإنه يقع إذا قبضه ولا ينتزط
 القول لأن العبد ليس في يده حال الهبة فكأن الموهوب
 له محتاجاً إلى أحد أثار قبض حتى يملك الهبة فإنه أقدم على
 القبض كإن ذلك أقاماً على القول ورضي منه بوقوع الملك
 له فيملك أقامه السيد أحمد بقاء قبض جديده أي بأن يلقن
 بالرجوع إلى الموضع الذي فيه العبد ويحصى وقت يتمكن فيه
 من قبضها فلا يحتاج إليه بل يكفي مجرد المقابلة المستغنى
 شرح النافع لو كان الشيء الموهوب في يدي الموهوب له يعني
 فيملكه

فملكه محرراً والمتد لحدصول القبض فلا حاجة إلى تجديده ولو
 كان ذلك الشيء في يده قبل الهبة بقصد إرادته أنه لأن
 مضموناً عليه وفي محيط الرخصي ولو وهب المتأخر من
 المتأخر المضمون من الفاسد جاز ويرى عن الضمان وفي
 المال في ولو كانت مضمونة في يده بالقيمة أو المثل كالقبض
 على سقم البعير فوهب له صح وبيشت الملك محرراً القيد وفي
 السبايع ولو كانت الموهوب مضمونة في يده ذكر في الجامع أنه
 يصير قابضاً ويؤيد قبض الرهن عن قبض الهبة وإن
 الهبة بالقبض بطل الرهن فيرجع المرتبه بدنية على الرهن
 اهـ فحيث كان القبض في هذه المسألة في يده حقيقة وحكما
 اكتفى به ويراعى الضمان محرراً قبض الهبة أو أمانته كالوالات
 المبعين الموهوبية في يدي الموهوب له ووديعة أو عارية فيملكها
 بالهبة والقبول لأنه أي الموهوب له حر أي حين قبول الهبة
 عاملاً لنفسه أي بسبب وضع يده على ملكه قال الزيلعي وكذا
 إذا كانت في يده عامراً أو أمانة لأنه لا قبضها لنفسه ويده
 ثابتة فيه وأما إذا كانت في يده بطريق الوديعة فتشكل لأن
 يده يدي المالك لأنه نائب عنه في الحفظ وقبضه لأجل المالك
 فكيف يغوب هذا القبض عن قبض الهبة بل ينبغي أن يكون
 هذا كالووهبه وهو في يد الواهب لأن المورد يكسب حقيقة
 فيما عتبارها نقل قابضاً لا نائباً عنه مقام يدي المالك حكاه
 ما دام عاملاً له وبعد الهبة ليس لها محل في قبض الحقيقة و
 الأصل أن القبض إذا عتقت كان نائباً عنه ووديعة
 فأعارة له فإن خلا القبض قبض أمانة نائباً عنه

عن القبض الآخر فيصح من غير قبض مستأنف ويثبت قبض
المقبوض وبالسبع فاسد عن قبض البيع الصحيح وإذا تقابرا
أي القبضات فإبى الأعلى عن القبض الأدنى كما لو غصبه
منه وقبضه ثم وهبه المقبوض منه صحيح ولا يحتاج إلى قبض
استجد لاد في الأعلى مثل ما في الأدنى زيادة لا عكسه
فلا يثبت الأدنى عن الأعلى كما إذا كان في يده مستقرا لو
مودعا ثم باعه منه فلا بدح من قبض جديد بحيث يذهب
إلى الموضع الذي فيه العيني ويبقى وقت يتكفى فيه من
قبضها لأنه ليس في الأدنى ما في الأعلى ولا يبرز عنه
قال الاقطع في شرحه ولا يصل في ذلك أن العيني للهوية
إذا كانت في يده الموهوب له أما أنه لا للهوية والعارية
ملكها بقصد الهبة من غير تجديد قبض استخسانا لا
قياسا وجه الاستحسان أن الهبة تنوقف صحتها
على مجرد القبض فلا يحتاج إلى قبض مخصوص بصفة مجرد
القبض موجود عقيب العقد فصحت الهبة ولا ينسب
هذا بيع الودعية عن هي في يده لأن البيع يفتقر
مضمونا وقبض المودع عقيب العقد قبض أما أنه فلا بد
من تجديد القبض وذلك لا يجوز لأن يكون الودع
بينه وبين الودعية وإما إذا كانت العيني في يد الموهوب
له مضمونة فهو على وجهين إن كانت مضمونة بملكها
أو بغيرتها كالعيني المقبوض والمقبوضه على وجه
السور فإنه يمكن بالقدح ولا يحتاج إلى تجديد قبض
وذلك لأن القبض الذي تقتضيه الهبة قد وجد زيادة
وهو

وهو الضمان وذلك الضمان يصح البراءة منه ألا ترى أنه
لو أبرأ القاصب من ضمان الضمان جاز سقط فصارت
الهبة براءة من الضمان فيبقى قبض من غير ضمان فيصح
الهبة وإن كانت العيني مضمونة بغيرها كالبيع المضمون
بالضمان وكأرض المضمون بالدين فلا بد من قبض مستأنف
للهبة وصح ان يرجع إلى الموضع الذي فيه العيني للهوية
ويصح وقت يتكفى فيه قبضها وذلك لأن العيني وإن
كانت في يده مضمونة إلا أن هذا الضمان لا يصح البراءة
منه مع وجود القبض الموجب له فلم تكن الهبة براءة وإذا
كان كذلك لم يوجد القبض المستحق للهبة فلم يكن بد من
تجديد قبضه وهو هبة من شيء ولا يثبت على الطفل
هذا من أمانة المصداق إلى فاعله أي أن يهب من له
الولاية على الطفل وإرادته الصبي ما دامت البلوغ وقد
عدل الماتن عن عبارة صاحب الكتر حيث قال في الكتر
وهبة الأب للطفل فأراد الماتن إقارة بأن تخصص الأب
لأعني له بكل من له ولاية على الطفل ليعم الوصي والأخ والعم
عند فقد الأب كمن فاته عليه ذكر الموهوب له ولو قال
وهبه ولي الطفل له لم ألتأخض في كل يخرج بقبض الطفل إلا
أكبر فإن الهبة لا تتم بقبض وليه ولو كانت في عياله والجنون
لأطفال كما في غاية البيان في الحجة أي وإن لم يكن له تصرف
في ماله إلا أن المولى لا يمكن قبض ما وهبه له بعدة الحجوس
وإذا قبضه العبد وتلك المولى لأنه كسب عبده وهو أي كل
من له ولاية على الطفل في الجملة كل من يموله أي من كان



في حجة يقوم بانه من اكل وشرب ونوم فدخل الاخ والعند
عدم الاب لو كانت ذلك الطفل الموهوب له في عياله وانما شرط
عدم الاب لان فقرهم كان الظهيرة ولا ضرورة مع حضوره
والمراد بعدم الاب ما يقع الغيبة المتقطعة اقامه في العجر اذا
انت بان قبضه غير الاب بشرط طبيع عدم الاب ولو
في البيت الصغير في عياله والظاهر ان القول الصحيح الذي في انه
المراد بالاب لا يوجب قبضه في ماله تتم الهبة فانه قد وجد من
دون اشتراط قبض الموهوب له وسيسمي انتم ان العقد
يتم بمجرد الايجاب في كل عقد يتولاها الواحد فتقوله وهبت
لابني هذا الثوب قائم مقام الايجاب والقبول ولا يقتصر
الي ان الولي يجد القبض لانه هو الذي يقبض له فلان
قبضه كقبضه وضاركن وهب لا خريفا وكان الموهوب في
يد الموهوب له فانه لا يحتاج الي قبض جديد وهذا هو
لان الشيء الموهوب مملوكا لوال قال عدي جوه هذا
لابني الصغير ويكون الموهوب له مملوكا ايضا حيث كان
له اولاد وصغار متقدرون فلو قال عدي لولي الصغير
وله عبيد متقدرون فلا يصح لانه لا يصح تملك الموهوب
قال الشيخ الرضوي وهل يشترط فيه ان يكون محورا مقسوما
كما هو الشرط في الهبة او يقال انما شرط ذلك لاجل تمام
القبض وهو مقبوض لولي القبض فلا يقتصر الي ذلك
ويحرم وكان ذلك الموهوب في يده اي في يد الولي الموهوب
واختاره على لولاه عبيدا متجارحل دا والخرب وما لولاه كان
الابق مترددا في دار الاسلام فبذل المولي باقية عليه حكما

در

دور اذا ارسل غلامه في حاجة ثم وهبه لابنه الصغير صحت
الهبة فلو لم يرجع العبد حتى مات الوالد فالعبد للولد ولا
يصير ميراثا عن الوالد كما في الذخيرة ولو باعه بيضا فاسدا
وسلم اليه او باعه بشرط الخيار لم يترى ثم وهبه لابنه
الصغير لم يجز كما في المبسوط والصدقة في هذا كما الهبة
لاني الحافي او كان في يد مودعه لان يد المودع كيد المالك
بخلاف ما اذا كان في يد الناصب او في يد المراهقين او في يد
المتاجر والمستغير كما في البراءة يتيحيث لا يجوز الهبة
لعدم قبضه لان كل واحد منهم قاض لنفسه وعامل لنفسه
زبلي وقوله لان قبض الولي يتوابعه تقبيل تمام الهبة
بحمد العقد قال في العناية والقبض فيه باعلام ما وهب
له وليس الاشتراط بشرط الا ان فيه احتياطا للتحريم
حجود الورثة بعد موته او حجوده بعد ادراك الولد انتم
والاصل ان كل عقد يتولاها الواحد يكتفي فيه بالايجاب قال
الزبلي ولو وهب لابنه الصغير دارا او ادايا سكنها وتعلمه
فيها جازت الهبة ومكناها الا ان مجرد قوله وهبت لولدها
في يده وسكنها وقتاعه فيها لا ينافي في يده بل يترى
فتكون هي في قبضه وهو الشرط ولو كان يسكنها باجر
لا يجوز لما ذكرنا وان كان بغير اجازت الهبة ومكناها الا ان
بحمد العقد ذكره محمد في المنتقى وكذا الروضة امه وهو في
يدها والاب ميت وليس له وصي وكذا الحل من يعوله لان
التعرف تقع محض ولان في يده ضرب ولا يتحتي كان له
قادره وتسلمه في صناعة فبذلك التعرف انما فينفرد

بتلكم والصدقة في هذا كالأب اهو عن ابي يوسف برواية
 ابي سماعة لوهيب لابنه الصغير ابرار وهو ساكن فيها
 يعني الواهب لا يجوز كما هو رواية عن ابي حنيفة رج كان في
 الذخيرة وفي السراجية رجل تصدق على ابنة الصغير ازا
 والاب ساكنها جازع ابي يوسف وعليه الفتوى ويرى
 الحسن ابن زياد عن ابي حنيفة في رجل تصدق بداره على
 ابنه الصغير وله فيها متاع او كان فيها ساكن بغير جاز
 جازت الصدقة وان كانت في يد رجل باجارة لم تجز الصدقة
 وقيل جوابه في الصدقة فيما اذا كان فيها ساكنا باجارة
 فيقبل جازع فتوافقت حوا فيه في الهبة وجوابه في الصدقة فيما
 اذا كان هو الساكن او كان فيها متاعه بخلاف جوابه
 في الهبة فالروى عنه في الهبة اذا كان الواهب في الدار
 وكان فيها متاع الواهب انه لا يجوز وكان الهبة تقتصر
 الى القضي فالصدقة تقتصر الى القضي فتكون في المسئلة
 مرواقيات عنه كما في المحيط والذخيرة وغيرهم من هذا ان يكون
 الموهوب في يد المستعير غير ما منع من جواز الهبة ويؤيده
 ان للمعير الرجوع عن الاعارة متى شئت فتكون هبة لولده
 الصغير ارجاع في اعارته الا انه لان الواجب عليه استرداده
 اليه لانه ليس للاب اعارة مال طفله كما تقدم فعلى هذا
 لو بقي بعد الهبة في يده المستعير وهكذا كانت ضارته على الاب
 وهذا بخلاف ما تقدم عن البراءة ان المستعير لا يستاجر
 والله تعالى اعلم فسرور وصبي اليتيم اذا وهب عبده
 وللمعير عليه وبين صحته الهبة وسقط دية فان اراد
 الواهب

الواهب ان يرجع في هبته لان له ذلك في ظاهر الرواية
 كما في الخاتبة واذا وهب عبد لابنه الصغير ثم مات البعد
 ثم استخف رجل العبد وضمن الاب فالاب لا يرجع على كل
 حال وان ضمن الابن بعد البلوغ ان جد الابن فيه
 قبضا بعد البلوغ لا يرجع على الاب جاضن وان لم يجد
 يرجع كما في الذخيرة ولو وهب دارا لابنه الصغير ثم استخف
 بها دارا اخرى فالابن لا يملك الصغير كما في الملقطه نقض
 بارض من رعيته على ابنه الصغير ان كان الرزع له جاز وان
 كان لعيزه باجارة لا كما في الوجيز قال صاحب كتاب الاحكام
 كتب الي نظير الدين في رجل له ارض من رعيته ببدون
 يد من ارض وهبها راب الارض من ولده الصغير مع حصته
 من الرزع هل يصح وهل يفتقر الى اهل بيته اذا ارضي الرزع
 بالهبة وبينما اذا لم يرض اجاب لا يصح الهبة كما في فتاوى
 ابي الفتح محمد بن محمود بن الحسين الاسترغيني قال لولده
 الصغير يصرف في هذه الارض فاخذ بنصرها لا تنصرف ملكا له
 كما في القنينة واذا وهب لابنه وكتب به على شريكه فاليتيم
 لا يملكه وفي الخاتبة رجل مرشركه بان يدفع الي ولده مال
 فاستغنى الشريك عن الاداء لان الابن انما يصح ان يكتسب على
 وجه الهبة وان كان علي وجهها الا انه في الاول وكل عن
 الاب وفي الثاني لا وهي يجوز ثامته لعدم الملك لعدم القبض
 اهو ولو وقع الي ابنه ما لا يقتصر فيه فيه الابن يكون للاب
 الا اذا ولت دلالة على التملك كما في الملقطه وان وهب
 له اي لطفل اجنبي ثم الهبة بقبض وليه لانه للولي

ولادة النصف في ماله وقبض الهبة من النصف في المال
ولا يشترط ان يكون الصبي في حجره لنبوت ولادته عليه
مطلقا فرواي الوالي الذي له ولادته القبط احد اربعة الاب
عم عند فقده وصيه ثم عند فقده لحد اب الاب ثم بعد موته
وصيه اي وصي الحد له في غاية النسيان ثم وصي وصيه ثم
القاضي ومن فضله القاضي سواء كان الصغير في عيال او
منهم او لم يكن اه وصي وصي القاضي بلحق بهم ابهم لما ياتي
لشتر في تباب الماذون وان لم يكن الطفل الموهوب له في حجره
فلهم ابصر ولادته قبض الهبة وعند عدمهم وهذا يشمل النسيان
المنقطقة قال في الخلاصة فلوات الاب او وصيه والحد اب
الاب او وصيه غاي غيبة منقطقة حاز قبض الذي يتلوه
في الولادته اه تم الهبة بقبض من يموله اي من كان الطفل
في حجره لانه ولادته النصف النافع للنبوت يدهم عليه حتي
لا يكون لغيره ثم عند من يده فلان احق بحفظه وتحصيل
المال من ضرر تركه تصرفه في قوته ولبوسه كونه وامه وجنبي
ولو كان الاجنبي الذي في حجره الطفل مكتنقا قال في المنقط
وقبول الهبة والصدقة على اللقيط الي المنقط وقبض جابر
استحقاقا وفي المصري لقيط في يد منقط فقده وينفق
عليه وليس لهذا الصغير احد سواه جاز لا جنبي ان يقبض
ما وهب للصغير وان كان الصغير اهلا ليقبضه بنفسه وهذا
الاجنبي ان يسلمه لتعليم الاعمال وليس لاجنبي اخر ان يستر
منه نص عليه السر خشي في كتاب الهبة اه وهذا لو كان
الصبي الموهوب له في حجره اراد به حجر من يموله والتشبيه
باعتبار

باعتبار كلام المات والآ فاعتبار كلام الشارع خذ صفة
الجمع والجمع بالنسخ والكسر والجمع حجر صحاح وحجر الانسان خفنه
وهو ما دونه ابطه الى الكسح ومعنى كونه في حجره انه في
كنفه ومنقمة حمويه وفي الكسح الكسح والترسية والآ
ايه وان لم يكن في حجره لا تتم الهبة بقبض وان كان خارج
محرم منه لغوات الولادته قال في الذخيرة واما خبر الاب والحد
خوالا خ والعم والام وسائر التراتبات ففي الاستحسان يملكون
قبض الهبة اذا كان الصغير في عياله وكذلك وصي هؤلاء
يملكه استحقاقا اذا كان في عياله وكذلك الاجنبي الذي يمول
اليتيم وليس لليتيم احد سواه حاز له قبض الهبة استحقا
ويستوي في هذه المسائل اذا كان الصبي يملك القبض اولاد
يملك اه وليس لهؤلاء الا القبض ولا يملكون الاتفاق منها
كما في الجمع الخلاصة من العجارات وتم هبة الاجنبي للصغير
يقبضه اي يقبض الصغير بنفسه وقيدنا بالهبة لان المديون
لودفع ما عليه للصبي ويستاجر له لودفع الاجرة اليه لا يبيع
ذكره الفتا لكان الصغير حجره يملك التحصيل اي تحصيل
المال وهذا بيان كونه ميزا اراد بانه لا تصح الهبة للصغير
الذي لا يملك ولادته بقبض كذا قال الفتا وفيما انه لو وهب
له وقبضه وليه صححت كما تقدم فتشبه ولو وصليتها ان يقبض
الصغير بنفسه لا وهب له مع وجود ابيه محتمل وقد صرح
به في الخلاصة والوجير لا تد اي الصغير في تصرف النافع خفض
الذي لا يكون فيه ضرر ما لا تد اي الحق بالبالغ المات استحقا
والقياس ان لا يجوز لانه لا اعتبار بقبضه قبل البلوغ وهذا

يجوز قبض غيره له حتى الاجنبي اذا كان في عياله ولواعينه
بقتله وجعل لدولته التقاضي لا تقضي عليه تقضي غيره ولا
كان له حاجة اليه ووجه الاستحسان ان اغنا لا يمتنع عقله
لرفع الضر عنه لان الظاهر انه لا يتم به نظره في عواقب
اموره لعدم اعتدال عقله فان كان التقاضي نافعا تخلفا تمنع
النظر في نفوذه فينفذ نظره لان الرد في المنازلة لا يحل
في المتردد بين النفع والضرر لاجله حتى يجبره الولي ان اراد
مصلحة فكذا وجب ان يقتضيه النافع نظره وحينئذ يعرف
الولي والاجنبي عليه في هذه الحالة نظره له ايض حتى ينتفع
له سبب تحصيل النفع بطريقه وليس من الحكم ان تثبت عليه
الولاية لغيره نظره ثم يرد منه مثل هذا النفع المحض والامن
المنفعة انه من اهل التمييز والاختيار بل يبيح حتى لو وهب
عليه بنا القول له اي لو وهب رجل لطفل عبد اعني لا نفع له
اي لذلك العبد الاعني الموهوب والحال انه اي الموهوب له وهو
الطفل تحققة مودته من نفقة كسوة كم يصح قبوله اي قبول
الصبي المميز لذلك لانه حاله عن النفع بل متجنب بالضرر ابتاه
وكذا لو وهب له قريبا في داره لا يبيع وقيل ان كان يشترط
ذلك منه يعني فانه يبيع قبوله ولا يرد وان كان لا يشترط
وتلزمه مودته النقل وتحققة العبد فانه يرد كما في حكم العتق
للاستروتنى قلت مستدركا على قوله وعند عدمه من كان في
البرجدي اختلف الشيخ فيما لو كان الصغير في عياله المحل
الاخ او الام او الوالد فذهب له هبة وقبض الهبة من كان يبوله
عن ذكره والى ان الاب حاضرا فيجب لا يجوز في الذخيرة اذا
كان

كان الاب حاضرا والصبي في عياله هو له هل يصح له ينكر
هذا الفصل في الكتب فها الا انه ذكر في الاجنبي اذا كان
يعول يتيم وليس لهذا التيم احد سواء جاز قبض الهبة
عليه وهذا الشرط يقتضي ان لا يصح قبض هؤلاء اذا كانت
الاب حاضرا وذكر في الجد ايض انه لا يمكنك القبض على الصغير
اذا كان الاب حاضرا ولم يفضل بين ما اذا كان الصغير في عياله
او لم يكن فظاهر ما اطلعت يقتضي ان لا يصح اه والصحيح هو
الجواز اه وبه يعني كما في الصغير وظاهر القرائن ان يرجح
وعملنا لغير الاسلام وغيره ونقل عن المصنف ان الحق انما
خلف ما اعتمدته المصنف في شرحه وعمله للحلاصة وقد قد مناه
عبارة تحت قول الشارح وعند عدمهم تتم قبض من يبوله
كذلك مستند بجهل اي الجواز بوصول ولو اي بسبب قول الماتن ولو
مع وجود ابيه بامه والاجنبي الحاضر سقطت بوصول يميني يحمله
اذا وصل قول المتن ولو مع وجود ابيه بقوله واه واجنبي ايض
اي كما وصل بقبوله وبقبضه لو عجزا قسما وفي الثانية فان
كان الصغير في حجر المصنف له فذهب للصغير هبة ووصى الاب
حاضر قبض الم قبل لا يجوز قبضه وان قبض الاخ او الوالد
او الام والصغير في عياله اجنبي لم يجز ذلك قبض ذلك الاجنبي
الذي الصغير في عياله جاز له ولعل هذا مبني على خلاف
الصحيح والله تعالى اعلم وصح رده لها اي جاز له الصبي
الذي يصير عن نفسه ما وهب له يعني جاز له ان يقبضه
قال السيد احمد وانظر حكم رد الولي والظاهر انه لا يصح قبضه
اي كما انه يصح قبول الصبي الهبة من الغير سواء كان الاب

حيا وبيتا كما في الخاتمة وقبول العبد المحجور صحيح كما في رمز
 المقدسي وعبارته وهب لعبد محجور وخوفه فالقبول والقبض
 له لان ذلك فافع للمولى والعبد مالك لملكه لا احتساب
 والملك للمولى وكذا المالك كذا لا يملكه المولى قال الفتح
 ولم يذكر الرود والظاهر ان له الرود اهـ سراجية وفيها حسانات
 الصبي قبل ان يجري عليه القلم له لقوله تعالى وان ليس للانسان
 الا ما سمي وهذا قول عامة المأخوذ فثبتا بعلينا وترفع
 درجاته اذ لا ذنوب عليه حتي تكفر بها وهذا هو المعتد
 قبل حسانات الصبي لو الدية وعلى ذلك فهل يستويان او
 لا الثلثان منه قيل وقيل اذاه السراجية وعلى القول
 المستد يكون له بغيره عبر بعضهم بولييه وهو اعم اجر التعليم
 ونحوه اي نحو التعليم كما لا يرشاد والنسب في وجوده ويقابله
 فاذا علماه كبنية الصباة وارشاده الي قصرها بان ذهابه
 اليه وعرضه عليه وبين له الخير في طاعة الله تعالى وتشال
 او امره واجتناب نهائيه وهذا هو الادب تشاد كما انها تشال
 على طاعة لانها سبب وجوده وتربيتها سبب بقائه فيستقيم
 المؤمل ولد بعد موته لما روي عن انس بن مالك انه قال
 من جلد ما ينتفع به المؤمل بعد موته ان يترك ولدا على اثران
 والاعلم فيكون لو اذاه اجر ذلك من غير ان ينتفع من اجر
 الولد شيئا كذا في احكام الصغار ولا يستتر سبب ومثله في كتاب
 الكراهة للصلاتي ويؤديه قوله صلى الله عليه وسلم اذا مات
 ابن آدم انقطع عمله الا من تعلق صدقة خيرية او علم ينتفع
 به او ولد صالح يدعوا له ويباح لو الدية قال السيد احمد القتيبي

بهما

بهما يخرج غيرها ان بالجلاد من مأكول وهب ذلك المأكول له
 اي للصبي وقبده الاسترسي في احكام الصغار لو اريد
 بذلك هو الوالد يعني فيكون الاهدائها وذكر الصبي الاستسنا
 الهدية وقيل يعني قال اكثر مستباح بخاري كما في السراجية
 وجواهر الخلاط انه لا يباح لو الدية الاكل منه اهـ ما في
 السراجية فاذا ما نقله عن السراجية ان غير المأكول لا يباح
 لهما الاحتاج وفي الخاتمة اذ الهدية للصغير شي من المأكولات
 بغيره عن محمد انه يباح لو الدية وبشبه ذلك بالضيافة واكثر
 مستباح بخاري على انه لا يباح لغیر حاجة قال المحمدي وقبده
 لانه لو كان الحاجة يباح ذلك على وجهين اما ان كان في الضر
 واحتاج لغيره او كان في الحاجة واحتاج لعدم الطعام منه
 وله مال ففي الوجه الاول اكل بغير شئ وفي الوجه الثاني اكل
 بالقيمة هو ولو ان رجلا اتخذ وليمة للختات وهدى الناس
 ووصوا هذا بالثلثان بين يدي الصبي اختلف المشايخ
 فيها قال بعضهم هي للوالد سوا قالوا هي للصغير ولم يقولوا
 سلوها الي الاب او الي الاب لانه هو الذي اتخذ الوليمة قال
 بعضهم هي للوالدين وقال الفقهاء ادراكا لرجل السيد تعالى
 بما اشار اليه انا من بقره فاصبح له كتابات الصباة اوسي
 يستعمله الصباة مثل الصولجان والكرة فالهدية اي فاهدي
 يكون له اي للصبي لانه هذا تعليم للصبي عاده والا فان كانت
 الهدية لا تنفع للصبي عاده كالدرهم والدينار ومنفعة البيت
 او الجيوبان فينظر ان كان المرادي من اقرب الاب او من معارفه
 قلنا ب تكون تلك الهدية او كان للهدية من معارف الام قال

السيد احمد والولي زيادة وقاربها لاني الاب وصرح به
في البرازية والهند يتعن الظهير يت ايضا فللام تكونت
تلك الهديت لا يشا كنها الاب لان التزلك هناك الام
عرفا هناك يعني الاب فلان التتوي على العرف حتى لو وجد
سبب او وجد يستدل به على غير ما قلنا يعتمد ذلك لاني الظاهر
سواء قال المهدي هذا الشيء للصبي او لا اي لم يتقبل شيئا يعني
لا عبرة بهذا القول لانهم اعتادوا بالولد بين والتشتر مثل
هذه المباراة تعطيل القدر الايوبين واستغفار اباهم وهذا
اذا لم يكن الوقوف على الحقيقة وما لو امكن الاستحباب
من المعطي وقال المهدي انما اهديت للاب خاصة والام
خاصة قال لقوله اي للمهدي قال الشيخ الزكي هذا اذا كانت
الهديت بهرسترا عند الاب ودفعها لولده اما لو قطعها لخط
للولد فان الولد يمكنها مجرد القطع وكذا لو اتخذ ولجدة الزفاف
يكسر الزاي وتخفيف الفاصلة زففت المرة انهما زافوا
النت يعني لتهرستها الي بيت زوجها فاهدي الناس هدايا
فهو على ما ذكرنا من القلاف وعلى ما تقدم من التفصيل فنقول
الفتية اي الليت خلاصة وفي الفتاوى الجبرية سئل في اتخاذ
الناس في الاعراس والافراح والرجوع عن الحرج اعطى النياب
والدورهم وينظرون عند ما يقع لهم مثل ذلك ما حكمه اجاب
ان كان العرف شيئا فيما بينهم انهم يعطون ذلك لياخذوا
بذلك كانه حكم القرص فاسدة كما سده وصححه كصححه
اذا المعروف فاما كونه طرطا فالبه ويحس عليه هو وشي
اي في الخلاصة وكذا في السراجية ايضا اتخذ لولده ولتلقنه
نيابا

نيابا ثم اراد دفعها اي دفع تلك النياب المتخذة لولده او
تلقنه لغيره اي لغير من اتخذ له ليس له اي الذي اتخذ ذلك
اي الدفع الي سوي من اتخذها له مالم يبين الوفاة واتخذت
الاتخاذ منها اي تلك النياب المتخذة لفائدة عارية قال في
الهند يت اشترى ثوبا فتقطع لولده الصغير صار واهب له
بالقطع سلمه لقبل الخياطة ولو كسر لم يصير سلمه اليه الا بعد
الخياطة والتسليم فيجعل كلامه ان اعطى الصغير على الكبير وفي
البرازية اتخذ لولده الصغير نيابا يمكنها وكذا الكبير بالتسليم
وينظر الوجه في التسليم فان ذلك في حقه هبة وهي لا تتم الا با
لقبض ولم يحصل بخر وان اتخذ الا ان جعل الاتخاذ في حقه على
التسليم فاذا سلمه ثم هرب التسليم فليس له ان يعطيه لغيره و
عبرة بالبرازية وكذا لو اتخذ للتسليم نيابا فابق التسليم فاذا
ان يدفعها لغيره فان اراد الاحتياط يبين وقت الاتخاذ انها
عارية يمكنه الدفع الي غيره فتولدها عارية بين التسليم
لان العارية لا تتحقق الا بالتسليم افاده السيد احمد وفيه
بعض حجة بعد فوضي وقيلها موحدة نيابا البدين علكها المعطي
له وليس لها مالم يصح بالاعارة بخلاف نحو الحنف ورسالة قال
في البحر مخرجا له من صنع لولده نيابا قبل ان يولد ليوضح عليها
نحو الحنف والوسادة ثم ولدته امرأتها وضع عليها ثم مات الولد
له تكون النياب ميراثا لم يترقيات النياب ملك الولد بخلاف
نيابا البدين فانها يمكنها ان البسها لكن قال ان فلا لان الاب
لهذا فهو اقرار له بخلاف ما اذا قال لان فاعدا على هذا الباب ط
او فاعدا عليه لا يكون مرفقا بذلك وقال ابو القاسم ولو جازت

المرأة فولدها الذي في بطنها ثيابا فولدت فان وضع الولد
على الياب فالثياب يبرأت قال النقيب وعندي ان الثياب
لهنا لم تقرأ المرأة انها جلست على اللصبي الا ترى انه لو كانت
الصبي مقدار عشر سنين او نحو ذلك فبسطت كل ليلة ثيابا
وسقطت عليه ملحمة او لحا فلم يبر للولد ما لم تقط هذا الكوك
هنا وليس هذا بجزالة ثياب البدن اي فانها تضمره انما عي
اذا لبسها للرف بالتقليد منه ويترك يبرها ويبس ثيابه الا
بان هذه فيها سيولد وسالته الا انها فيمن ولد قال السيد
احمد ولو قدم رجل من سفر رجلا بهدايا الي من نزل عنده وقال
لدا قسم هذه الاشياء بين اولادك وبين امرأتك وبيت
فحكك فان كان المهدي قايما يرجع في ثيابه المروان لا يكن
قايما يصلح لك خاصة فهو لا مرته وما يصلح للمصانين
الا فانت خير مني وما يصلح للمصانين المذكورين لهم وما يصلح
له فهو له فان كان يصلح للرجال والنساء جميعا ينظر الي المهدي
ان كان من اقارب الرجل او معارفه فله وان كان من اقارب
المرأة او معارفها فلها فاذا التفتيل على العادة كما في الحيط
يترفع ثيابه فانما يقتضيل بعض الاولاد في المحبة لانها اي
المحبة على القلب يعني ذلك غير مقدور له لافض عنه صلى الله
عليه وسلم انه كان هذا قسمي فيما امك فلا تكن فيما الا امك
هذا او معناه وكان يقول عند قسمه الليالي بين امرأته
الشرقية وكذا الا فاس يقتضيل بعض الاولاد في العطاء اذالم
يقصد الزاوية اي بتفضيل بعض اولاده في العطفة الا ضرر
بالآخر وهو حرمانه من ماله وابقاع العداء بينهم وان قصد

يسوي

يسوي الوالد في العطية بينهم وعليه ينزل حديث اني لا
اشهد على جوري قال في الخائنة ولو وهب رجل ثيابا لولد
في الصفة واراد تفضيل البعض على البعض في ذلك لا يراد
لهذا انما اصل من اصحابنا وروى عن ابي حنيفة رج الله لا
باس به اذا كانت التفضيل لزيدة فضل له في الدين واث
لانا سواك يكره وروى الملق عن ابي يوسف انه لا بأس به اذا
لم يقصد به الا ضرر ونقل الطوري في فتاواه عن جنة الام
انه ينبغي للرجل ان يعيد بين اولاده في العطايا والعدل في
ذلك بالتسوية بينهم فلو كانت اواني ولو اراد ان يدفع
للبيضاء وجرم البعض يجوز من طريق الحكم الا ان العدل والانصاف
يمطرون على حكم ما ذكرنا سواك من بعضهم فاجزوا واستأصرتهم
فبغيرها عما تقتضي عابدا هو جواب المتقدمين وامل على جواب
الماخرب فلا بأس بان يعطي المستغنيين والمتاديين من الاولاد
دوت الغنقة والخبرة والله تعالى اعلم اه كلام الطوري وقد
نقله في الخ من شرح الطي وروى ايضا يعطي الوالد الثمن كالا
اي بلد ترجيح المذكورة على الا نزلت عند الثافي وعلمه القوي
وهو المختار كما في الظهيرية وقال محمد بن يعقوب المذكور ضيف
ما يعطي للاندلسي على سبيل الموارث ولو وهب رجل في صحته
قيد به لا نهضة المريض مرض الموت لا حدود رتبته فتوقف على
اجارة الباقي ان اجازوه جازرت والا لاكل المال الذي يملكه
للولد جازرا ثم فيما مضى حيث قصد حرمان بقية الورثة وفي
بعض المذهب يروى عليه قصده ويحصل من ترك ميراث المال
الدرية افاذه السية احمد وان كان في ولادة فليسف فلا ينبغي

ان يمتطيه اكثر من قوته تتغير مينا في المعصية كما في
 خزانة المفتين ولو كانا قاسما وارادا ان يصرفا ما
 الي وجوه الخير ويخرج من ثيوت هذا خير من تركه كذا في
 الخلاصة ولو دفع رجل الى ابيه في حجة مالا ليتصرف فيه فعل
 وكثر ذلك فاق الالب ان تسلط حبة نال كل له وان دفع البيلان
 يعمل فيه للاب فهو يراث في طهر الفتاوي وفي الملتقط ولو
 دفع الي ابيه مالا فصرف فيه لا يكون للاب الا اذا دل
 ولا علي التملك ونسبها الي ابيه لا يجوز للاب ان يرب
 سببا من مال طفله ولو كانت تلك الهبة من الاب شرط
 بعوض وظاهره ولو الموت كونه اي الهبة ولو بعوض لم يرب
 ابتداء الا ترى انه منع من عارة حال طفله فبالا ولي ان يبيع
 من هبته لكن سياتي لك تتفق في اخر باب الرجوع من
 الجمع واجاز يحب الهبة الا بما الهبة الصغير يرطع في مساو
 وقال لا يجوز لها وفيها اي الهبة ويبيع القاضي والاب والاب
 ونحوها في حكم القاضي هو تتفق ما يرحب على ما الفتوى
 للتفسير يخرج المبيع عن ملك الرجوع له حيث لا يرجع الاله
 في هبته نخرج من الصلح الرجوع قال السيد اجد وانظرا
 حكمة فان نظرتا الى ما الرجوع لا تتفق الرجوع
 اه واما ما نقله الفتاوى المسوط قال وهب للصغير
 ليس له ان يرجع فيه وليس للادب التقوي اه نظا هر
 مشكلا الا ان يجز على هبته حيث يرحب للصغير ولم تتفق
 اعلم ولو كانت امراة له تتفق حيث يرحب سهر ها
 لا ينهها الصغير الرجوع هو تتفق الرجوع الرجوع الرجوع
 الهبة

الهبة الا اذا وهبت وسلطت ولعل على التقضي يجوز تبصر
 ملكا للولد اذا قبض كما في كانية ولو قبض زوج الصغير
 التي يجامع ستلها وهي في عيال الزوج واما من الجماع ستلها
 فقد قال بعض اصحابنا انه لا يجوز قبض الزوج عليها والصغير
 انه اذا كان يعولها وهي لها جماع ستلها جا قبض عليها لما تتفق
 الذخيرة اما البالغة فالتقضي لها فلا يملك الزوج والادب
 قبض ما وهب لها الا بانه كل في الجوهرة بعد الزواج فقد
 به لان الصغيرة اذا المبين الزوج بها لا يجوز قبض الزوج عليها
 ولكن يقبض الرجوع عنها كما في الذخيرة وعلى الرجوع له بانه لا
 يجوز لها قبله فالتقضي منه ايها لو كانت من تتفق عليها الجماع
 وكان المنع من الدخول من قبله جا قبض قبله لانه لا يجوز
 لكن ذكر صاحب النهاية علة مركبة من شيعي وهو انه بعد
 الزفاف يعولها وله عليها يد تتفق ففي المساكن الزوج منه
 وان كان يعولها ليس له عليها يد تتفق فانتفي الحكم مطلقا
 كما لا يخفى جريا وهب لها احترز به عدى ديون لها لو كانت
 بها الزخم فلا يملك الزوج قبضها مطلقا قبض لزوج وهو
 لان قبض الزوج حكمة الادب في الصغير لما ابتدأ في الزوج عنده
 اي عن ابيها يعني ان الادب اقام الزوج مقام نفسه في حفظها
 وحفظ ما لها وقبض الهبة من باب الحفظ مع هذا تتفق
 على العلة لا ف النائب اذا كان يملك ذلك فالتقضي بالادب
 لا فالتقضي الادب ولم تتفق به عن الام وكل من يعولها
 من جد او اخ او عم لا يملك قبض الادب بعد موت الادب او
 غيبته غيبة منقطعة لان تتفق هو لا الضرورة غرضنا

عن الاب ولا ضرورة مع الحضور من كنى قدم الخارج ان الصبح
جوز قبض من يقول الصغير لموع وجود الاب وفي الترتيب
ولو كانت الصغيرة في عيال الجد والاخ والام والعم فذهب
لها هبة قبض الزوج جائزها وفي السرا جبة صغيرة وفي عيال
اجنبي عيالها برضي ابوها والا بغايب قبض الاجنبي لها
صحح دون قبض الاخ اه قبضها اي كاجوز قبض الصغير
بنفس المال وهب لها لو كانت عميرة وقسده اي قبل الزفاف
لا يصح قبض الزوج لعدم الولادة اي لعدم الاستعداد عليها
بالنقل لان ولايته عليها ان تكون بالدخول لانه به
تصير هي وما في يد هانت تصرف عارة وان لم تكن له عليها
ولادة شرعية فانه لا يتصرف في مالها الا قبل الدخول
ولا بعده وانما يقبض هبتها بعد الدخول نيابة عنه
الا وقد قدما على الزيلبي وما استدرك عليه وهب
اثنان دارا لراوية ما يجمل القسمة وبنه به على انه
حيث كانت لواحد مع الاخرين فقبض لا يجملها بالاولى
لعدم السيوع لانه سلكها حلة وهو قد قبضها حلة فلا
سيوع زيلبي وقسمة للكبيرين وهو ان يهب واحد من
الذين كبيرين ولم يبين نصيب كل واحد لانه لو بين بان
قال لهدا ثلثها ولم يهدا ثلثها او لهدا نصفها ولم يهدا نصفها
لا يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف وان قبضه قال محمد
يجوز ان قبضه بوقد يكون الموهوب له اثنان لانه لو كان
واحد فكل اثنى بقبضها فتبضها جائز كما في الخانية
وقد يكون الواهب واحد الا ان الواهب لو كان اثنى

و...

والموهوب له كذلك على ان يكون نصيب احدها للدها
بصينه ونصيب الآخر للآخر لا يجوز اثنان كما في النهاية لا
يصح عنده اي عند الامام للشيوع فيما يجمل القسمة وقالا
يجوز ذلك لا فاق هذه هبة الحلة يسرها اذا التملك واحد
فلا يتحقق فيه السيوع فصا وكالا اذ رهن من رجلين بل
اولي لان تاثير الشيوع في الرهن اقوى منه في الهبة حتى
استمر رهن الشاء فيما لا يقسم ايض بخلاف الهبة ولافت
السيوع لم يوجد الا من احد الطرفين فلا يفسد اذ ليس
فيه التزام المتبرع مؤنة القسمة فصارت كالمسئلة الموقوفة الاولى
وله ان هذه هبة النصف من كل واحد اعني النصف لهما
والنصف لهما ولهم لو كانت فيها لا تقسم فتبذل احدها جائز
في نصيبه وان لم يتبذل الاخر لولا انه تمليك لكل واحد منهما
على حدة لما كان في تصرف قبض كل واحد منهما الى نصيبه فقط
وهو شائع فيكون القسمة ناقصة على ما ذكرنا في هبة نصيب
لشريك او معدوما اذ قبض التابع لا يتصور فلا يجوز ولا
باعتبار جانب التسليم لان القسمة الناقصة هو المانع على ما
بيننا دون التسليم بخلاف الرهن فان حكمه حكم الحبس اللزيم
وقد ثبت لكل واحد منهما ملك فلا يشوع فيه الا ترى انه لو
قبض دين احدهما بقي حكمه في يد الآخر لا كذلك الهبة لانه
لم يحصل له الملك الا في النصف فكان شائعا ضرورة وفوقها
ليس فيه التزام المتبرع مؤنة القسمة قلنا وان كان كذلك
الا ان نقصان القسمة ايضا مانع فلا تكون الحلة منحصرة
به فلا يبدل عدلها على عدم الحكم على باعري في مؤنة الا ترى

ان رجلي لو وهب الرجلين علي ان يقبض احداهما
 بعينه ويقبض الاخر الاخر لا يجوز بالاجماع وليس علي الرجلين
 مؤنة القسمة ولا تلزمه اجارة الدار من رجلين ولا تلزم
 فيها عدم التمكن من الانتفاع بالدار والى صاحبها مدة
 الاجارة بحكم الهبات ولم يوجد هذا المعنى فيما اوجدها
 من رجلين الا قري انه يجوز ان يوجها من رجلين عند
 هذا المعنى ولا يجوز ان يهت من شركه لا ولو كان مع رجلين
 وهب واحدا لثنتين بالاجتماع اي القسمة لا بالقسمة
 القسمة الثاقل عند تقدر القسمة الحاصل اتفاقا وتقسيم
 لانه لو وهب كبير وصغير كان ذلك الصغير له وهب له
 في عيال الكبير عجارة الخ والصغير في عيال له لانه من عيال
 صار قابضا حصته الصغير في النصف الاخرية في
 المحيط هو وهي عجارة البحر ايعرف فافاد بقوله ان
 الصغير في عيال عايد الي الوهاب لا الوهاب لانه
 تقيد به مرة الا ارجح بان الصغير يعود الي الكبير لصوت
 له البعس فانه لو كان كذلك لصحت الهبة فير ما قلنا
 الكبير يقبض الدار جلة نصها لنفسه اصالته وتبطل
 الذي في عيال له ثم ظاهر صعود الصغير الي الوهاب اليه لو كان
 صغيرا في عيال له جاز عند هذا كما قاله الفقهاء في قوله
 البرزانية ما يدل عليه فارجعه ونقل عن خير الدين الرطبي
 قال اقول لان الدار عدم هذا التقيد لانه لا فرق بين
 والصغيرين والكبير والصغير عند ابي حنيفة ويقولون ان
 ذلك فافاد انه لا فرق بين ان يكونا كبيرين او صغيرين
 الله

٢١
 احدثا كبيرا والاخر صغيرا في الدارين خلد فاما اوهب
 دارا لابيه صغيرا وكبيرا فقبض الكبير لم يجز اتفاقا لان
 الصغير تم الهبة له بقول ابيه وهبته ويؤيد قنضه
 عن قبض الصغير في قبض الكبير شيئا من قبضه
 عن تمام الهبة للصغير فلا يصح اذا لم تقض الهبة للكبير لم
 تقض للصغير ايضا لانها لو صحت لما انت هبة متناهية وهذا
 قبيح ان هبة الاب لابنه يترط فيها الاقرار بالهبة
 الهبة للصغير قال في الوجيز والحكمة ان يسلم الدار الي الكبير
 ويهبها من قال في الهندية ثم كل ما يتخلص به من الحرام
 ويتوصل به الي الحلال من الحيل فهو حسن اه وقيد بالهبة
 يجوز ان يهب من الشئ كما قد مناه موضحا عن الزيلعي وجواز
 الاجارة من الشئ اتفاقا وقد مر الكلام فيها ايضا وفي الهندية
 واما الشيوع من طرف الموهوب له ما لم يجز ان يهبه عند ابي
 حنيفة خلد فاما كما في المحيط ولو وهب من الشئ ان كانا
 فقيرين يجوز بالاجماع كالصدق لاننا غنيين فوهب لكل
 واحد منهما نصفها او ابرهم فقال وهبت منكما او وهبت علي التقا
 فقال هذا ثلثها قال ابو حنيفة لا يجوز في الفصول الثلاثة
 وقال محمد يجوز في الثلاثة وقال ابو يوسف يجوز في فصلين
 وهما اذا وهب بهما او نصفين ولا يجوز علي التقاضل وفي
 الكرخي قال ابن سميعة عن ابي يوسف اذا قال لرجلين
 وهبت لكما هذه الدار اين انصفها ولهذا نصها جاز لانه
 وهبت لهما هذه الدار اين انصفها ولهذا نصها جاز لانه
 وهبت لهما هذه الدار اين انصفها ولهذا نصها جاز لانه
 وهبت لهما هذه الدار اين انصفها ولهذا نصها جاز لانه

احد الضعفين عن الآخر بنفس العقد فوق العقد شاعا
 ولوقال وهبت لك هذه الدار ثلثها هذا وثلثها هذا
 لم يجز عند ابي يوسف وجاز عند محمد فانفق ابو حنيفة
 وابو يوسف على فساد هذا العقد من اصلين مختلفين
 اما ابو حنيفة فافسده لوجود الاشاعة في النقص واما
 ابو يوسف فقال لما خالف نصيرها دل على ان العقد واحد
 غير العقد للاذخر صار كانه افرد به بالعقد ولان النقص شرط
 في الهبة كالرهن كافي السراج اه واذا انفرد رجل بعشرة
 درهم او وهرها الفقير صح لان الهبة للفقير صدقة
 والصدقة تواد بها وجه الله تعالى وهو واحد والفقير
 فاي به فلا يبيع بالصدق فيها الفقير اي عليها
 ولا هبتها لاهالات الصدقة على فقير هبة قال في الحجر
 والهبته يواد بها وجه الفتي وهي اثنتان والصدقة على
 الفتي مجاز عن الهبة كالهبة من الفقير مجاز عن الصدقة
 لان بينهما اتصالا مضمونا وهو ان كل واحد منهما تخليص
 بغير بدل بخبر استشارة احدى الاخر الهبة للفقير لا تجز
 الرجوع والصدقة على الفتي يجوز فيها الرجوع ويصح في الهبة
 ما ذكره المصنف من الفرق وهو رواية الى مع الصغير وقد حكى عن
 المسوط انه سوي بين الهبة والصدقة فقال اي في النسب
 وكذلك الصدقة لان السوي ما نع في الفضلين اي في فضلي
 الهبة والصدقة لتوقفتها على النقص فلا تنقض اي الهبة
 والصدقة على الفتيين بمحور عشرة درهم لان الهبة
 لها براد بها وفيها اثنتان فحصل السوي ولما كان المراد ههنا من
 نبي

نفق الصحة نفق الملك قال لذلك اي لا تخلك وهكذا اشار به
 في الحجر قال السيد احمد وقد تقدم انهما قولان الاول انها هبة
 ولا تنقيد الملك قبل القسمة والثاني انها فاسدة وهو الذي
 به فكيف يفسر احد المتولين بالآخر فاما حتى لو فسرها
 اي العشرة الدرهم الموهوبة او المتصدق بها على غنيين
 وسلمها موزعة الى كل واحد منها صح لانها لا تنقض الرجوع بعد
 القسمة وهذا كله على قول ابي حنيفة واما عندها فالهبة
 من شخصين جازية على ما بينا فالصدقة او الهبة فلا يثبت
 الفرق بينهما وقد ذكرنا الوجه من الجوابين فلا تعبد من نبي
 فروع وهب رجل لرجلين درهمين ان كان الدرهم الموهوب
 صحيح صح لانه هبة مشاع لا ينقسم فليتاني فيه الا النقص
 القاصر في الصوري ليوهب بعض الدرهم من انسان جابر
 وفي الخاتمة ما يعيد ان في المسألة اختلاف اوضح بان
 الصحيح هو الجواب قال والدينار الصحيح قالوا ينبغي ان يكون
 بمنزلة الدرهم الصحيح وان كان الدرهم الموهوب لهما مقسوما
 لا يصح لانه حيث كان منشورا كان قابلا لكسر فلا مانع
 ينقسم كونه في حكم المروض هذه اذا لم تكن اثنا انا واجبة اما اذا
 كانت كذلك قلنت في حكم المروض تأمل رجحتي بعد اي كان
 مع رجل درهمين فقال لرجل وهبت لك احدها بلا تعيين
 للموهوب منها اوقال وهبت لك نصفها ان استويا ورننا
 وجودة لم يجز لانها اذا استويا وزنا وجوده تكون هبة
 مشاع يجزئ القسمة لانه يجزئ على القسمة اما في قوله احدها
 فظاهر واما في قوله نصفها فنجري فيه القسمة جبر الاخذ

الجنس فكان له أحدها وهو مجهول فلا يجوز وفي الثاني
 وهو ما أن اختلفا وزنا وجوده جائزة أي الموهوب
 له متاع لا يقسم وظاهره أن هذا التقصيل يجري فيها لو
 قال له وهبت لك أحدها وجعله في الهندية وعزاه إلى المانية
 قاصرا على ما إذا قال نفسمها لك أما إذا قال أحدها لك هبة
 لم يجوز سواها فاسوا واختلفين أهوا قال المسد أحد ولعله لا ينه
 إذا قال فاسوا لانا مما يحتل القسمة وإن كانا مختلفين فليهما
 قلت وقد نقل في الهندية عن القاضي رجلا معه درهما
 فقال وهبت منك درهما منها قالوا إن كان الدرهما مستويين
 في الوزن والجودة لا يجوز وإن كانا مختلفين جاز لأن في الوجه
 الأول تناولت أحدها وفي الوجه الثاني تناولت وزن درهم
 منها وهو مستوع لا يحتل القسمة أه فعلى هذا يختلف الحكم
 بين قوله وهبت لك أحدها وبين قوله درهما منها فتنه
 ولذا أي كونه متاعا لا يقسم لو وهب ثلثها جاز مطلقا
 أي تشاؤيا واختلفا أما إذا اختلفا فظاهرا لعدم جريان
 القسمة فيها جبراما إذا استويا فلا تنقسم الثلث جبري
 لا تجري فيها أيضا الاحتياط إليها وهو ضرر بخلاف
 هبة النصف لعدم الاحتياج إليه فيها تأمل ذكره الخبير الربيعي
 رجل وقع إلى رجل تسعة دراهم وقال لئلا تنقسم من حثك
 ثلثة هبة منك وثلثة صكثة فصنع الكل يفتن ثلثة
 الهبة لأنها هبة فاسدة ولا يصح ثلثة الصدقة لأن
 صدقة المساك جائزة إلا في رواية كافية محيط السرخسي
 والهبة الفاسدة مضمونة بالتقيد نه في المضاربة أنه إذا كان

دفع

دفع إلى آخره فقال تنصها مضاربة ونصها هبة لك
 ذلك إلا أنه في يده ضمن المضارب حصته الهبة في النهاية
 رجل أعطى نصف دار هبة له والنصف الآخر صدقة عليه
 وقبل ذلك الرجل وقبضها زواجيا وله أن يرجع في النصف الذي
 سماه هبة كاف في الظهيرية ولو وهب نصف الدار وتصديق
 وسلم ثم أن الوهاب باع ما وهب أو تصدق ذكر في وقعه
 الأصل أنه يجوز بيعه كما في الثانية ونص في الأصل أنه لو
 وهب نصف داره من آخر سلمها البديع فباعها الموهوب له
 لم يجوز نص في المتناوون أنه المختار كما في الوجهين عبد بن
 وهب أحدها هذا العبد شيئا فإن كان الموهوب بما يحتل
 القسمة لا يصح أصلا وإن كان ما لا يحتل القسمة يصح في
 صاحبه لأنه هبة متناع لا يحتل القسمة كما في محيط السرخسي
 ولو وهب الحربي المتناون لسلم وعاد إلى دار الحرب ثم جاز
 القبض استحقاقا ولو كان عليه مالان مختلفان فوهبه
 أحدهما صح والبيان إليه كما في التناون ولو وهب مال المضارب
 للمضارب وبعضها على الناس وبعضها في يده جازت الهبة
 فيها في يده وأما ما كان على الناس فإن قال اقتصرها فهو جاز
 وإن كان في المال رجح فلا يجوز كما في المحيط أحد الشريكين
 إذا قال لشريكه وهبت لك حصتي من الرجح قالوا إن كان
 المال قابلا لتصح كونها هبة المتناون فيما يقسم وإن كان
 الشريك استهلك المال صحته الهبة ككونها استطلاحا
 في الظهيرية رجل ضل لؤلؤة فوهبها لآخر وسلط على طلبها
 وقبضها متى وجدها قال أبو يوسف هذه هبة فاسدة

بنة

في حقت الاعيان لا في حقت الافعال صم الرجوع من الواهب
 لان ملك الموهوب له غير لازم فيها اي في الهبة
 يعني الموهوب والفاظ الرجوع رجعت في هبتي واختمتها
 اورددتها الي ملكي واو بطلتها او نقضتها فان لم يتلفظ
 بذلك ولكنه باعها اوردها او اغتقت العبد الموهوب او
 دونه لم يكن رجوعا وكذا الوصع الثوب او خلط الطعام بطعام
 نفسه لم يكن رجوعا ولو قال اذا جازا من الشهر فقد اخرجتها
 لم يصح كما في الجوهره ولا يتم الرجوع الا ههنا النفس ايا قلده
 فلم تتم الهبة اي فلم يخرج الموهوب عن ملكه اياهه فلا يقال
 ان له رجوعا فيه قال في المبسوط والذخيرة يجب ان يعلم بان
 الهبة انواع هبة لذى رحم محرم وهبة لاجنبي او لذي رحم
 ليس محرم ولا محرم ليس بذى رحم وفي جميع ذلك للمواهب
 حقت الرجوع قبل التسليم سواء كانت حاضرا او غائبا اذ ان له
 في قبضه او لم ياذن ويعد التسليم ليس له حقت الرجوع في
 ذى الرحم المحرم وفيما سوي ذلك له حقت الرجوع الا ان يعد
 التسليم لا ينفرد الموهوب بالرجوع بل يحتاج فيه الى التقفنا
 او الرضا وقبل التسليم ينفذ الواهب بذلك اذ هو مقتضى
 ما فقهه اي ما يمنع الرجوع الاتي في كلام الماتق من زيادة
 وموت احداهما وعوض وخروج من ملكه ورجعية وقرابة
 محرمة للنكاح وهلاك الموهوب وقال الا في بيع الرجوع
 من الواهب فيها وهب مطلقا الا في الولد لقوله صلى الله
 عليه وسلم لا يرجع الواهب في هبته الا الواهب فيها وهب
 الولده ولانه عقد تقليد فوجب ان يلزم كالبيع ولان الرجوع

لانها هبة على خط كما في الظاهر يتجوز هبة حايطة مشترك
 بين داره وبين دار جاره الى رة لعله استخسانا والا فلا
 عن صحته هاهنا كون الموهوب مشغولا بملك الواهب و
 هو السقف كما سيبير اليه ثم وكذا تجوز هبة البيت من
 الدار ثم ابي الحكم بجواز هبة الى بيت المشترك وهبة البيت
 من الدار دليل على كون سقف الواهب على الحايطة الموهوب
 بعضه المشغول بملك الواهب او يدل ايضاً على ان اختلاف
 البيت بجيطان الدار كل واحد منها لا يمنع صحة الهبة يعني
 لا يمنع تمليكها اذا قبضها ذلك مجتبي ولا يخفى ان هذا الاستدلال
 لا يتبع الامت حيث الاطلاق ولا فلا خلاف في كلامه
 بل قال الشيخ الرحمتي هذه الولاية غير ظاهرة اذ لا يلزم
 من كون الحايطة بيت الدارين كون سقف الواهب عليه
 ولا كون البيت بين الدار اختلافه بجيطان الدار كما هو
 وفي الهندية عن جواهر الاختلاط اذا وهب نصيبا له في
 حايطة او جام او طريق وصحي وسقط على التقفني ان ينفذ
 كما لو وهب بيتا له لغيره جميع حدوده وحقوقه مشغولا بغيره
 فقبضه الموهوب له باذن الواهب كفى مرا بئس مشغولا بغيره
 ويبيح حايطة اخره ولو وهب داره لاصلته ولما في بطلها
 او تصدق عليها لم يجز ولو وهب لحي وصبت او حايطة جارة
 كلمة للمحكي كما في الترخا نية فانه الرجوع اي في بيان
 احكام رجوع الواهب في الهبة لا خفا في حسن تأخير هذا
 الباب عن سابقه لان الرجوع في الهبة يرجع بغير وجوده
 وتحققه والمعاد من الهبة الموهوب لان الرجوع انما يكون

يضاد مستضي العقد وإنما ثبت جواز الرجوع في الولد لان
 اخرجاه عن ملكه لم يتم لان الولد كسبه او بعثته ولنا قوله
 صلى الله عليه وسلم المراهب احق بهته مالم يك منها اي
 مالم يعرض عليها والمراذبه بعد التسليم لانها لا تكون هبة
 حقيقة قبله ولان المقصود من الهبة الموضوعة وانما
 يقال الابادي قرصى وقايد ذلك بقوله صلى الله عليه
 وسلم نهادوا تحلوا والتقا على يقتضي الفصل من الجانبين
 فكان له الرجوع اذ لم يحصل مقصوده كالشترى اذ اوجد
 بالمبيع عيبا يرجع بالثمن لغوات مقصوده وهو صفة السلا
 في البيع والمراذبه رواه ان افعى ان الواهب ليس له ان ينفرد
 بالرجوع بغير رضا ولا قضاء الا الولد فانه يرجع فيها وهب
 لولده بغير حكم عا كعند الحاجة اليه كما في رواية مال له قوله
 صلى الله عليه وسلم انت وما لك لا يبيحان اطلب ما اكلتم
 من كسبك وان اولادكم من كسبك فكلوا هنيئا رواه احمد
 وابوداود فليس هذا يرجع في الحقيقة بل يتقرر به الرخصة
 للادب في الانتفاع بما لا يملكه عند احتياجه سوا كان عا
 وهيبه الادب له او غيره علي ان لا نسلم ان الحديث الذي
 رواه ينافي الرجوع لانه خير من تحته فنعناه انه لا يملك له
 ان يرجع فيه الا الولد فيما يهب لولده ونظيره قوله صلى الله
 عليه وسلم الموضوعة لا يملكه وقوله صلى الله عليه وسلم الموضوعة
 لا يزيني وهو مومن اي لا يملك له ان يملك اولاد يملك
 له ان يزيني وهو مومن لانه يملك في صفة الديات وذلك
 لان فعله قبض وجع الديات اقبض فكذا هذا قبض ولذا قال في
 وصليه

وصليه كره الرجوع فيما وهب تحريمها وقيل تنزيها نهائيه
 قال في البحر مطلقا كلام المسبوط وتبعه في نهائيه انها اراهة
 تنزيه فانه قال انه غير مستحب قال الشيخ الوجع ولا دلالة
 فيه ان اراهة تنزيهية فان المكره تحريمها والحرام غير مستحب
 وقول الذيلعي الرجوع قبض صريح في ان اراهة المستحب اذ لا يملكها
 المكره تنزيهية اقبض لانه من قبيل المباح او قرينة منه قال
 في المحققين وصف الرجوع بالقبض الزاهدي والحداوي وكبير
 من الشارحين ومن ثمة اخترنا اراهة التحريم اهل قلت وفي
 في التنفير عند بعثه ما اخرج الشياطين عن النبي صلى الله
 عليه وسلم انه قال لو رض حزين استغفناه في شرا فريسه وفيه
 لا خروضا عنه كوهوب له واخرجه لبيعه فان ادعى ان يبيعه
 فقال لا تشتره وان اعطاكه بدرهم فان العايد في هيبته
 كالعائد في قبيله وفي بعض الروايات كالمكسب يعني ثم يعود
 وهذا من جملة الوجوه التي يجمع بها بين ما قد قلناه من
 دليل ان افعى في المنع من الرجوع وبين ما قد قلناه من قوله
 صلى الله عليه وسلم من وهب هبة فراحق بها لم ييب
 منها فبان ان ثبت الرجوع وبالذول تشبث كراهة التحريم
 ويبعض المختبة وفتح المشكك مضارع مجهول مجزوم من
 انما به يبيعه اي عوض ثم ان الما تن اطلقت الهبة وقد قلنا
 انها في الدعيات فلا يرجع في هبة الدين المدين بعد القول
 بخلافه قبله كونه استقلا ولذا قال في التنفير اراهة تنقيلا
 عن السراجية اما هبة الدين عن عليه الدين فابر فلا يدل
 في ذلك فليس للواهب الرجوع فيه اهر وما لو وهب دينيا

الغير مد يونه وسلطه على قصده فقيل وقيل فله الرجوع ثم
 لان الهبة هنا تلحق لا انقطاع حوي والهدية كالهبة فان
 المهدى الرجوع كما في الهبة وغيرها واخرج بالهبة الصدقة
 للفقير فانه لا يصح الرجوع فيها لان القصد بها الثواب وقد
 حصل حوي والمعاد بالهبة الذي فيها الرجوع للماهب فكان
 هبة لغني فلو كانت لفقير فلا رجوع لانها صدقة تنزل له
 ثم اطلاقهم لجواز الرجوع في الموهوب يسجل ما اذا وهب رجلا
 عبدا فلا حد له الرجوع في نصيبه مع غيبة صاحبه لانه لا يشترط
 لا يمنع فسخها بدليل ان للمواهب ان يرجع في بعض ما وهب كما
 في المحيط وفي الثانية الواهب اذا استرعى الهبة من الموهوب
 له قالوا لا ينبغي ان يشترط له الموهوب له يستحق من الواهب
 فيصير مسترعايا قلا من قيمته الا الوالد اذا وهب لولده يسا
 لان يستغفنه علي ولده بمغفنه من الشرايا قلا من قيمته وسجل
 ايضا ما اذا قال لا اذهب لفلان عني الف درهم فوهب الموهوب
 كما امر كانت الهبة من الامور لا يرجع المامور على الامر والاعلى
 الثاني وللامر ان يرجع في الهبة والادفع يكون منطوقا ولو
 قال هب لفلان الف درهم على اني ضامن ففعل جازت الهبة
 ويضمن الامر للممور وللامر ان يرجع في الهبة ولا يرجع الادفع
 كذا في الثانية من باب الكفاية بالمال مجرولو وصليته مع
 استعاط الواهب حقه من الرجوع يعني لو قال الواهب
 استقطبت حقي من الرجوع فلا يستقطب استقطا طه وله الرجوع
 مع الكراهة التي تميمت في الهبة وعلم من هذا ان الاستقطا لا يكون
 في كل حق فان بعض الحقوق لا تستقط وان استقطا لها صلتها
 كذا

كذا الحق رحمتي وفي الجواهر لا يصح الا برضا عن الرجوع في الهبة
 يعني لا يترتب للامر ان يرجع اشروا لوصاله من حق الرجوع
 اي قال الموهوب له للواهب صلحني عن حق الرجوع فلما هبته
 على شيء سماه فصالحه الواهب علي ذلك صح الصلح وكان الشيء
 المنصاع غليصا عن الهبة فيكون المانع عن الرجوع هو موافق
 الموهوب له بالمصالح عليه على ما وهب له وسأيت في موافق
 الرجوع ان التفويض يمنع الرجوع لكن سيجي للمتم في تنبيه
 اوردته تحت قول الماتن ولو عوض النصف رجوع عالم بهومن
 فتلا عن المجتبي استرطراي انه يشترط في العوض الذي يمنح
 الرجوع ان يكون مشروطا في العقد اي في عقد الهبة اما اذا
 عوضه بعده فلا وهذا الصلح انما وقع بعد فكيف يتم الصلح
 عليه ما لم يعرض الرجوع وسذكر انتم انه لم يبرهن صرح به
 غيره وان فروع المذهب مطلقة وقد وفق العلامة الخيري
 في جازية علي المنع حيث قال ووجه سقوطه في الصلح غث
 حث الرجوع ان الصلح صحيح وفي ضمن صحته يستقط حق الرجوع
 فلا يخالف في شيء من كلامهم تأمل انه قال الشيخ الرجوع في الصلح
 ما قاله انه وهب ان ما تفرقه المراهدي لا يبرل عليه مع
 ان كلامه ما دل بان العوض اذا لم ينص عليه انه عوض عنها
 لا يكون ما نفا من الرجوع ويكون المالك من الواهب ان يرجع
 في هبته ويكونه معني قوله اذا كان مشروطا في العقد اي عقد
 التفويض ولذا قال بعده فاما اذا عوض بعده فلا وهبة
 مستداة وهذا قد جواه انه عند عدم التفويض بالتفويض
 لكل منهما ان يرجع فتوافق عبارة المجتبي بقية بنصوص التفويض

يسبح الاسلا مرجي الدين ذلك فتقال ه ه ه
 منع الرجوع من الموهوب سبعة فزيادة موصولة بمون
 وخبرها عن ملك موهوب له ه ه ه ترجية قريب هذا كتر
 والذال الزيادة وذلك لان الرجوع لا يبع الا في الموهوب
 والزيادة ليست بموهوبة فلا يرجع فيها والفصل متقدر
 ليرجع في الاصل دون الزيادة وحق الموهوب له حقيقة
 الملك فيها فلا يتراعا انه اولى عند فقهاء الفصل ولا يمكن
 ايجاب الضمان عليه ايضا لان حق التملك لا يجوز اخذ
 الموهوب عنه فبطل اصله وقيد بالزيادة لان النقصان
 كالحمل نصت كما سياتي وقطع الشوب بطل الموهوب
 له او لا غير ما نغ وقيد الزيادة بكونها في نفس العيني كسحق
 الهزيل لان الموهوب كوزاد من حيث السعر فانه لا يبيع
 الرجوع لانها لا رغبة الا في ولا تدر زيادة في العيني فلا
 يتصل الرجوع ابطال حق الموهوب له وهو انما تم قديما
 بان تكون تلك الزيادة في نفس العيني هي الرجعية لزيادة
 القيمة واكثره بما عا لوزاد الموهوب في نفسه من غير ان يزيد
 في القيمة بل يوجب نقصا في السعر كالسحق الخاصة وكما
 اذا طال الفلاد الموهوب طولا فاحت ينقص قيمته بسببه
 فانه لا ينقطع به حق الرجوع فانه نقصان في الحقيقة لئلا
 وسيلتي منت محترضا لانه وصليته زالت الزيادة قبل الرجوع
 لان وهب وصيفا صفيته زالت عند الموهوب له وفيه
 اشارة الى انه لو وهب نحو الامنة فشئت وزكت لا يرجع كملك
 جميع الخبوات كما في حبيب الشرخ في خارجي صارت

وظاهر كلامه من الخبر الرمي والخبر الياسي في كتابها على رخ
 الفنا برسليم ما في المجتبى من هذا الشرط وقد علمت انه
 بهذا المعنى غير مسلم له لا طلاق المتوف والشروط المتأثر
 صحة التوفيق من غير اشتراطه في عقد الهبة فيتمتع بخلقة
 لولم يحمل على عقد الموهوب كما سمعت وهذا لا يمنع منه ظاهر
 عبارة والده تعالى اعلم اهو عيخ الرجوع منها اي ما الهبة
 حروف ومع خرقة اي الموانع السج الدنية قبل ضبطه ومع
 خرقة من نظم الامام السنيني وقيل لغيره كما في الدر المنثور
 وقال الفتال اخذه من بيت سرق قبل فيه وهو قوله والله
 من الرجوع في الهبة صا حبي حروف ومع خرقة كما ذكره النبي
 قال البرجيني هذا التركيب لمجرد الضبط وليس له معنى
 يعتقد به اهو قال السيد احمد وغاية ما يتكلف له ان يكون
 مع خرقة فاعل يبيع وفي المصباح خرقتهم بالنبل اصبرتهم
 بها فالعني اصا به ومع وفي الدر الخرق الطلعي والمنازق
 السنان فكانه شبه الومع بالسنان وهذا وما قبله يفيد
 تكوين ومع وان خرقة فعل ماض والها ضمير يرجع الى الشخص
 وقال التوت في المعنى التركيبي ان دمع ككثرة جبالا كان
 اطرافه بصول يخرج رجسه ولها صواب بطا خرقة قد مر اي
 تخلف وقد عر خذمه ونزعت خذمه والخدم بنحيتي جمع
 خادم ونزعت بالكسر صراح وفي التوت في عن الوادي انه
 يبع الرجوع في الفاسدة وان وجد احد الموانع لان المتبوض
 منها مضمون بعد الهلاك فله الرجوع قبله اهو قال ما انما
 هو في الصحيح تاه وقال انك خير الدين الرمي وقد نظم الذي
 يسبح

قيمته اقل من قيمته وقت الهبة ليس له ان يرجع فيه لانه
حين سب وازد ادت قيمته سقط الرجوع فلا يعود بعد
ذلك بالانقضاء لكن تنقل في الرجوع الثانية ما يجي الغم
حيث قال فذكر ان الزيادة لوجه صحت كانت للواهبين
يرجع في هيبته وكذا في الظهيرية قال سري الدين في حاشية
الزبيدي وفي الظهيرية وقاضي خات واذا قضى القاضي بابطال
الرجوع للمانع ثم زال المانع عاد حق الرجوع بانه اذ ابي
في الدار الموصوبة بنا ابطال القاضي رجوع الواهب بسبب
البناء ثم هدم الموصوب له البناء وصارت كما كانت فله الرجوع
فيها اه وسال الشيخوخة الفلام بعد ما سب ذات خلاف
ايض فقد قال في المحيط رجل وهب لرجل وصيها فشب وكبر
وشاخ وانتقصت قيمته ليس للواهب الرجوع لانه زاد في
لونه وطال في جشته ثم انتقص من وجه آخر هو شيخوخة
توكلوا لطيفي في اجناسه ولو وهب امه فشب تركت له
ان يرجع وكذا جميع الحيوانات اه وفي الهند يزعم المحيط
ولو وهب امه فشب وكبرت لا يرجع وكذا جميع الحيوانات التي
فيها قولان للمشايع واعتمده التمسك في حيث قال نفسه
انشاء ربان مانع الزيادة اذا ارتفع كما اذ ابي ثم هدم عاد
الرجوع كما في المحيط فليثبت له لانه لا يقطع لا يعود هكذا في
بعض النسخ وهو خطأ من الناسخ فان قوله لان الساقط
لا يعود فليثبت لقوله فان زالت النسخ وقد اغتر به هذه النسخة
بعض من كتب على هذا الكتاب رحمتي وعلله اراد الحلي ومن
تبعه ويؤيده ما في السراج قال ولو وهب له وصيها فشب
وكبر

وكبر ثم صار شيخا فاذا الرجوع وقيمته الساعة اقل من قيمته
حين وهب فليس له ذلك لانه حين زاد سقط حقا/ فخرج
فلا يعود بعد ذلك اه لكن قال السيد احمد وفيه ان هذا من
باب زوال المانع كما اذا تزوجت المرأة وسقطت حصانها
فانها اذا ابا انت عاد حقها في الحضانة لزوال المانع ولذا اعتمد
الشارح في شرح المستحق العود اه وذلك لان الزيادة من موانع
الرجوع فالوجه ما في الثانية ويؤيده ما ياتي في المانع الرابع
خروج الموصوب اذا ارجع الواهب الثاني فلو وهب الاول
الرجوع كذلك صرحنا وفي الترخا بنية ولو كانت الزيادة بنا
فالهدم يعود حق الرجوع وفي السراجية اذا وهب ارضاني
الموصوب له فيها بنا بطل الرجوع ولو زال البناء عاد حق الرجوع
وفي الظهيرية ايض ولو زادت الهبة في بدنها خيرا ثم ذهبت
الزيادة كانت للواهب ان يرجع في هيبته اه وما قدمناه عن
الظهيرية والثانية اقام صحة الرجوع ولو بعد الفضا بعد ما
عند وجود المانع اذا زال ذلك المانع احده الموصوب
له في ارض الموصوبة يفتح الغيب وكسرهما اي غرس
وقع من الموصوب له في ارض الموصوبة ان عدل بغير التمسك
الاولى وتشديد الثانية على بنا الموصوب اي عدل كل واحد من
البناء والمرس زيادة في كل ارض والادان لم يعد زيادة اصال
كسنا تنور الخبز في غير محله يرجع لانه لا يمنع حق الرجوع ويعد
بكونها بعد زيادة في كل ارض لانه لو عدل اي البناء والغرس
زيادة في قطعة من ارض الموصوبة امتنع الرجوع فيها
اي في تلك القطعة فقط وفي الهندية عن المالكي انك

وهب لآخر راضا ايضا فانئت الموهوب له في ناحية منها
تخلد او يبني اودكا ناكلا ناكلا ذلك زيادة فيها فلس
لدا ان يرجع في شيء منها فان كان لا يعد زيادة او نقصا
فانه لا يمنع الرجوع حتى لو بني ولما فاصغر لا يعد زيادة
اصلا فلا عبرة به وان كانت الدرع عظيمة لا يعد بعد
زيادة ولما يعد زيادة في تلك القطعة فله ان يرجع في
غيرها اه لكن يخالف هذا ظاهرا ونقله المص في المبع عن
المنهاج قال رجل وهب لرجل راضا ايضا انت في ناحية منها
تخلد او يبني فيها بيتا اودكا ناكلا ناكلا ذلك زيادة فيها
وليس لدا ان يرجع في شيء منها اه وفي النا ينتمى رجل وهب
لدا راضا الموهوب له في بيت الضيافة التي تنتمي للنا راسية
لا شائنة تنتمى للجن لان للواهب ان يرجع في هبته وكذا لو
بني اريا ابي معلنا ولو وهب لرجل راضا فخلده مسكنا اوهب
له بيتا فخلده اما فان كان الناع على حاله لم يزد فيه شيئا فله
ان يرجع وان كان زاد فيه بنا او غلظ عليه بابا او حصص
واصلحه او طينه فليس لدا ان يرجع فيه كما في المحيط وان هدم
البناء رجع في الدرع ولو استرتهك البعض لدا ان يرجع في الباقي
كما في الوجه رجل وهب دار لرجل فخلصها او طينها او خرزها
بالذهب واتخذ فيها مقسلا او ارضا فبني في طائفة منها
بنا فلا يرجع في شيء من ذلك عندنا والخرقة التذهب كما
في الظهيرية وان وهب لدا دارا فبناها على غير ذلك البناء
ويترك بمصرها على حاله لم يكن له الرجوع في شيء منها كما في
المبسوط وممن رجال يعني لو كان تخيلا فسمي او زعميا
حسن

حسن لا يرجع فيه كما في خزائن المفتين ولكن عند السمن في
الحواسي اليمتوية بالعتدل وهو حسن والا فالسمن الثاني
نقصان لا يمنع الرجوع وجب طائفة فيها اذا كان الموهوب ثوبا
فقطعه قسما وخاطه واسا مجرد القطع فلا تمنع الرجوع ولو
قطعه نصفين في طائفة نصفه وبقي النصف الاخر له الرجوع من
الاخر جرح وصنع فيها لو كان الموهوب ثوبا فصغر بعضه او غرزان
وان صنع الثوب بصنع لا يزيد فيه او ينقص فله ان يرجع كما في
اليدايه وقال الحسى بن زباد في الجرد عن ابي حنيفة اذا هب
لرجل ثوبا فنصفه بسواد فله ان يرجع فيه كما في المحيط وعند
صاحبيه لا يرجع كالوصف بشئ اخر او يوسف رج كان يقول
اولا تقول ابي حنيفة ثم رج وقال يتفق على السواد اكثر مما
يتفق على صنع اخر وقيل هذا اه لان بسواد لا يعد زيادة
فان كان يعد زيادة ترواد قيمته بذلك لا يرجع عند الكل كما
في الثانية وعمر بنوت بان وهب لرجل ثوبا خاها فقصره والنج
في تبويضه وكذا يجتمل ان الثوب الموهوب كان متوسخا فقصره
حيث زال عند الوسخ بحيث كانت قيمته بعد التنظيف اكثر مما
كانت قبله وفي محط السرخي ولو وهب كرايا ساقطه الموهوب
له لا يرجع لانه زيادة متصلة وصفة متقومة ولو غسله يرجع
اه وكبر صغير قال السدا حذفت ما فيه قلت لعله اراد به
ما تقدم في الطول وساع اصم راضا كراعي فيها لو كان الموهوب
عبدا او امة ينصف بالعم او الكمي فعند الموهوب له زال صحه
وسا ويسمى وذهب عماه فصار ينظر بقدره الله تعالى امتنع
الرجوع واسلام عبدي بيد الموهوب له ولعل التقييد بالعبد

اتفاق والافعال كذا وكذا ومداواته يعني لوهوب عبدا
 مريضا فداواه الموهوب له فلا يرجع ولومرضه عند الموهوب
 له قد اواه حتى صبح لا يمنع الرجوع كما في البحر كما انه اراد بالداواة
 حصول انقضاء وهو الذي ابادته فلم تحصل الزيادة والبر
 بدون المداواة زيادة فاعلم رجعتي وعفوتني بتركها لو كانت
 العبد الموهوب حلال الدم فحقا في الجنائية في يد الموهوب
 له لا يرجع ولو كانت الجنائية خطأ فقد اواه الموهوب له لا يمنع
 الرجوع ولا يسترد منه العدا زيلبي وان رجع قبل ان يغدبه
 فالجنائية على العبد بدفعه الواهب بها او يفديه كما في المسوط
 وتعليم قرأت او تعليم كتابه او تعليم قراءة او صفة او كانت
 اعجوبة ففعلها الملام او رياء من الحرف لا يرجع الواهب في هبة
 لحدوث الزيادة في العبيد وهذا بخلاف ما ذكره الزيلبي
 قال ولو علم الموهوب له العبد الموهوب التراف او اقلته او
 الصفة لم يمنع الرجوع لان هذه ليست بزيادة في العبيد فانه
 الزيادة في السور فيه خلاف في زفر وبري الخلاف بالعكس او يعطى
 مصحف ناعرا اياه بيات اعرايه من رفع ونصب وخفض وحرم
 بالتشكيل فانه يمنع الرجوع اذا كان على وجه الصواب اما لو كان
 خطأ فهو يتقيد فلا يمنع الرجوع وحمل ترمين بعد ادائه الى مثل
 قال الزيلبي ولو نقله من مكان الى مكان فحقا اذ ادائه فيه
 ولا يحتاج فيه الى موثقة النقل ذكر في النسخ انه عند ابي حنيفة
 ومحمد يقطع الرجوع وعند ابي يوسف لا يقطع لان الزيادة
 لم تحصل في العبيد فصار كزيادة السور اما ان الرجوع يقضى
 ابطال حق الموهوب له في الكرا وموثة النقل فبطل بخلاف
 نقدر

نقطة العبد لانه يبذل وهو المنفعة والموثة بلا بدل
 اهو من هنا يعلم الجواب عما توقف فيه السيد احمد في النظر
 حكم ما اذا لم تروا في القيمة وذلك ان ابطال حق الموهوب
 له في الكرا وموثة النقل هي المصلحة في المنع عن الرجوع راسه
 تنافي اعلم وعوها اي من الزيادة المتصلة الموجبة لزيادة
 القيمة المألفة من الرجوع كما لو نصب او غير ذلك ما يستقي
 به وهو مبني في الدرع ومبني عليها على وجه يدخل
 في بيع الارض من غير تسمية قلبه لان او كبر كما في البدل
 ومنها ان يقدر الموهوب بان كان حنطة فطحنها او زيتا فحضر
 او سويقا قلته بسم او كان لبنا فاختذه جبا او سوتا او قلا
 كما في الترخا نية ولو وهب جارية في دار الحرب فاخرجها الموهوب
 له الى دار الاسلام ليس له الرجوع كما في الجيران وهب جارية
 حامل او بهيمة حامل فيرجع فيها قبل الوضع ان كان رجوعه
 قبل ان تمضي مدة يعلم فيها زيادة الحمل جائزا فلا واث
 وهب له بيضا فصار مزرعا ليس له ان يرجع في ذلك كما في
 الجوهره وان وهبت له جارية فوطيها الموهوب له قال
 بعضهم له ان يرجع فيها ما لم ينجل وهو الاصح كما في الجوهره ولو
 وهب كرايا فقتله لا يرجع اذا كان يزيد فذلك في التمثيل
 كما في الوضو وان وهب له حديد ففرض منه سيف او غزل فنجس
 لم يمتن له ان يرجع في شيء من ذلك كما في المسوط ولو وهب
 حلقه فكتب فيها ففصلت لان لا يمكن نزعه الا بضر لا يرجع
 وان اسكن نرعه بلا ضرر يرجع وان وهب له ورقة فكتب
 فيها سورة او بعض سورة يرجع لانه لا يزيد بهذا فتمت

وان قطعه مصحفا وكتب لا يرجع لان كانت المصحف تريد
 في الثمن وان كانت دفاتر ثم كتب فيها نقرا واحديا واشرا
 ان كان يريد في ثمنه لا يرجع وان كان نقص يرجع كما في محيط
 السرخسي وهب له مرارة فقصتها فله الرجوع كما في القنية
 ولوحده السكتي لا يرجع كما في الوجيز والمحيط ولوهب له
 سينا فحطه سكتيا او كسره وجعل منه سينا اخر لم يرجع
 فيه كما في المحيط ولوهب لرجل اخذ اعا فكسرها الموهوب
 له وجعلها حطبا او وهب له لبنا فحمله طينا فله ان
 يرجع فيها وان اعاده لبنا لم يرجع فيه كما في الظهيرية
 ولوهب له تريا فقتله بالمال لم يرجع كما في محيط السرخسي
 ولوهب له سويا فقلته بالمال فله الرجوع لانه بقي الاسم
 وهذا نقصان وفي السابعة اسم التراب لم يبق فلم يبق
 الموهوب كما في الولولجية وقال الخبر الراسي وكذا لوهب
 غنبا فقصيره نريسا لعدم بقاء الاسم ولوهب له حنطة
 فبناها بالمال لم يرجع لبقا الاسم كما في الجوهرية ولوهب له
 مختا فحمله خالا لم يرجع والمخت المطبوع من ما العنب
 الذي ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ثم نصف عليه من الما مقدار
 ما ذهب منه ثم يطبخ ادني طبخة ثم يترى حتى يستوي
 بالزبد وهو صوب واصله مخته كما في خزانة المفتين رجل
 وهب شجرة واذا لم يقطعها فحطها وانفق في القطع
 لان الموهب ان يرجع فيه ولوهب شجرة باصلها فحطها
 الموهوب له لان الموهب ان يرجع فيها وفي مكانها
 من الارض وهو الصحيح فلوانه جعل الشجرة ابوابا وجنودا
 لا يرجع

لا يرجع الواهب فيه ويرى انه يرجع في الخرج كما اذا حصلها
 فانه يرجع في الخطب كما في الثانية وفي البرازية والحبل ان زلني
 الثانية الموهوبة خيرا وان نقص لا قال في السبوط والوراء
 الواهب الرجوع وهي جلي فان كانت قد ازدادت خيرا فليس
 له ان يرجع فيها وان كانت قد اذادت شرا فله ان يرجع
 فيها والحواري في هذا اختلف فمن من اذا حصلت سميت
 وحسن لو انها فلان ذلك زيادة في عينها فيمنع الرجوع و
 من من اذا حصلت اصغر لو انها ودق ساقتها فيكون ذلك
 نقصا فانها لا يمنع الواهب من الرجوع اه وقال الشيخ الرجمي
 المحبل في السهام زيادة فيمنع وفي الادميات نقص ولذا لان
 عيبا في الامة المبيعة تزداد ربحا لانه ما نقله المص في السراج
 لوهب له جارية فحملت في بيا الموهوب له قال الرجوع فيها
 قبل انفصال اليد لم يكن له ذلك لانها متصلة بزيادة لم تكن
 موهوبة ثلاث الولد جددت خنثى فلان يوصل الي الرجوع فيها
 وهب الا بالرجوع فيها لم يهرس لان زيادة المتصلة اه قال
 المص وعليه فيجب التفصيل في الولد بين كونه متصلا او
 منفصلا وهذا كله بناء على ان هذه الزيادة خير وان كانت
 نقصا كما هو المرق في الاما لم يمنع الرجوع اه ولو اختلف
 في الزيادة ففي المتولدة كبر يعني كالو كانت الية فقال
 وهبها لي وهي صغيرة فكبرت غندي وزادوا خير وكذب
 الواهب القول في ذلك للواهب استحسانا لانه يتكرر انقطاع
 حقه والفتيا في ان يكون القول قول الموهوب له كما في المحيط
 وكذا هذا في كل زيادة متولدة كما في خزانة المفتين وفي الثاني

وانه



ولو ادعى الموهوب له انه سمن عندى وكذبه الواهب فالقول
للاهب عندنا ولو اختلفا في ثوباً وجباً طه وصنع اراد به
الزيادة المتصلة الغير المتولدة فالقول في ذلك للموهوب له انه
يدعي ان الخياطه انصبغ ملكه وهو ذنوب فكون القول له
ويلزم منه انقطاع جف الواهب وفي المحيط ولو كان الموهوب
ارضا وفيها بنا او شجرا وسويقا وهو ملقوت او ثوبا وهو يصوغ
او يحيط فتقال الموهوب وهبته لي وهي عني انصبغ فيها وكرست
او قال وهبته لي وهو غير ملقوت او غير محيط او غير مصبغ فقلت
انا وصفتها وخطنت انا وقال الواهب لا بل وهبته كذلك قال القول
قول الموهوب له وكذلك اذا اختلفا في بناء الدار حلية السقف
او خانية حادوي ومثله في المحيط كتنائي صاحب المحيط استنى
مالواختلفا في بناء لان ذلك البناء لا يبني في مثل تلك المدة
فيكون القول في ذلك قول الواهب لغلظة الظن فكذلك الموهوب
له حيث كانت العادة يستحيل صدق مقالة بوقت الزيادة
المتفصلة عن الرجوع في الهبة سواء كانت متولدة من الاصل
كالولد واللبى والتر وغير متولدة لا لدرسى والعرق وكسب والمنة
فان قيل ما الفرق بين الرد بالمعيب والرجوع في الهبة حتى ينفذ
الزيادة المتفصلة الرد لا الرجوع والمتصلة بالعكس فلتنا هو
انه لا يجوز رد العيب فقط لسلاسة الزيادة للمعسر مجازا
وهو رد لا مع الزيادة قصد المردم وورد العقد عليها بالفسخ
برد على مورد العقد لا تنص ان الولد لا يتبع الام بعد الانفصال
بخلاف الهبة لعدم الربا فيها والرد في المتصلة حصلت من حصلت
الزيادة على ملكه فكان استقاطه حقيقة برضاه فله تمت الزيادة
يختلف

يختلف الرجوع لعدم حصوله برضاه فذلك فنصفه كما ذكره بصحوب
باتا في جامع صد الشريعة فوكذلك قال في النبا بيع وهب
لرجل جارية فان للواهب ان يرجع في الجارية دون ولدها
وكذا في جميع الخبوات وانما روي ذلك اهو لرسول يميني
لوهب عبد الرجل وقطعت يده عند الموهوب له ولما ارشد
كان للواهب ان يرجع في العبد ولا ياخذ الارش كما في الجارية
في جارية موهوبة وطلبت عند الموهوب له بترويج منه فاخذ
مهرها او على سبيل الزنا او الوطى بشبهة فاخذ عرقها وعقرة
في شجرة موهوبة اتمرت في يد الموهوب له فبرجع الواهب في
الاصل في جميع المسائل المتقدمه ان مثالا يرجع في الزيادة لكن
كوهب جارية وتم ولدت عند الموهوب له لا يرجع الواهب
بالدم حتى يستفي الولد عنها ولد يعتبر ذلك في النقرة لانه يجوز
بيها بدلا صلحا او لا فكذلك انا هذا الموهوب له فتمام
رحمى تمنت ان لكن نقل البرجدي وغيره انه قول ابي يوسف
فليتب له قال في الظهيرية ولو ولد الهبة ولما لان للواهب
ان يرجع في الام الحال وقال ابو يوسف لا يرجع فيها حتى
يستفي الولد عنها ثم يرجع في الام دون الولد اهو في الجاوب
قال بشر قلت وان اخصوا في الرجوع والولد صغير ثم ادرك
الصغير قد كان ابطال القاضي له في الام قال لا الرجوع فيها
اه وعلى قول ابي يوسف ينبغي ان تجبر على حملها فاجزى المثل
فليرجع رجمي وقال السيد احمد وهل على قوله يلزم الموهوب
له الاجرة صدقة الرضاع ومقتضى القواعد ان ينظر الى الولد هل
يقبل بغير اسامه الا فان لم يقبل فغير اسامه امسكها وترى

ولا حرج من قبل غيرها لا تمنع الا برضا الراهب ولله الرجوع
ولو حصلت الحارة الموهوبة عند الموهوب له ولم تقلد هل
للراهب الرجوع قال في السراج لا وقال الزيلعي نعم قال الشيخ
الرحماني ينبغي القول على الزيلعي في بنات آدم وقد تقدم من
من ذلك انه وقائل ان سيد احمد وينبغي ان يكون القبول
السابق في كلاه جمع القولين يعني ان لا خير اسع وان نقص
لا قال وهو ظاهر وقد علمت ان هذا في غير الحرج من الراهب
والولادة منه كما انه عليه ابو السعود محتاج في الجوهر مريض
معد يوت عسوق لما عنده وهب في حال مرضه مرض الموت
ام لا رجل فانت وقد وحيته عند الموهوب له وطهرها هو وغيره
مرد لها الموهوب له مع غيرها وهو المحتاج اذا الدين يتعلق بدينه
المديون فان مرض مرض الموت . تعلقت بتركته وكما تفتت
حوصية لا تنفذ استغراق التركة بالدين فلذا يلزم عقرها
لانه لم يمكنها قبل الموت حيث كانت وصية ولا بعد الموت
لنقلتها حتى انما يجب الحد للشبهة فوجب العقر فلعلت
مع ذلك الوطى يرجع حكمه رجعت لا يصل ولا تجوز هبة المريف
ولا صدقة الا بمقتضى فاذ اقتضت جازت من تلك فاذا
مات الراهب قبل التسليم بطلت ويجب ان يعلم بان هبة
المريف هبة عقد وليست بوصية واعتبارها من تلك كما ان
لانها وصية ولكن لما كان حق الورثة يتعلق بالمرفين
وقد تبرع بالهبة فيلزم عقره بقدر ما جعل الشرع له وهو الثلث
واذا كان هذا التقريف هبة عقد اشترط له سائر شروط الهبة
ومن جملة شرائطها قبض الموهوب له قبل موت الراهب كذا

في

في المحط ولما كانت الهبة دارا قبضتها ثم مات ولما لم غيرها
جازت الهبة في تلخيصها ورد الثلثين الى الورثة وكذلك سائر
ما ينقسم وما لا ينقسم كما في المبسوط وروى اذا وطى الراهب المريف
الامة لم يثبت النكاح وعليه العقر للموهوب له وله ثلث الامة
وثلث الولد وبما قبلها الورثة الراهب ولو قطع الراهب يدها
في وجوب الدمش رواية ان كان في الترخائية وان كانت الهبة
جارية فلما قبلها الموهوب له ثم مات المريف ولا مال لغيرها
فعل الموهوب له ثلثا قبضتها للورثة ولا تزاد الكفاية وان
قبض القاضي عليه بثلاثي قيمتها ثم عجزت المال بدينه لم يكن
للورثة عقرها سبيل وان عجز قبل القضاء اخذوا ثلثها
وكذلك ان كانها بعد موت المريف فاجاب علي ما تقدم
مالم يتقص القاضي بثلاثيها لثمة وان اعتقها الموهوب له
بعد ذلك كما في المبسوط ولو وهب المريف عبدا هو جميع ماله
بشرط ان يكون له عوض قيمته مثل ثلثي الهبة او اكثر
جاز وان كان اقل فالموهوب له ان شاء انكأ الثلثي وان
شارد جميع الهبة واخذ عوضه وكذا اذا اعوضه من غير شرط
كما في الترخائية مريضاً وهب لآخر عبداً وسلب الهبة للموهوب
له قتل الراهب عدا او خطا فانه يرد المبدأ الى ورثة الراهب
كما في القنية رجل وهب عبداً الرجل في مرضه وقيمته الف
درهم وسلب الهبة ولا مال لغيره ثم ان المبدأ قتل الراهب
بقال للموهوب له اذ فعه او فده فان اختار العدا فداه
بعشرة الالف وان اختار الدفع دفعه ولا شيء عليه لانه
المولى يتخلص عن عريضة الجناية يدفع الماني بدفع نصفه

المريفي علي وجهه الهبة ونصفه علي وجه الدقة بالجنانة كما في
شرح المبسوط مريفي وهب عبده ولا مال له غيره فله الموهوب
له ثم مات المريفي صح تفرقه ورضى لثني قيمته لورثة كما في السراجية
مريفي وهب عبده لرجل وعليه دين محيط بيمينته ولا مال له غير
العبد فله الموهوب له قبل موت الواهب جائز ولو اعتقه بعد
موته لا يجوز كما في الظهيرية مريفي وهب لمريفي عبدا ورضى
اليه فاعتقه وليس لواحد منها مال غيره ثم مات الواهب ثم مات
الموهوب له فله العبد يسمى في ثلثي قيمته لورثة الواهب ويسمي
في الثلث الباقي لورثة الموهوب له وإن كان علي الموهوب له
دين الف درهم وقيمة العبد الف درهم يسمى العبد في قيمته بغير
فيه غرما الموهوب له بدليلهم وورثة الواهب يثلثي قيمة العبد
كما في المبسوط ولو وهب المريفي دارا قيمتها ثلاثا ثم علي اث
بعوضه عبدا قيمته مائة وثقتا بضا للشفيع ان ياتخذها بقيمة
العبد فان مات وربي الورثة الا جازة خير الشفعين كما للموهوب
له ان يرد الشفعين ثلث الدار وكل الدار واخذ عبده وان لم يكن
العوض مشروطا لا يأخذ بالشفعة كما في الكافي مريفي وهب عبدا
قيمة ثلاثا لرجل صحيح علي ان يعوضه عبدا بقيمة مائة
وثقتا بضا مات المريفي من ذلك المرض ولا مال له غيره وربي
الورثة ان يجيزوا ما صنع الواهب لان للموهوب له الحيا ان يشا
مقتضى الهبة وروى الموهوب كله واخذ عوضه وان شاركه ثلث
العبد الموهوب علي الورثة وسلم ثلثاه له ولم يأخذ من العوض
شيئا وان قال الموهوب له ان يزيد في العوض بقدر الزيادة من
الحيا باه علي الثلث لم يكن له ذلك كما في خزائن المفتين ولو روى

المريفي شيئا لا يخرج من الثلث يرد الموهوب له ما زاد علي
الثلث من غير خيار وفي البيع تحريم المستري كما في الصغير ولو
وهب المريفي كرا فقيمة ثلاثا ثم علي ان يعوضه الصحيح كرا
بساوي مائة وثقتا بضا ومات ولم يخرج الورثة رد كرا الهبة واخذ
كرا نفسه او رد نصف الكرا واخذ نصف كرا ولو لم يشرط العوض
ان شارك الهبة واخذ العوض وان شاركه ثلثها ولا يخرج
كما في الكافي مريفي له عبد يابوي خمسة الاف درهم وهبه
لرجل وقبض الموهوب له ولا مال له غيره ثم ان العبد قتل الرمي
خطا فانه يقال للموهوب له اذعه واذا فانه اختار اذعه فانه
بالدية وسلم له العبد كله لان الدية بدل نفس الواهب بمثل
مال خلفه فتبين به ان ثلثه خمسة عشر الف وقيمة العبد خمسة
الاف فهو خارج من ثلثه فله ان يتخلف الهبة في جيبه واذ ظهر
نقود الهبة في جميع الصد ظهر ان له علي الموهوب له الدية كما ملته
للورثة باختياره فان كان يباوي ستة الاف درهم واخذت
القد افانه يرد علي وورثة الواهب مريفي ويغدي ما بقي لثلاثة
ارباع الدية كما في المبسوط وفي العيود هشام عن محمد ورجل
وهب عبدا في مرضه لرجل له علي العبد الف درهم ثم مات الواهب
ولم يترك له غيره رجوع الي الورثة ثلث المذكوك وبطل الدين وهو
قول ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف ثم رجوع ابو يوسف قال يهود
ثلاثا الدين فان وهب الرجل في مرضه غلاما لابنه فلا نسد
علي هذه الغلام دين قال فان صح فهو جائز وان مات فصار
للورثة كما ودينه كما في التترخافية واذا رجع الواهب في هبته
والموهوب له مريفي وقد كانت الهبة في الصحة فان كان ينفق

قاضي فالرجوع فيه صحيح ولا سبيل لغرض الموهوب له وورثته
بعد موته علي الواهب وان كان ذلك بغير قضي قاض لان رد
المريض له حين طلبه الواهب الرجوع فيها بمنزلة هبة جديدة
من المريض فيكون من الثلث ان لم يكن عليه دين يحيط به
ابطل ذلك الرجوع وردت الهبة الي تركتها الميت كما في البسوط
مريض وهب جارية لمريض فردها الموهوب له علي الواهب
بهية منه فهو جائز وليس لورثة الموهوب له ان يرجعوا في
شيء مما وهب فقد اعتبر الرجوع في هذه المسألة فسخا من كل
وجه وان لم يوافق رواية ابي حنيفة عن محمد كما في الظهيرة مريض
وهب غلاما لامرأته فقبضته واعتقه ثم ماتت المريضة
فالتحق نافذ وقضت القيمة كما في خزائنه الفتبين مريضة
وهبت هبة لها من زوجها فان برئت من مرضها صح وانها ماتت
من ذلك المرض فان كانت مريضة غير مريضة الموت كذلك
الجواب وان كانت مريضة مرض الموت لا يبعث الا بالجائزة الورثة
وتكلموا في جد مرض الموت والنجاة للفقهاء انه اذا كان العاقل
منه الموت كان مرض الموت سواء كانت صالحة للزواج ولم
تكن كما في المضرات قال ابو الليث هوان لا يقدر ان يصلح قايما
وهو احب وبه فافذ كما في الجوهر مريضة وهبت مهرها من
زوجها ثم ماتت قال الفقيه ابو جعفر ان كانت عند الهبة تقوم
لها حصة وتزوج من غير زوجين علي القيام فهي بمنزلة الصحيح
تصح هبتها كما في الخزائنه والمعقد والمفوض والاشتر والمسلمون
ان تظاول ذلك ولم يجف منه الموت نهية من كل المال كما
في التبيين في كتاب الوصايا بالمرأة اذا اخذها الطلق في
فعله

فعلته في تلك الحالة يمتنع من الثلث فان سلت جائزا فعلته
من ذلك تحله كما في الجوهر ولو وهبت المرأة مهرها من زوجها
في مرض موته وماتت زوجها قبلها فادعوي له عليه لصحة
الامر اما لم تمت فاذا ماتت منه فلورثتها دعوي مهرها
كما في الفتبين ولو وهبت المرأة مهرها من زوجها في حالة الطلق
وماتت في النقاش لم يبع كما في السراج مريض مرض الموت
طلعت امرأته تلذذا وبيع مهرها من ذلك وهب لها عند وصي
لها بالف مهر ثم ماتت وهي في اهداة فالوصية وهبت الثمن
علي قول من اجاز بيعه باطلاق فان اجازها بالورثة فهذا
علي برجي ان قالوا اخرنا ما اصر به الميت جائز الوصية والتمهية
الهبة وان قالوا اخرنا ما فعل الميت جائز الوصية والتمهية
جميعا كما في خزائنه الفتبين واذا وهب الولي من ام ولده في هبة
لا يبع وكذا الوهب الولي من ام ولده في مرض موته لا يبع ولا
تتقلب وصيته اذا اوصي لها بعد الموت يبع كما في جواهر
التقاضي الذي في ضابطه ومع خرقة اشارة الي موت
احد الخطأ قد يبرأ لانه يموت الموهوب له يستقل الملك
الي ورثته وهم يستفيدون من جهة الواهب فلا يرجع اليهم
كما اذا انتقل اليهم حال حيا لانه تبدل الملك كتبدل الدين
فصار كمن اخري فلا يكون له فيها سبيل وموت الواهب
يسهل خياره لانه وصف له وهو لا يورث خيارا روية بشرط
علي ما بيناه في البيوع او مجرد حق وهو ابيع لا يورث بخلاف
خيار العيب وخيار التبيين علي ما عرفت في موضعه ولان اشاع
اوجبه للواهب والوارث ليس بواهب فان قلت انه بالموت

خرج الموصوف عن ملك الموصوف له فيستغني بذكر الخلق ذكر
الميم اجيب بان الميت يعطى له حكم الحي في انشاء تحت الحجر
والكنفين وقصا الدين وتنفيذ الوصية فربما يظن ان الية
من تلك الاشياء فلان النفس صريحة على الموت اولى وقيد يكون
بعد التسليم لما افاده بقوله فلو مات احدكم فليعلم ان
الاولى بطلت اي الية لعدم الملك فلا حاجة الى الرجوع
لان المقصود من الرجوع حاصل قبله ولو اختلفنا اي لو
ادعي الوهاب موت الموصوف له قبل التسليم وبطلان الية
وادعي وارثه انه تسلمها قبل موته والحال ان الميت في يد
الوارث وهو يدعي انها وصلت له من مورثه بعد تصف
اياها وانقطع حق الرجوع بموته فالقول للوارث لان يده
تشهد بذلك ولو ادعي الموصوف له بعد موت الوهاب انه
لما تسلمها من بعد الية وانقطع الرجوع بموت الوهاب وذكر
وارثه ذلك وكانت في يد وارث الوهاب فالقول له لان
القبض قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض وقد نظم
المهم ما يستقل بالموث فقال من بحر الطويل من الضرب الثالثة
منه والبيت الاول فيه التام والخبر الثاني مقتضى هو تسكن
هائه ولو زاد الوارث شيئا من دينه لم ينقص من المال كفاية
اطلق فيها نعم كل كفاية وظاهر انها تستقط بالموت اصلا
فيستكمل عليه قولهم يجب عليه الوصية بكفاية في ذمته
ولهلم يريد بانه اذا مات وقد بقي بذمته حين ادركه الموت
من صوم فرض وكفاية ظهرها وجباية على احوام ومنذ وروى
بوصى بذلك فلا يجب عليه ولا يبطال وارثه بها من
تركته

تركته اما التي وجبت بايصا به فيطالب الوارث باخراجها
شرعا وعلى هذا دين صدقة الفطر والنفقة الواجبة الخارج
والجزية واكتفارت الى الية والوصية بالخ والصداقة للضرورة
والاعتلان في المذرة عن صوم كذا انقله السيد احمد عن الشريفة
والذي في نقل اي السور كن تنفيذ كفاية حجة على الخاتمة
او وجبت على نفس القاتل ان لم تكن له عاقلة كذا فينفذ
حراج بيع خراج الراس وهي الجزية وخارج الارض موقوف لان
او خارج مقاسمة قال السيد احمد وقد علمت من نقل الشريفة
انه يوصي بهما ويخرجها من الثلث ورايع ضمان لنتف
اي اذا اعتقت احد الشريكين خطئه من العبد موصرا فنفذه
شريكه فوات المعتق هكذا انفقنا قال في شرح ادب الفقها
للمعبر السيد فلو مات الزوج بطل ما كان عليه واجبا من
النفقة ولم يؤخذ ذلك من ميراثه لان اصل ذلك لم يكن مالا
واذا لم يكن مالا كانت النفقة في خف وصفية الى الية صلت
والصلاة لا تتم الا بالتسليم واذا مات قبل التسليم تستقط
فان قلت لو كان صلة كيف يجبر الزوج على التسليم قلنا يجوز ان
يجبر الا ترتب ان من اوصى ان يوصيه عبده من فلان بعد
فوات الموصي فان الوارثية يجبر على تنفيذ الوصية في العبد وان
لما كانت صلة ولو مات العبد تسقط الوصية وكذا الكفيع يستحق
على الشترى تسليم الدار اليه بالشفعة والشفعة صلة شرعية
ولو مات الشفع بطلت الشفعة اه قال بعض الفضلاء قول
والمراد من النفقة التي تستقط غير الست انتصار القاضي
فقد جزم فيها الظاهرية بقدم سقوطها وصح في الذخيرة ونسبه

الى كافي كما وعمل به بان للتاضي ولا يتبع عامة فلات استانتها
 بامره بتولية استانتة الزوج بنفسه ولواستانت بنفسه لا
 يسقط ذلك الدين بموت احداهما فكذا هذا هو وقد تقدم
 في النفقات شيء من ذلك فليراجع كذا هبة لم يقبضها الموهوب
 له في حياة الموهب فانها تبطل او هبة تمت بالانجاب والتبطل
 والقبض في المحل فانها احداهما تسقط حق الرجوع حكم الجميع
 مما ذكر من الدنيا الستة سقوطها بموت المات المجمع صلات
 بكسر الصاد المهملة جمع صلت والعنى الواقعة في دفع خيرة تناق
 الى العوض فانه يسقط الرجوع في الهبة للماريتها ولا يثبت
 الرجوع في الهبة لخلل في مقصوده وقد زال الخل فصار كما اذا وجد
 المسترعي عيبا في المبيع ثم زال ولكن لا يمنع عن الرجوع الا اذا
 كان يشترط ان يتكفل بغيره فلو كان يشترط بالقرينة المحلية فان
 حق الرجوع كان ثابتا له ولا يسقط الا بعوض يرضى به ولا
 يتم ذلك بدون رضاه وفي الموصرة ما يفيد انه يكفي العلم بان
 عوض هبته وهذا خلاف ما يستفاد من ظاهر عبارته الترخ
 فانه يرد في بان شرط ذلك المفظ وكونه يعلم الواهب انه اي
 ذلك الموضع عوض كل هبة فهي فلا يشترط ولو عوض عن
 جميع الهبة قليلا كان الموضع او كثيرا فانه يمتنع الرجوع ولو
 عوض عن بعض الهبة فلما الرجوع فيما لم يعوض عنه وليس له
 الرجوع فيما عوض كما في شرح الطحاوي فان قال الموهوب له
 للمواهب خذ ه اي هذا الذي اراد ان يعرض به عوض
 هبتك او يد لها او في مفايلتها وغو ذلك من الالتفات
 التي شترها فقبضتها لو اصب سقط الرجوع ولو لم
 يتكر

يذكر انه عوض رجوع كل اي جائز للكل واحد منهما ان يرجع به
 اي بما وصب قال في الهندية الموضع نوعان متاخرين القيد
 وشروط في العقد اما الموضع المتاخر عن العقد فالكل فيه
 في موضعين احدهما في بيان شرط جواز هذا التقويين وتور
 الثاني عوضا واذا في في بيان ما هبة التقويين اما الاول
 فله شرائط ثلاثة الاول متا بلنة الموضع بالهبة وهو ان يكون
 التقويين بلفظ يدل على التام لمة فخوان يقول هذا عوض عن
 هبتك او يدلي عن هبتك او مكان هبتك او غللتك هذا
 عن هبتك او وضعت بهذا يداهن هبتك او افا تلك او
 جازيتك او اشتكت او ما يجري هذا الجري حتى لو وهب الانسان
 شيئا وقبضه الموهوب له ثم ان الموهوب له ايضا وهب شيئا
 للمواهب ولم يتعل عوضا عن هبتك وغو ذلك ما ذكرنا في غيرنا
 بل كان هبة متبادلة للكل واحد منهما حق الرجوع وهو لا يها
 تقليل كما لم يمت قوله رجوع كل به هبة فانه حيث سمي الموضع
 هبة لانه تمليك جديد وان سمي عوضا يشترط قبضه اي
 في الموضع ثم ان شرط الهبة كقبضه واذا لم يمت مال الموضع فان
 عوضه ترا على شجر لا يتم بغيره وفي الهندية ان الموضع المتاخر
 حكمه حكم الهبة يصبح بالقبض وبسقط بما تبطل به الا في اسقاط
 الرجوع على معنى انه يشترط حق الرجوع في الاول ولا يثبت
 في الثانية اه قال السداجد وهذا يدل على ان الموضع لا يشترط
 في عقد الهبة وعدم سمي فاما الموضع المتاخر بين الموهوب له
 وبين شخص اخر اذا كان تحت التسمية لا اثر له في منع الرجوع
 ولو وصلية لان الموضع مجانس للموهوب او يبر اي اقل

لا يشترط قبض الهبة

من الموهوب يعني لان الموضع المتأخر هبة مستنداه بالخلا
 بين احتجاجا وتعليلا جديدا يجوز باقل من الموهوب ولو من
 جنبه بله فزقي بين الاموال الربوية وغيرها ولو كان عوضا
 من كل وجه لا متنع في الاموال الربوية الا مثله مثل ما لا يبد
 عند اتحاد الجنس وتحقيق ذلك ان الموهوب له ما لك الهبة
 والاشات لا يعطى بدل ملكه لغيره وانما عوضه ليسقط حقه
 في الرجوع وفي بعض نسخ المتن بدل الهبة في قول المتن شريط
 الهبة شريط العقد وهو محرف قلت لا يلجى الى الحكم عليه
 بالتحريف مع امكان صحته اذا اصل في اللام ان تكون للمهد
 والعقد الموهوب الذي يرب له وهو عقد الهبة فكان معنى
 النسختين متحدا قال السيد احمد نال للمحل المحضوبين يرب له
 المعقود عليه ويتبرع على ان الموضع المتأخر هبة مستنداه في
 البدائع لو وجد الموهوب له بالموهوب عيبا فاحشا لم يكن له
 ان يرد ويبرج في الموضع وكذلك الواهب اذا وجد بالموضع
 عيبا لم يكن له ان يرد الموضع ويبرج في الهبة وما يتبرع به
 على كون الموضع المتأخر هبة مستنداه انه لا يجوز للملا
 ان يعوض عما وهب على بناء المفعول للصغير ومن ما له
 اي من مال الصغير لا ياتي بالتقويض المتأخر تبرع ابتداء
 ليس للادب ان يتبرع بمال ابتداء مع ان الادب مندوحة عن
 رجوع الواهب في الهبة وذلك بيع العيني الموهوب للصغير
 فيمتنع الرجوع وله ذلك في المتقولات فان جاز له بيع عقار
 الصغير لغير الضرورة وهي ابطال حقا رجوع الواهب ترداد
 على المالك التي يباع فيها عقار الصغير على ان السلم الواهب
 له

له ما منع من دينه ان يتركب المكروه لكن لو ارتكب الواهب
 المكروه وعوض الادب من مال الصغير فللواهب ان يرجع
 التقويض ولو كانت الهبة للصغير يترط الموضع كما في الجورة
 وقيد بكونه من مال الصغير اذ لو كان من مال غير الصغير جاز
 ولو وهب العبد التاجر ابي الماذن له في التجارة لرجل هبة ثم
 عوض الموهوب له من هبته فلكل واحد منهما الرجوع فيها واذا
 الهبة باطلت تجزأت الهبة ممنوع من التبرعات وهذا منها واذا
 لم تقم هبة العبد كان الموضع هبة من كل وجه فيصح الرجوع
 للموهوب له في الموضع لان التقويض مبني على الهبة وقيد
 والظاهر عدم كراهية الرجوع فيه لانه لم يتبرع به ابتداء لنقد
 التقويض ولم يتم له فكان كالمستحق الموهوب فانه يرجع به
 فكذا هذا وكذا والد الصغير اذا وهب من مال الصغير ما وتوض
 الموهوب له كما في المحيط وههنا شئ ينبغي ان يتنبه له وهو ان
 موهوب العبد التاجر او موهوب الاب من مال طفله لو كانت
 جارية مثالا وقد حكى بعدم صحة الهبة مستنداه لان من
 لا ترمه منع ابا حة الوطى من الموهوب له لانها باقية على ملك
 المولى والصغير ولا يجوز تقويض موهوبه لغيره
 عن هبته خرا وختم بها مفعول للتقويض بغيره
 قوله اذ البيع تعليق من السلم يرجع عن المبسوط ولو وهب الغرافي
 عينا فموضحة السلم عنها خرا وختم بها لا يبيع هذا التقويض
 فلذا من ان يرجع في هبته لان المسلم ليس له ان يملك ما ذكرو
 ثم رايتم في الهندية ما نضه واهل الذمة في الهبة تحت يد المسلمين
 لانهم القروض احكام الاسلام فيما يرجع اليها فملاذات الادائ

لا يجوز الحاضر منه بالخر من الهبة فيما بين المسلم والذمي سواء
 كان المسلم هو الموضع للخر والذمي وان صار له الخ في
 يد الذمي لم يفرغ عوضا ويرده الي صاحبه ثم ذكر رضي وهب
 لمسلم شيئا فموضع خراله الرجوع في هبته كذلك اقامة المجد
 وكذا اذا عوض للراهب ثاة مسلوخة ثم ظهر انها مبيته جمع
 الواهب في هبته كما في الثانية فظهر هبته في الرجوع
 انه يترط في الموضع ان يكون مالا متقوما فقتنه وقيده
 الماتق بالمسلم لانه يجوز الما وضته بالخ والخر فيها بين
 الذميين كما يجوز ابتداء الما بية ولا يجوز بالمينة والدم
 كما في البسوط وهب المرتد للنضرايين او النضرايين له على
 ان يموضه خران ذلك باطل كما في محيط السرخسي مسلم
 لم يرد هبة فموضه منها المرتد ثم قتل او لقت بدائر الحرب
 جازت الهبة ولم يجز يموضه عنده ابي حنيفة ترح وفي قول
 ابي يوسف وعبد القويص صحيح كسائر تصرفاته الا ان يجند
 ابي يوسف يكون من جميع ماله وعند محمد من ثلثه بمنزلة
 سائر تصرفات المرتد على وجه التبرع فان كان المرتد هو
 الواهب وقد عوضه الموهوب له من هبته ثم قتل او لقت بدار
 الحرب ترد هبته الي ورثته ويرد عوضه الي صاحبه ان كان
 قايما وان كان قد استهلكه كان ذلك دينيا في مال المرتد سواء
 كان الاخر علم بارتثاده او لا واداه هب المرتد الحثا من من
 هبته المسلم او وهبها له مسلم فقتضها ثم رجع الي دار الحرب ثم
 عاد مستامنا فللأول واحد منهما ان يرجع في هبته وان سبي
 واخذت الهبة منه لم يكن للواهب ان يرجع فيها وان حضر
 قبل

قبل التسمية وان وقع الحرب في سهم رجل لم يكن له ان يرجع
 في هبته وكذلك ان اعتقت لا يستطع الرجوع فيها كما في
 البسوط حربي وهب لحربي هبة ثم اسلم اهل الدار واسلم
 جميعا وخرها الي دار الاسلام فله ان يرجع في هبته فان كان
 عوضه من هبته لم يكن له ان يرجع فيها كما في البسوط و
 يترط في الموضع المتأخر عنه القتل لجواز نه وصبر برده
 عوضا ان لا يكون العوض بعض الموهوب مثل ان
 يكون الموهوب دارا والعوض بيتا منها او يكون الموهوب
 الفا والموضع مائة درهم منها فلو عوضه الموضع عن
 الباقي لا يصح لانه حقه كما ان ثابتا في الكل فاذا وصل اليه
 بمضد فله ان يواهب الكل الرجوع في الباقي لا ان
 ينظر بيبني ان قصد الواهب من هبته تركيبي ذلك
 التوقيض فلا يحصل به مدعاه وفيه خلا في زفر فانه قال
 ان الموهوب له ملك بالقبض فالتحق ذلك بساير ملاك
 وبالقبض من ماله ينقطع الرجوع فكذلك هذا كما في المتأخر
 وان كان الموهوب قد تغير عن حاله تغيرا يمنع الرجوع فان
 بعض الموهوب يكون عوضا عن الباقي اقتضى كما في الهندية
 هنا فيما لو وهب شيئا واحدا ولو كان الموهوب شيئا يسيرا
 مثلا فموضه احداهما عن الاخر ان كان اي الشيا ان الموهوب
 في عقد يان قال وهبتك مروجات فقال قبلت وقبضه
 في المجلس ثم قال وهبتك يا قوت فقال قبلت وقبضه في
 المجلس صح عن ابي حنيفة ومحمد كما في الهندية سواء كان في
 مجلس او مجلسين بخر والا باف وهبها له يا يجاب واحد

فقبلها وقبضها في مجلس الایجاب لا يصح قال السيد احمد
 وهي سيلة المصنف قلت مسألة المصنف في الواحد
 لا قد صفا تصويره والشبهي ايضا لان اختلاف الحق كاختلاف
 المني وهذا لتقليل صحة تقويض احداهما عن الاخر فيما اذا
 لا نافي عن يقين فلو رهب رجل ثوبا وخمسة دراهم وسلم
 الطالبيه ثم عوضه الثوب والدرهم لم يكن عوضا عندنا لاختلاف
 كافي الثانية ولو رهب له ثوبا وتصدق عليه بغيره
 الصدقة من الهبة كانت عوضا بالاجماع والدرهم تقبيل
 في هبة يعني لو رهب له عشرة دراهم فقبيلت فان عوضه
 بخمسة منها لا يمنع الرجوع في الباقي ولو كانت فغيرها اش
 متقبلة لا تمنع الرجوع فلو عوضه بخمسة من غيرها اش
 الرجوع فيما رهب له وكذا الدنانير كما افاده الرجعي وتبين
 الدرهم كالدنانير في رجوع اليه يعني ليس له ان يرجع الا
 اذا كانت دراهم الهبة قائمة بغيره فلو انفقها لان اهلا
 كما يمنع الرجوع محبتي ودقيق الخطئة يصح عوضا عنها
 يعني لو رهب له حنطة وظني بعضها وعوضه دقيقا من
 تلك الحنطة لان عوضا لحدوثه بالخطئة فغير الخطئة
 الموصوب فلا يقال انه عني الموصوب او بعضه ولذا الور
 الدقيق في الخطئة ثم طحينه وسلم لا نافي واهية كان
 معدوما حبي الهبة وكذا لو رهب له ثوبا وصنع منها بعض
 الثياب نمصرا او نحوها او خا طه قبضا وعوضه اياه لان
 عوضا ولو رهب له سويقا ولت الموصوب له بغيره
 السويقي الموصوب فطاهره الا في قبيل فبشمل ماله ولت

ع

بما او سمن ثم عوضه صح خانية وقال الشيخ الرجعي لان
 مع غيره غير مع نفسه فالثوب المصوغ والسويقي للثوب
 بالسمن غيرا لانا خالين عن الصنع واللت ولا نافي
 الثوب من الصنع وما في السويقي من السمن ونحوه يصح
 عوضا ولكن لو لته بالمال هل يكون كذلك او لا تكون تقبيل
 علي ما تقدم يجرها قلت لو عوض عن هبة عن نفسه
 بشرية ماله ان ذلك ما نفع عن الرجوع لانهم يستلزمون
 العوض ان لا يكون حقيرا بل شربة الماء في موضع بلغت فيه
 كاصح عن ابي حنيفة انه باع شربة ماء من اعرابي خمسة درهم
 كما في تيمم العمر فالذي لته به السويقي يصلح ان يكون عوضا
 والله تعالى اعلم ولو رهب رجل جاريين فولدت احدهما
 في يد الموصوب له وعوضه الموصوب له ولذا احدهما يعني
 موهوب جاني والحال انه وجهه ذلك الولد بهذا الهبة
 في يد الموصوب كما اوضحناه في التصوير والمراذ ان الموصوب
 له عوض الواهب بفض الزيادة المنفصلة من الموصوب
 اخضع الرجوع لانه ليس للمواهب الرجوع في الزيادة
 المنفصلة فبعض عوضا فيهم من هذا ان ذكر الجاريتي نقا
 ولان الاول في الحالت ان يقول ولو عوضه بزيادة منفصلة
 من الموصوب امتنع الرجوع لكان يشمل سائر كثيرة فلو
 رهب له بقره وحلب لسرها وعوضه عنها لكان عوضا والله
 تعالى اعلم وصح دفع العوض عن احشي سوا كان ناصر
 الموصوب له او غير اصله لان الموصوب له لا يحصل له بهذا
 الموصوف شي لم يكن سالا من قبيل فيصح من الاجبي

بنا على تحت التوقيضي منه وسقط حقه الواهب في
 الرجوع اذا قبضه كبدل الخلع يعني لوقال اجني لاولاد
 له علي المرأة لزوجها اخلها بالف علي او علي عبدي هذا
 فالحكم تام والبذل عليه فان استحق لزمت قيمته ولا
 يتوقف علي قبول المرأة وان لم يصف الي نفسه ولا الي
 احدا بان قال خالها علي الف فان قبلت المرأة لزوجها استلزم
 وان اضاف الي غيره كالنواخلها علي عبد فلان اعتبر قبول
 فلانه وهكذا بدل الصلح عن النواخل وعن دم العبد ولو لم يملك
 لا ان التوقيضي من الاجني بفعل ذلك فهو موهوب له
 ولا رجوع للاجنبي الموهوب علي الموهوب له في موهوب اليه
 ولو كان التوقيضي منه بأسرة فكذلك لا رجوع الا اذا قال
 الموهوب له للاجنبي عوض عني علي ابني ضامن وهو كالو
 قال صب فلان عبدك هذا عني فان الماسور لا يرجع علي
 الامر الا ان يقول له الامر علي ابني ضامن كما في الخاتمة
 وقوله لعدم وجوب التوقيضي لتبديل لقوله ولا رجوع ولو ابر
 يعني لان الموض ليس بواجب علي الموهوب له بخلاف
 قضا الدين يعني لو امر المديون رجلا بان يقضي دينه حيث
 يكون فلو امر الرجوع علي الامر وان لم يقبل علي ابني ضامن لان
 الدين ثابت عليه في ذمته وقد امره ان يستقط مطالبة
 عنه فلان لا امره يقضا الدين صار مستقطا منه فذكر
 التمدد موكلا بما به بالعرف الي غيره لا فلو جعله كوك لا
 يتصور فخرج ذمته عما عليه لان الذمة لا تغرق الا بالتقضا
 ولا يصح الفصل تقضا الا اذا انتقل من المودي الي من عليه
 الدين

الدين او لاحتي اذا قبض رب الدين وجب للمديون شيئا
 عليه فيلحق بان قصاصا وهذا الاجتهاد اليه في البتة لانه
 لا دين علي الموهوب له حتي يحتاج الي فراغ ذمته بتقدير
 الاستقراض فاقترحت هذا الوجه والاصل الضابط ان
 كل ما يطالب به الانسان دخل فيه التقطع علي الزوجية
 والاولاد بالخصس والملازمة خرج به هذا الامر بالتفسير
 عند راد التذكرة فان كان يطالب بهما لكن لا بالخصس
 والملازمة فليتنا مل فلو كان الامر يا دانه اي با داسا
 يطالب فيه بالخصس والملازمة متممات للرجوع اي لرجوع
 الامر يا دانه علي الامر في ذمته او علي ان ترجع علي ويا لا
 اي ولو لم يقبل الامر اني ضامن او علي ان ترجع علي ويا لا
 يطالب فيه اصلا او يطالب فيه بلا خصس وملازمة فلا
 يشتت حق رجوع الامر يا دانه علي الامر الا اذا شرط
 الامر للمورا لخصي ان علي نفسه فيما ذمته عند تهيير رجوع
 اي يجب تفرع هذا الاصل فلو امر المديون رجلا بتقضا
 دينه لرجع الامر عليه اي علي الامر يا دانه فقه المداين
 وان لم يقض اي وان لم يقبل الامر علي ابني ضامن لو جوبه
 الي الدين عليه ويطالب المديون فيه بالخصس والملازمة
 لكن يخرج عن هذا الاصل مسألة لو قال رجل لآخر انتقت
 علي بنا داري ولم يقبل علي ابني ضامن او علي ان احاسبك
 وما يقوم مقامه فصرف الامر في بنا دار الامر فانه يرجع
 عليه او قال الامر للمسلم في اديني الكفرة لرجل استبرأ
 ولم يقبل علي ان ترجع علي شرا المامور وخلصه فانه اي

١١
 ٧
 ٤

المأمور يرجع صحيح أي في كل من سائر الذائق على بنا
 الدار ومساكنة صحيح الأسير بلاد شرط رجوع كذا في خاتمة
 مع انه أي الأمر صحيح يطالب بهما لا يجسب ولا عمل زنة قاتل
 أي انظر في وجه صحيح مستثنى قال السيد احمد لأنه لا فالن
 قاضي بضمان ما يصح في ذلك هو وجود الشيخ الرجعي فإنه لا
 كان ذلك الزم على من الجسب والملازمة الحق بما يطالب به
 كذا في الاتري صحيح بين دأره افضي ذلك الي نقد كان
 يروي اليه ويجمع صحيح أهله فلا بد له منه والاسير اذا لم يبعد
 لا الرقيت تحت يد صحيح بين بل ربما يكون اعظم بلاد وربما يبرض
 لغتة عن دينة صحيح يقدرون يتخلص الي الف اقلية باله
 مطالب يجسب به صحيح نرم عليه وذلك كما قال في كفاية الفقه
 والنواب هي صحيح وان كانت تؤخذ منه بغير حق لانها
 تحصل منه فرق صحيح الحق في ذات الكفاية بها الدفع للتفريق
 عليه هو وان صحيح نصف الهبة التي عوض عنها
 رجوع الموهوب لمصلحة الواهب بنصف العوض لانه لم
 يدفع اليه الا بسبب صحيح الموهوب كله فاذا فاته بعضه
 عليه بقدره كغيره حتى المعاونات وهذا اذا استحق
 نصفا معينا اما اذا لم يكن معينا تبطل الهبة اصلا وقال
 في الجوهرة وهذا صحيح الرجوع فيما اذا لم يجتزل القسمة وان
 لان فيما يجتزلها اذا استحققت بعض الهبة تبطلت في الباقي
 ويرجع بالعوض صحيح تبين ان الموهوب له لم يملك الحق
 بغير الحاقا اقتضى صحيح المقد فيه من الاصل فلو جاز في
 الباقي لان هبة مستحق فيما يجتزل القسمة وذلك يمنع ابتدا
 التدقيق

التخليك بالهبة اليه انشأ سري الديب رجوعه وكسبه وهو
 ما اذا استحق نصف العوض الا يرجع بنصف الهبة ما لم يرد
 الواهب وفي الهبة ولو استحق نصف الموهوب فلا يبرض
 له ان يرجع في نصف العوض ان كان الموهوب مما يجتزل القسمة
 سواء زاد العوض او نقص في السعر او زاد في البدل او نقص
 فيه لان له ان يأخذ نصفه ونصف النقصان كما في البدل
 وان قال ارد ما بقي من الهبة وارجع في العوض كله لم يكن
 له ذلك وان كان العوض مستهلكا ضمن قايض العوض
 بقدر ما وجب الرجوع للموهوب له به من العوض كما في السراج
 ما بقي بعد الاستحقاق من العوض وقال زفر بن رجوع بنصف
 الهبة لان كل واحد منهما عوض عن الآخر فكما يرجع الموهوب
 له بنصف العوض عند استحقاق نصف الهبة فكذا يرجع
 الواهب ايضا بنصف الهبة عند استحقاق نصف العوض
 لانه حكم الماوضة اذ هي تقتضي المساواة ولما اشار
 اليه الشافعي ما بقي يصح عوضا ابتدا يعني ان العوض
 ليس يبدل عنه حقيقة بدليل انه يجوز ان يعوض اقل
 من جنسه في القدرات ولو كان معاوضة لما جاز للراعي
 ان الموهوب له ملك الموهوب بالهبة والانسان لا يبطي
 بدل ملكه لغيره وانما اعطاه ليقط حقه في الرجوع وما بقي
 يصح لاستفاد الرجوع وله ان يعوضه هذا القدر من
 ابتدا سقط به حق الرجوع فكذا يصح ما بقي عوضا
 بقا كنهه أي الواهب يتخير ليعلم العوض يعني ان الواهب
 لا يبرض بسقوط حق رجوعه الا بسلا مقل العوض

له فاذالم يعلم له كله لان له الخيار ان شاء رضي بما بقي من الموضع وان شاء الى ان يرضيه ويرجع في الهبة لانه اعطاه هذا القدر في هذه الحالة ولان للموضع تشبهين يشبه ابتداء الهبة من حيث ان الموهوب له متبرع فيه باختياره ويشبه للمالاة من حيث انه يمكنه بطلان الهبة فوفرنا عليه حفظه منها فخلصناه كالمساومات عند استحقاق ملكه حتى يرجع بالهبة او يعضه حتى يشتت له الخيار ويخلصنا كالهبة حتى لا يرجع بالبعثه بغير رد الباقي عند استحقاق بعضه زيلع ووراده اي الماتق الموضع الفرضي شرط في عقد الهبة اما القوض المشروط فبالاذا لا يرضى متنا في قوله واذا وقعت الهبة بشرط الموضع ان قبيل الفصل بيوت في الموضع المشروط بالهبة على المبدل لانه بيع نهائية كما تنظر لهم قوله ما لم يرد ما بقي فان فهو منه انه اذا رد ما بقي يرجع بكل الهبة لو استحققت كل الموضع ^{هـ} يرجع الواهب في كل ما ابي في جميع ما وهب لانه لم يوضد أصلا كمن شرط ان كانت الهبة والمراد بها الموهوب قامة ولا يفهم ان كانت ههنا لكنه يعني لو استحققت الموضع كله والهبة كانت لا يرجع الواهب على الموهوب له أصلا لان هلاك الهبة ما ينفع من الرجوع وقد هلك على ملكه واستحال الرجوع فيها كالمستحق الموضع والحال انه قد اذادت الهبة اي الموهوب لم يرجع لان ما تم الموضع وان فقدت كمن توفقه ما ينفع الزيادة خلاصة وان استحققت جميع الهبة لانه لا اي للموهوب له ان يرجع في جميع الموضع ان كان الموضع قابلا ويرجع بمثلها

متمثلة ان كان الموضع هالك وهو اي والحال ان الموضع متلف ويرجع بغيره فتمت ان كان الموضع قاهنا ولو عوض النصف يعني لو عوض الموهوب ليعت نصف الموهوب يرجع الواهب فيما لم يعوض اي كان له ان يرجع في النصف الاخر لان حقه في الرجوع كان في الكل فاذاعو عن بعض امتنع الرجوع في حقه وبقي حقه في الباقي على ما كان ولا يضر الشيوع الماض بالرجوع في النصف لانه في هذا الشيوع طاري والشيوع الطاري قد تقدم عدم تايه وتيسر تنقل في الحجب عن شرح القدوري انه بشرط في القوض الماتق عن الرجوع في الهبة ان يكون مشروطا في عقد الهبة اما اذا عوض الموهوب له بعده اي بعد انقضاء الهبة بالاجاب والقبول والقبض فلا يكون ذلك الموضع ما نفاعني الرجوع في الهبة ولم ارمض صرح به اي بهذا الاستلزام غير وقروح المذهب مطلقة كما مر فليس فيها هذا الشرط منها ما قد ان دقيق الحنطة يصلح عوضا عنها ومنها ما تقدم انه لو عوض ولد احدك جاريين موهوبين وجد بعد الهبة فانه يمتنع ويقيم ذلك من قولهم فان كانت الهبة بشرط الموضع بشرط شرط الهبة في الاصل حتى لا يصح في المشاع الذي يجتمع القسم ولا يشتت لها التلك قبل القبض ولعل واحد منها ان يمتنع عن التسليم وبعد التقاضي يشتت حكم البيع فلا يكون لاحد ان يرجع على صاحبها في فيه ان كان قابلا وتقيده ان كان هالك وتوضيحه انهم جعلوا الموضع الماتق على تسهين قسم بغير شرط وحكمه انه هبة محقة وقسم بشرط الموضع

وحكمهم ان له شترين شترها بالهبة وشترها بالبيع كما سابق
 تشريره وعلي ما في المجتبى لا يكون التقويت المانع من الرجوع
 سوى قسم واحد وهو الشروط والله تعالى اعلم كذلك انا قد
 في المخرج فتدبر ولو وجد الموهوب له بالموهوب عيبا فادنا
 لم يكن له ان يرد ويرجع في العوض وكذلك الراهب اذا وجد
 ما لموهوب عيبا لم يكن له ان يرد العوض ويرجع في الهبة فاذا
 قبض الراهب العوض فليس للراجل واحد منها ان يرجع على صاحبه
 فيها ملكه سواء عوض الموهوب له او اجنبي بالمر الموهوب له
 او غير امره كما في البيوع والموض المتأخر لا يكون في معيب
 المأوضة ابتداء وانتهى فلا يثبت للشفيع الشفعة ولا
 للموهوب له الرد بالبيع كما في محيط السرخسي اذا اقتصد
 الموهوب له على الراهب بصدقة او غلة او اعرة فقال هذا
 عوض هبتك جائز كما في الصغري وفي الفتاوى العتائبة ولو
 وهب داره بشرط عوض وقبضته الف فباعها بالعين قبل نقد
 الشفع اخذها الشفع بالعين ويضع الموهوب له للراهب ما
 شرط او قبضته ولو حضر الشفع بعد ما دفع المشروط الى الراهب
 اخذها به كما في الترخا فنية المصير اذا وهب ما له رجل ففوض
 الموهوب له لا يصح لانه عوضه عن هبة باطله كما في الثانية
 مريض وهب لصحيح عبدا يسي وي الف او مال له غيره ففوضه
 الصحيح منه عوضا وقبضه المريض ثم مات والعوض عنده
 فان كان العوض مثل ثلثي قيمة العبد او اكثر فالهبة ماضية
 وان كانت قيمة العوض نصف قيمة الهبة يرجع ورثة الراهب
 في سدس الهبة وان كان العوض شترها في اصل الهبة فان
 شتر

شتر الموهوب له رد الهبة كلها واخذ العوض وان شتره
 الهبة وامسك الباقي كما في البسوط والجمع في قوله مع
 خربة اشارة خروج الهبة عن ملك الموهوب له فانه
 مانع من الرجوع لان الاختراع عن ملكه وتقليبه لغيره حصل
 بتسليط الراهب فلا يمكن من نقض ما تم من جهته ولان
 تبدل الملك كتبدل العين بدليل قصته بمرقة حنفي قال
 علي الله عليه وسلم هو لها صدقة ولنا هدية فصار كعين
 اخرى فلا يرجع فيها واطلقت في الخروج فتحل ما اذا وهب
 لانساة درهم ثم استقرضها منه فانه لا يرجع فيها الا سركها
 كما في الثانية ولو وصليته كان خروج الموهوب عن ملك الموهوب
 له بهبة من الموهوب له لثخص ثالث فلو وهب زيد
 لعمرو ثم قبضه عمرو وهب من بكر وقبضه فلا يسيل زيد
 الراهب الاول على عمرو والعلي بكر الا اذا رجع الراهب الثاني
 وهو عمرو على بكر بالصدقة او وصل الى يد عمرو فلا دل وهو
 زيد الرجوع في هبته لمرسوا كما ان رجوع عمرو في هبه
 بكر قبضا الثاني ارضى من بكر في رد الموهوب على عمرو
 لما سيجي ان الرجوع صبح فبعد تحقق رجوع الراهب الثاني
 في هبته كما ان الهبة الثانية لم تكن ولم يخرج الموهوب عن
 ملك الموهوب له لاصلا حتى لو عادت العين للموهوب الى
 الراهب الثاني بسبب جديد بان تصدق بها اي تلك
 العين الثالث وهو الموهوب له الثاني على الراهب الثاني
 وهو عمرو وباعها اي باع بكر ذلك العبد للموهوب سدي
 منه الراهب الثاني وهو عمرو وتصح عبارة المحيط ولو وصل

الي الواهب الثاني بهية اوصدقة اوارث او حصة او نزار او
 ما شبه ذلك لم يرجع اي لم يجز للواهب اللدولة ان يرجع فيه
 لان هذا ملك جديد حيث عاد اليه بسبب حديد وحف
 الرجوع لم يكن ثابتا في هذا الملك فالاصل ان العتيق اذا عاذا
 الي ملك الموهوب له بفسخ كان للدول الرجوع وان كان بسبب
 جديد فلا ونشمل ايضا الموهوب للكاتبات ثم غز اللات
 لم يرجع المالك في الهبة عند محمد لا انتقاها من ملك الكاتبات
 الي ملك مولاه فكذا لا يوجب بفسخ فالتب لله الرجوع لان
 الهبة وقعت للكاتبات من وجه ولولاه من وجه فالتب لله
 نصير ملكا له من كل وجه وبالحز نصير ملكا للمولاه من كل وجه
 ثم اذا اعتق كان له ان يرجع فيها فكذا اذا عجز وعجزا عن اعتبار
 هذا الجانب اولى في المسالتين من اعتبار الجانب الآخر ولو لم
 عدا فدره الموهوب له انقطع الرجوع وان لم يفسخ فدره
 رقيقا فله الرجوع ولو زالت الرقبة عن ملكه ثم عاد اليها
 لم يفسخ فله الرجوع الرجوع كما في محيط السرخسي ولو باع الموهوب
 له نصفه اي نصف الموهوب رجوع اي كالت الواهب ان يرجع
 في النصف الباقي من الموهوب لعدم وجود المتاع الا في النصف
 فيستقدر الامتناع بقدره كما انه لو لم يبيع منها شيء كان له ان
 يرجع في النصف ويترك النصف لان له حقه الرجوع في الكل فله
 ان يستوفيه ان شاء وان شاء استوفى تصفيتها له ان
 يترك الكل ان شاء وان شاء ترك النصف فله ان يترك الرجوع
 في النصف مع اسكان الرجوع في الكل فبالا والاصل ان يجوز عند
 الترخيص الوابغ نصفه وقيد المالك في الرجوع اي خرج الموهوب
 من

من ملك الموهوب له بقوله بالكلية بان يكون خيرا عا
 ملكه من كل وجه ثم فرع المالك عليه بقوله فله الرجوع
 لا خراة وسنعي الموهوب له بالثقة الموهوبه وان
 الموهوب له فله النصف في نهها وصارت الثا بعد ان
 ذبحها وفاقا لندره اواقاة لا ضمنية عا لا يبيع الرجوع
 قيد يكونها صار لثا لانه لو طبخها بعد ان ضحي بها او
 بدون التضحية ينبغي ان لا يرجع لانه عذر له الاستهلاك
 كما علم في باب الغصب رجعي ومثله مالوز جها عن دم الثقة
 او عن دم القران والندر لعل المراد به هنا المطلق وقبها
 سفت القيد فلا يشكر راقاه السيد احمد وقال الشيخ الرجعي
 انما كرهه بعد ذكر المتن لانه نقل عبارة المحتجب بوضنها
 تايبد الماني المتن انه محجب ويحزيه عن الضمنية والثقة
 عند محمد وليس له الرجوع في قول ابي يوسف والصحيح ان
 قول الامام كقول محمد كما في المحيط قال السيد احمد وسكت
 عن التدور والطاهر عدم الاخر لعدم الوفا بالندر وانظر
 هل يجب عليه ان يقيم غيرها مقامها او لا لغيره بدم محل
 الا فيما حثت عني اه وفي المنهاج وان وهب له ثوبا ولذا
 لو وهب له درهما فقبض الموهوب له كما في المبسوط فله
 الموهوب له صدقة لله تعالى فله الرجوع ما لم يقبض النقد
 عليه خلافا لثاني قال الشيخ الرجعي والخلاف ايضا جري
 في مسألة الاضحية وما عطف عليها كما هو في المجتبى ولذا
 قال كمالوز جها اي النشاة الموهوبية من غير نية تضحية
 فله الرجوع اتفاقا اي لم يجز ان يفيرها ابو يوسف لانها لم

تخرج عن ملكه اصله وفي التفتيح خرجت لله تعالى وهما بقول
وان وقتت التفتيح لله تعالى لكنها انما وقتت القرينة بالذات
الدم والذات لان له ان لا يلحقها فلم يخرج عن ملكه بالذات وهذا
ظاهري الاضحية وامّا في التذرية فكذلك لانه وان لم يخرج
له اكل التذرية لكنه باق على ملكه بعد الذبح ولذا يستدرك
به والصدقة لا تكون الا ما هو ملكه تامل فروع عبد عليه
دين او عبد جني جنسية خطا فهو عبد اي العبد المدبوث
مولاه لفرقه او وهبه مولاه لولي الجنابة سقط الدين الذي
على العبد وبطلت الجنابة لان قبول الهبة كان راضيا
باستحاطة حقه في الدين وارث الجنابة لانها يتصلقات
برتبة العبد ولا يرجع على السيد به حي لان السيد لا يتوجه
عليه غير عبده ثم لو رجع اي لو اراد السيد ان يرجع في هبته
صح استحاطا فاو في القياس لا يرجع لانه رضي بسقوط
حقه ليس له العبد فلما لم يتزلزلت العوض وجب الاستحاطة
ان لم يخرج على العوض فلما استحاطا لم يجرى وكانت الهبة
خالصة عن العوض لان شرط العوض هو ان يقول هو عني
عن هبتك كما هو لم يوجد ولا يعود الدين والجنابة عند محمد
وروايته عن الامام لان الساقط لا يعود وقال ابو يوسف
يعود الدين كما لان لان نزال الدين لان حكم ملكه الموهوب
له وقد بطل الملك منه وحاصله انه عند الطرفين اعني
الامام ومحمد امّا باب عود الساقط وعند الثاني من
باب نزال المانع وفي الزوائد صبي له على عموك وصيه
دين فوهب الوصي المملوك للصبي ثم اراد الرجوع في هبته
عند

عند محمد ربح ليس له ذلك وفي ظاهر الرواية يرجع خلاصة
كما لا يعود الاملاك لو وهبها اي وهب رجل امته زوجا بطل
الطلاق ثم لو رجع في الهبة صح رجوعه ولا يعود الاملاك خالصة
وذكر الصدوق ان شهيد في الخلافيات انه يهود الطلاق لو رجع
قال وذكر محمد في الكتب في موضع ان بالرجوع في الهبة يعود
الي السيد قديم ملكه والمراد منه العود الى قديم ملكه فما استقبل
لا فيها مضي الا نري ان من وهب مال الزكاة من رجل قبل
الموت وسلم اليه ثم رجع في الهبة بعد الموت لا تجب على الوهاب
زكاة ما مضى فلم يجعل قديم ملكه عابدا اليه في حق زكاة ما مضى
وكذلك من وهب من اخذ امره وسلمها الى الموهوب له لم يمسك
وارجح فيها ثم رجع الوهاب فيها لم يكن للوهاب ان يأخذها
بالشفعة ولو عاد اليه قديم ملكه فيها مضى وجعل كالدار
لم تزل عن ملكه لان له الاخذ بالشفعة كما في الذخيرة والري
الوافقة في دفع خرفته اشارة الى الذوق حصة وفي حرف الزاي
لغات ستة للرب منهم من يدها وتكتب بهن في بعد الالف
فيقول ذا ومنهم من يكتب الياء بعد الالف فيقول لزي ومنهم
من يقول زيا بالفتح ومنهم من يقول الزاي كالطبي ومنهم من
يقول زاي ككي ومنهم من يقول زامونه وهذا اقبح الوجوه لانه
لم يأت اسم على حرفي وينون ويجمع على انا وانا وانا وانا وانا
كما في القاموس الملائنة وقت الهبة لا وقت الرجوع فما نفد
عن الرجوع ذلك لان الزوجية نظير القرابة حتى يجري التوارث
بينهما بلا حاجب وتترد مشهادة كل واحد منهما للاخر فلا ينافي
المقصود في هبة كل واحد منهما للاخر الصلوة والتواضع ودون

الموت بخلاف الربة لا اجنبي فان المقصود منها الموصى
 لان احد الزوجين سلفا او كافرا في الاختيار ولو وهب المرأة
 شيئا من زوجها وادعت انه استكرها في الربة تسمع دعواها كما
 في الخاتبة اعطى لزوجته دنانير لتتخذ بها نياها وتليسها
 عنده قد نفقها هي الي سائلة لها كانت تدفع لزوجها ورفاعه
 الحاجة الي النفقة او شيئا اخر وهو يتقصد على عيال له لها
 ان تخرج بذلك عليه كما في القنية ولو خوف امراته بالضر
 حتى وهبت سرها لا يبيع ان كان قادرا على الضرب كما في الخلاصة
 وسيل والدي عن من خاصم زوجته وادهاها بالضر والنكاح
 حتى وهبت الصداق منه ولم يبعها غيرها على اعتبار
 حتى وهبت الصداق باطله كما في الترخاينة وتزوج على يمين
 فقال هذه البراة باطله فلو وهبت رجل امراته لم يبي
 قياها وقت الربة بقوله فلو وهبت نكحها زوج
 بينها نكاح وقت الربة بتدتمام الربة نكحها اجنبي
 جاز لان يجمع في هبة لانه لا وهب لها كانت اجنبي
 فكان مقصوده الموصى فلا يسقط بالتزوج ولو وهب
 لامرته في حال قيام الزوجية بينها لا يجل لدا ان يجمع
 لان مقصوده الصلة دون الموصى وقد حصل سقط
 الوجع فلا يعود بالادانة لها بها بعد الربة حيث لم يكن
 له ان يجمع بينها فلو وهبت لزوجها الاول او ابانها
 ثم تزوجته جاز لها ان تزوج ولو وهبت لزوجها الاول او ابانها
 بعد ذلك وكان الاوصى ان يزوج كما لو كانت هي
 الواهبة فيهما اذ هكذا وقع فيما لا يدري ما عني
 به حيث لم يتقدم للشئ نقل ولو وهبت المرأة لزوجها

ثم ادعت انه استكرها في الربة تسمع دعواها بخر خر لا يبيع
 هبة المولي لام ولده ولو في مرضه قال في الاصل ولا تجوز هبة
 المريض ولا صدقة الا مقبوضة فاذا قبضت جازت من
 الثلث وان مات قبل التسليم بطلت ويجب ان يعلم بان
 هبة المريض هبة عتقا وليست بوصية واعتبارها من
 الثلث ما كان لانها وصية لان حق الورثة يتعلقت
 بالمريض وقد تبرع بالربة عقد افشراط لها لا يشترط
 الربة ومن جلتها قبض الموصوب قبل موت الواهب كما في
 الحيط ولا تتقلب هبة المولي لام ولده في مرضه وصية
 علمت ان هبة المريض هبة عقد افشراط الربة المقضى وام
 الولد كحجرة لتيام الملك حال حياة المولي فلا يتاثر من
 المقضى اذ لا يدلل المحذور ولا يمكن ان نصبر يا ذونة في تلك
 الربة لانها لا تنكح ما دامت رقيقة اما الوصي لها اللام
 المولى بشي بعد موته تصح الوصية له بذلك لفقها اي امر
 ولو لم يوفد اي موت السيد فينفك المحضر عنها سببا خرية
 جبر القبول بعد الموت والملك واقع لها بعدة فيسقط
 لا يفسد من التسليم اي فيدفع لها ما اوصى لها سيدها
 في اوصاف الواقعة في دفع خريته انشادة الى امراته فلو
 انقص الذي رجم محضره منه كالدبا والامهات كما في
 المقضين وان علوا والاولاد وان سفلوا واولاد
 والبنات والاخوة والاخوات والاعمام والعمات
 والخالات نسب احتزبه عايبا في من عدم
 هبة من الرضاع والمصاهرة ولو كان الموصوب

نقل من يرمي بدمه على الشرع
 لم يرضى الظلم واذا اذ هذا
 المقصود هبة عتقا

الموضع بخلاف الهبة للاجنبي فان المقصود منها الموضع سواء كان احد الزوجين مسلما او كافرا كما في الاختيار ولو وهب المرأة نيا لزوجها وادعت انه استكرهها في الهبة تسمع دعواها كما في الخاتمة اعطى لزوجته دنانير لتتخذ بها قريبا وتلبس به عنده قد فرقتها هي الي سائلة لها كانت قد دفع لزوجها وورثا عند الحاجة الي التفتة او نيا اخر وهو يفتق علي عيال ليس لها ان ترجع بذلك عليه كما في القنية ولو خوفي امرائه بالفرق حتي وهبت مهرها لايبيع ان كان قادرا علي الضرب كما في الخلا وسيل والدي عن من خاصم زوجته واذا هب بالفرق والسهم حتي وهبت المداق منه ولم يبرئها هل لها حق الرجوع فقال هذه البداية باطللة كما في الترخاينة وخرج علي اعتبار قيامها وقت الهبة بقوله فلو وهب رجل لامراة لم يكن بينهما نكاح وقت الهبة ثم بعد تمام الهبة نكحها رجعا بينهما جاز لان رجوع في هبة لا نه لا وهب لها كانت اجنبية فلما ان مقصوده الموضع فلا يسقط بالتزوج ولو وهب لامراة في حال قيام الزوجية بينهما لا يجل لها ان يرجع لان مقصوده الموضع فلا يسقط بالتزوج ولو وهب الرجوع فلا يبرئ بالادانة لوانها بعد الهبة حيث لم يكن له ان يرجع فيها فكذلك وهو اذا وهبت المرأة لرجل اجنبي ثم تزوجته جاز لها ان ترجع ولو وهبت لزوجها لا ولو ابانها بعد ذلك وكان الزوج الثاني ان يقول كما لو كانت هي الواهبة فيهما اه هكذا او وقع فيما نكح ولا ادري ما عني به بحيث لم يتقدم للشئ ونقل ولو وهبت المرأة نيا لزوجها

ثم ادعت انه استكرهها في الهبة تسمع دعواها بجر فروع الاتح هبة المولي لام ولده ولو في مرضه قال في الاصل ولا تخير هبة المريض ولا صدقته الا مقصودته فاذا اقتضت جازت من الثلث وان مات قبل التسليم بطلت ويجب ان يعلم بان هبة المريض هبة عقدا وليست بوصية واعتبارها من الثلث ما كان لانها وصية لان حق الورثة يتعلق بالمريض وقد تبرع بالهبة عقد افش شرط لها سائر شروط الهبة ومن جعلها قبض الموصوب قبل موت الواهب كما في المحيط ولا تتقلب هبة المولي لام ولده في مرضه وصية لما علمت ان هبة المريض هبة عقدا وشرط الهبة القنينة والمولد كحجرة لقيام الملك حال حياة المولي فلا يثنى منها القنينة اذ لا بد للمحور واليكن ان نصير طرفة في تلك الهبة لانها لا تنكح ما دامت رقيقة اما لو اوصي لها لام الولد بجي بعد موته نصح الوصية لها بذلك لقولها اي امر الولد بموته اي موت السيد فينفك الحجر عنها بسبب الحرية ويعبر القبول بعد الموت والتلك واقع لها بعده فيسلم علي بنا المقبول من التسليم اي في دفع لها ما اوصي لها سيدها به كما في النكاح في الواقعة في دفع خزانة اشارة الي خزانة فلو وهب شخص لذي رحم محرمة كالا با والامهات كما في خزانة المفتين وان علوا والاولاد وان سفلا واولاد البنين والبنات والاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاخوال والخالات سبب احترازه عما سيق من عدم اعتبار المحرمية من الرضاع او المصاهرة ولو كان الوهب

نقل من ترجمته بطلت دعواها بجر فروع الاتح
لم يوصي المولى واذا الاله هذا
التميز هبة عقدا

له ذهابا و مستا لانه واجب الصلوة وحمل الصدقة
 لقوله تعالى لا يبينهاكم الله عن الذين لم يتا تلوك في الدين ولم
 يخرجكم من دياركم ان يقرهم و يقول الذمة والامان قد
 ترك المتا لة رجتي لكن في الكهنتاني ومثلها الحربي منته
 وفي المبسوط حربي دخل علبا بامان وله عند ناخ مسلم
 فوهب ادها لصاحبه شيا وقبضه فلا رجوع له فيه فان
 لم يقبض الموهوب له حتي يرجع الي دار الحرب بطلت الهبة
 فان كان الحربي اذن المسلم في قبضه وقبضه بعد رجوعه
 الي دار الحرب جائز استحسانا وفي القياس لا يجوز في القبة
 ولو وهب لوكيل اخيه لا يرجع فيها الهبة لان الملك والعقد
 وقسا لا خيب بخلاف ما اذا وقع لعبد اخيه ولو رد التوكيل الهبة
 وقبضها التوكيل صحيح لا يرجع في هبته كحديث الحاكم مرشوعا اذا كانت
 الهبة لذني رحم محرر لم يرجع فيها وصححه وقال علي شرط الشيخين
 ومنهم شرطها انها اذا كانت لغير محرر فله الرجوع وهو حجة
 علي الشافعي لانه قال يل بالفا هيم وامتنا وان لم يقبضه تكتن
 صرح به فيما ترمز برض علي ما رواه عبد الرزاق في مصنفه من
 وهب هبته لغير ذني رحم فله ان يرجع فيها الا ان يتايب منها
 خرجها لفظ الزبلي ولانه قد حصل مقصوده وهو صلبة
 الرحم محرر في رجوعه قطعية وهي من اعظم المخطورات نسبي
 وقبيل بالرحم لانه لو وهب لمحرر بلاد رحم كاخيه رضاعا
 والابا والامهات والاخوة والاخوات من الرضا ع وما
 سياتي متنا فان ذكك لا يمنع الرجوع لعدم وجود القرابة
 واما قوله ولو ائبنا عنه فقد قال السيد اجد لا تقع بالمابقة

به علي المص لان له رجحا والاولي جملة مسألة مستقلة اه
 وقال الشيخ الرجعي قوله بلا رحم اي ببلد رحم موجب المحرمية
 فصح قوله ولو ائبنا عنه فانه رحم لكنه رجح غير موجب للمحرمان
 صار له رحم بالرضاع او بالصاهرة فانه لا يمنع الرجوع اه قلت
 ابن عمه اذا كان له اخا رضاعا ثبتت ثمة له الرحم والحرم
 لكن المحرمية لم تكن نسبية وانما كانت بسبب الرضا ع فلا عبرة
 بها في منع الرجوع ولهذا بالغ الشارع والله تعالى اعلم ولو وهب
 لمحرر بالصاهرة كاصهارات النساء والربايب فلان يرجع
 لعقد الرحم بالكلية ولعدم وجوب صلته ولذا لا يجب اتفاق
 عليهن عند مخيرهن وان كانت صلته المحرم الرضا عي ومحرم المصا
 مندوب اليها وكذلك الزواج البيني والبنات كما في قوله
 المفتين ولو وهب لاختيه وهواي والحال ان اخاه عبد
 لاجبني فله ان يرجع لان الهبة لم تقع للاخ بل وقعت لمولاه
 لان العهد لا يملك وان تملك فهو وما في يده لسيداه ولو
 شييا لعبد اخيه رجع عند ابي حنيفة وقال لا يرجع لان
 الملك يقع للمولي فلما ان المعتبر هو المولي وله ان الهبة تقع
 للمولي من وجه وهو ملك الرقة وللعبد من وجه وهو
 ملك اليد الذي انه احق به ما لم يفضل من حاجته فليست بار
 احد الحائنين تلتزم فيهما وباعتبار الجا نب الاخر لا تلتزم
 فيهما فلا تلتزم بالشك ولان الصلوة قاصرة في حق كل واحد
 منها لما ذكرنا من المعنى والصلوة الكاملة هي الائمة من
 الرجوع فلا تنقضي الي القاصرة ولو كانا جميعا ذرا رحم محرر
 والواهب ذكر الكرخي برج عن محمد ان قياسي قوله ابي حنيفة ان

يرجع لانه لم يكن لكل واحد منها صلة كاملة وقال الهندواني
 ليس له ان يرجع في قوام جميع الالهة لانهما وقت تمنع
 الرجوع ولذا قال المات ولوكا فاي العبد ومولاه فانه
 محرم من الاله بان كانا اخره لابي عبد اخيه من انه
 تقلد سري الدين عن المسوط فلا يرجع فيها اتفاقا
 على الاصح لانه الالهة لايها وقت تمنع الرجوع بمجرده
 كما قد سناه قول الهندواني ولو وهب للمالك وهو زوج
 محرم منه فان عتق لا يرجع لان الملك استقره فيكون
 صفة في حقه من كل وجه باعتبار العقد وحكمه وان عجز
 فعند محي لا يرجع لان الكسب كان للمالك ثم انتقل للولي
 عند عجزه لا يبين في المالك ان العبد وانما قال الملك بمنع
 الرجوع وعند ابي يوسف يرجع لانه بالغ يظهر له حقيقة
 الملك وقت للولي من وقت الهبة فلو كان المالك انجس
 ومولاه قريب الراهب فان عتق المالك رجع لان الملك
 وقع للاجنبي وان عجز فكذا ذلك عند ابي حنيفة يرجع بناء على
 اختلافه بين وهب لمعد اخيه على ما مر من يلج فسرعه وهب
 لاخيه واجنبي بالانقيس كهدية فان كان يقبل القسمة مع
 بناء الانتقاء السايق تصفها يعني وقت الهبة يجوز له
 ابي للراهب الرجوع في حفظ الاجنبي لعدم المانع في الاجنبي
 بخلاف حفظ اخيه فلا يرجع فيه للقرابة المانعة ودرر واختار
 بقوله لا لا يقسم عا اذا وهب لها ما يقسم فلا تقع لو اهدى منها
 لان هبة ما يحتمل القسمة لا ينبغي غير صحيحة لانه وهب
 فكل منها مشاعا كما ذكره في المتن قبيل باب الرجوع حيث
 قال

قال وقيل لانه لا يبيح ما يحتمل القسمة ومن هنا
 يستفاد انه لو وهب رجل عبد لرجلين فله ان يرجع في
 احدهما وكذا ذلك ان جعل نصيب احدهما هبة ونصيب الآخر صدقة
 كان له ان يرجع في الهبة كما في المسوط رجلا وهب عبد لرجل
 وسلم آخر لرجل واحد ابي يرجع بخصته والاخر غائب كان له ذلك
 كما في الخانية وسيل عن رجل دفع خمسة دنانير الى ابنه الصغير
 وقال اجعلها لهما جها ثم اراد الاب ان يرجع واخذ تلك الدنانير
 قال ليس له ذلك لانه هبة للصغيرة وقال غيره من الفقهاء وله
 ذلك لانه تفويض كما اذا قال اشترى لها جها ثم انا لا اشتريه
 والها الواقعة في دفع خرقة اشارة الى هبة كالفقير الموهون
 اي تلفها فانه مانع من الرجوع لتعذره بعد الهبة اذ هو
 غير مضمون عليه اشارة بقوله العبد الموهوب الى انه لو وهب
 له شيئا فحمله سكين او سيفا اخر او كانت خنطة فطخنها
 او دقتها فخره لا يرجع كما في الترخا نية ولو كانت الهبة دارا
 فهدم بناءها كان له ان يرجع في الارض كما في المسوط وكذا
 لو اهدم البناء كان له الرجوع في الباقى وكذا اذا اشتريك بعض
 الهبة يستقط حقت الرجوع في المشترك ويبقى في القائم كما في
 غايه الميكان ولو اهدى ابي اذعا الموهوب له الهلاك ابي
 هلاك الموهوب صدق بطل حلفه لا بد من ذكر الرداي بذكر
 وجوب الرد عليه وقال الشيخ الرضوي ثم يطر في وجه سقوط
 الحلف عنه مع ان المنكر وان كان القول قوله لكنه يمينه
 ولان كل من انكر ما اقربه لزمه يحلف عند انكاره ولهذا
 لو انكر يعدم الهلاك بذكره الرد فلم لا يحلف عند انكاره

يدعوي الهلاك اه قلت اجاب عنه في البرهات بان دعوي
 الهلاك اخبار منه بهلاك ملكه وانه لا يوجب بيننا فان
 قال الراهب بعد ما ادعى الموصوب له هلاك الموصوب
 فكذب الراهب وقال هي هذه العبي الموصوبة وانكر
 الموصوب له ان تكون المشاركة العبي الموصوبة حلف
 المنكر انها اي العبي التي اثار اليها الراهب وادعى انها
 العبي الموصوبة ليست هذه ولا يحلف على الهلاك لما
 سبق خلاصة واراد الحم بايراد هذه المسألة انه لا يبين
 عليه يدعوي الهلاك ما لم يبين الراهب عينا يدعى انها
 هي الهبة ويريد استردادها ويترك الموصوب له ذلك ويدعي
 ان الموصوب غير صاحبها حلف على الهلاك فيما لو رد
 لاخيه ياتر ايراد الرجوع فيه فقال الموصوب له لا يسل
 لك الي الرجوع لثلاثة الاخوة بيني وبينك فانكر الراهب
 الاخوة فمذ ذلك يحلف ان الموصوب له ليس باخيه
 اذا ادعى الاخ الاولي الموصوب له ذلك اي الاخوة الثلاثة
 ارضنا هذا وانما يحلف في ذلك لانه يدعي سبب النسب
 اي الامر الذي سببه النسب وهو سبب عنه وهو لزوم الهبة
 وعدم صحة الرجوع فيها وفي هنا يحلف منكره اتفاقا وان
 قال ابو حنيفة انه لا تخلف عليه في النسب اي اذا ادعى
 عليه نسب القصد اثباته ولذا قال في النسب وهذا المقصود
 منه اثبات امر اخر وهو لزوم الهبة فهو المدعي في الحقيقة ثالثة
 وهذا جواب ايراد علي مذهب الامام وامام مذهبها المقتب
 به ان التخليف يجري في النسب وقد كتب الحلبي هنا قوله

سبب

سبب النسب يعني المال وهذا الامعني له لان المال ليس
 بسبب للنسب وعبارته لانه ادعى بسبب النسب ما لا لازم
 وكان المقصود اثباته دون النسب وانما الى الحق ان يكتب
 على نسخة محرقة غير قاتلة لصحة المعني ونساقده كما هو
 وانه في كثير من المال حيث لا يمكن تفهيمها ورسا لندعي بعضها
 فبهت قال الشيخ الرضوي وهذا يدل على ان الشيخ الرضوي
 الحلبي واصله تقالي اعلم قلت ووقع في نسخ نسخة السيد
 احمد سبب النسب وكذا وجدته في نسخة من الدرر وقع في
 نسخة ثالثة لانه يدعي مالا لا يربط بسبب النسب لانه
 النسب خاتمة وهي التي اثار اليها الشيخ الرضوي
 الرجوع اي رجوع الراهب في المعني الموصوبة الا فترضاها
 اي الراهب والموصوب له فلو قال له رد على ما وهبتك رد
 عليه فقبض الراهب صح الرجوع او علم الحائز حيث لم يرد
 الموصوب له بوجه الموصوب والمولد منه حكم القاضي فيها
 اذا اخلت الهبة عن الموانع السبعة السابقة ولو انشأ
 الراهب بغير رضا ولا رضانا لان غاصبا حتى لو هككت في يده
 بغير قبضتها للموصوب له شتم لان ملك الموصوب لم يثاب
 في المعني فلا يخرج عن ملكه الا برضا او رضا وفي الحيط عن
 مجموع النوازل رجل وهب لرجل ثيابا وقبض الموصوب له ثم
 اختلسه منه الراهب واستهلكه غرم قبضته للموصوب له ولو
 وهب لرجل ثاة وقبضها الموصوب له ثم جرد الراهب بغير
 امره او وهب له ثوبا ثم قطعه بغير امره ففي النشأة باخذ الموصوب
 له اثابة الذبوحة ولا يبرم الراهب ثيابا في الثوب ياخذ

الموصوب له الثوب ويغرم الواهب ما بين القطع والصحة انتهى
لاختلاف فيه بين العلم فان الشافعي لا يجيز الرجوع بعد
علم الهبة كما قد منع عنه قال يمتوب بارتقا وفيه كلام وهو ان
خلاله متاخر فليس ينبغي الحكم المتقدم علي ما لم يتحقق بعد
والا لو لم يجلد علي اختلاف في الصهاية لو ثبت اه والخاص ان ذلك
لان في حواشي رجوع الهبة عند خلوها عن الواهب خلا في بين
العلم كان في اصله وها وصفه وفي عدم حصول مقصوده
ووجوده خفا لا يحمّل ان يكون غرضه الدنيوي فيثبت
له حق الرجوع ويحتمل ان يكون غرضه الثواب في الذخيرة
اظهر الرجوع والساحته فلا يكون له الرجوع علي هذا التقدير
فلا بد من الفصل بالقضا او الرضا فالم يفتق القاضي ويضعا
ما لراضي ملك الموصوب له ثابت في العيني حتي يتخذ بقرينه
فيه من عتقه وبيع وغير ذلك ولو كان بعد المرافعة الى الخالم
وكذا لو منعه وهلك في يده لا يضمن لقيام ملكه فيه وكذا لو
هلك بعد القضا قبل الشغل لان اول القبض كان غير صحيح
عليه فلا ينقلب مضمونا بالاستمرار عليه ولذا قال بعض
الموصوب له بمنعه اي الموصوب بعد القضا عليه بالرجوع
الرجوع لو هلك فيلزم ضمانه مثل ان كانت متلبا والا فبغيرها
ان كانت قيميا لا نه متقدي بالمع بعد صحة الرجوع فمضا
القاضي لا يضمن لو هلك بمنعه قبله اي قبل قبض القاضي
لان مقتضى الرجوع بالهادي ولا ضمانات عليه بالمع لا غير
مقتدي لان اذ اتم ملكه اذ لم يصح الرجوع لعدم وجود
القضا ولا رضني مع المنع وقد ملكها بالهبة ولا يعتبر قوله
بلسانه

ها

بلسانه رضى بردها لان اسكانها ينتقض كقولهم
لا يشترط فيه قبض الواهب بغير منه انها تتم بقوله رضى
بردها فليجوز رضى واذا رضى الواهب فيها وهبه باحدها
اي بمقتضى القاضي او رضانا صل منهما فان ذلك الرجوع
فسخ العقد الهبة من الاصل واعادة من الواهب للملك
القديم لان يعتبر الرجوع هبة من الموصوب له للواهب
خلا في الرضا فان قال الرجوع بالتراضي عقد جديد فيجمل
بمثلة الهبة المستدانة لان الملك عاد اليه بتراضيها فاستبه
الرد باليب ولهذا الورده في مرض موته برضا به يعتبر من
الملك ولما ان عقد الهبة انقذ موجبا حق الفسخ للوا
وهو بالبيع يكون مستوفيا حقا ثابتا بالعقد لان
المتدفع غير لازم فاذا ارتفع العقد رجوع اليه عليه ملكه
كالمارية فيكون فسخا في حق الكل فلا يمكن ان يجمل به
مستدانة ولهذا لا يشترط فيه اي في صحة الرجوع بقبض
الواهب والموصوب يكون اما في يده الموصوب له حتي
لو هلك بلا منع لا يضمن والقبض انما يعتبر في انتقال
الملك لا في عود ملك قديم ولو لم يتراضيا علي الرجوع ولا
قبض القاضي به ولكن الموصوب له وهب الموصوب للواهب
وقبل الواهب الاول للملك حتي يقبضه واذا قبضه كان
بمثلة الرجوع بالتراضي او قبضا القاضي وليس للموصوب
له ان يرجع فيه كما في البدايع ولو لم يرد الهبة بعد الرجوع
ولم يحكم به الحاكم حتي وهب الموصوب له الهبة من الواهب
وقبضه الواهب فهو بمنزلة رد ه اوره الحاكم كما في الذخير ولذا

صب

حكم التراضي بالرد فلا يجوز تصرف الموهوب له في الموهوب
في قول أبي حنيفة ومحمد كما في المحيط وعم الرجوع في البض
التي يبيع الذي يحتل القسمة يعني لو وهب دارا لانسائه
ثم رجع في بضعها جاز حيث لا يرضى الشيوخ الطاري ولو كان الرجوع
هبة مبتداه لما صح الرجوع فيه أي في البض النايغ ولو
استري عبدا وقبضه ثم وهبه لانسائه وسلم ثم رجع في هبته
ثم وجد بالعبد عبدا كان للمواهب رده أي العبد المذكور
على ما يهيه مطلقا سواء رجع في هبته بقضا القاضي ارضا
فجعل الرجوع في هذه بغير قضا بئر الرجوع بقضا القاضي
كما في الحاشية لأنه فسح مطلقا بخلاف الرد بالهيب بعد
القبض بغير قضا يعني لو اشتري شيئا ثم باعه ثم رد المشتري
الشافعي على الأول ببيع قديم فان رده بقضا كان فسخا
فبيعت حقا الرد للمشتري الأول علق ببيع وان كان برضا
لأنه بمنزلة البيع الجديد لما تقررات رد المبيع للمعيب
بالتراضي اقاله بين المايغ والمشتري وهي بيع في حق
الثالث فلا يكون للمايغ الثاني ان يرده على المايغ الأول
لأنه هو ثلثها فحقه بغير ضي كان المشتري الأول لشرائه
من المشتري الثاني وليس له ان يرده عليه لأنه مشتري
منه والمشتري لا يرد على ما يهيه بالعيب اذا كان المبيع وصل
الي المايغ من جهته ولا على المايغ الأول لأن المشتري
من شخص لا يرده على غيره وانما قال بعد القبض لأن
رده قبل القبض فسح من الأصل سواء كان بقضا او رضا
فيرده على ما يهيه لأن حق المشتري في وصف السلامة
أي

أي يستحق ما اشتراه سالما من العيوب لمحت وجده
عيبا رفع الامر للقاضي فيطلب ايباله الى ما يستحقه
من وصف السلامة وحيث كانت المايغ معيبا لم يكن
ايصاله الي من يستحقه يفسخ القاضي الباع ولا حق له
في الفسخ ولهذا الوزال العيب امتنع الرد لو وصل حقه
اليه على انه اذا لم يكن سلبا فان رضاه فيرجع بالعرض
ولو رضاه فسح العقد ضرورة من غير ان يثبت حقه
في الفسخ فاذا لم يكن له حق الفسخ لم يصر مستوفيا حقه
فيكون ملما مبتداه ضرورة غير انه اذا حكم الحاكم بالرد عند
عجزه عن تسليم حقه جعلناه فسحا للعموم ولأنه ولا
مذموم المتقاتل ان لا نهى الاول لانه لها الاعلى انفسها
بخلاف الهبة فانها تنفذ موجبة حقا الفسخ وهو يفسخ
يكون مستوفيا حقا فانها بال عقد لان العقد وقع غير
لازم فان رجع اليه عيبا ملكه كالعارية فيكون فسخا
في حق الكل فلا يمكن ان يخلد هبة مبتداه ومن هنا
ظهر لك قوله فاقتضا وجا يوضح هذا ان الرد في الداس
المبيعة المعينة بغير قضا القاضي يثبت حق الشفعة
للمشتري ولا تنفذ الشفعة في الدار الموهوبة لو رجع
المواهب فيها برضا او بقضا لأنه فسح في الحال التي تنشر
سرادهم بالفسح من الأصل وحكمهم يعود الي الملك القديم
ان لا يترتب على العقد الذي وقع بين الموهوب والموهوب
له في ابتداء الهبة ان يترتب المستقبل حتى لا يثبت للشفيع
عند رجوع الموهوب حق الشفعة لا يطلان اثره اصلا

اي فيها مضي عظم وجهه والا اي ولو قلنا يبطل ان اثره في
 الماهي من كماله المنفصل اي لا وجبت رد الزوائد
 المنفصلة من النعمة والولد والارش النبي وجدت في يد
 الموهوب له انظروا الوهاب برجوعه مع انه لا يثبت الوهاب
 الرجوع فيها ونحينا عليه زكاة ماله الموهوب اذا رجع
 فيه لا مضي من النبي مع انه لا يجب عليه كما تقدم ولحرر
 قبل الرد انتقضت تري بالمبيع قبل الرد اذا رد يعيب ببقاء
 وليس كذلك عوليني ببني كذا ابنه عليه في جامع الفصولين
 اتفق اي اتفقا الوهاب والموهوب له على الرجوع بان
 طلب الوهاب الرجوع ورضي الموهوب له ببرد الموهوب
 اليه وكان قد منها في موضع لا يصح رجوعه من الموضع
 التسعة السبعة كالهيئة لغز ابتغى كان كافا يربح
 او يربحها بزيادة او بعد ما خرج الموهوب عن ملك الموهوب
 له او بعد ملكه الموهوب في الموهوب له بزيادة متصلة
 او بعد ما تمت المني الموهوبة او هلكت او بعد ما عوض
 الموهوب كحسبها او اتفق الوارث ومن بقي من المتقاتين
 بعد موت احدهما في هذا الكلام هل يعد رجوعا فلا ينتزط
 القبض اوهية مبتدأة فلا بد من القبض يجزى بظاهر
 كلامهم انه يعد رجوعا لتقريره به قاله السيد احمد جابر
 هذا الاتفق متريها جوهرية قللت ولا يعد رجوعا بل يعد
 هبة مبتدأة لسيأتي من عبارة المجتبى من قوله لا نهرا
 هبة فيستحق تغير ما ينتزط في الهبة عما تقدم من الشرط
 ونقل في القصة لا يفي عن المحيط رجل تصدق بصدقة
 فملكها

فسلها اليه ثم تقا يلد الصدقة لم يجز حتى يقبض لانها
 هبة مستقلة مستأنفة لانه لا رجوع فيها وكذا الهبة
 اذا كانت لذي رحم حررها وفي المجتبى لا تجوز الا قاله في
 الهبة والصدقة في الحرام قال السيد احمد وظاهر تعبيده
 بالمارم يعيد ان القبض لا يشترط في غيرهم وفي شرح
 المص واطلق ابو يوسف في رواية ابن ساعدة خلافة تصدق
 وسلم ثم استقاله فاقاله لم يجز حتى يقبض اه الا بالقبض
 لانها هبة فلو لم تحمل هبة مبتدأة لم يشترط فيها القبض
 علي انه قد نفد ما بلغ عن الرجوع فان الصدقة وحدها
 لا يصح الرجوع فيها وان كانت لغير الحرام والمحمية ما نفد
 من الرجوع حتي في الهبة ومع ذلك جاز ترخيصها لملنا
 ذلك هبة مبتدأة ثم فائدة التقييد بالقبض انه لو لم يقبض
 ونصرف فيه الموهوب له مع تصرفه ثم قال في المجتبى وكل
 يفسخه الحاكم اذا اختصم اليه كالمبيع الفاسد والمبيع العيب
 اذ لم يرض البائع بالرد فهذا احكمه يعني ان الاقالة لا تتم
 فيه الا مع القبض وقال الشيخ الوجهي قوله وكل شيء كان له
 اراد ان الهبة للحرام والصدقة مطلقة اذا رخصت للمالك
 واراد صاحبها الرجوع فيها يفسخ دعوان المالك عمدا
 انه يبطلها ويحكم عليه بعدم صحته فاذا اتفقا عليه كانت
 هبة مبتدأة فينتزط لها شروط الهبة وكذا كل ما كان فيها
 مانع من الرجوع اه ولو وهب الميت لطفل المديون لم
 يجز لانه غير مقبوض بل هو في ذمة المديون والطفل
 غيور قابض لا يفي بديابيه وهبة الدين من غير من عليه

الدين لا تنفع الا بسلط الوهوب يعني قبضه فعلى
هذا الوسلط الداني الولد على القبض من ابيه لصحت
لما ذكرنا ان المرأة لو وهبت مهرها الذي على زوجها الابن
الصغير لا تنفع الية الا اذا وهبت وسلطت ولدها على
القبض فيجوز تفسير ملكا للواهب فاقبض كما في كتابنا
قال الشيخ الرجمي ويترجم منه اي من التفسير الذي قد رناه
ان الطفل غير قايض لما في بدايه حركته وهو هبة
الاب وبياعه على طفله لانه مقبوض للاب اذا كان للطفل
مال في يده اه قلت وايراد الخارج هذه المسئلة في باب
الرجوع عما لا مناسبت له والحاسب لينة ايراده في الفصل
الذي تحت قول الماتن تعليق الدين من ليس عليه الدين
باطل وايراد في اول كتاب الية عند شرط القبض وذلك
لان له وهب الداني الدين للطفل المدين فلما قيل ان يقول
فيه تمت الية لان قبض وليه وهو قوله بنوعه عند ما
فيما سبق فنسبنا ثم هنا بان ذلك فيما اذا لم يكن الولد يربو
والداني هو الواهب للطفل الدين الذي له على الولد وانه
تعالى علم وفي الدرر قبضي فاض بطلت الرجوع لما في
لوجوده من الموانع السبعة ثم زال التبع عما دحت الرجوع
واستشكل هذا بما قدمه من قوله ولو وهب لاصراقة تخر
اي انها ليس له ان يرجع مع زوال التبع وهو الزوجية و
بانه يمكن ان يكون المولد بالماخض هذا الطاري بعد الية
كالزياة كما بينه الخارج تمت ونقل عن القاضي ما يوافق
وكونه اعتمدته القرضاوي وقد مر التام في كلام سعيد في زواله
يبين

يبين الرجوع بخلاف المانع المقارن لالية للزوجية والا فلا
يتاتي تخشيت في القرائة وهلاك المعني والموت وكذا الذي
لانه بيع انتها واما الخروج عن الملك فيقول اذا عا داليد
تأمل تلغفت العين الوهوبية عند الوهوب له وبعد التلغف
استحقها مستحق وانبت حقيته لها ببيتة وعين الا
حكم القاضي له وضمن المستحق بتشد يد المليم الوهوب
له فان لم يرجع الوهوب له على الواهب بما ضمن اذا لم يرجع
لانها اي الية عقد تبرع وهو يتبرع بما له فلا يستحق
الوهوب له فبداي في الوهوب السلامة ولا يشترط به
الفرق قيد بالية لان عقود الما وضات يشترط بها الفرز
فلما شترى الرجوع على باييه لان عقد الما وضة يقتضي السلامة
فيكون كل واحد منهما ملتزا لوصف السلامة بالا فقام على
العقد فاذا لم يسلم له صار مفرقا من جهة فبرجع عليه بما
لحقه وكذا كل عقد يتبع للدافع كالوديعة والجارة اذا هلك
الوديعة او المعني المستأجرة ثم جاز رجل واستحقك الوديعة
او المستأجر وضمن المودع او المستأجر فان المودع والمستأجر
يرجع على الدافع بما ضمن وكذا الخ من في معناها فالما صل ان
المفرق يرجع باحد الامرين اما بعقد الما وضة او بعقد يتبع
للدافع والاعارة كالالية هنا لان قبض المستعير
تقتضيه ان المستعير لا يخرج مما هو الموجب للضمان لانه يكون
موجبا احدا امرين وقد انتخبنا هنا وكان تحت العبارة
ان يقول ولا يخرج لان قبض المستعير لا يخرج الفرز كما
قد مرنا انما يعتبر قبضه للدافع او بعقد الما وضة ومن

هنا نظر لك فائدة قوله لعدم العتدای عقد المعاوضة والا
فالاعارة والهبة لا بد فيها من عقد وتعامد فيهما فائدة نقل
في البيع عنها قال وفي فصول التماضي بعد ان ذكرنا آخر تذاخيرها
حره فتزوجته على ذلك فولدت ولدا ثم استحققت فانه يقضي
بها وبالولد للمستحق الا ان يتيم الزوج بيته على انه تزوجها
على انها حرة ثم قال فلو كان استولدها على هبة او صدقة
او شرا وسوا كان الشرا صحيا او فاسدا عند كونه في كتاب الزور
من الذخيرة او وصية اخذ المستحق الجارية بقيمة الولد لان
الموجب للزور ملك مطلق لا مستباحته في الظاهر وقد وجد
ويرجع اب الولد بقيمة الولد على البائع بالثمن ولا يرجع عليه
بالعقر عند ناوله يرجع على الواهب والمصدق والوصي بقيمة
الاولاد عند ناوله وعند الشافعي يرجع لمحققته الزور وتكفي
نقول مجرد الزور لا يكفي لا ثبوت خف الرجوع فان من خبر
اخر ان هذا الطريق امن فسلكت فاخذته الموصى واخذها
متاعه لا يرجع على الخبز يبي وانما يثبت خف الرجوع باعتبار
عقد المعاوضة لان صفة السلامة نصير مستحقة فاما بقصد
البيع لا تقتصر صفة السلامة ولهذا لا يثبت له حق
الرجوع وتعامد ينظر كراهه وفي السفن التي ولو وهب
غصب او باع او تصدق او اجزا ووهب او اودع او اعاد فذلك
ضيقا قيمته ولا يرجع الموهوب له والمصدق عليه ما خفوا
عليه الفا ص وبيرجع المتاجر والمودع والمزني بالقيمة عليه
ويرجع المشتري بالثمن عليه ولا يرجع السارق من الفا ص
ولا نفا ص الفا ص كافي الترخا فانية واذا وقعت الهبة
بشرط

بشرط الموض كما سياتي مثاله في كلام الله ولو كان الموض
غير مشروط لهي هبة ابتداء وانتهى فلا يثبت لها احكام
البيع وان امتنع الرجوع حيث قال له خذوه عوض هبتك
وخفوه المهن وسياتي محترزه في كلام الله في هبة ابتداء
اي في ابتداء العقد فيستلزم التقاضي للملك في
الموتين اي في الميع الموهوبية والعوض عنها والتقابض
في المجلس او بعده باذنه لان القبض شرط في الهبة للماصر
وكل منهما واجب من وجه وبسبب الموض بالتسوية القارن
فيما يقسم فان وهب شققا مشاعا بشرط الموض لا يجوز
مبني على الكسرات التقابض لان القبض لا يتم مع الشيوع
يقسم فلا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل واحد ان يمتنع
قبل التسليم اي في اي فترتها العقد بعد التقابض
لوقا ايضا ص العقد وصار في حكم البيع فتعذر الصبي الوهبة
بسبب الميع وهذا تعذر على كونها ابتداء وكذا يدرك
بالعيب ايضا وتزوج بسبب حيا الروية لان حكم البيع قد يكون
متراجعا بشرط الجبار لاحدهما وفي البيع الفاسد يكون سوا
حكم الهبة من حيث تاخيرها الي القبض والهبة قد تكون
لازمة بانقطاع الرجوع بالمواضع المتقدمة حموي ولو خذ
بالشفقة ولو كانت عقارا وقالي زفروا الشافعي هو بيع ابتداء
وانتهى الحصول بمعي البيع وصحوا التملك بموضف والعبر
في العقود للمعاني ووثق الا لفاظه الا فزي ان الكفاية بسبب
بشرط براءة الاصيل حوالته والحوالة بشرط عدم البراءة كفاية
وهبة الدين من عليه ابراهيم المبد من نفسه اعتاق

فقا

وصية المتعصية بالعوض اجارة والاهارة بعوض اجارة لنا
انه اشتمل على جهتين فيجمع بينهما ما امكن عملهما لشبهتين
فيكون ابتداءه معتبرا بلفظه فيجري فيها احكام الهبة و
انتهائها معتبرا بمقتضاها فيجري فيه احكام البيع كالهبته في الرض
فان ظاهره تسليمه في الحال تبرعا وسمناه معني الوصية لانه
من ابطال ما تعلق به هذا الورثة فيعتبر ابتداءه بلفظه
حتى يشترط فيه القبض ويسقط بالبيع فيما يجمعه القسمه
ويوجب الملك عند القبض في الحال ويعتبر انتزاعها وبمعناها
حتى ينفذ من الثلث بعد الدين لان الالفاظ لا يجمعها
مع اطلاق الولي بها وقد امكن فيها نحن فيه ولا تناقض بين حكمها
لان حكم البيع كما قد منا قد يكون متزاخيا باشتراط الخيار
لا حدها في بيع الفاسد يكون موافقا لحكم الهبة من حيث
تاخيرها الى القبض والهبة قد تكون لازمة بانقطاع الرجوع
بما ذكرنا من مواعيد الرجوع بخلاف المايل المستشهد بها
فان الولي فيها بالمعنيين غير ممكن للتضاد بين الحكمين فحين
الفا لا ينفذ والعمل بالمعنى زيلعي هذا كله فيما اذا قال وهبتك
على ان تعرضني كذا فممكن للشرط فلا نت هبة بشرط العوض
المعني اما الوفاق وهبتك بكذا الرجوع ابتداء وانتزاعها اجماعا
لان الالباق بالهبة والحال المتمايل بالمايل بيع وقيد الموص
يكونه معينا لانه لو كان العوض مجهولا بطل اشتراطه فيكون
اي المتعوض من الهبة وعوضها اذا دفع هبة ابتداء وانتزاعها
اي فيصبح ولو كان العوض اقل منها وهو من جنسها والارباب
فيه كما نقله في الشريفة لدية عن البرجدي فسرع وهب
الواقف

الواقف ايضا بشرط استبداله ذكر الصغير بتاديل الوقف او
العقار يعني لو وقف رجل ارضا بشرط في ابتداء الوقف على ان
له استبدالها متى شئت اذ انه وهب تلك الارض الموقوفة للصوت
لرجل بلا شرط عوض على الموهوب له لم يجز هبته وان شرطه
اي لو شرط الواهب العوض في حال هبته كان بيعه وظاهره
انه يصح ولو كان البديل دراهم وقد اثير كمن قد منا في الوقف
انه لو شرط استبدالها بارض فليس له الاستبدال بتاديل لانه
لا يمكن تغيير الشرط ولو شرط البديل دارا لا يستبدالها بارض
ولو شرط ارض قرية لا يستبدالها بارض غيرها لتفاوت الارض
القرية موقوفة واستفاد لا فيلزم الشرط فهنا لا يصح الا بالارض
احدها ان الواقف قد شرط الاستبدال في اول وقفه والثاني
انه لا يصح اشتراط العوض على الموهوب له الا اذا كان موافقا
للشرط المشروط في استبدال الوقف فتنبه ذكوه الناصح في
الجمع واجاز يهد هبة مال طفله اي جائز للاب ان يهب من مال
طفله الصغير بشرط عوض مسك ولقحة مال الصغير وبالاولي
اذا كان العوض زائدا عليه ومعناه اي ابو يوسف ومحمد بن علي
ان اصل الهبة عقد تبرع وليس للاب ان تبرع بمال طفله كما مر
في العامة قلنا فمحتاج على قولها الى الفرق بين الوقف الذي
شرط استبداله حيث اجاز هبته بشرط العوض وبين مال
الصغير حيث لم يجز هبته مطلقا هو كلام صاحب الجمع قال
البيع الرجعي هذا انما يحتاج اذا كان ما نقله الناصح على قول
الامام وصاحبه ويمكن ان يكون شي على قول الامام متحد
وامنها يحتاجان في الوقف كمال الصغير فلا يحتاجان للفرق

فليراجع مذهبهما في ذلك اه وقال الربيعي بقر بينهما فان
الواقف لا شرط الاستبدال وهو يحصل بكل عقد يقيد المأخوذ
لا انت الهبة بشرط الموضع داخلته في شرطه بخلاف هبة الاب
مال صغيرة فانها تبرع ابتداء وهو ممنوع عن مطلق التبرع
في ماله والله تعالى اعلم فخرجت بالرجوع في الهبة لقول قال
اذا جازى من الشئ فقد ارتفعت لم يصح كما في الجوهره رجل وهب
لعبد رجلا جارية فتعصبها ثم اراد الواهب ان يرجع فيها
والعبد غايب فان كان المال في يد المولى ليس له ان يرجع فيها
وان كان في يد العبد فان كان العبد ماله في الخارج
فله ان يرجع كما في خزائنه المفتين وان كان مخبورا عليه لم يكن
له ذلك حتى يحضر المولى فان قال العبد انا مخبور وقال الواهب
انت ما دون ربي ان يرجع فيها قبل حضوره لولاك قال قول
قول الواهب هو يحينه قالوا وهذا استحقاق والقياس ان
يكون القول قول السيد ثم انا حلفنا الواهب على العلم ولو
اقام العبد بينة انه مخبور لا تقبل بينته هذا اذا كان المولى
غائبا والعبد حاضر فان حضر المولى وغاب العبد فاراد الواهب
ان يرجع في هبته فان كان الموصوب في يد العبد لم يكن
المولى خصما وان كانت الهبة عينا في يد المولى كان المولى
خصما فان قال المولى اودعني هذه الجارية عسدي فلان
ولا ادري او هبها له اولا فان قام الدعي بينة على الهبة فالمولى
خصم واذا قضى التقاضي بالجارية للواهب فتعصبها الواهب
تزوجت في يدها في يدا الواهب ثم حضر الموصوب له وانكر ان
يكون عبدا قال قول قوله فكان له ان يأخذ الجارية ثم ليس
للمواهب

للمواهب ان يرجع في الهبة وان كانت الجارية قد ماتت في
يد الواهب كانت الموصوب له الجارية ان تناقض الواهب
قيمتها وان تناقض الموصوب فان ضمن الواهب لا يرجع على
الموصوب بامتنع وان ضمن الموصوب لا يرجع على الواهب بامتنع
ايضا ثم وجب الضمان في الكتاب على الموصوب ولم يجد فيه خلافا
وذكرنا كذا في هذا قول محمد بن ابي غنم ابي يوسف لا يضمن
وان قال المولى قد علمت انك وهبتها للدعي اودعني الا انه
ليس بعبد في اقام الدعي بينة على ان فلان الغايب لا تقبل
هذه البينة ان كان العبد حيا وان قال الواهب ليس لي
بينته وطلب يمين الموصوب بانه ان الغايب ليس بعبد لا يستخلف
التقاضي فان حلف بربي من الخصومة وان نكل الرتبة الخصم
ولو اقام الدعي بينة على ان المولى ان فلان عبده تعبد
بينته وقضي بالرجوع وان اقام الدعي بينة على ان الغايب
كان عبدا هذا الرجل وان قد مات قتلت بينته وقضاه في اليد
خصما وان اقام الدعي بينة على ان الغايب كان عبده وان
قد باعه من فلان بالكف درهم وقبضه فلان منه بالف درهم
لم تقبل بينته وان اقام الدعي بينة على ان المولى الذي في يده
الجارية انه قد باع فلان الغايب من فلان ولم يتم البينة
على اقراره ان الغايب عبده قال القاضي لا يقبل هذه البينة
ولا يقبل الدعي في يده خصما كما في الذخيرة من رجل وضع جبلا في
المسجد وعلقت فتدبلك له الرجوع بخلاف ما اذا علقت جبلا
للقنديل كما في السراجية فصلى في مساجد متفرقة
اشار به الي ان الاولى ترجحه بذلك وقال في الغاية

لأن المسائل المذكورة في هذا الفصل متعلقة بالهبة بنسخ من
 المتعلق ذكرها في فصل على حدة وصب رجل الأمانة أو جعلها
 أو هبة أمانة على شرط أن يرد لها أي الأمانة الموهوبة عليه
 أي على الوهاب بقدره ووجب استعالي شرط أن يقتضها
 الموهوب لها وعلى شرط أن يستوليها الوهاب والاعلى شرط
 أن يرد الموهوب له عليه أي على الوهاب شيئا من ثمنه ولو لم يكن
 لأن الشئ المشروط به معينا انتشار به إلى أنه لا فرق في
 بعض الموهوب بين المجهول والمعلوم كثلث الدار وأربع
 لأن النسا ليس من جهة الجهة بل من جهة كونه بعض
 الموهوب وفي الاستيعاب رجل وهب لرجل هبة أو يصدق
 بصدق علي أن يرد ثلثها أو يرد ما أو يهبها أو يهبه ثلثها
 أو بعضها أو بعضها فالهبة جائزة ولا يرد عليه ولا يهبه
 شيئا كما في الترخا نية وهب على شرط أن يعوض الموهوب له
 في الهبة ولا صدقة شيئا عنها أي شيئا مجهول صحته
الهبة في المسائل المذكورة لها في الأمر والولد والدار ويطل
 الاستثناء في الصورة الأولى أي في مسألة ما لو وهب
 أمة أو جعلها وذلك لأن الاستثناء يكون من جنس الشيء
 منه والرجل ليس من جنسها لأنه معتزلة الوصف كما لا يفرق
 من اليد والرجل ولهذا لا تجوز هبة الرجل فلا يصح استثناء
 الرجل عنه لا يعمل إلا في محل يعمل فيه العقد فان قلت جاز
 أن يكون امتناع هبة الرجل لتعذر القبض الأبري أن
 اعتاق يصح لعدم اشتراط القبض فيه قلت لو لا ذلك
 لصح إذا انفصل الرجل وسلم كما في الصوف على ظهر الغنم فانه
 إذا

إذا جزم وسلم تجوز هبة الرجل بالملء لا تنقبض بغيره أصلا
 فيكون عدم الجواز لكونه وصفا ولا يدخل في الجارية من
 حيث اللفظ لا اليد والرجل فلا يجوز استثنائه لأنه الاستثناء
 لغير لفظ لا يعمل إلا في ما تؤوله اللفظ فلما كان الرجل وصفا
 كان تمامها فلا يصح استثنائه وهو على ما بينا في الأقوال
 فانقلب شرطا فاسد أقال في الهدايا وهذا هو الحق والخراج
 والخلع والصلح عن دمر العمد لأنها لا تنقلب بالشرط الظاهري
 بخلاف البيع والجارة والرهن فانها تنقلب بها أو تكون قال
 تزوجت علي هذه الجارية إذا جعلت الجارية إلى ما مل بدل
 المخلع واستثنى المخلع يصبير المخلع والجارية بدل المخلع وفي
 الصلح عن دمر العمد لو قال صا لحتك على هذه الجارية العمد
 فكذلك بخلاف الوصية فيبقى الاستثناء فيها عما مل ذلك قال
 في البحر فبهذا أظهر أن استثناء المخلع في المعتود على ثلاث
 مراتب وأما إيراد العقد عليه بالقرآن فلا يصح كالبيع والكتابة
 وإن قبلت الأمر والهبة والصدقة وإن سلم الأمر إلى الموهوب
 له والمتصدق عليه والنكاح يجب مهر المثل ولو صالح عن القضا
 على ما في البطن فهو صحيح مبطل للقصاص ويجب الدية
 وعقته منفردا صحيح إذا علم وجوده وقته كالوصية والخلع
 وإن لم يكن موجودا وقتها فلا ويرجع عليها بما ساق لها من
 المهر وإن قالت أخلصتني على ما في البطن جارية بعتني ولد وإن
 لم تقبل من ولد فلا كما في نائية البياث وبطل الشرط في الصور
 الباقية لأنه بعض أو مجهول ففي قوله علي أن يرد عليه

شأنها لان العوض بعض الوهوب وقد تقدم عدم جواز
 كونه عوضا وفي قوله علي ان يعوض في الهبة والصدقة شيئا
 عنها لان العوض مجهول فمن هنا الذق ما استشكله الزيلي
 تبعا لصاحب الزهري حيث قال علي ان يعوض شيئا عنها
 فيه اشكال فانه ان اراد به الهبة بشرط العوض فزاح
 والشرط جائز ان فلا يستقيم قوله بطل الشرط وان اراد به
 ان يعوض عنها شيئا من العيب الوهوبية فهو تكرار محض
 لانه ذكره بقوله علي ان يرد عليه شيئا منها اه فانه ليس
 المراد بقوله علي ان يعوض عنها شيئا الا التعويضي بعوضه
 من غير المعني الوهوبية فتنبه وان دفع بهذا التفسير ما توهم
 السيد احمد جرح وما كانت هذه شروط فاسدة لعلها المقضي
 العقدة قال الهبة لا تبطل بالشرط الفاسدة بل يقع الهبة
 ويبطل الشرط الفاسد دونها قال في السراج والاصل في هذا
 ان كل عقد من شرطه القضي فان الشرط لا يفسد كالهبة
 والرهن اه ولا تنس ما صرح من اشتراط معلومية العوض
 قال المص في محله وقيدنا العوض بكونه معينا وهو قيد لازم
 اخل به صاحب الكنز غيره من اصحاب المتن اه قال في
 الخبر الزيلي قوله وهو قيد لازم اقول لا حاجة اليه بعد
 بيع انتزاعه اذ قوله في رد وبأخذ صريح في انه معيني فالألف
 واللام في العوض يدل عنده فالقيد بعوض معيني وهذا
 غائب في بقية اراء المختصرات قال في البوطي ايراد العوض
 المعيني اذ في اشتراط العوض المجهول تكون هبة ابتداء انتزاعها
 بطلان انتزاعها كما سبق اه فلم يقع من اصحاب المتن
 الخلل

الخلل والله اعلم اه اعنته رجل امته ثم وهبها لآخر
 صح ايها الام لان الجني غير مملوك له واشتغال بطزها
 به لا يوجب النفاذ كما اذ وهب ارضه وفيها ابنته وذلك
 بخلاف ما لو وهدى اي دبر رجل امته فقط بدون تدبير
 لانه ثم وهبها اي الامته فقط لتخصي حيث لم يصح
 الايهاب المذكور لبقا لالحل على ملكه ولا يمكن ادخاله في الهبة
 لان المدبر لا يقبل النقل من ملك الى ملك ولا يمكن تصح
 الهبة في الام بدونه لما ذكره بقوله فكما ان اي الوهوب يستولا
 به اي ملكه الغير الصالح للنقل من ملك الى ملك فصارت يظن
 هبة التخلية بدون الثمرة والحواف بدون الوثيق حيث
 ان كل واحد منهما يبيع القضي بخلاف الاول وهو باعتبار
 لم يبت الجني على ملكه ولم يكن الوهوب مستفلا عما كان
 وهذا هو الصحيح وقيل يبيع فيها وقيل لا يبيع فيها
 بخلاف البيع فانه لا يجوز في النصول كلها فكل الاستثناء
 المتنف والتدبير بخلاف الوصية حيث يجوز في الام دون
 الحل وفي الحل وورث الام لان باهرها اوسع على ما بينا في البيع
 كما لا يصف نقله في الام على الذي بشرط محض لما في الام
 من معني التليك ولا يصف نقله التليك بالشرط وقد
 تقدم في سابق شتى من البيوع لقوله للمدبر اذ اجاغد فالدني
 لك او اذ اجاغد فاننت منه بري او قال للمدبر اذ اذيت
 الى نصفه فكذلك نصفه او ان ادبت الى نصفه فاننت بري من
 النصف الباقي قاله في جميع هذه الصور باطل لان تليك
 الدين فيه معني الاستفاضة والامام منه استفاضة فيه معني

التعليك لان الدين مال من وجه بالنظر الى المال حيث يجب
 ان لا يراه فيه ويصح شراؤه به من المديون ووصف من وجه بالنظر
 الى الحال حتى لو حلف انه لا مال له وله ديون على الناس لا
 يحث فن وجه انه ما لا كان تعليلا في رد بالرد ومن وجه انه
 وصف كان استقاطا فلا يتوقف على القبول والتعليق بالشرط
 يخفى بالاستقاطات المحضة التي يجلف بها لا الطلاق والنتان
 ولما كان في البراءة تعليقك من وجه لا يجوز تعليقك بالشرط
 لا يصح تعليق التلخيصات ولا الاستقاطات من وجه دون وجه
 ولا الاستقاطات من كل وجه ولا يجلف بها كالمعقود القضا
 وقيدنا بقولنا ان ادبت لانه لو قال انت بري من النفس
 على ان تؤدي الي النصف صح لانه ليس بتعليق بل تعيين
 تفرق باب تعليق الطلاق ان الملحق به على هو ما بعد
 اما قبله واما ان كان يقول لمديوني ان هبنا الدين للكنيل
 تعليقك من كل وجه حتى يرجع بالدين على الكفول عند اليمين
 الا بقوله واما الكفيل عن الدين استقاط من كل وجه حتى
 لا يوقد بالرد كما في النهاية ثم قولهم ان الابرار لا يتوقف على القبول
 يستلزم منه ما اذا ابرار الدين بول العرفي والسلم اوزع
 له يتوقف على القبول لان البراءة عنه توجب انفسا عنه
 لغوات القرض المستحق بعقد الصرق والسلم ولا يبرأ واحد
 ينسخه فلا يقد من قبوله جواز كما لو قال لمديوني ان من يعص
 اتا وسيا في محترزه بعده فانت بري من الدين اوقال
 ان امت ابرار المديون من مرفك هذا اوقالات الخرافات
 من بضم التامني موصفي هذا فانت في حل من مبري هو ابرار

التعليق

التعليق المذكور في هذه الامثلة باطل لانه مخاطرة وتسلية
 فيما عدا قوله اذا جاعده فتحت الخاطرة مع التعليق واما قوله اذا
 جاعده فليس فيها الا التعليق ولو قال لمديوني ان لم تقض
 مالي عليك حتى تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق
 والبراءة لا تختم التعليق ولو قالت ان من مرفك لم يكن
 عليك صدقة فهو باطل لان هذه مخاطرة وتعليق ولو قال
 ان دخلت الدار فانت بري مالي عليك لا يبرأ خاتمة الا اذا
 علف الا بامتنع كانه يكون تخير الاولي فيكون يعني
 فيخرج عن حد التعليق كقوله لمديوني ان لان لي عليك دين
 او ان كنت غنمه صح يعني ويبرأ وكذا لو قال لمديوني ان من يعص
 التا فانت بري منه اي من الدين الذي لي عليك وانت
 في حل جاز الا بامتنع لان ذلك وصية من الطالب المطلوب
 خاتمة فسر وع في حكم الشرط في الهبة في القالي عن ابي يوسف
 اذا قال لعنه هذا العين لك ان شئت ودفعه اليه فقال
 شئت يجوز وعن محمد في التمر اذا اطلع فقال صاحب التمر لعه
 هو لك ان ادرك اوقال اذا كان غدا فهو جاز بخلاف دخول
 الدار كما في الذخيرة ولو وهب غلدا او شيا على ان الموهوب
 له بالخيار فله ان يام ان اجاز قبل الا فراق جاز وان لم يجز
 حتى افرقا لم يجز ولو وهب شيا على ان الواهب بالخيار فلا
 يام صحته الهبة وبطل الخيار لان الهبة عقد غير لازم فلا يصح
 فيها شرط الخيار وفي القناري القنارية اذا قال ابرار لك
 على ان تفتك بمحرك اوقال انت بري على ان تفتقه
 واما قوله فقلت او اعتقتك لم يبرأ عن الدين لانه في

الترخاينة وسبل ابو نصر عن رجل قال لا خير ابرئك عن
الحق الذي لي عليك علي ابني بالخيار قال البراة جارة ودية
باطل الاتوي انه لو وهب له شيئا على انه بالخيار جازت
الهبة وبطل الخيار فالبرة اولى كافي المحيط وفي المستي اب
سليمة عن محمد بن رجل قال لغيره وهبت لك هذه الامتعة
ان تنصني الف درهم فرفع اليه الامتعة فوطئها فولدت له
قال امره ان يدفع الموضع الذي شرطت او الفدية كافي الذخيرة
ولو وهب امته فشرط ان لا يبيعه او يبيعه من فلات فالهبة
جائزة والشرط باطل كافي السراج ولو وهب لآخره على
ان ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الوهب
قال ابو القاسم اسم الصغار ان كان فري لا رضى كرم او اشتجارا
الهبة وبطل الشرط وان كانت الارض زراعا فالهبة فاسدة
كافي الخاينة ولو كان الموهوب كرم او شرط ان ينفق عليه
من ثمره صحته الهبة وبطل الشرط كافي محيط السرخسي وفي
المنتقى قالت امرأة لزوجها لقد قت عليك بالالف الف
لي عليك علي ان لا تشري علي اوقالت علي ان لا تزوج
فتقبل ثم تزوج او تشري فلا جوع في الف كافي المحيط وهبت
سهرها لزوجها علي ان يجعل امره لزوجته تزوجها عليها بيد
ولم يقبل الزوج فالتخايرة ان الهبة تنقض ببل قبول المودون وان
قبل ان جعل امرها بيدها فالامر ما مضى وان لم يجعل فالتخايرة
انه يعود المهر وكذا لو ابرأت علي ان لا يضر بها ولا يهرها
او يهب لها كذا فان لم يكن هذا شرط في الهبة لا يعود المهر
كافي الوجيز والخلاصة قالت لزوجها تزكت سهرتي عليك
ان

ان جعلت امرتي بيدي فتقبل ذلك فمهرها عليك لا المهر
تطلق فتفسرها لانها جعلت المهر عوضا عن الامر لا يبدى هو
لا يصح عوضا كافي المنفريات امرأة قالت لزوجها وهبت مهرتي
لك ان لم تقبلني فقبل الزوج ذلك ثم ظلمها بعد ذلك قال
الفتية ابو بكر الاسكاف و ابو القاسم الصغار الهبة فاسدة
لان هذا تقليد الهبة بالشرط بخلاف ما لو قال وهبت
لك مهرتي علي ان لا تقبلني فقبلت صحته الهبة لان هذا تقليد
الهبة بالقبول فاذا قبلت الهبة ولا يعود المهر بعد ذلك
وقيل مهرها علي حاله اذا ظلمها والفتوي على هذا القول وان
ضربها الزوج بعد ما قبل الشرط ان ضربها بغير حق يعود
المهر وان ضربها الزوج لثا ديب مستحق عليها لا يعود المهر
كافي الظهير بن زينة والخاينة وسبل ابو بكر عن امرأة قالت لزوجي
اتخذ الولمة فقبل جهنم زينة فالتفتت فان نقص من مهرتي
قال يكون كما قالت له كذا فري الى اي الفتوى اذا قال الرجل
لامرته ابرأيني عن المهر حتى اهب لك كذا كذا فامرتة ثم
ابى الزوج ان يهرها قال نصير يعود المهر عليه كما كان وذكر
في كتاب الحج امرأة تزكت مهرها علي زوجها علي ان يخرج بها فلم
يجد قال محمد بن سعد ان المهر يعود عليه على حاله قال الهبة
الشريفة في واقعة الفتى والفتوى ما قاله نصير محمد بن
مقاتل ان المهر يعود كافي المنفريات امرأة قالت لزوجها
انك تقبيل عن كذا فان مكنت معي ولا تقبيل فقبلت
لك الى ايط الذخيرة في مكان كذا فقلت مهرنا فامرتة طلقتها فلما
على خمسة وجوه الوجه الاول اذا كانت عدة منها الهبة

الحال ففي هذا الوجه لا يكون الحايط للزوج الوجه الثاني اذا
وهبت له وسلمت اليه ووعدها ان يمكث معها ففي هذا الوجه
الحايط للزوج وان لم يسلم الحايط الي الزوج لا يكون له الحايط
الوجه الثالث اذا وهبت علي شرط ان يمكث معها واصلت اليه
وقبل الزوج ففي هذا الوجه الحايط للزوج وهكذا ذكر الشيخ ابو
القاسم وعلي قول نصير ومحمد بن متاقل وهو المختار لا يكون
الحايط للزوج الوجه الرابع اذا قالت وهبت لك ان تمكث
معني في هذا الوجه لا يكون الحايط للزوج الوجه الخامس
اذا صالتني علي ان يمكث معها ان الحايط هبته ففي هذا
الوجه لا يكون الحايط للزوج كما في المختط امراه وهبت
مهرها للزوج لم يقطع لها في كل حق اربا مرتين وقبل الزوج
ذلك ففني حولات ولم يقطع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل ان كان ذلك شرط في الهبة فمهرها عليه علي حاله
وان لم يكن شرط في الهبة مستقط مهرها ولا يعود بعد ذلك
وكذا وهبت مهرها علي ان يحسن اليها فلم يحسن اليها
كانت الهبة باطله كما في النونية امراه قالت لزوجها لابن
تزوجني منك اذن من بدارات لم يطلتها الا بعد اعني المهر
كما في الظهيرية امراه وهبت مهرها عن زوجها علي ان يمكثها
ولا يطلتها فقبل الزوج ذلك قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن
الفضل ان لم يكن وقتت ولا سأك وقتا لا يعود مهرها
علي الزوج وان وقتت وقتا فطلتها قبل ذلك الوقت كان
المهر عليه علي حاله فقبل اذ لم توقت لذلك وقتا كانت
قصدها ان يمكثها ساعة قال نعم الا ان العبرة لا بطلاق
اللفظ

اللفظ امراه وهبت مهرها من زوجها علي ان لا يطلتها
فقبل الزوج قال خلف صحت الهبة طلعتها اولا فطلعت كما في النونية
وسئل ابو جعفر عن منع امراة عن السير اني ابويها وهي
مريضة فقال لها ان وهبت لي مهرك ابوك اني ابوك وهبت
المرأة افضل ثم قد سرها الي الشهرود فوهبت بعض مهرها و
با لبعض الي الفخر وغير ذلك وبعد ذلك لم يبعثها الي ابويها
ومنها قال الهبة باطله قال الفقيه رج لا نهائجر له الا كه
في الهبة كما في الحايي والفتاوي امراه قالت لزوجها الذي
طلتها تزوجني فقال لا تزوجك حتي ترسني ما لك علي
فوهبت مهرها علي ان تزوجها ثم ابني ان يتزوجها فان المهر
باق علي الزوج تزوجها فكلهم اولا لم يتزوجها لانها جعلت
المال علي نفسها عوضا عن النكاح وفي النكاح الموضع لا يكون
علي المرأة كما في النونية ولو ابني الاضطجاع عند امراة فقال
لها ابوي من المهر فاضطجع معك فابراة قبل يبر الا
الا بعد التزود الداعي الي الجماع كما في القنينة ولو قال لم يوبنه
ان لا تقصص مالي عليك حتي تموت فانت في حل فهو باطل
امراه عن الديب ليصل مهره عند السلطان لا يبر وهو سري
كما في القنينة حيا ^{في القنينة} هي بالضم اسم من الاعمال صحاح
اعرتك الدار عربي اي جعلتها لك كمن طمعة عرك فادها
مات عادت اليه وكانوا يفعلون ذلك في الجاهلية وصورة
كما ذكره الشافعي شرحا ان يقول اعرتك داري هذه وهي
كك عربي او ما عشت او صدة حيا تلك او ما عشت فادامت
زهي رد علي وفي شرح النقاية وهبتك هذا العبد حيا كك

فاذا امت فهي لومرئي فلو قال احد غيره باحد هذه الالفاظ
 صحت الهبة للموتى بلفظ المفعول وهو الموهوب له وصحت
 ايضا لو رثته اي ورثته الموهوب له بعده اي بعد موت الموهوب
 له يعني نصحه التملك من صاحب الدار لهنى طلب تملك الارض
 في الموهوب من الدار والعبد او غيرها الوارثة الواهب لطلان
 الشرط اي لما تقررت الهبة لا تبطل بالشرط الغاسق
 الشرط وقال في شرح الجمع المروي هي هبة شئ مدة عمر الموهوب
 له او الموهوب بشرط ان يعود اليه او الي ورثته اذا مات الو
 له اها قال اصل انه لا يخصص بمو الموهوب له في تحقيق
 معنى المروي بل يتحقق ايضا في عمر الواهب لا يجوز ان يقي
 الرامت الرقوب والمواقبة وهما بمعنى الانتظار وهما لغتان
 تعطيان نفسا فالملكا وتقول ان مت فهو لك وان مت فهو لي
 كما في المسوط وغيره وشرعا ان يقول داري لك رقبتي ان مت
 فتلك فهي ككسولان مت قبلي فهي لي قال الزبيبي ومعنى الرقب
 ان يملكها له بعد موته فيكون تملكها مضافا الي زمران وهما
 من الارتقاب وهو الانتظار كما ينتظروته فلا يصح لعدم
 التملك في الحال ولا منها تطبيق بالخط كما قال ارباب
 فاذا امت وانت حي فهي لك فهو تطبيق للتمليك بالشرط فلا
 يصح وانما تكن وصية لانه لم يبلغها بطلت موته بل بشرط
 ان يموت والراقب هي فكانت مخالطة وادام نصحه الرقبى تكون
 للعين المراقب فيها فهي بيد الاربعاء اذا سخرها اليه لانه
 يكون قد اذنت له بالانتفاع بها حتى ولم يكون اذ اسلمها
 اليه لان الهبة الموهوب لها من شرطها التسليم وانما يصح الامام
 المروي

المروي وصلى الشرط فيها باطلا ولم يصح الرقبى كحدث اخرجه
 احمد بن حنبل في مسنده وغيره كما في داود والنسائي عن زيد
 بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعطى رقبتي
 كرم عمر بن الخطاب يعني الهبة واللف مقصورة في اخره اي
 اي الذي تكون له بغيره بغيره الميم الاول وفتح الشا فنية بغيرها
 عن كنة فوجبا به وعامة يعني لا تقتصر علي ما شرطه المر
 كسر اليم انما فنية وهو الواهب بل تقدي الي ورثة الموهوب
 له ولا تقيروا بضم الفوقية وكسر التاف فن ارجب شيا فمروي
 ذلك ان سبيل الميراث علي تقدير المضاف في التبدل اي
 فطريق هذا السبي الموقوت طريق الميراث من الرقبى بكسر
 القاف وقال ابو يوسف نصحه الرقبى اي بغير بناء علي انها تملك
 في الحال بشرط الاسترداد بعد موته عنده كما لم يروى كان الوا
 ينتظر موت الموهوب له وقد روي ابن عباس انه صلى الله
 عليه وسلم قال المروي جائز لمن اعرضها والرقبى جائز
 لمن اوتى به رواه احمد والنسائي في مسنده انه سني وجيد التملك
 في الحال بشرط الرد في المال يجوز بالاجاع لا بيبا ان الهبة
 لا تشتر بالشرط بل الشرط يبطل وصي كانت التملك مضافا
 الي زمران في المستقبل لا يجوز بالاجاع فلا خلاف في اجازته
 مستعلي تفسير الرقبى فن قال انه تملك في الحال اجازته
 ومن قال انه مضاف لم يجزه فليس باختلاف حقيقة ومثل
 هذا عدم في نكاح الصباكات وفي فساد الصوم بالاقطار في
 الاحليل وفي وجوب الدم اذا غسل المحرم راسه بالخط وبسبب
 الثوب للصبيح بالصفه فاذا لم يكن بينهم خلاف في الحقيقة

هب

الزوجين ما اعطى الا هبة منه لما تقي الاهدا ودعي الاعبار
 فلا عوض يعني اذا ظهر انه لم يهد قيتين ان عوضا لم يبيد
 محلها لانها لم تنقص ابتداء البر بل مكانا على ضيقه وقد
 تبين ان لا يصح منه فسترد ما دفعت لانه نظا بطل الموهبة
 بطل العوض ولو استرتهك احدى ما بسته الاخر فبطل لان من
 استرتهك العارضة ضمنها خافية قيد باسترتهك احدى
 لاخراج الهالك فانها لا تضار فيه ان صوعا ريت وهذا
 انما يظهر فيما للزوج اما هي فلم تدفعه الا عوضا فيلزم سوا
 قتائل افاده السيد احمد هبة النبي عن علي عليه السلام
 لان عليه حقيقة او كما يشمل هبة الغريم لو ادرت من
 عليه الدين بعد موته كما سياتي قريبا وهو منه لم
 من غير قبول لما فيه من معني الاستقاط اذا لم يوجب
 اقتضا عقد صرف او سلم فان اوجب كما اذا ابل بالسلم
 او احد عاقد صرف الاخر وهبه منه توقف على قبول
 صاحبه فان قبله بري وان لم يقبل لا يبل لانه يوجب
 انسخا العقد بنوات القرض المستحق بعقد الصرف
 السلم واحد العاقدين لا يتفرّد بفسخه ولهذا توقف وفي
 سائر الديون يبر قبل او لم يقبل كمن يعني وان تم من غير
 قبول لما فيه من معني الاستقاط لكنه يرتد الهبة والا بـ
 فوساير الديون بالرد لما فيه من معني التملك سواء وقع
 الرد في المجلس اي في مجلس الابل او غيره لما فيه من معني
الاستقاط يعني انما يتقيد الرد بالمجلس لترجيح ما فيه من
معني الاستقاط قال في المنع هذا الاختلاف بين علي

واللفظ صالح بالمعنيين امكن التوفيق بين الاخبار ما ورد
 من انه يرد عن التوقي محول على المراد به ابطال شرط الحاطية
 وهو الاسترداد بعد موت الموهوب له وما جاز من الاطلاق
 فهو محمول على انه جائز والتشروط باطل ومثله جائز عن
 المبرر ايضا وهو ما روي عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم
 قال لا تقربوا ولا تترقبوا فن امر شيئا ورغبة له قوله جاز
 وما تد رواه احمد والنسائي وقال صلى الله عليه وسلم النبي
 جائز لا اهلها والرقبي جائز لا اهلها رواه ابو داود والترمذي
 والنسائي وفيها اخبار كثيرة بعضها بينهما وبعضها يجهزها
 وبالعمل على محلها حصل التوفيق فلا ممانعة وتزلي بهن
 رجلا الى امور لا تفيها هدايا اليها سماها هدايا واعتبار
 ما ظنت في ابتداء الامر ولا فتداد دعاها الرجل عارية كما
 سياتي ويهتة المارة هي له ايضا هدايا عوضا للرهبة
 سواء صرحت عند اهدائها بالتعوض عما ارسله الزوج والا
 لان القرينة تدل انها ما ارسلت اليه الامكان لوصيه
 ثم افرقا قديليا لان الواقع لان في مثل هذه الى التظهير
 التخيلا فلما ودعي ذلك من غير افتراق فالحكم كذلك لانه هو
 الدافع فهو اعلم بجهة الدفع بعد التوافق وهذا القيد ايضا
 اتفاقا ليعلم حكم الفراق قبله بالاولي ودعي الزوج اذ لا يبر
 من عنده اليها عارية لا هبة وحلف على ذلك وانما لم يطالب
 ببينة لانتفاءها على الملك له فارد الاسترداد لا يثبت
 اليها حيث ادعي عارية بها وارادت هي الاسترداد ايضا
 فاذا لم تسترده يسقط حكم الالهة ببينة وكل منهما اي
 الزوجين

الرجاء في هبة الدين من المديون لطرف الاستقاطام لطرف
 التخليك قال للتخليك قال يتفق الجواب على المجلس ومن
 قال للاستقاط فلا يتقرر ويرد عليه انه اذا خرج جانب
 الاستقاط ينبغي ان لا يرتد مطلقا قائل وقد وقع في الخلاصة
 ما يورده قال فيها ولو قال له الغريم ابرتي عيالك على فقال
 قدامك من ديني عليك فقال لا اقبل فهو يري انه وقيل
 يتفق الرد بالمجلس الذي وقع فيه الا برافان وقع الرد غيره
 وقد سقط الدين فلا عبرة بذلك الرد لان الساقط لا يعود
 كذا في السنية كمن في الصيرفية وجواهره لا خلاط ينفذ
 وهذا استدراك على تنصيف صاحب السنية الفوق
 الثاني لو لم يتقبل المديون ايراد ابيه له ولم يرد حتى افترا قام
 بعد ايام رد لا يرتد في الصحيح قال السيد احمد وقد يقال هو
 وان كان صحيحا فغيره اصح فتحصل انها قولان صحيحان لكن
 في المجتبى قال الحلبي وهذا استدراك على جعل كلامه
 الهبة والادبر استقاطا من وجه تحملك من وجه الاصح ان
 الهبة اي هبة الدين لمن عليه الدين تحليك فلا تتم الا بالقبول
 كما صرح به في المجتبى قال الحلبي وانت خير بان هذا الاستدراك
 مخالف للمشرور والادبر استقاط فتعريف غير قبول بالم
 يرد وعرض صاحب المجتبى التسوية بين الهبة والادبر الزم
 هذا طرد في حق الاصيل واما هبة الدين من الكفيل فادبره
 عن الدين فما الهبة منه لا تتم بدون القبول ويرتد بالرد ولادبره
 يتم من غير قبول ولا يرتد بالرد وان وهب الدين الذي على
 الاصيل او ادبره فمات قبل الرد فهو يري وكذلك لو كان ميتا
 فادبره

فادبره منه او جعله في حل منه فهو جائز فان رد الوارث
 هذا الادبر يعمل رده ويقضي بالمال وهذا قول ابي يوسف
 راجح وقال محمد لا يعمل رده والبراءة ماضية على حالها كما في الدخيرة
 ولو ادبر الطالب الاصيل عن الدين او وهب الدين منه ان
 قبل يري الاصيل والقبيل وان لم يتقبل لا يبر كما في الخلاصة
 رجل عليه دين فمات قبل القضا فوهب صاحب الدين
 لوارث المديون صح سواء كانت التركة مستغرقة او لم تكن
 كما في الثانية ولو رد الوارث الهبة يرد بالرد خلافا لمحمد
 وقيل لا خلاف هنا والخلاف فيها لو وهب الميت فرد
 الوارث ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو ادبر الوارث
 صح ايضه كما في الوجيز وفي فتاوى وهو ولو ادبر الغريم احد
 الورثة من الدين صح في نصيب وفي الخزانة عقدان يكونان
 الموت فيهما بمنزلة القبول في العقد هبة الدين من المديون
 اذا لم يتقبله حتى مات المديون والوصية اذا لم يتقبله الوصي
 له حتى مات الوصي تحب الهبة والوصية ولو وهب احد
 الورثة حصته من الدين للمديون قبل القسمة وفوا للتركة
 فتود وعرض صح استحسانا لا يصلح قال وهب حصته من
 المديون لوارث او غيره يصح فيما لا يحتل القسمة ولا يصح فيها
 يحتلها كما في الفتية وفي فتاوى وهو ولو قبض المال من
 المديون ثم قال له وادريه مرابده ست بتو محنتي
 يعني الدين الذي كان لي عليك وهبتك صحت الهبة
 وكان للمديون ان يرجع على مال جادفع اليه الرب الدين
 كما في الترخا نية وسيل التاخي جمال الدين عن تتبع

ديني رجل فابو الطالب المطلوب بعد استيفاء الدين هل يرجع
 المتبرع بما دي قال له ان يرجع ومن لم يد على عبد رجل فذهب
 لولاه صرح لكان علي العبد مستغرق اولم يكن وهل يرتد
 ببرد المولي قبلي بانه يرتد اجابها هو المختار كما في الفتاوى القباييه
 اذا كان الدين بين شريكين فوهب احدهما نصيبه من الدين
 صح وان وهب نصف الدين مطلقا ينفذ في الربع كالوهدب
 نصف العبد المنتشر كالما في الصغري رجل قال لما تدهت
 لك مالي عليك فقال الملائك لا اقبل عنتك انك لا تدهت
 دين عليه كما في السراج وفي فتاوى اهوريل برهان الدين
 عن ما من منسلنا وعليه دين فتبرع انما بقضائه هل
 يسقط دينه قال لا لان اسقاطه لا يقدر لا يتصور لانه
 يسقط بموته مفسدا ولا يبطل حقت المطالبة في الذمة كما في
 التترخانية ولو قال عند القبر ان ادكن كودت ابن عمير
 لا فقال الطارث ري خود از دست لا يبرل كما في المنتظر
 ولو قال لمدينه تركت ديني عليك يكون ابراحتي لا يملك
 ان يدعي ذلك كما في الهاديه وفي فتاوى اهورجل له على
 مائة وخمسون درهمها ما به حال وخمسون مودجل فوهب رب
 الدين للمدينون خمسون فنكك الخ في الموهوبه تنفرق الي
 الحال والي المودجل اقمي الامام برهان الدين الغنياني بانها
 تنصرف اليهما وبه اقمي الامام القاضي بربيع الدين كما في التترخا
 المريميه اذا قالت ليس لي على زوجي صدق لا يبرل فكذا
 كما في خزانه الفتاوى وسئل على السعدي عن قال لامرأته
 هي بي جميع املاكك فقالت وعينت هل يدخل فيه المهر
 املا

املا فقال لكان في التترخانية امرأة قالت لم يكن لي على زوجي
 شيء هو ابراعن المهر ولم جعلت تزوجها في حل به لا الزوج
 عن المهر كما في خزانه الفتاوى قال لها وهي لا تقسم المريميه
 فتولي وهبت مهر من منك فتاوت وهبته لا يصح تجلاد
 الطلاق والعقاق ولهذا لو كرهه علي اهبه فوهب لا يصح
 لكان في التترخانية مهر المهر من الزوج المبيت يصح استحسانا
 لكان في السراجيه ولو قال رجل كن تاترا لكان في التترخانية
 فقال من نيز على كرم هر جرديب ست يبراحنه وهر جرد
 عيني ست لا لفضب والوديعه لا يبرل كما في التترخانية
 فائدة من عليه الدين اذا وهب ما لا من رب الدين يملكه
 رب الدين بالهبة لا بالدين ~~فقط~~ الدين عن ليس عليه
 الدين ~~فقط~~ قال في التترخانية لو وهب الدين لاني من
 عليه الدين وهو صغير لم يكن كما في التترخانية وقال الحوي
 في حاشيته ويستثنى من ذلك ما في القنية من باب الاجل
 في الترض ولو قال الاجنبى فلدايت هب دينه الى ارحله
 سلمي او قال اصل ذلك لي فقال قد فعلت ببر الاستحسانا
 ولو وهبه له ابتدا لا يبرل هو الا في ثلاث احدها حوالته
 قال الشيخ الرضوي لعل مراده لو وهب الخ الى الخ عليه يصح
 وان كان هو ليس الذي عليه الدين اي في الاصل لا به بعد
 الحوائج انتقل الدين كما علم في باب الحوائج نهى هبة عن ليس
 عليه الدين اي اصابته كثرها عن عليه الدين كما لا تنتقال
 الدين بالحوائج الى ذمة الخ عليه بعد صحة الحوائج فكذا
 جازت هذا ما ظهر في فله اعلم اه وقال السيد احمد قول جواز

اي اذا كان الحال عليه مد يوث الخليل وقد حال شخه عليه
فان الدين ينتقل من ذمة الخليل الي ذمة الحال عليه والتغير
بالانتقال بعيد ان الحال لم يملك ما يذمة الحال عليه من
الدين وانما هو لا مرضي بالحوالة فقد التزم الدفع له باصر
ال خليل فاذا دفع عنه باصره وقفت القاصة بينهم فليتأمل
وايض الحال سلط على قبضه من الحال عليه ويقال في
الوصية ليس فيها تمليك وانما هو تسليم ايقض فرج الامر
الي التسليم في الكل اهو وفي الاسترضائية سئل عن امرأة
باعثت كرتا بساتن زوجها واحالت بالفن لابنها الصغير
بطريق الانعام والصلوة فوات الابن فليت يكون الثمن
اجاب يكون كذا لالة ولدا يكون ميراثا هو وثانيتها
اي بان اوصي بالدين الذي له علي زيد لم ير فاذ يصح لان
الموصي له خليفة عن الميت رحتي وكذا الواو صر بتلك
ماله متلا وفي التركة ديوت فان الموصي له يملك من
الديوت بقدر الوصية اي يملك المطالبة وانما تفسير ملكا
حقيقة اذا صارت عينها كما افاده السيد احمد واذا اسلطة
اي سلط الملك غير الديوت على قبضه اي قبض
الدين من الديوت يعني لو وهبت ما له علي زيد لم ير
وكله بقبضه فقبضه فقبض الهبة لا لانها وقعت على
المعين الاعلى الدين لانها بعد القبض صارت عينها هذا
يصير عرو وكيلاد عن الدين في القبض من الديوت لنفسه
ومتقناته صحه عن لير عن التسليم قال في جامع الفقهاء
هبة الدين ممن ليس عليه لم يجز الا اذا وهبه واذا ذ

لد بقبضه وقبضه جائز سك لا يجوز الا اذا اسلطة على
قبضه يصير كانه وهبه حين قبضه ولا يصح الا بقبضه
اه ومنه ما لو وهبت المرأة مهرها من ابنتها على ابنة
يعني لو قالت امرأة وهبت مهر ي الباقي في ذمة زوجي
لادبي منه وكذا لو وهبت مهرها الباقي في ذمة زوجها
لا يبرها فان امرت اباه او ابنتها بالقبض من زوجها
ووهبت لاحدها صحت الهبة وان لم قام بالقبض لم يصح
لانه هبة الدين من غير من عليه الدين كما في البرازية
وغيرها ولو وهبت لابنتها الصغير المهر الباقي في ذمة
زوجها ولم يصلح الصغير لان يورث بالقبض من ابنته كان
كان طنلا فالمتد الصحة اي صحة الهبة بناء على ان هبة
الدين لغير من عليه تجوز اذا اسلطة على القبض وللا ب
ولادة القبض لولده الصغير فكان قبضه كقبض الصغير
فكانها سلطته على قبضه افاده الحوي في حاشية الانباه
وهذا صحت قول الشئ للتسليم اي حكما وظاهره انه لا
يشترط تسليمها ابنتها الصغير والفعل والذي في الثانية
الصحيح انها لا تصح هذه الهبة الا اذا وهبت وسلطت
ولدها على القبض يجوز ويصير ملكا للولد اذا قبض وكذا
نص عليه في الحاوي القدسي والاشباه ويتفرع على هذا
الاصل اي الذي في عبارة الفتن لو وصي رجل دين غيره
على ان يكون الدين له على المديون كما لو ادين زبيد عروفا
بكر وقال لزيد خذ ما لك علي عروفي ويكون عرو مد يوث
لم يجز ولو وصي زبيد فذلك لان ذلك من زبيد تمليك

الدين لمن ليس له عليه الا ان يسلطه الدين على الدين
ويقتضيه منه ونقل في القنية قولا يجوز له والتعريض مبي
على احد القولين ونقل في الاشياء قولين بالخيارين عديم
وقدم الجواز فطاهره اعتماده ولو كان ويكيد بالبيع
قال في القنية ولو اعطى الوكيل بالبيع للامر الثمن من ماله
قضا عن المشتري على ان يكون الثمن له لان القضا على
هذا فاسد ويرجع اليه على الامر باعطاه وكان الثمن
على المشتري على حاله الا ان يسلطه الامر على القني
بعد الدفع اما قبله فالولاية في الطلب له اي الوكيل كما لا
يجوز افاده السيد احمد وليس منه اي من تملك الدين
من غير من عليه الدين ما اذا اقر الدين ان الدين
الذي على زيد انما هو لفلان واقر ان اسمه اي اسم
المقر بالكسر انما وقع في كتاب الدين وهو التملك الذي
يحتل على بيان ان المقر على زيد كذا وتحدث صح
اقراره قضا لكونه احبا ولا تملك فلا تملكه قبضه هكذا
وقع في اكثر النسخ وهو الصحيح نرازيته فاذا دفعه اليه
ميري وتداوله وقع المقر بالكسر كما في الخ قال في الحاموي
القدس بعد كلام فان قال الداي الدين الذي لي على
زيد هو لم يرد لم يسلطه على القبض ولكن قال واسمي
في كتاب الدين عارية صح ولو لم يقبل هذا لم يصح اه وهذا
كله قضا لا قدمنا واما في الداية فلا يجعل له الدين اذ لم
يكن له في نفس الامر الا اقرار ليس سببا للملك هو ان
التدقيق هنا لا يفيد ما لم يامره بالقبض وعنده في
الاشياء

الاشياء من احكام الدين قال السيد احمد لعل الصغير يرجع
الي الدين اي تمام بيات احكامه والافلم يتكلم في الاشياء
على هذه المسألة اه وعبارة الاشياء من احكام الدين
وفي كذا الوقايات الحسامية لوقال وهبت منك الدائم
التي لي على فلان فاقبضها منه قبضت علانها دانيان
لانه ما راجعت للموهوب له فذلك الاستبداد اه وهو مختص
لعدم صحة الرجوع عن التسليم وفي سنية المفتي من الرأية
لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بنيت الزكاة
وامره بقبضه قبضه اجزاه وفي هبة الزاوية وهب له
دين على رجل وامره بقبضه جائز مستحسنا وان لم يامره لا
وبيع الدين لا يجوز ولو باعته من الدين او وهبه جائز
البت لو وهبت مهرها من ايها او ايها الصغير من هذا
الزوج ان امرت بالقبض صححت والا لانه هبة الدين
من غير من عليه الدين اه وفي مدائبات القنية قصي
دين غيره ليكون له ما على المطلق قرض جائز ومنه لا
مجلداه ولو اعطى الوكيل بالبيع للامر الثمن من ماله قضا
عن المقر على ان يكون الثمن له لان القضا على هذا فاسد
ويرجع اليه على الامر باعطاه وكان له الثمن على المشتري
على حاله اه ثم قال فيها لوقالت المهر الذي لي على زوجي
لو الذي لا يجوز ان يقرها به اه وفيها وقع الاتمام الاعظم
على عدم صحة تملكه من غير من هو عليه انه له وكله بشر
عبد ما عليه ولم يبين البيع والبيع لم يبع التوكيل وصح ان
عين احدها واجمعوا على انه لو وكل مديونه بان يتصدق

باعليه فانه يصح مطلقا ولو وكل المستأجر بان يبر العين من
 الاجرة صح وقد اوضحناه فيه وكذا العبر وكذا يصح اقراره
 كوقال الدين الذي لي اي وان نزل لفظة لي ولذا المستطلة
 ان ارجح علي فلان فلان بن الزبيرة وغيره قال في النسخ وفي
 الخلاصة وكوقال الدين الذي لي علي فلان او الوديعة التي
 عند فلان هي اخلاف فهو اقرار له وحق التضيعة
 وكنت لوسلم الي المتر له بيري ويشك في النزلية قلت
 هذا من عبارة المغ والناج تبعد في ذلك وهو كذا لانه
 اي اللفظ المذكور مع الاضافة لنفسه اي مع اسناد المال
 عليه كانه يسي عليه سائبا يكون تحليلا للدين الذي كان
 يحل به باعتبار قوله لي من المتر له وتصلح الدين يعني ليس
 عليه باكل مما يدل علي انه مع الاضافة يكون تحليلا لما في
 شرح الزهبي انه نقله عن المنتقى رجل قال داري هذه
 الاولادي الا صاغر يكون باطلا لانها هبة فاذا لم يبيع الاولاد
 كان باطلا ولو قال هذه الدار لاصاغر من اولادي فربو
 اقراره لثلاثة من اصاغرهم لانه لم يصف الدار اليه
 وكذا لو قال داري هذه فلان كانت هبة ولو قال ثلث
 هذه الدار هم يكون اقرارا من فلان قال الحلبي يمكن الجواب
 بان المراد الدين الذي لي علي فلان بحسب الظاهر فلان
 اي في نفس الامر فلا اشكال انه وتضمنه الرجعي بانه متى
 امكن الحقيقة لا يعدل الي الحاضر لعدم في الاقرار بان يقر
 استكمال الشاهد وفي الاسماء في قاعدة تعرف الامام
 منوط بحسب المصلحة سفر بالصلح البرزانية اصطلاحا اي
 كان

لان رجلي حق في العطا فاضطلي علي ان يكتب اسم احدها
 في الديوان اي الدفتر الذي يكتب فيه اسم المستحق للعطا
 فالعطا لمن كتب اسمه الي اخره وعبارته وفي صلح البرزانية
 له عطا في الديوان ومات عن ابنين فاصطلي علي ان يكتب
 في الديوان اسم احدها وبأخذ العطا والاخر لا شيء له من
 العطا ويبدل له من لان العطا له ما لا سلوما فالصلح باطل
 ويرد بدول الصلح والعطا الذي جعل الامام العطا له لان الشك
 للمطابق باثبات الامام لا دخل لرضي الغري فيه وجعل غير
 السلطان ان منع المستحق للعطا فتقدم مرتبة في قضية
 حرمان المستحق واثبات غير المستحق متامرها والصدقة
 كالهبة بجميع التبرع في كل واحد منها قال في القناعة ولما
 كانت الصدقة تشترط الهبة في الشرط وتحتاجها في العشر
 ذكرها في كتاب الهبة اه وقدم المصالحا ام الهبة علي الصدقة
 لعمومها في حق المسلم والكافر وكثرة تناديهما كما في المنشأ
 قال الحموي وهو عكس ما هو المشهور من ان ما كثر تناديه
 بآخر بطول الكلام عليه كني في القناعة ان الهبة لا تقبل الاقبول
 بالقول واستحق في صحة الصدقة من غير قبول بالقول
 لجريبات العادة في كافة الاعصار بالتصدق علي الفقرا من غير
 اظهارهم القبول بالقول اه وفي الوجيز الصدقة الفاسدة
 كالهبة الفاسدة وحسب اي حين تنسأ وي الصدقة للهبة
 لا تقبل الصدقة غير معيوضة في المجلس او بعده باذنه ولا
 تقبل الصدقة في منافع بقسم وقيد بذاتها تقع في منافع
 لا يقسم فان قلت قد تقدم ان الصدقة للفقير جائزة

فيما يجمل القسمة يتولده وضع تصدق عشرة لفقرتين قلت
 المراد ههنا من المشاع ان يهب يهبه لواحد فقط فيصدق هو
 مشاع يجمل القسمة بخلاف الفقيرين لفقرتها ما فانما لا يبيع
 كما تقدم ولا يبيع للتصدق رجوع فيها أي في الصدقة اذا
 تمت ولو كانت على غني لانت المقصود فيها أي الصدقة
 الثواب لا الموضع قال في المنع اطلقه فشمع ما اذا تصدق
 على غني واختاره في الهدايا مقتضرا عليه لان صدقة يصدق
 بالصدقة على الغني الثواب ككثره عياله وكذا اذا ارهب
 الفقير لان المقصود الثواب وقد حصل اهـ ويجالفة ما ذكره
 فيبيل باب الرجوع في الهبة حيث قال الصدقة على الغني
 مجازين الهبة والهبة في الفقير مجازين الصدقة لانك
 بينهما انما الاستمارة وهوان كل واحد منهما تملك بلا
 بدل فيجوز استمارة احدى الاخر فالهبة للفقير لا تجب
 الرجوع والصدقة على الغني تجوز الرجوع اهـ فتأمل الظاهر
 ان في المسألة قولين ثم رايت الشرحي ذكره حيث قال
 ولو تصدق على غني لا تعود استحقاقا والقيايس ان يعود
 وبه قال بعض اصحابنا لان الصدقة في حق الغني هبة
 انما يقصد منها الموضع دون الثواب كما ان الهبة في حق
 الفقير صدقة لانها انما يقصد منها الثواب دون الموضع
 ووجه الاستحسان انه قد يقصد بالصدقة على الغني
 الثواب اهـ على اننا نقول في ذكر لفظ الصدقة ما يدل على
 انه لم يقصد الموضع ومراعاة لفظه اولى من مراعاة حال
 المتكلم ثم التصديق على الغني يكون قرينة يستحق به
 الثواب

الثواب وقد يكون ما الى اللصا بولمه عيال كثير والناس
 يتصدقون على مثل هذا لنيل الثواب الا ترى انه عند
 الحال يتأدى به الواجب الذي عليه ولا رجوع له فيه بالانقضاء
 فكذا عند العلم بما دللنا به ثبت لدفع الرجوع عليه هكذا ذكر
 في النهاية منزيا الى البسوط قال الزيلعي وما ذكره من عدم
 جواز التصديق على غنيين بنا في هذا لانهم هناك لم يمتنعوا
 فيه وفي الهبة الاحال التملك حتى اجازوها الفقيرين و
 لغيره على الصبح وهو المذكور في الجامع الصغير على ما بينا
 من قبل فلتبني اسماء ان يملك الرجوع في الصدقة على الغني
 ولا يملك الرجوع في الهبة على الفقير اهـ قلت وقد تقدم ان
 الاستحسان ان لا يرجع في الصدقة مطلقا وفي المضرات
 لو تصدق على رجل دارا ليس له ان يرجع سواء كان المتصدق
 عليه فقيرا وغنيا ولو دفع الى رجل ثوبا بقيمة التصديق
 فاخذه المد فوع اليه ظانا انه وديعة او عارية فردده على
 الدافع لا يجعل للدافع اخذه لانه قد نزل عن ملكه حيث
 قبضه الرجل فان اخذه لزمه رده كما في السراج ولو تصدق
 على فقيرين جارا جاعا ولو تصدق على غنيين جازين
 رواية عن ابي حنيفة وهو قولنا كما في السراجية ولو تصدق
 قطعة نخرة على فقيرين جارا تفتا كما في التهذيب رجل
 وهب لسكينة هبة ودفعها اليهم لم يرجع فيها استحسانا وفي
 القيايس يرجع كما في البسوط ولو اعطى سائلا او محتاجا على
 وجه الحاجة ولم يصب على الصدقة فلا رجوع فيها استحسانا
 كما في الذخيرة رجلا في يده درهم فقال لعلني ان التصديق

الثواب

بهذه الدراهم فتصدق بغيرها قال نصير ربح جائز وإن لم
يتصدق حتى هككت الدراهم في يده فلا شيء عليه كما في
الخاصة وفي الفتاوى سبيل أبي سطة عن تصديق على امرأة
وهي مسرة غير أن لها زوجا موسرا قال إن كان الزوج
يوسع عليها النفقة فهي موسرة بفنا الزوج كما في الحاوي
للفتاوى وفي المتن إبراهيم عن محمد رجل يصدق على رجل
بصدقة وسلمها إليه ثم استقال الصدقة فاق له لم يجز حتى
يتبض لانها هبة مستقلة وكذلك الهبة إذا كانت لذي
رحم محرر وقال كل شيء لا يفسخه القاضي إذا اختص الله
فهذا حكمه وكل شيء فسخه القاضي إذا اختص الله قال
الموصوف له زهوال ألواهب وإن لم يتبض يجب أن يعلم
بأن الصدقة لا تقبل الاقالة والفسخ فيجعل أقاله الهد
تليها مبتدا وهبة مبتدأة كما في الحطيط قال أبو يوسف
لو تافنا الصدقة فافنا المتصدق عليه قبل أن يتبضها
المتصدق فان المناقضة باطله ولو كانت ذلك في هبة
كانت المناقضة جائزة كما في الجوعى أبي يوسف ربح لو
اعطى رجلا دارا على أن تصفها صدقة عليه ونصفها
هبة وتبض الرجل فله أن يرجع في نصف الهبة لأن كل
نصف على حدة والسبوع لا يمنع الرجوع كما في محيط الشري
إذا تصدق بدراهم على امرأته وعلى ما في بطونها وهي حامل
لم يجز شيء من الصدقة ولو قال تصدقت عليك وعلى
غلامي أو قال عليك وعلى نفسي هذه الدار لم تجز ولو
قال تصدقت عليك وعلى رجل الذي في هذا البيت
وليس

وليس فيه أحد هو يظن أنها أحياء ولا بضرم ميتا
وهو لا يعلم فالصدقة باطله ولو قال هذا وهو يعلم
بموت من مات منهم جائزت الصدقة له إلى أن يشار
إلى أن الإيجاب إذا وقع لمع ملك ولين الدينك بوجه
من الوجوه كان الإيجاب تبك له لمع ملك وعند ذلك
لا يتمكن الشيوع أصلا فيكون الإيجاب وإذا وقع الإيجاب
لشخصين كل واحد عن ملكي بوجه من الوجوه فالإيجاب
يكون لها وعند ذلك يتمكن الشيوع من أحد الجانبين
فيمنع جواز الإيجاب على قول من يرى الشيوع من أحد
الجانبين ما نصا كما في الحطيط وإذا تصدق على رجل بصدقة
وسلمها إليه ثم مات المتصدق عليه والمتصدق وارثه
فموت تلك الصدقة فلا بأس عليه في الأصالة منها
كما في الظهيرية ولو قال جعلت غلة دارتي هذه صدقة
في ملكي أو قال دارتي هذه صدقة في ملكي فإدام
حيا بومر بالتصدق وإذا مات قبل تنفيذ الصدقة
فالدراهم الغلة ميراث عنه كما في الذخيرة وإن كان حيا
وتصدق بغيرها أجزأه كما في المبسوط ومن قال مالي
أوما ملك في ملكي صدقة زهوا على مال الزكاة دخل
فيه جنس ما يجب فيه الزكاة وهو السواجم والتقدات
وعروض التجارة سواء بلغت نصا بأول وسوا كما عليه
دين مستقر أوله وتدخل فيه الأراضى الشريفة وعند
أبي يوسف وعند محمد لا يدخل ولا تدخل الأراضى الخرجية
ولا يدخل الرقيق للخدمة ولا العقارات المنازل

السراجية ذكر في المنتقى عن ابي يوسف اذا تصدق بعبد
ايتاه عليا ابنه الصغير لا يهون وروي الملقبي عنه انه يجوز
تحصيل عنه روايتان كل في الظاهر برة رجل في يده دار تصدق
بها علي ولده الصغير لم يقبل قبضتها له ثم اخرجهما من يده
فبلغ الصبي واقام البيضة علي قول الاب فالدار له كل في الترتي
التصدق بتمن العبد علي المحتاجين افضل من الاعتاق كما
في السراجية رجل تصدق علي المليت او دعي له فانه يصل
الغواب الي المليت اذا جعل ثواب عمله لغیره من المؤمنين
جاز كل في السراجية تصدق علي فقير طارئة علي ثلث ان فلس
له ان يستردها ظاهرا قال القاضي عبد الجبار ان كل في قال
ملكته منه فلما ظهر انه طارئة ان يسترد وان قال
ملكته هذا لا يسترد قال سيف السائي لا يسترد في الجاهل
كل في القنية رجل اخرج الدرهم من الكيس او من الجيب ليؤدبه
الي مسكين ثم بداه فلم يوفق فلا سبي عليه من حيث الحكم
كل في السراجية ولو تصدق بامته ودمها وعليها ثياب او
حلي جاز ويكون الثوب والحلي للذي تصدق بهما كل في خزنة
المفتني وقال محمد بن سنان بن خنث قال لا خير كل منفعة تفصل
الي من مالك فعلي ان تصدق به فان وهب له شيئا وجب
عليه ان يتصدق به وان له ان ياكل من طعامه فانه
لا ياكل له ان يتصدق به وانما يجعل له ان ياكل من طعامه
كل في الحاي للقتاوي وعن الحسن البصري فيمن يخرج كسرة
الي مسكين فلم يجده قال يضعها حتي يجي اخر فان اكلها
اطم شربها قال ابراهيم النخعي مثل ذلك قال عامر الشعبي هو
بالجبار

بالجبار ان شاقصاها وان شاقصها لا تجوز الصدقة
الا بالتبض وقال مجاهد من اخرج صدقة فهو الحاي رايت
شاقصا مني وان شاقصا مني وعن عطاء مثله قال الفقيه ابر
اللبث وهو الماخوذ كل في المحيط اختلفوا في التصديق علي
سابل المسجد قالوا لا ينبغي ان يتصدق علي السابل في
المسجد الجامع لان ذلك اعانة علي ادي الناس وعن خلف
ابن ايوب قال لو كنت قاضيا لم اقبل شهادته من تصدق
علي سابل المسجد وعن ابي بكر بن اسما عيل الزاهدي قال
هذا فلس واحد يحتاج الي سبعين فلما اتكفون تلك
السبعين كفارة عن الفلس الواحد ولكن يتصدق قبل ان
يدخل المسجد او بعد ما اخرج منه كل في الحاي نية وفي جنس
اننا صريه اذ قال السابل جف الله او جف محمد صلى الله
وسلم ان تطعني كذا لا يجب عليه في الحكم والا حسن في المروءة
ان يطعني وعن ابن المبارك قال يجزي اذا سال سابل لوجه
الله تعالى ان لا يطعني كل في الترتيانية ولو اختلفا اي الواهب
والموصوب فقال الواهب وهبك لله يعني قلني فيها الرجوع
مع اتقا الخواص وقال الآخر وهو للموصوب له بل تصدقت
به علي صدقة في القول في ذلك الواهب يعني فلا يمنع عن
الرجوع حانية قلت الا اذا لالت الوصوب له فقير فانه له
له صدقة تمنع الرجوع كما تقدم فسرور في اختلاف الواهب
والموصوب له والاشهاد في ذلك في المنتقى بشرع ابي يوسف
اتفق الواهب والموصوب له ان الهبة لا تنت بشرط الموصوب
ولكن اختلفا في مقدار الموصوب فقال الواهب الموصوب له

وثياب البذلة وسلاح الاستقبال ونحو ذلك حاليس من اموال
 الزكاة ومن شائنا من قال في قوله ما امك اوجع ما امك
 في المساكين صدقة يجب عليه ان يبصدق بجميع ما يملك
 قياسا واستحسانا وانما الغنياس والاستحسان في قوله
 مالي صدقة اوجع مالي صدقة والصحيح هو الاول لانها
 يستلزمات استعجالا وحدا كما في التبيين في سبيل سيئ . كتاب
 ادب القاضي وعسك من ذلك قوتية فاذا اصاب ثابند
 ذلك نصدق بما امسك ولم يبيع في اكتاب تقديرا يمسك
 لان ذلك مختلف بقله غيباله ولثرتهم وقيل ان كان محترفا
 بمسك قوت يومه وان كان صاحب غلة امسك قوت شهر
 وان كان صاحب صنيع امسك قوت سنة كما في المبسوط
 وذكر في الاجناس قال محمد لوقا مالي في المساكين صدقة وله
 دراهم على الناس ليدلوا التصديق بها وقال ابو يوسف لو
 قال مالي في المساكين صدقة وله ديون ولادنية وخرافيه
 ودخل فيه ارض العشر ورت الخراج وقال محمد لا يصدق
 بها جميعا ولو حلف ان يتصدق بما يملك دخل ذلك كله
 ويصكنه وخرافيه وثيابه وصناع البيت كما في التبايع ولو
 قال مالي صدقة في المساكين ان فعلت كذا ففعل قال
 ابو حنيفة لا يدخل الا الصامت واموال التجارة ولا يدخل
 ماله على الناس كما في الملتقط قال الحنفية اذ قال الله
 علي ان اهدي جميع مالي او جميع ملكي يدخل فيه ما يملك وقت
 البذر فيجب ان يهدي ذلك كله الا قوتية فاذا استغنى مالا
 اخر اهدى بثلثه كما في السراج ولو قال الله علي ان اتصدق

بهذا

بعد التوب فعليه ان يتصدق بغيرته ومسك التوب وله
 ان يتصدق بغيرته كذا عني خلفا والغنية وكذا الواضي بالهد
 بعد التوب كما في الملتقط وذكر هلال بن يحيى في وقته ولو
 قال ارضي صدقة في المساكين لا تصبر صدقة لانها اجبرية
 ولو قال ارضي هذه ولتشار اليها ولم يجد بها نصيب صدقة
 لان الارض بالاشارة صارت معلومة وكذلك لو جدد
 في شير البها لانها بالتحديد صارت معلومة فاستغنى
 عن الاشارة ويكون هذا صدقة التمليك لا صدقة موقوفه
 كما في حيط الرخسي وفي فتاوى اهورى رجل دفع الي رجل عشرة
 وقال تصدق بها على فلان الفقير وتصدق بعشرة من
 غنائه وامسك تلك العشرة قال القاضي ببيع الدين
 بدين بالاتفاق رجل دفع الي رجل عشرة دراهم او ما يه
 من الخطة وقال ادفع الي فلان الفقير فدفع الي غيره في
 ادري انه يضحى وقال ظهير الدين لا يضمن لانا المقصود
 اتيا مرضات الله تعالى وقد وجد في حق فقير كما في الترخا
 محتاج معه دراهم فالانفاق على نفسه افضل من التصديق
 على الفقراء ان اقره على نفسه فهو افضل بشرط ان يعلم
 من نفسه حسن الصبر على الشدة وان خاف ان لا يصبر
 يبتغى على نفسه كما في الملتقط وسئل بعض عن التصديق
 على الثلثين بينا لوث الحافا والكلون اسرافا قال ما لم يظهر
 كذا ان ما تصدق عليه ينفق في المعصية او هو غني لاداس
 بالتصدق عليه وهو ما جاور بما نوي من سد خلته كما في الفتاوى
 للفتاوى الصبري اذا تصدق بما له باذن الادب لا يبيع لا في

نية

وقال الموهوب له خنسا بته والعوض لم يقبض بعد والموهوب
 قائم بيمينه فللواهب الخيارات ثلثا قبض خنسا له وان ثلثا
 رجح في الهبة وان كان الموهوب يستهلك الرجح بيمينته ان ثلثا
 وان اختلفا في اصل العوض فقال الموهوب له للواهب ما شرط
 لك العوض اصلا فالقول قوله ويكون للواهب الرجوع ان
 كان الموهوب قابلا وان كان مستهلكا فلدني على الموهوب
 انه ولكن يجلف الموهوب له هنا على دعوي الواهب بالهبة
 شرط العوض يريد به اذا كان الموهوب مستهلكا لا في الخط
 رجلي في يديه اذ قال للآخر تصدقت بها على واذا نلت في قبضتها
 فقبضتها وقال المصدق لا بل قبضتها بغير اذني لان القول
 للمصدق ولو قال الذي في يده الدار كانت في يدي فتصدق
 علي وقال المصدق لا بل كانت خنص في يدي وقبضتها بغير
 اذني كان القول للمصدق عليه ولو ادعي رجل عبدا في يدي
 وزعم انه كان وهبه للذي في يده وكان العبد غائبا عنهما
 فقبضه الموهوب له بغير اذنه وقال الموهوب له وهبته لي
 وقبضته باذنه كان القول للموهوب له وان قال الموهوب
 له حبي وهبته لي كان في منزلك لا يحضر قنا فامرتني بقبضه
 فتقبضه لا يصدق كما في اذني وفي المنتهي اذ اراد الواهب
 الرجوع في الهبة وادعي الموهوب له هلاكها فالقول قول
 الموهوب له ولا يمين عليه وقد مرت متنا ولو قال الزوج وهبت
 مهرها في صحتها وقالت الورثة بل في موهبها فالقول قول
 الزوج كما في خزانة القتاوي اختلف الموهوب له الوارث مع
 وارثاته الهبة كانت في الصحة او في المرض فالقول قول

من

من يدعي الصحة لان تصرفات المرفعين نافذة وانما تستغن
 بعد الموت واختلف فيه فالقول لمن ينكر النقض وقيل القول
 لمن يدعي المرض لانه ينكر لزوم العقد ولذلك كما في التثنية في
 باب الدعوي والحضومات في الهبة رجل استري حليا ودفع
 الي امراته واستعملتها ثم ماتت واختلف الزوج وورثتها انها
 هبة او اربية فالقول قول الزوج مع المبي ان دفع اليها
 عارية لانه ينكر الهبة كما في جواهر الفتاوي ولو قال المدعي
 عليه وهب لك والذي هذا العيب فلم تقبضه الا بعد موته قال
 الموهوب له قبضته في حياته والعيب في يدي اذني يدعي الهبة فالقول
 للوارث واذا ائزاد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له
 ان اخذك او قال عوضك وكذا به الواهب فالقول للواهب كما
 في الهندية وفي دعوي الخبرة دفع لزوجه قبضا وان اراد
 ثم قال ما اعطيتك الا بنت وقالت بل اعطيتني هبة فالقول
 قولها لا بد يدعي الضمان عليه وهي تنكر ولو دفع لآخر خمسة
 عشر قرشا فدعي المدعي انها هبة والدافع انها قرصن فالقول
 لك في ذلك بيمينه وفي الهندية قال وفي نيل جوس هشام
 رجل في يده ثوب قال له رجل بمتك هذا الثوب بخمسين درهما
 وقال صاحب اليد وهبتني فالقول قوله ولا تلزمه الخمسون
 كما في الحبيب عبيد في يد رجل جار رجل وادعي ان صاحب اليد
 وهبه منه وسلمه اليه ومجد صاحب اليد ذلك فبرص المدعي
 على قرار الواهب بالهبة والنقض لان ابو حنيفة رجع الا يقول
 لا تقبل هذه الشبهة ثم رجع وقال تقبل وهو قول ابي يوسف
 ومحمد وعلي هذا الخلاف في الرهن والصدقة ولو كان هذا الاختلاف

بين الشاهد بين علي معاينة القبض وشهد الآخر على اقرار
 الراهب بذلك ولو كان العبد في يد الموهوب له فشهد الشاهد
 على اقرار الراهب بالقبض جازت الشهادة على قوله الاول
 والاخر كما في الذخيرة وان كان الراهب اقر قبضك عند القاضي
 والعبد في يده اخذ بقراره هكذا ذكر المسألة ههنا ولم يذكر بين
 خبير قول اول واخر فيكون في كتاب الاقرار قوله الاول قال
 شيخنا رحمه الله ذكره هنا اصح كما في المحيط واذا استودع الرجل
 رجلا دمية ثم وهبها له ثم حجه فشهد بذلك عليه شاهداً
 ولم يشهدا بالقبض فهو جائز فان حجه الراهب ان يكون في
 يده يومئذ وقد شهدت الشهادة على الهبة ولم يشهد على
 معاينة القبض ولعل علي اقرار الراهب في هبة في يد الموهوب
 له يبرم تخاصم الي القاضي فذلك جائز لا كما في الراهب حياً
 فان كان ميتاً فشهدا بطلانها باطلاناً كما في الراهب حياً
 لرجل متاعاً قال انما كنت استودعك فاقول قول صاحب
 المتاع مع يمينه واذا حلف اخذ المتاع فان وجدته هالاً فان
 كان هلكاً بعد ما ادعى المستودع الهبة فالمستودع صانع
 لقيمة وان كان الهلاك قبل دعوى الهبة فلا ضمان لافي المحيط
 وهب لرجل عبداً وقبضه الموهوب له ثم جاز رجل برهني انه
 كان اشتراه من الراهب قبل الهبة والقبض بطلت الهبة وان
 لم يشهد واعلى اشترا قبل الهبة انما شهد واعلى الشرا لغيره
 الموهوب له وكذا ذلك ان اخرج شهود الشرا لشرا ورسته وان
 كان العبد في يد الراهب فاقام الموهوب بيمينه انه وهبه له
 وقبضه قبل اشترا وبرهني المشري انه اشتراه قبل الهبة وقبضه
 منه

منه فالعبد لصاحب الشرا كما في الذخيرة وفي التتقي ان
 سماعة عن محمد بن رجل وهب جارية من رجل وقبضها الوهب
 له واولدها ثم برهنت الراهب انه كان وبرها قبل ان يهبها
 قال ياخذها وياخذ عقرها وقيمة اولادها وكذلك لو ماتت
 الراهب وبرهنت الامة ان الراهب قد كان وبرها قبل ان
 يبرها ماتت هذه الرجل كان الجواب كما قلنا لما في المحيط وفي التتقي
 المسائية ولو استولدها الموهوب له فبرهنت الجارية ان
 الراهب كان وبرها اخذها الراهب وعقرها وقيمة اولادها والاولاد
 حراً بالقيمة كما في التتقي ان رجل وهب عبداً انسان بغير اذن
 المولى وسلم ثم ادعى مولا انه عبده وبرهنت وقبض القاضي
 له ثم اجاز المولى هبة العبد ذكر الحنفية في انه لا يجوز الجارية
 في قول ابي حنيفة وهذا اعلى الرواية التي رويت عن حنيفة
 القاضي للمستحق يكون فسخا للمعقود الماضية اما في ظاهر
 الرواية لا يكون فسخاً ذكر شمس الامية الملواني واذا لم
 البيع بالاستحقاق لا تنتسخ الهبة فنقص اجازة المستحق
 والفتوي في البيع على طاهر الرواية قال لا خركت وهبت لي
 الف درهم ثم قال بعد ما سكنت لم اتبعتها فالتقول قوله وعليه
 الفتوي كما في جواهر الاخلال طي ولو وهبت المرأة شاة لزوجها
 ثم ادعت انما اشكرها في الهبة تسمع دعواها كما في الحنفية
 امرأة وهبت مهرها من زوجها وقالت انما مدركته ثم قالت بعد
 ذلك انما غير مدركته وكذبت ففسرها ان كان قد هبها فالدرك كان
 في ذلك الوقت او لان مهرها علانية المدرك كانت لا تصدق انها
 لم تكن مدركته وان لم تكن كذلك لان القول قولها كما في خزانة

المتاوي وفي البقايا ويجوز الرجوع فيها وهب للسيد بنينة
المولي ان كان ما ذواله ويصدق الواهب انه ما ذواله ولا
تقبل بينة السيد على انه محجور الا ان يكون على الرأب
ويحلف الواهب عند عدم البينة على العلم ولو غلب السيد
والهبة في يده فلا خصومة مع المولي وان كانت في يده فهو
اذا صدقة او قات عليه البينة كما في المحيط رجل قال لعنه
وهبت لك هذا المباشرة فلم تقبل كما قول الواهب خاين
فروع كتب رجل قصة الى السلطان يس له اي الكاتب
السلطان تملك ارض محدودة قيد به لتنتهي اليها البينة
الفضية الى النزاع فامر السلطان كاتبه او موزع بالتمتع
اي بان يكتب له تملك ما طلبه من الارض فكتب كاشته اي
كانت السلطان جعلتها اي هذه الارض المحدودة ملكا له
هل يحتاج الى القول في المجلس اي في مجلس الامر بالتوقيع
او مجلس الكتابة للقباض اي على ما شرط في الهبة فمحتاج
الى القول والقباض ايضا ان لا يكتفى الامر بالكتابة بل يقتضي
ان يقول مكتبة كذا فكذا لوصول اليه اي وصول الطالب
للارض الى مجلس الامر ومجلس الكتابة اتم السؤال بالقصة
مقام حضوره الاولي مقام قبوله وقد قدمنا على البناء
ان القول انما يستلزم في صحة الهبة اذ لم تكن الهبة بنية
واما وقال هب لي هذا السيد فقال وهبت تحت الهبة فهذا
يعتني ان لا حاجة الى قوله نعم اعطت لزوجها ما امتلكه المرأة
بسؤاله اي بعد ما طلبت منها ليتوسع به في حاجته في النفقة
او في شيء اخر فظفر به اي بالمال المدفوع منها بعض عرابيه
اي

اي من لهم دين على الزوج هل المرأة ان تأخذ ذلك المال
من ذلك الغريم قال ان كانت المرأة وهبت لزوجها او رقت
ايه ليس لها ان تسترد من الغريم القايض وان اعطت
ليقر في يده على ملكها بان قالت له اختر بهذا على وجه العارية
حتى يكون رأس المال باقيا على ملكها قلها اي فتكون لها
ذلك اي استرداده من يد الغريم الظافر به لا يكون له الاسترداد
من يد غريمه ولو كانت قد دفع اليه فضة عند الحاجة الى النفقة
او شي اخر هو يثبت على عيال ليس لها ان ترجع بذلك
عليه هدية دفع رجل لابنه ما لا يقر في يده اي يقر به
اي فاجر الابن بالمال المدفوع من ابيه فكتب ذلك فقات الاب
ببني فماتت الورثة في رأس المال والزوج قالوا ان كانت
سامور من المورث في الخسارة فله الرجوع اليها واختلفوا
بالجميع فيستلزم اعطاه ابوه هبة في صحته فالكل من رأس
المال والرجوع له اي للابن التاجر والابن لم يمت بينة على الهبة
علمت بقسم بين الورثة وقامه في جواهر الفتاوى وغيابته
كما نقله الفتاوى امير وهب جارية لرجل فآخضرت انها كانت
لتاجر قتله عدوه واستولى عليها وقد اولتها الا يبيد الزوج
له لا يجد ورثة المتول وهو يعلم انه لو خلاها ضاعت ولو
اسكرها رجا يقع في ضننه فله ان يرفع الامر الى القاضي ليسيرها
للقايب من ذبي اليد حتى اذا ظهر لك لانك على ذبي اليد
المتقى اه بعت رجل اليد اي الى المهردي له بهدية في انا او
ظرف فان كان من العادة رد الظرف والا فامسك الظرف واذا
وذلك لا القضاة والراي وما اشبه ذلك وان كان من العادة

ان الامر والمنزلة كقوله انظر الى هذا الموضع الذي هو
ثم اذا لم يكن الظرف هدية كان امانة في يد المهدى للمعسر
له ان يستعمله في غير الهدية فان استعمله في غير ذلك
لوجه الضمان وهل يباح للمهدي اليه اكل اي اكل الهدية
فمنه اي في ذلك الا ان المهدى يشد ان كان المعسر قد اكل
شريد او نحو من الاطعمة مما لو حوله الى انا اخذت منه
يباح له الاكل فيه لانه ما دون في ذلك سادة والى ان كان
شيا من الفواكه ونحوها مما لا تنقص لادته بالحق والى
انا اخذنا ان كان بينهما اي بين المهدى والمهدي المتناظر
بحيث لا يستوضح احدهما من استعمال الاخر لم يباح
له الاكل ايضا والا بان انتفى الانسحاب بينهما لم يباح
له الاكل فيه ويلزمه ترفيع وردده وعرقة التمسك
الا فاحسب ان يباح له الاكل فيه لم يلزمه ضمانه انتفاء
التقدي بخلاف ما لو تلفت حيث لا يباح فانه يضمن ذلك مستعد
والله تعالى اعلم رجل يوصي الى طعام لياكلوه ويخرج
المزول الداعي لهم على اخوته يفتح الهرة ويسكون الحجة
الواو جمع خوات فليس لاهل خوات هو كثران وكذا
عليه الطعام كاللا خوات يفتح الهرة كما في التاموس
خوات اخرون في الحاي للفتاوي وسيلان
على خوات وتنازلوا
مهم يخدمهم قال ليس لهم ذلك ولو ناول من معد على خواته
لاباس به قال الفقيه هذا قياس وفي الاستحسان ان لا يضمن
لان في تلك الضيقة اذا اعطاه جائز فانه لا يضمن
سائل

سائل هذا ليس خاصا باهل الاخوان بل مطلق الضيف هو
يقيم بعد تخصيصه اما اهل الاخوان فانه قد خص كلا بطعام
اذ لم يبق فانه اذا اطعم اهل خوات اخ فقد اجد لغيره باج
له المضيف وفيه اخر لا يجزى عنه لانه حقه وقد تعلق به بالامة
رب المنزل اياه وربا كان الطعام لا يكتفيهم من طعام اهل
الخوات الثاني كصرف في مال غيره بغير اذنه واخذ من رفقته
فبالنظر الى الشك الاول لو كان يبينه وبين رب المنزل
مبا سطة بحيث يسوغ له اطعام طعامه بغير اذنه جائز له
اطعام اهل الخوات الثاني وبالنظر لاحت رفقته لا يجزى له
طعام اهل خواته فجايز له ان ياكل ابا حله وامه اعطاه
السائل فانه اقتيات على رب المنزل فلا يجزى له اذا مال
بينهما مبا سطة بحيث يعلم انه يرضى بقصره في مال كما قال
تعالى او صدقتم فانه فكوني تفسيره ان معناه والله تعالى
اعلم ان يدخل دار صدقته ويضيف من طعامه بغير اذنه
اذا وقت برضا به ذلك فالطعام سائل والطعام خادم بالاولي
والمراد من الخادم من هو قائم على راس المائدة جوهره فانه
ان ذلك في خدمته رب المنزل فغيره اولي وقد صور هذه
المسألة في الضيف وادرجها الخارج في مسألة اهل الخوات
لانهم ضيوف وهره لغير رب المنزل فان كانت هرة صاحب
البيت جائزا سخنا فاجرة ولا كلب ولو لم يبيت
حيث لا يبيتا والقتال له من المائدة الا ان يتاوله اجم
الكلب ونحوه الهرة لغير رب المنزل المنزل المحترق
مثل ذلك عاوة وفيه اشارة الى انه لا يباي في تحجب الاكل

عن اكل الخنزير المحترق وتقامه في الجوهره وعبارتها رجل
كتب الي اخر كتابا وذكرو فيه كتب الجواب على ظهره لزمه
ان يوده وليس له النقر فيه والا ملكه المكتوب البعز
رجل مات وبمات رجل الي ابنه كنفنا يكفنه فيه هل يملكه
حتى يكون له ان يكفنه في غيره ويمسكه لنفسه ان كان
الميت ممن يتبرك بتكفينه لفقه اودع فان الابن لا يملكه
وان كفنه في غيره وجب عليه يوده على صاحبه وان لم يكن كذلك
جاز للابن ان يهرقه الي حيث احب هو وفي الاثبات لا جبر
على الصلاة مع صلة بكر الصا والمهمله وهي عبارة عن ادا
مال ليس بمال عوصن مالى كالزكاة وغيرها من المتدورات
والكنارات الا في اربع تنفقه فيجب على المشتري تسليم العتار
الي الشفيع مع انها صلة شرعية للشفيع شرعت دفعا للضرر
عنه وكونها صلة لومات الشفيع بطلت الشفقة كما في الاشباه
ونفقة زوجة وهي وان كانت صلة من وجه الا انها عوض
من وجه اخر لانها جزا الاختصاص وخبره وجبر فيها ولو
بالجس كالافادة البيري وقال المصدر للشفيع اذ امكن الرجوع
بطل ما كان واجبا عليه من النفقة ولم تأخذ ذلك من مبره
لان اصل ذلك لم يكن مالا ولا لم يكن مالا كانت النفقة في
حقه وصفية الا البينة صلة والصلوات لا تنتم الا بالتسليم واذا
مات قبل التسليم بطلت فان قيل لو كانت صلة كيف يجبر
الزوج على التسليم قلنا يجوز ان يجبر الا ترى ان من اوصي
ان يوهب عبده من فلات بعد موته فان الوصي فان
الموتية يجبره على تنفيذ الوصية في العبد وان كانت
صلة

صلة ولومات العبد تبطل الوصية اه لكن قال الشيخ الرجمي
لم يظهر له وجه تخصيصه بالزوجة بل نفقة القرابة والولاد
اولى بذلك لانها صلة محضه اما نفقة الزوجة فيها جزا
الاختصاص فلها شبه الاجرة اه وعين موصي بنفع المهمله
على بنا الفصول بها لم يجز الجبر فيها على الواصل فانها صلة
من الوصي والجبر جبري على الوصي والوارث وليس هو ذو
بل مستقر مال غيره لان الوصية مستحقة للوصي له وكذا
مال ووقف فان العسلة من الواقف والجبر على الناظر بتسليم
الربيع الي الموقوف عليه فبا التناول الواقف صلة محضه لم يكن
في مقابلته عمل ولا جبر عليه والجبر انما وقع على المتولي في بيع
المجبرين الوصي والوارث في المعين الموصي بها وفي المتولي في بيع
بكل من كان في يده صلة من شخص لاخر جبر على تسليمها
اليه نعم يزاو على ذلك ما ترويه العاقله من الدية فان الاعوان
على العاقله بطريق الصلة كالافادة البيري وقد حررت ابيات
الوهابية تركب اشتراط يسوت على اشتراط يسوت اخر حذف
بعض ما يحتاج منها وزاد فيها ما ليس منها على وقف ما بين
شرحه اي الوهبانية للشرع لئلا يارجها فقلت واهب
دين ليس يرجع في هبته مطلقا قال شارحها ابن الشيخ رسالة
البيت من المبسوط قال واذا وهب ديناه على فقبله لم يكن
له ان يرجع فيه لانه سقط عنه فانه قابض للدين بذمته
فتملكه بالتقبل ومن ملك ديناه عليه سقط ذلك عنه والى الساقط
يكون مثله شيئا فلا يتحقق الوهبان فيه اه فتقول مطلقا
معناه سواء قبله او لم يقبل بل سكت فان سكتة يكون قبول

حكما كن في عبارة المبسوط تقييده بقوله فقبله ولذلك قال
 بعض المشايخ لا بد من القول والعقول يكون صريحا واولا
 كالوهبه فسكت حتي فارقها واستحقا لان السكون
 دليل الرضا والابراكالهبة فحمده بعضهم بيم بلا صريح قبول
 ويريد كل منها بالرد وقال ابن شجاع لا يبرأ منه وجري المص
 على طلاق السقوط وأبو داود نصف يصح في جميع نصيبه
 يعني اذا كان لاثنين دين مشترك على شخص فابراه احرها
 فان قال وهبتك او ابرأتك عن نصيب من الدين فان ذلك
 يصح وسقط حصته من الدين خاستر لوقال وهبتك او
 ابرأتك عن نصف الدين من غير اضافة ففي ظاهر الرواية
 انه كالاول سقط عند حصته من الدين وعلى هذا جري
 النافذ حيث اطلق ولم يفصل بين الاضافة وغيرها فاذا
 ان احررتني المسالة بمجي المعتمد عليه هذا وفي الخاتبة
 وان وهب نصف الدين مطلقا لينفذ في الربع كالوهبه
 نصف المبد المسترك وهو القول الثاني في المسالة على حرام
 مشترك بوهبت الا في في الشطر الاخر من البيت او على ترك
 قلله اي ظلم الروح لها اذا وهبت المراهة مهر الزوجها ولم يبرأ
 بما شرطت عليه من الحج او ترك ظلمها بخسر الموهوب ليعين
 فيطالب في مهرها وقد اشتمل البيت على مسالتين الاولى
 امرأة تركت مهرها للزوج على ان يحج بها فلم يحج بها قال
 محمد بن مقاتل انه يهود مهرها لاداء الرضي بالهبة كان بشرط
 الموض فاذا اقدم العوض اقدم الرضا والهبة لا تنفذ
 الرضي وليده بما ذكره في مواضع اخر الثالثية قال في شرح الوقفا

اذا

اذا قالت لزوجها وهبت مهرى منك علي ان لا تطلقني قبل
 صحت الهبة فلو طلقها بعد ذلك فالهبة ما صيرت
 الجايب كبر الدسلاف وابل القاسم الصغار وعلمه قاضي خان
 بانه تعليل الهبة بالفتوى فاذا قبلت تحت الهبة فلا يعود لها
 بعد ذلك وفي الاجناس وابن مقاتل قال مهرها عليها
 حاله ان ظلمها لانها لم ترض بالهبة الا بهذا الشرط فاذا
 فأت الرخط فأت الرضا ثم قال والحاصل انه لا فرق على
 عليه الفتوى بين مسالة الظلم ومسالحة الحج كما صرح به قاضي
 خان معلق بكسر اللام المشددة وتطبيق بابر مهرها وطلاق
 مجزور بتسليط الخافض عليه فانه مسطوف على ابرأه اي
 امرأة تسواها لو برد الزوج ذلك الا برأ فيظفر بعدم وقوع
 الطلاق وليس هذا في الوهبانية اصلدا وانما هي مسالة
 سبل عنهما الشر بنسبلاي ونظيرها واصلها انه لو قال سنمي نكحت
 عليك اخرج و ابرأتن عن مهرك فانت طالفت فتزوج عليها
 فابرأته فرد الزوج ابرأتها لا يتبع الطلاق لغوات احتقاع
 الشرطين المعلق بهما لان الابرار مع رده ابرأته وكذا لو اعت
 الا برأته فقال الزوج كنت دفعت لها مهرها قبل ينقذ ذلك
 في عدم وقوع الطلاق لا في ثبوت الدفع فانه حدث او عن
 دفع المهر وبرد ابرأته كذا يفر من شرح البيت للشر بنسبلاي في
 مشرحه قال الشيخ المرحوم وكان ينبغي انه يجنب لئلا يرا في
 الهبة انها تتم بالاجاب من جهة الواهب فيجنب به
 وان لم يقبل الموهوب له فلا ينبغي هنا ان يتم بجر الدبرا
 وان وجد الرد لم يجز رده قلت الا بئال ليس هو هبة منك

كل وجه وانتهى قارنه المود لم يبق له ان يظلمها لم يبرأ صلا
والله تعالى اعلم كلف لوابرته مرة اخرى فسكت ولم يرد طلقت
لتمتعت الشريطين الا اذا قال في امرائها الدول كلها ابرائنا
عن سهرى ردة فلا يفتحت الا بالفتول المصريح والله تعالى
اعلم وان قبض الانسان مال مبيعه اي تمن ما ناعه من
المشتري فابايع بعد ما قبض الثمن المشتري يؤخذ
يسترد ذلك الثمن منه اي من البايع يعني لو باع عبد ياب
وقبض الثمن من المشتري ثم قال ابايع للمشتري امرأتك عمالي
عليك من ثمن العبد مع ابراره ويرجع المشتري على البايع
بما كان دفعه اليه من الثمن كالدوين اظمر اشراره الى
ماله كان لزيد علي عمر والف درهم ديناه فذفع عمر الف الى
زيد فبعد ما قبض زيد الف ابراه عن الف صاع ابراره
يرجع عمر على زيد الدين بما قبض منه والا صل فيه ان
الدوين تقضي بامثالها لا باعيانها فاذا ابراه المشتري من
الثمن واولا الدين المدبوت عن الدين بعد القبض بقي
قبض فلو منه لا في مقابلة شئ يجيب تحت المطالبة فيلزم
رده اذا طال به قال البيع الرضائي وفيه بحث لانه لو خلف
ان لا دين عليه اولى بعد القبض فانه لا يثبت لتقاضي
بما قبض عماله وفي فصول العادي ان الرجوع بالدين بعد
القبض اختيار شمس الائمة السرخسي والصدرا الشريبي
وكوفي خوارزمي انه لا يرجع وهو اختيار بعض المشايخ
اهروزي موت هذه المسألة في باب تعليل الطلاق وفي
البيع وغير ذلك مما ذكره في البيت فيه اختلاف اهل
المرجع

المرجع كما نرى ولا يتبع الشارع ابن وهب ان اقتدي بمن نقل
هذا القول عنهم من اجل ائمة المذهب وحمله هو الاظهر
كما قال واحترى بالانظر عن القول الخالف فتنبه ومن دون
يعني والرهبة من دون ارض في البناء صححة فلو وهب
بنا قايما على ارض بدون هبة لا ارض صححة هبة البناء
كما في الزخيرة والمنية والتمتة واستدل في التتمتة بما في
كتاب الشفعة ان المشتري اذا قال اشتريت الارض
والبايع وهب البناء وقال السفيون بل اشتريت البناء لا ارض
فانقول قول المشتري اه قال الشارع تبعا للعلامة ابن عبد
البر وعندي فيه اي في هذا الاستدلال وقفت اي تأخر عن
الحزم بصحة هبة البناء بدون الارض فحرم قلت وجه
لوعني بصرحهم في كتاب الرهن بان رهني البناء لا ارض
وعكسه اي رهني الارض دون البناء لا يصح لانه كالشائع
وهبة المشاع لا يصح كرهنة فتمله وهذا اختاره من جملة
ابن الشحنة قال وعندي في الاستدلال به نظرا لانه قد
يدعي ان الصحة ههنا اي في مسألة الشفعة انها ذات من
قبل تقدم ملكه للارض وينبغي ان لا تقع هبة البناء دون
الارض لان القبض شرط في الرهبة وهذا بمنزلة الشائع
الا تراهم قالوا ان هبة النخل بدون الارض لا تقع لان
القبض شرط هبة المشاع وقد صرحوا في كتاب الرهن بان
رهني البناء دون الارض وعكسه لا يصح لانه بمنزلة المشاع
اه وقد قد صرحوا في الكافي بانه لو وهب ترعا في ارض او
تعا في شجرة او حلية في سيف او بنا في دار او قفزة من صبرة

وامره بالحصاد والحذاء والنزع والتقص والكيل وفعل صلحنا
يحمل لانه وهبه بعد الحذاء والحصاد وغورها وان لم ياذن
له بالتقص وفعل ضمن اهوه يتعيب المصير الي هذا التقصيل
وتحمل الصحة على ما اذا امروه بالتقص وفعل فخلده صاحب
الكا في فيه الكفاية كذا افاده السيد احمد قال في الهندية ويدخل
في هبة الارض ما يدخل في بيعها يعني اذا استكت الواهب
عن التقيد من الابنية والاشجار عن غير ذكر قال الركن
الصاغي الزرع يدخل في الوهب والافرار من غير ذكر
ولا يدخل الزرع في الصلح من غير ذكر وكذا لا يدخل في البيع
والتمتة والوصية والجارة والطلاق والوقف والهبة الصد
وفي القضا بالملك المطلق والابنية والاشجار تدخل بلاد
ذكر في الصلح على ارض او غيرها ولا تدخل الثمار والاوراق
المتقومة في هبة الاشجار غير ذكر فاذا لم يذكر فيها ثمره وورق
فسدت الهبة لانه تمتع تمام التسليم كما في القنية واشترى
بأظهر في بيت الشجر في حقه مسالة ابراهيم عن الثمن
بعد قبضه وكذا ابراهيم بعد قبض الدين من المدبوث
لما في النصول الواردة من خلاف ما خرنا به عن خواهر
زاده انه لا يرجع واختاره بعض المتأخرين واستترت بقول
يطري بنجاح ضربها من غير طلاق يقع عليه لانه اى الزوج
بسبب رده للابراي لا يبراز وجنة له عن مهرها بطله
اي ابطال الاموال فلاحقت لغوات احتجاج الشرطين المعلق
بها فلنحفظ وسيل ابوالقاسم عن امرش بكه بان يدفع
ماله الي ولده علي وجه الهبة وكتب اليه كتابا بذلك
واستغ

وامتنع الشريك عن الاطاع للابن الخصومة معه قال
هذا سمي لم يجب بعد ولا يجب له الا بالتقص فليس لابن
خصومة في ذلك قال الفقيه رجح ولو لم يكن على وجه
الهبة فلا بد بان انما اصرا اذا كانت المال والاولا لانه
كما في الحاوي للقناني وفي فتاوي ابي الفضل سئل عن
رجل وهب لرجل ارضا لانت في يدايه مدة وبعد ابيه
كانت في يده فجامد يخاصه قال ابو حنيفة ولربوب يوسف
خصومته مع الموهوب له دون الواهب وقال محمد بن ابي
اراد اخذ الارض فكذلك وان اراد اخذ القيمة حثنا ستملكها
بهبة لان له ان يخاص الواهب كما في الحاوي للقناني
قاضي وغيره دفع اليه سحت الاصلاح المهر فاصلح ثم
برده ما دفع اليه كما في القنية المتأخرات يدفع كل واحد
منها لصاحبه شيئا ريشوة لا يشبث الملك فيها الا دفع
استردادها ولو دفع الرشوة لدفع المهر عن نفسه واخذ
من اهل بيته لم ياتم اذا اجاز ملكه في الحرب لرسول ملك
دار الاسلام رجالية فري له ولو اهدى ملك العدو الي
امير المسلمين جميع العسكر كما في السراجية وسيل ابن قتال
عنه يهدى اب الصبي الي المعلم او الي المودب في النبروز وروي
المهرجاني او في العبد قال اذا التديس الى المبيع عليه في ذلك
فلا بأس به كما في الحاوي للقناني وسيل الحلواني عن علق
كوزره او رصفه في سطحة فامطر السحاب وامتلأ الكوز من
المطر فجا انساك واخذ ذلك الكوز مع الماهل لصاحب الكوز
ان يسترد الكوز مع الماهل فقال نصر قال رض وجوابه في الكوز

حاله يشكك فيه ما في المافانه ينظر ان كان اعدا ذلك
 ح يستزده وان لم يعده لذلك لا يستزده كما في التترخانية
 وسيل علي بن احمد عن رجل دخل الحام وقد دفع الى صاحب
 الحام الاجرة فاغترق من الانا ما انا ما دفعه اليه صاحب
 الحام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك الما ملكا للآخر
 ام يكون ذلك لصاحب الحام ويكون منه ابا حجة للداخلين
 فقال صاحب الحق به من غيره ولكن ما صار تملك له كما في
 التترخانية دفع الى اجنيبة عيبا لارادة الزفافان قال
 دفعت اليك لاني بك فله الطلب وان وهبها ارادة لانا
 وهي ثابتة فله استزاده والافلاذ كما في الغنية وفي
 التترخانية سبيل والدي عن رجل قال لآخر ارفع الي اصطبلك
 حتي تكون فيه دابتي فدفعها له لمن يكون السرتي قال
 لصاحب الدابة قال وهكذا اجاب به علي بن الحسين
 السفدي وسيل علي مرة اخرى فقال هو ثلثي القيل
 سوا كان غاصبا للاصطبل او مستغبرا او غاصبا للدابة
 الا ان يكون جعل لذلك موصفا مرفوا او قال صاحب
 الاصطبل لصاحب الدابة ادفع الي وانك حتي تشتت
 في اصطبلتي في يكون لصاحب الاصطبل كما في التترخانية
 وفي فتاوى التنفخي رجل قال لامرأته يجب لذي الشهود
 غفر الله تعالى لك حيث وهبت لي المهر الذي كنت علي قتال
 اري نجشيد فقال الشهود هل تشهد علي هبتك فتالت
 هل يرتك كونه باسيد فقال يعرف المرد والتضديق في ثلثا
 كلامها فيجمل علي ما ترون كما في الذخيرة اذا وهب ابنته
 من

من رجل كان نكاحا واذا وهب امرأة من نفسها كان طلدا
 ولو وهب عبده من نفسه كان عتقا كما في خزائن الفتاوى
 عبد مديون وهب فاراد الغرض انقص الهبة فللغرض ذلك
 فلو فدى العاقد او الموهوب له قبل انقص بمضي الهبة
 وكذلك الصدقة وبيع النوبي عن غيره كذلك ولو اجازوا
 الهبة بطل حقهم الا ان يمتنع العبد ولو اوصى بالعبد
 لرجل ثم مات ليس للغرض انقص الوصية بل يباع العبد في يده
 ولو فضل النسخ عن الدين فالفضل للموصي له وفي الصدقة
 والهبة لا يكون الفضل للموهوب له والمصدق عليه
 كما في التترخانية وسيل ابو بكر عن هبة العبد الماذون
 من مال دفعه مولاه او من كسبه قال ان كان يعلم انه
 لم يبلغ مولاه كره ذلك فلا يجله ذلك والا فلا باس به كما
 في الماوي للفتاوى قال ملكا تنهت وهبت منك بدل الكفالة
 فتال الملك ان لا قبل عتق الملكات والمال دين عليه كما في
 الوجيز اقرا له وهب من فلان دامل كان هذا اقرا لصحبا
 وفي العتابة الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالنقص وهو
 الاصح كما في جواهر الاخلال وفي الما مع الاصر خلف عن
 محمد بن فيمن وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا يكون قابضا
 لها حتي يتقطعا ويسلمها اليه وفي الشرا اذا اخذ بيته فيها
 صار قابضا لها كما في الذخيرة واصل الزمة في حكم الهبة
 قال محمد بن في السيرة الكبير اذا قسم الامام الشافعي في رضى
 الحرب بيني الفاتحين او باعها من قوم من التجار فخلوا معي
 فحتم العدد وعجزوا عن اخراجها الي دار الاسلام فاردتسرو

والذي وقع ذلك في سببهم ان يلتوا بالمتاع ليخرج قوته من
 به ثم بدلهم فقالوا قمت اخذت من ذلك شيئا فوله فخذ ذلك
 اقوام من المسلمين صار ذلك لهم حين اخذوا وخرجوا الى
 دار الاسلام ولم يخرجوا على محمد رجع فقال لان هذا منزلة
 الهبة منهم كافي الذخيرة وذكر في كتاب الصيديد
 يدل على ان الهدية مشتركة بين جلسائه وبين المريدي
 السيد قال الطبري اذا كانت الهدية لا تختل القسمة كالنود
 او مال يוכל في الحال كاللحم ونحوه لم يجعل لاصحابه منه
 شيئا وان كانت الهدية تختل القسمة وهو مريب للكل
 الى ان يجعل لاصحابه من ذلك خطأ وعيسك البقية لاهله
 كافي الترخانية **كتاب الاحارة** كسر
 الهزة هذا هو المشهور وحكي الرازي فيها وصاحب الحكم
 قال وهو بالضم اسم لما اخذ منقطة من الآخر وهو عوض
 العمل وقال الشيخ رضي الله عنه اري تعليقك على الاحارة
 بالفتح ايضا قلت فان صح هذا لانت اللفظة منقطة و
 حكي اللفظ ايضا صاحب المستدعي على المذهب قوم الذين
 الهبة لكونها تعليق عيب بلا عوض وهذه اى الاحارة
 تعليق منقطة يعني والدعيان مقدمة وجودا على المنافع
 اولان الاول فيبهر عدم العوض والثانية فيبهر ان العوض
 والعدم مقدم على الوجود ثم وقع في الحق في اخر الهبة ما
 يتعلق بالصدقة والهدية الاحارة من سبب خاصة بفعل
 الصدقة من حيث انها يقفان لا يزمين هي اى الاحارة
 لفظة اسم لاجرة وهو قوي ونحوه يبا يستحق على عمل
 الخير

الخبر في هذه المسألة خلل يدل عليه ما في شرح العيني
 على اكثر الاجرة الاسم وهي ما يعطى من كذا الاجير
 والاخير ما يستحق على عمل الخير والجدارة كسرها الاجير
 واجره اذا اعطاه اجرة من باب طلب وضرب وكذا
 ما جوس والمدا انصح وفي كتاب العيب اجرت مملوكي او جرة
 بجره ايجار او هو مخرج وقال النخعي اجرت افعلت
 فانما مخرج واجر خطا وقيل اجرا لدار من افعلت وفي الاساس
 اجرتي داره فاستجرتها وهو مخرج ولا تتل مواجر فانه
 خطا وقيل ليس اجرتي فاعل بل هو من افعل وانما
 الذي من فاعل قولك اجرا لدار من افعلت وفي الاساس
 كافي المغرب وتنقل كلاما ثم قال وفي النجاشي اجرت الرجل مخرج
 اذا جعلت له علي فعلا اجرة وفي باب افعل من جامع
 القوي اجره اسم لفظة في اجرة واجره من الدجاجة وقال الوليد
 عن البرد يقال اجرت داري وعملوكي فعملوكي ودولاجرت
 مدردا والاول اكثر اجارا واجارة وقال الاخفش من العرب
 من يقول اجرت غلامي اجرا فهو ما جوس واجرت علي افعلت
 فهو مخرج وفي باب فاعل اجرا لدار وهكذا في ديوان الادب
 والمصا در قال وفيه نظرون الصواب ما ثبت في المعين
 والتهذيب وان ساس على ان ساسا من فاعل فهو يعني
 المفاعلة كالمنزلة والمشاركة لا يتعدى الا الى مقول واحد
 وهو اجرة الاجير من ذلك فلا حكمها حكمه وما تناقوا فيه
 القياس والسامع اقوي من غيره فالماصل انك اذا قلت
 اجره الدار والمملوك فهو من افعل لا غير واذا قلت اجرت

الاجير احتمل جهين ان يكون من افضل وان يكون من
 فاعل واما قولهم اجرت منك هذا الى نوت وزيادة من
 فيه عامين اسم الفاعل من نحو اجره الدار موزع والاجر
 في معناه غلط الا اذا صححت رايته عن السلف في يصير
 نظير قولهم مكان عاتب وبلد ما حل في معنى مستوب
 ومحل واسم المفعول منه موزع لا موزع ومن الثاني موزع
 وموارج ومن قال واجر فمذره انه بناء على موزع وهو
 صفيهاه كذا في رمز القدسي قال العلامة خفيقتا
 في حواشي صدر التريية في توجيه قول الاساس ان
 الموزع خطأ تبين اما الخطا فلا مذهب فعل والموزع فعل
 فاعل واما القبح فلا نه يستعمل في توجيه قول الاساس ان
 يتم قال وفيه انه وقع في صحيح مسلم ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وامر بالمواجة قالوا
 ثم قال قولهم اجرا لا يجير لا يظهر ان يكون افعلا مستغنيا
 مفعولين وفي شرح الجمع لا بيت الضياء بعد كلام والصواب
 ما اثبت في المعنى والاساس على ان ما لان من فاعل في
 معنى الفاعلة لا المزارعة والمشاركته والاشارة ونحوها
 لا يتعدى الا الى مفعوله واحد ومواجة الاجير من ذلك
 فالماصل انك اذا قلت اجرت الدار والمحلوك فهو من افضل
 لا غير واسم الفاعل موزع واما الاجر ففي معناه غلط محض
 واما اجرا لا يجير احتمل ان يكون من فعل ذكره في المغرب
 وابتدأ جعل من المواجة وهي المفاعلة واستبعد
 جعله من اليجار وهو الافعال اه وقال صاحب النهرين
 تكونت

تكونت للجر ولو قال كباب اليجار لمكان اولاد الذي يعرف
 هو اليجار الذي هو بيع المنافع لا الاجارة التي هي الاجرة
 ولذا قال السبني وقولهم المنافع فيه نظرات التجارة اسم
 للاجرة وهي ما اعطيت من كرا الاجير والذي هو بيع المنافع
 اليجار لا الاجرة وفي المضمرات اجرة اذا اعطاه اجرة قال
 اهل اللغة اصل الجر الثواب يقال اجرت فلدا فاما عمل كذا
 اي ابتنت وانه تعالى يا جر الصداي يشبه ولذا يدعي به
 يقال خصوصا في التفرقة اعظم الله اجرك اي ثوابك والثواب
 الموض من ثاب يثوب اذا دمج لكان المنيب بيوهه مثل
 ما ابتدئ اليه كذا في الحواشي الخيرية تنبيه اعلم ان
 القياس يابى جوار الاجارة لان المعقود عليه معدوم و
 اضافته التملك الي ما سيوجد لا يصح كنه جوارها جنة
 الناس اليه وقد نسبت جوارها بالكتاب والسنة وضرب
 من المعقود اما الكتاب قوله تعالى على ان تاجرني ثانيا
 وشريعة من قبلنا شريعة لنا لا نرمتها لم يظهر نسخها واما
 السنة فتقوله صلى الله عليه وسلم من استاجر اجيرا فليطه
 اجره وقوله صلى الله عليه وسلم اعطوا الاجير اجرة قبل ان
 يجف عرقه واما المعقول فلان بالناس حاجة اليه ولا يصد
 فيه فيجوز اه ذكره في الشيخ وشروعا تطلق الاجارة على فليس
 فهو اخترز به عن البيع والهبة لان فيها تملك المعنى
 واخترزه بقره تملك عن المارية واللاخ فان فيها استبا
 المنافع لا تملكها لكن يرد عليه ما تقدم في تعريف اللطاح
 هو عقد يرد على ملك المتقعة قصد او قد قال الزيلعي ثمة

ولا ينفقد بلفظ الاجارة في الصحيح لانها ليست بسبب تلك
 المنفعة هو وانما يرتفع بغير تلك تمنع الى انه لو استاجر خياطاً
 ليحيط له هذا القميص والكرم منه او استاجر بنا على ان الاجر
 منه يوزن فاسدة لانها ليست بتخليع عبي كما في الحيط وهذا
 التخليع لا يتم الا بايجاب وقبول قال السيد احمد ولو اراد
 التعريف بالحقيقة لقال هو عقد يفيد تخليع الخ وفي الترجمة
 وتعقد الاجارة بغير لفظ كالواستاجر ادا سنة فلما انقضت
 المدة قال فيها كنت جازعها في اليوم والا فملك كل شهر
 بالف درهم فحصل في قدرها ينقل متاعه اجرة المثل فان سكن
 تشهر فله بما قال المالك اه وقوله مقصود من العقب
 سياتي محترزة في كلامه ان يعرض اي باجر معلوم للاجر
 من استاجر اجراً فليعلم اجره فمحترزة كالواستاجر
 كما لو استاجر عبد باجر معلوم وبطنام لا يجوز ذلك الواستاجر
 دابة بلفظ الا تخون للجهالة بخلاف الظاهر كما سياتي كذلك في
 الخلاصة وفيها ايضاً رجل استاجر من اخر غلاماً فقال صلب
 الغلام مبتري قال المستاجر مبتري قال فترفعوا على ذلك
 قال هو مبتري الذي اذ يرضى الذي اجره مبتري اه قال المص
 في البيع هذا التعريف اولى بالقبول من قولهم تخليع تفعل
 بعرض ذلك لانه وان كان تعريفاً للاجارة الصحيحة لحر
 يكن مانعاً للتناوله الفاسدة بالشرط الفاسد وبالنسبة
 الاصلية وان كان تعريفاً للاجر لم يكن تعقيده النفع والموض
 بالمعلومة صحيحاً وما اختير في هذا الموضع تعريفاً للاجارة
 تعريف للاجر اه قال الشرنبلدي وفيه نظر لان الاجارة
 الشرعية

الشرعية هي الصحيحة التي عرفها ائمة المذهب بانها عقد على
 منفعة معلومة بغير معلوم وانما سدة عند الشرعية فلا
 يشملها تعريف شرعية سواء فسدت بشرط مقارن او سوغ
 اصلي فدعواه شوه تعريف الشرعية للفاسدة غير مسلمة
 ويوجد ما عدل السيد الكلاهد وهو قوله تخليع تفعل اذ التملك
 بغير معلوم ولو تعقيد النفع بالمعلوم في قوله عبي اذ يرب
 اذ لا يكون بغير معلوم اذ اثار وصفاً وقدم اوقد قيد المنفعة
 ويطلق ترجمه بغيره وان كان تعريفاً للاجر لا يبرهن
 الا بالحقيقة الخاصة الشرعية قال شمس الائمة السرخسي
 في مسوقه لا يبره اعلام ما يبره عليه عقد الاجارة على
 وجه ينقطع به شرعية ببيات المدة والمساقة والعمل ولا
 يبرهن اعلام الشرع في سائر المقترحات حتى قال في البدا
 اذ كانت الاجارة شرعية الى المنازعة منعت من التسليم
 والتسليم فلا يخصص بمقصود من العقد وكان العقد عبثاً
 اه فبهذا كان قد عرفنا اختيارها تعريف للاجر غير مسلم
 لانه لا يصدق في الشرعية لتعقد تسليم المنازع الاصلية بتر
 علم البدل فلا يبرهن لتعقد وكان عبثاً كما قاله في البدائع
 فلا ينبغي الدوران في عدم نية المذهب اه قال العلامة الجبر
 الرولى قوله مقصود من العبي الخ فلو وقعت على استهلاك ذلك
 العبي قصد الكسوة جرت بغيره لغيره لغيره باطله ولا
 تنفقد وكذا الواستاجر ثانياً كما قرره فاذا علم ان الاجارة
 اذا وقعت على ائمة الاعيان قصد ائمة تكون باطله علم
 حكم اجارة الذي في القرى التي في يد المزارعين لا كل

خراج الحاشية منها ولا تشك في بطلانها والخال هذه وقد
 اقتنت مزارا بذلك ومن صور مزارع الي في قرية ارجها الكلم
 عليها الاخر يكون له ما يتحصل من خراجها ورسوم انكسها و
 نركاة مواشيتها هل يجوزها جبت بان هذه العجارة باطله
 لا تقيد شيئا وقال في المنع وعقد الاجارة ينقذ باقائه الدين
 مقام المنفعة في حق الانقضاء لا في حق الملك لان العقد لا بد
 له من محل لانه شرط للصحة لقول الحق المالك لول العقد لا بد
 العقد هنا الخاف وهي معدومة والمحدوم لا يصلح محلا لخصلة
 الدار محلا باقائها مقام المنافع ولهذا الوضائف العقد في اللانف
 لا يجوز بان قال اخرجت منافع هذه الدار شهر اكذا وانما يصح
 باضا فتره الي العيين به صرح الزيلعي ويتبعه في الجوز به خرم الفاضل
 العلامة ابن ملك في شرح المنار في بحث القضا لكن في الثانية
 من اول كتاب الاجارة لوقال اخرجت منك منفعة هذه الدار
 شهر اكذا وكوفي بعض الروايات انه لا يجوز وانما يجوز الاجارة
 اذا اضيفت الى الدار لا الى المنفعة وذكر الشيخ الاسم الموقوف نحو
 زاده انه اذا اضاف الاجارة الى المنفعة جاز ان يضمن فانه ذكر في
 الكتاب انه لو قال وهبت منك منفعة هذه الدار شهر اخرجت
 جاز وانما لا يجوز اذا اضاف اليه البيع الى منفعة الدار لان الاجارة
 لا تنقذ بلفظ البيع هو وقد خرم بالجواز صاحب البحر في نواديه
 من كتابه الاجارة فقال اضافه الاجارة الى منافع الدار جازية
 ولا بد اعلم انه ثم قال قلت ما معنى قول الفقهاء تنقذ
 الاجارة ساعة فساعة على حسب حدود المنفعة هل هو
 ارتباط الاجاب بالقبول ام غيره قلت مرادهم من انقضاء
 العلة

هـ

العلة ساعة فساعة في كلام متاخر على حسب حدود
 المنافع هو كل العلة وتفاوتها في المحل ساعة فساعة لا ارتباط
 الاجاب والقبول كل ساعة وان كان ظاهر كلام متاخرنا
 بوجه ذلك والحكم تاخر من زمان انقضاء المدة الى حدود اللانف
 ساعة فساعة لان الحكم قابل للتاخر كما في البيع بشرط الخيار
 ثم عقد الاجارة على ما عرفت في اصول العقد علة اسمها الاضافة
 الحكم اليه ومعني كونه موقفا انه لا يحكم لتاخر الحكم عنه كما في
 غاية البيان اهـ حتى اراد بهذا القادة قوله السابقة مقصود
 من العيين وبينان محترزه لو اخرجت رجل ثيابا لا يلبسها
 بل يعلفها وفي مصنفها لو اخرجت رجل ثيابا لا يلبسها
 عليها او استعارها او ان لا اجل ان يستعملها فيها صنعت لاجله
 بل استعارها ليستعمل بها او استعاره لانه لا يركب عليها
 بل يلبسها يستعمل بها الثوب المكسورة قال في القاموس و
 جنبا محركة وجمعا قاده الي جنبه نهو جنب وجمعا وجمعا
 رجيل جنبا وجنب محركة اهـ فالمراد هنا ليقاد بها بيع
 بديده او استاجر دارا لا يسكنها بل ليقال انها دار فلا مثالا
 ومن ذلك ما لو استاجر شجرة ليحطب عليها ثوب او استاجر
 عبدا او استاجر دراهم وذكر في الخلاصة في كتاب العارية انه
 لو استجار دراهم ليستعمل بها لكانت عارية لا فرضاها واستاجر
 غرضك لا يستعمل بل ليطلق الناس انداءي ذلك اني لا استاجر
 له فالاجارة فاسدة في الكال ولا اجاره ولو استعملها فيها ذكره
 وقولهم ان الاجارة يجب في الفاسدة نال انتفاع محله فيما اذا كان
 النفع مقصودا فاذا السيد اجدل انها منفعة غير مقصودة

من العبي نزارية قال الشيخ الرحمتي فيكون مثل هذا يسمى
 متعة تامل وجا في الحديث المتكبر بالميطة كذا بس ثوب
 زور ولا يقع في الرزقها قلت ولعل عدم وجوب الاجرة في
 نبتع بمساجره بوجه من الوجوه الا ما تقدم ذكره والوجه قد
 وتيقن انه لم يستاجر له الا ذلك وما اذا استاجر دارا وخذ
 مستاجرا من موجهها وذكر صاحبها انه يستاجر في سهرها
 ولم يقصد في قلبه الا انه يقال انها دار فلا وسهرها عن غيرها
 مدة ستة وخمسة ولا يدري الموجه عن ضيقها فان ما نبع
 للموجه من ما اسحقه في بدل متعة فانت بسبب الاجارة و
 سيجي وكل ما صلح وفي نسخة يصلح تمنا اي بدلا في البيع
 صلح كونه اجرا لانها اي الاجرة تمت المتعة وهي تابعة
 للمعين وما صلح بدلا عن الاصل صلح بدلا عن التبع ومراعاة من
 التمن ما كان بدلا عن شيء فدخل فيه الاعيان فان العيب
 تصلح بدلا في التايبضة فتصلح اجرة فان كانت الاجرة دراهم
 او دنانير فلا بد من بيان القدر لانه كذا وبيان الصفة انه
 جيد ورودي ويقع على نقد البلد ان كان في البلد نقد واحد
 وان كانت في البلد نقود مختلفة فان كانت في الرياح سوا
 جازا العقد ويعطي المستاجر اي النقود شأ وان كانت الاجرة
 مجهولة لا تهذه الجاهلة لا تقضي الي التراجع وان كانت
 في ارض اجبية سوا لكن لمعناها فضل على البعض فالعقد
 فاسد وان كان احدها اروج فالعقد جائز بشرط ان
 الارواح وان كان لا لا فضل عليه بحكم الفرق كما في الحيط وان
 كانت ارضة فلسا فقلبي او رخصه قبل القبض فلا جبر
 الفس

الفس لا غير وان كسد فعليه قيمة المتعة وعليه وكذلك كل
 شيء ما يكال او يوزن ما ينتفع اذا استاجر منه وجعل له
 قبل انتفاعه فهو مثل الفس كما في الحيط عن نزارية عن
 ابي يوسف وانها لو كانت كيليا او وزنيا او عدايا استجارها
 فالشرط فيه بيان القدر والصفة وحجتها فيه اي بيان مكان
 الايض اذا كان له محل وموعدة عند ابي حنيفة وان لم يكن له
 محل وموعدة فلا يحتاج الي بيان مكان الايض وعندها ليس
 ولا يحتاج الي بيان الاجل فان بيع جان وقت واليها لو
 كانت ثيابا او عرضا فالشرط فيه بيان القدر والاجل والصفة
 لانه لا يثبت دين في الذمة الا من جهة السلم وكان لشوته
 اصل واحد وهو السلم فلا يجوز الا على شرطه فان بين جائز
 كالسلم ومن ثمة قال في جواهر الفتاوى لو جعل الدبس اجرة في الاجار
 لا يجوز لانه ليس من ذوات الامثال لان النار عقلت فيه وهذا
 لا يجوز لاسلم فيه فلا يجوز في الذمة حتى لو كان عينا جائزا وهذا
 كله اذ لم يشتر لها فان اقتضى في كافيته ويحتاج الي بيان القدر
 والوصف وانها لو كانت حيوانا فلا يجوز الا ان يكون مبيع
 شرا لا كذا هذا الصنف وهذه الفاتحة كما ذكره الاستيعابي في
 شرح الطحاوي كما في البحر والمخ وان كانت متعة تمنع الفسخ
 جاز كما يثبت وفي الذخيرة اخر الاجارة استاجر رجلا بدرهم
 معلومة ثم ملو فافسحت فلا جبر رجلا عليه وان كان
 الذخيرة عينا وياقي المسألة تجاها فقيمة الاجرة ضا على جوب
 ولا ينفسك اي ما ذكره الماتن من قوله وكل ما صلح تمنا صلح
 اجرة فليقال يقال كل ما لا يجوز تمنا لا يجوز اجرة بل يصح

انطاس ما ذكره الماتق جزئيا فان عكس الوجبة الكلمة موجبة
 جزئية وذلك بان تقول بعض ما صلح اجرة صلح تمنا والاختلاف
 في ذلك لجواز اجارة المنفعة بالمنفعة اذا اختلفنا لكان في
 نسخ الدرر لعل التذكير باعتبار النفع والافلاك الدورات
 يقول اذا اختلفت الاسكني بالركوب والزراعة بالليس واليس
 بخدمة عبد ولو اعطي البقر واخذ الحمار جاز لا يختلف الجنس
 كما في الترخائية قال الزيلعي ولد يتاقي العكس حتى صلح جرو
 ما لا يصلح تمنا بالمنفعة فانها لا تصلح تمنا وتصلح اجرة اذا
 كانت مختلفة الجنس كما استجار سكني الدار والزراعة الارض
 وان اتحد جنسها لا يجوز كما استجار العمار لسكني بالسكني
 اي بسكني دار كما في الخلاصة وتكمل الخارج في كتاب القسمة
 او بسكني حانوت اهر او استجار الرضى للزراعة بزراعة رضى
 اخري لان المنافع معدودة فيكون بعبارة النسبة على ما قالوا
 فلا يجوز ذلك في الجنس المتحد لانه يكون كبيع القوقى بالقوقى
 نسبة لان الجنس بالتزاده يخرج من النسخا لاختلافه في ثقله
 الجنس على ما قالوا اهر بزيادة مت حاشية السيد احمد وحرر
 ولو استاجر عبد اجدسه شهر اجدمة امته فهذا فاسد
 لا تحاد الجنس كما في السراج وفي فتاوى ابي الليث الاخير
 في معاوضة التبرات بالتبرات للادكاس لانها استبدال
 منفعة بمنفعة من جنسها ثم اذا توصلت المنفعة بمنفعة
 من جنسها وفسد العقد واستوفى الاجر المنفعة لان
 عليه اجر المثل في ظاهر الرواية ولو كان عبد واحد بين
 اثنين فتمت يابه فخدم احدهما ولم يخدم الاخر فلا اجر له
 وقال

يتاها بالجنس في جامعة اذا كان عبد واحد بين اثنين
 فخدمهما نصيبه من صاحبه ليخيط معه شهر اعلى
 لا يصح في نصيبه مع هذا شهر افا لا يجوز في العبد
 لسجد وانما يجوز في المولى المختلفين اذا كانا في عديد
 جاز ليخيط وقال العلامة المقدسي في قولهم ان المنفعة
 تسجد اجرة ولا تصلح تمنا ظاهرها لانها لا تشتت في الزمة
 حتى يشتت في الزمة وهذا يخالف لما صرحوا به فيها
 من انما لا ما هنا فقالوا اذا لم يشترط عمل المصانع
 له بان يستعمل غيره لان الواجب عليه عمل في زمته وما
 يشترط له فقالوا يصح حمل اية غير معينة لتبوتها في
 الزمة لا معينة فتأمل اهر كما سيحكي متمنا في باب
 اذارة الفاسدة في تصفد الاجارة بقول المخرج ترك
 اهر بغير اهر وانما انقضت الاجارة بلفظ
 الزمة لان العارية بموض اجارة لانها مأخوذة من
 التور وهو التذاول وهو كما يكون بغير عوض كقول
 بغير والتقا ويرجع اجرة اهر مخ مختلف العكس
 ان العارية لا تنقصد بلفظ الاجارة حتى لو قال اتركك
 اهر لا ابر بغير عوض كانت اجارة فاسدة ولا تكون
 عارية قال بعتك هذا العيب بغير عوض كان باطلا
 او قلنا اوله يكون هبة كما في الحائنية وبه يهنا اعلى انه اذا
 انقضت الاجارة بلفظ الاعارة فانقضت الاجارة
 بلفظ الاعارة بالدولي وفي عارية الجوعن الحائنية ليرتد
 هبة التذاول بلا عوض كانت اعارة ولو لم يتقبل بشهر

لا يكون اعارة اهر قال في التترخانية بل اجارة قاسدة
وقد قيل بخلده اهر وفي النهاية انما تنقذ بلطيني بغيرها
عن الماضي نحو ان يقول احدها اجرت هذه الدار ويقول
الاخر قبلت ان استاجرت ولا تنقذ بلطيني احدهما لغير
به عن المستقبل نحو اجرتني فيقول الاخر اجرت اهر قال
الموجز وهبتك او قال اجرتك ضا فيها اي العيب المتأخر
كالدار والداية والعيد شهر البذر وكذا الشمس الائمة
السر جسي انه لو هب منقعة الدار من اخر بمسرة درهم
او اعاره عينا بمسرة درهم كى ابوطاهر الدباس عن ابى
جرح انه لا يلزمه قبل استيفاء المنقعة وبعد استيفاء المنقعة
تعتبر اجارة كما في الظهيرية وفي هبة الاصل اذا قال
داري هذه لك هبة اجارة لكل شهري درهم او قال اجارة
هبة فهي اجارة في الوجهين لم يذكر في الكتاب ان هذه
الاجارة هل تكون لازمة ذكر الحضاف انها لا تكون لازمة
حتى لان لكل واحد منها ان يرجع قبل القبض ويكون لكل واحد
لكل واحد منهما ان يرجع قبل القبض ويكون لكل واحد
منها ان يفسخ قبل القبض واذا سكتها يجب عليه
اجر المثل كما في المحيط ولو قال ملكتك منقعة دارى هذه
شهر ايكذ امانت الاجارة جارية ولو قال اجرتك منقعة
هذه الدار شهر ايكذ اجرة على الاصح كما في خزائن المفتين
وقيل لا تجوز بنا على انه لا بد من اضافة الاجارة الي
العين ويقام مقام المنقعة في حق الانقضاء لا في حق
الملك وذكر العام هو اهر يراه انه اذا اضاف الاجارة
الي

الي المنقعة تجوز ايضا وفي المولجية الاجارة اذا اضيفت الي
منافع الدار يفسخ فانه نص في هبة الدار هو زاد اذا قال
وهبتك منافع هذه الدار كل يوم درهم تكون اجارة فهذا
او ي اهر قال الزيلعي ان المنافع معد ومدة حقيقة والمنقعة
لا يتصور وجودها في لحظة فلا يمكن جعلها موجودة حكالات
الشرع لم يرد بتقدير التحويل ولهذا الواضحة العقد الى المنقعة
لا تجوز ولو اضاف الى العين جاز بالاجماع اهر وكذا الشمس الائمة
المحلواني ان الاجارة تنقذ بلفظ الصلح وفي الثانية رجال في
شفقتان دار فانك الدعي عليه فصالحه على سكتي بيت علوم
من هذه الدار شرب سبني جاز فلوان المدعي اجرة هذا البيت من
الذي صالحه جاز في قول ابى يوسف ولا تجوز في قول محمد ولو
باع المدعي هذه السكتي ببيعان رجل لم يجز بعض مشايخنا
قالوا انما يجز بيع السكتي ترك التفرقة وقال بعضهم لا تجوز
بيع السكتي وان لان موقفا في الذخيرة ولو قال لغيرك بيت
منك منافع هذه الدار كل شهر يكذا وهذا الشهر يكذا اذ لو في
العيون ان الاجارة فاصدة كما في النهاية قال المحوي في
الاشباه قالوا ان الاجارة لا تنقذ بلفظ البيع لانه وضع
لتحكيم الاعيان والاجارة وصفت لتخليك المنافع المدونة
كما في الاختيار فيحتاج الى الفرق بين لفظ البيع حيث لا تنقذ
به الاجارة وبين لفظ الهبة حيث تنقذ به قال بعض الفقهاء
والفرق ان الهبة لما كانت اشبه بالاجارة من البيع لان المال
في كل منهما من جانب واحد صرح استعارة لفظ الهبة لانه يختلف
المبيع فان المال من الجانبين اهر وعبارة شرح المختار تنقصر

ان عدم انتقادها بلفظ البيع متفق عليه اهـ وكذا شمس
 الامية الخوازي ان في انتقاد الاجارة بلفظ البيع اختلاف
 فتاوى والاظهر انها تنفقد بلفظ البيع اذا وجد التوقيت
 كما في القتايبية وحل قال لغيره اشتريت منك خذمتك عبدك
 هذا شرا بكذا كانت اجارة فاسدة كما في الخاينونية
 محمد بن اعطيتك هذا المبد ستة مجذوك بكذا او يكون اجارة
 كما في الخلاصة قال لا خذ هذه الفار يدري في سنتها رتبة
 فقال ثم دفع اليه المفتاح فهو اجارة بعث منك عبدك
 بمنازع دأرك سنة وقيل فهو اجارة كما في القتايبية ولو اضاف
 الاجارة الى وقت في المستقبل بان قال اجرتك داوي
 عدا واما شبه ذلك فانه جائز فلو اراد فقضاها قبل مجي
 ذلك الوقت فمن محمد بن فريد روايات في رواية قال
 لا يصح التفتش وفي رواية قال يصح كما في المحيط رجل قال
 لغيره اجرت داوي هذه غدا ابد رهنتم اجرتها اليوم من غير
 الي ثلاثة ايام في الغد واراد المستاجر الاول ان يفتش الاجارة
 الثانية فبيد روايات عن اصحابنا في رواية للاول ان
 يفتش الاجارة الثانية وبه اخذ لغيره وفي رواية ليس له
 ان يفتش وبه اخذ الفقهاء ابو جعفر والفقهاء ابو الليث و
 الامية الحلواني وهو قول عيسى ابن ابان وعليه الفتوى
 وذكر شمس الامية السرخسي رح الاصح عندي ان الاجارة
 المضافة لازمة قبل وقتها فلا تظهر الثانية في حق الاول
 هذه اذا كانت الاولى مضافة الى الغد ثم اجرت غير اجارة
 نادرة ولو كانت الاجارة مضافة الى الغد ثم باع من غيره
 ذكر

ذكر في المنتقى فبيد روايات في رواية قال ليس للجار
 يجي قبل مجي الوقت وفي رواية قال اذا باع اروه قبل
 مجي الوقت جاز ما صنع والفتوى على انه يفتق البيم ويظل
 الاجارة المضافة وهو اختيار شمس الامية الحلواني اذا
 نفذ بيعه فان رد عليه بعيب بقضا او جمع في الهبة قبل
 مجي وقت الاجارة عادت الاجارة على حالها وان عاين
 بملك مستقبل لا تنفقد الاجارة كما في الخاينونية وفي فتاوي
 ابي الليث اذا قال لغيره اذا جارس الشهر فقد اجرتك
 هذه الدار واذا اجا الغد فقد اجرتك هذه الدار يجوز
 وان كان فبيد تعليل كما في المحيط وبه ينبت كما في القتايبية
 قال شمس الامية السرخسي قال بعض اصحابنا اضافة
 الفسخ الى مجي الشهر وغير ذلك من الاوقات صحح
 وتعليل الفسخ مجي الشهر وغير ذلك لا يصح والفتوى
 على قوله كما في الخاينونية والحر اذ قال بعث نفسي مشهرا
 بكذا الحق كذا فهو اجارة صحيحة كما في الظهيرية وكذا في الخلاصة
 ابنه وعن ابي يوسف رجل دفع ثوبا الى رجل لبيعه على
 ان ياراه على كذا فهو ليقال هذا جهة الاجارة وهذه
 اجارة فاسدة ولو ضاع الثوب من يده ضمن كما في المحيط
 اوقات الماتت ان ذكرها اي الاجارة الايجاب والقبول قال
 السيد احمد لعل هذه الافادة من قول المص هي تعليل يقع
 بموضع فان هذا لا يتأتى الا بايجاب وقبول اهـ وقد قرنا
 عن النهاية تحت قول ان ارجع بخلاف المكس ما يتعلق
 بالاجاب والقبول بشرطها كون الاجارة والمنفعة متاوتين

لان جهاتها تنضم الى المنازعة قال في الهندية واسا
 شرائطها فانواع بعضها بشرط الانقضاء وبعضها بشرط القارة
 وبعضها بشرط الصحة وبعضها بشرط اللزوم اما شروط
 الانقضاء فتشترط العقد حتى لا تنقصد الاجارة من الخنثون
 والصبي الذي لا يعتقل واما البلوغ فليس من شرائط الانقضاء
 ولا شرائط النفاذ عند تاحتى ان الصبي الماقل لاجاره باله
 او تنفسه فان كان ما ذوا يتنقذ وان كان يحجب التبرع
 على اجارة الولي عندنا وكذا الوار الصبي المحجور نفسه وسلم
 وغل وسلم العمل يستحق الاجر فيكون الاجر له وكذا احدا فيه
 الماقل ليست بشرط الانقضاء الاجارة ولا انقضاء عندنا
 فينفذ عقد المخلو وان كان ما فونا ويتوقف على اجارة
 المولى ان كان محجورا واذا سلم من العمل في اجارة نفسه
 او اجارة مال المولى وجب الاجر لهسمى ويكون الاجر للمولى
 ولو هلك الصبي او العبد في بيعا مستاجر ضمن لانه صار
 غامبا من حيث استحقاقها من غير اذن المولى والمولى
 ولا يجب الاجر ولو قتل الصبي او العبد خطأ فعلى عاقلته
 الدية والقيمة وعليه الاجر للمالك ان يوجر ويستاجر
 واما كون الماقل عاقل فليس بشرط الانقضاء وهذا
 المعتقد ولا انقضاء عندنا لكنه من شرائط الصحة واسلامه
 ليس بشرط اصله فيكون الاجارة والاستيجار موعا للمسلم الذي
 والحرابي والمستامن واما خلوا الماقل عن الرقة اذا كان
 ذكرا فشرط في قول ابي حنيفة وعندها ليس بشرط ومنها
 الملك والولاية فلا تنقصد اجارة الفضولي لعدم

الملك

الملك والولاية لكنه تنقصد موقوف على اجارة المالك عندنا
 ومنها قيام الموقوف عليه فاذا اجر الموقوف فلجاء الى الملك
 المقتد بعد استيفاء المنفعة لم يجز ارجاءه وتحتاج الى الاجرة
 للماقل لان المنافع الموقوف عليها قد انقضت واجارة
 الوكيل نافذة لوجود الولاية وكذا كذا الاجارة من الاب
 او الوصي او القاضى او امينه نافذة لوجود الولاية من
 الشروع ولا يجوز غير الاب ووصيه والجد ووصيه من سائر
 ذوي الرحم المحرم اذا كان له احد عن ذكرنا ولو بلغ الصبي
 هذا كله قبل انقضاء مدة الاجارة فله الخيار ان شاء انقضى
 الاجارة وان شاء فسخ ومنها تسليم المستاجر في اجارة
 المنازل ونحوها اذا كان العقد مطلقا من غير شرط التحليل
 عندنا حتى لو انقضت المدة من غير تسليم المستاجر لا يستحق
 شيئا من الاجر ولو مضى بعد المدة ثم يسلم فلدار له فيها
 مضى ومنها ان يكون الموقوف مطلقا عن شرط الخيار وان
 كان فيه خيار لا يعتد في مدة الخيار واما شرائط الصحة
 فمنها رضي المتعاقد في ومنها ان يكون الموقوف عليه وهو
 النعمة مملوكا على بيع المانزعة فان كان جهولا اجراه له
 مضمونة الى المنازعة يمنع صحة العقد والافلا ومنها بيان
 محل المنفعة هي لو قال اجرتك احديها تبي الدارين
 او احدى هذين العبدين او استاجرت احدي هذين الصائغين
 لم يصح العقد ومنها بيان المدة في الدور والمنازل والحوائط
 وهي استيجار الظير واما بيان ما يشترط في اجارة المنازل
 فليس بشرط صحتها لو استاجر شيئا من ذلك ولم يسع ما يعقل

حقه
 المالك

فيجاء بما في اجارة الارض فلا بد من بيان ما يستأجره
 وفي اجارة الدواب لا بد من بيان المدة او المكان ومن بيان
 ما يستأجر له من الحمل والركوب ومنها بيان العول في استئجار
 الضياع وكذا بيان العول فيه في الاجير المستأجر كالاشارة
 والتمتعين او بيانات الجنس والنوع والقدر في اجارة الرأعي
 المضارة والحياطة وبيانات الجنس والقدر في اجارة الرأعي
 من الخيل والابل والبقر والغنم وعددها وما في حق الاجير
 الخاص فلا يشترط بيان جنس العول فيه ونوعه وقدره
 وصنفه ولا يشترط بيان المدة فقط وبيانات المدة في استئجار
 الظئر شرط الجواز بمخرلة استئجار العبد للمدومة ومنها ان
 يكون معتدرا لاستيفاء حقيقة وشرعا فلا يجوز استئجار
 الاقرب ولا الاستئجار على الماصي لانه استئجار على منفعة
 غير معتدرة الاستئجار شرعا ومنها ان لا تكون الغل المتأجر
 له فرضا ولا واجبا على الاجير قبل الاجارة فان فرضا واجبا
 قبلها لم يبيع ومنها ان يكون المنة مقصودة معتادا استئجارها
 بمقتد الاجارة ولا يجوزي بها التعامل بين الناس فلا يجوز
 استئجار الاشجار لتخفيف الثياب عليها ومنها ان تكون الاجرة
 معلومة فلو قال رجل لا يخرجك هذه الدار سنة بالثمن درهم
 كل شهر بانية درهم قال تنفع الاجارة على الالف وما يتبين قال
 المنفعة ابو الليث هذا اذا قصد ان تكون الاجارة لكل شهر بانية
 درهم فانها تنفع الاجارة على الالف وما تنفع اما اذا غلط في التقدير
 لا يلزمه الا الالف لئلا يدعى الاجارة قصدا فسخ وادعى
 المستأجر الغلط فيما التقدير فالقول قول الاجرك في الخلاصة
 ولو

ولو قال لا يخرجك دارك هذه يوما واحدا بكذا السنة
 محال ففسخها سنة لان عليا خرج منه في يوم واحد ولا يبي
 له في الباقي كما في الذخيرة والحق نية ولو قال كذا درهم
 او فاني انصرف الي غائب فقد السدد ولو اختلفت القنود
 فسدت ما لم يبيع فقد انشأها ولو كانت كليا او زنيا او
 عدد ما منتقرا بما فالشرط بيان القدر والصفة وكذا المكان
 الا فيما لو حمل وموئنة ولو ثيبا او عروضا فالشرط بيان
 الاجل والقدر والصفة ولو غير مشا راليه ولا يجوز في الحيوان
 الا اذا عين جرحا خصوصا ومنها ان لا تكون الاجرة منقصة هي
 من جنس المقنود عليه كاجارة السكنى بالكنى والخدمية
 بالخدمية ومنها خلوا الركن عن شرط لا يقتضيه العقد ولا يلا
 واما شرط الكفر فمهما ان يكون العقد صحيحا ومنها ان لا يكون
 بالمستأجر عيبا في وقت العقد ووقت التقضي قبل الانتفاع
 به فان كان لم يلزم العقد ومنها ان يكون المستأجر مريئا للشارع
 ومنها سلامة المتأجر عن حدود عيب به يخل بالانتفاع
 فان حدث به عيب يخل بالانتفاع به لم يفسد العقد لان زوا
 ومنها عتقة العبد المستأجر حتى لو اخرج رجل عبده سنة فلما
 مضت سنة اشترى معتقه هو بالحيا لان شاشني على الاجارة
 وان شاش فسخ ومنها بلوغ الصبي المستأجر اجرة ابوه او صبي
 ابية او جده او وصي جده او القاضي او امينه هكذا في البيع
 واما بيان انفع الاجارة فنقول انها نوعان نوع مبرور على
 منافع الاعيان كما استئجار الدور والارض والمواضع والاشياء
 وما تشبه ذلك ونوع مبرور على العمل كما استئجار الخنزير والاعمال

بالانتصار والنجاة طاعة الله ذلك كذا في المحط وحكمها أي اجابة
 وجمع الملك لكل من المومنين الاجرة والمساخر من المنفعة في
 الدين وهي الاجرة والمنفعة ساعة فساعة لأن المنفعة
 عرض لا تبقى زمانين فإذا كان حذو ذلك فكذلك فيك بول
 كذلك الانتصاري رحت وقد منحت قوت المال من يموت أن
 مرادهم من انتصار الملة ونفاها في المحل ساعة فساعة على
 حسب حذو من انتصاف الملة ونفاها في المحل لا يرتبط
 الايجاب والقبول كل ساعة ولو ضحنا ذلك ثمة تكن ليس له
 المطالبة ليل الا بمضي ساعة منقصة كالساعة في الدار
 والارض والرحلة في الدابة كما سياتي وما مضى في الاجارة
 عقد لازم اذا كانت صحيحة عريضة عن خيار الرضا والوصيب
 والروية عند عامة المال هكذا في البائع وهل تنفذ الاجارة
 بالتقاطي ظاهر الخلاصة ثم ولقد خلاصة كما نقله في السنية
 عنها ولا تنفذ الاجارة الطويلة بالتقاطي ولا بقوله عن كرم
 وكروبي وقال الاخر كروم وان كان مرادها الاجارة هو قال
 محمد في اجارات الاصل في باب اجارة النسيان اذا استلحق
 رجل من اخر قد واد غير اعيانها لا يجوز التنازل بين القدر
 من حيث الصغر والكبر فان جاز بقدر وقيلها المستلحق على
 ان الاول جاز ويكون هذا اجارة مستندة بالتقاطي كما في
 الظاهرية وفي التتمه سالت ابا يوسف عن الرجل يدخل السفينة
 او يجلس او يقصد او يدخل الحمام او يشرب الامم السقا ثم يدفع
 الاجرة وتتم الما فمقال يجوز استحسانا ولا يحتاج الى العقد
 قبل ذلك كما في التتمه رتبة رجل ذهب الى الصكا كذا يكتب

له

له مك الاجارة الطويلة لمحدوده مع رجل وبين الحدود
 وقال الاجارة وامر الصكا كذا بالكتابة وبين ايام السخ
 اخر كل سنة فكتب الصك بحفرة المومنين والمساخر والحفون بكذا
 الشهادة وكذا لم يجز بينهما زيادة على هذه الا تنفذ الاجارة
 بينهما كما في الخلاصة ولعل ان ارجح الى هذه المسألة والله
 تعالى اعلم ان علمت المدة اي فيها تنقضي النعمة فيه ببيان
 المدة او سميت المنفعة في مثل الخياطة او بنيت المسانف
 فيما تنقضي فبذلك فذكر المدة للقبيل لا للتقسيد ولا
 يخفى ذلك علي من تأمل رحتي وقال القتال وصوابه ان علمت
 الاجرة في الاجارة الطويلة كما في النسخ عن الخلاصة حيث قال
 ولا تنفذ الاجارة الطويلة بالتقاطي لان الاجرة غير
 وقد جعلوا لكل سنة وانما قد جعلوا طوعا وفرض
 الاجارة الطويلة تنفذ بالتقاطي كذا في الخلاصة قلت
 ومنا كخلاصة ان الاجرة اذا كانت معلومة في الاجارة الطو
 تنفذ بالتقاطي لانه جعل الملة في عدم انتفاذها كون الاجرة
 فيها غير معلومة او في البرزانية ان قصرت المدة ثم تنفذ
 بالتقاطي والادب طالت بحيث كانت المدة لا يعيش الي
 مثلاً عادة لا تنفذ بالتقاطي قال الشيخ الرضي والمراد
 بقصر المدة عرفاً وهذا يشبه القول في البيع انه ينقضي بالتقاطي
 في الخس دون النسيان وللمعتد في البيع الاطلاق في النسيان
 والنسيان وكذا في نسيان هنا ان يمتد جوارحه مطلقاً فترت
 المدة او طالت ويومدا قالوه في غضب المدة لا تستعمل
 من لزوم الاجرة وما ذلك الا انه اجارة بالتقاطي لا مث

بيلة

صاحبه قد اعده للاجارة فيحل حال الكى فيه بدون الاذن
انه قد رضى بالانتفاع بالاجر الذى اعتبدا اجاره به وذلك
اجارة بالتساوى ولم يفرق فيه بين قصر المدة وطولها
ويعلم النفع المقتود عليه بالتساوى لغيره منها انه يعلم ببيان
المتساوية كعدة السكنى في الدار المستأجرة ومدة الزراعة
في الارض موصلة كذا اي عدة كانت لان المدة اذا كانت معلومة
لاقت المنة معلومة فيجوز ان طالت المنة حيث لا يمتنع
الى مثلها عادة ولا معنى لقول اننا نفى فيه فانه يقدره بسنة
في رابطة فلا يجوز اكثر من هذا لان جوازها لا يمتنع ولا
ضرورة الى اكثر منها وفي رابطة يقدره بتلافي سنة ولا
يجوز اكثر منها لانه لا يستعمل بالادارة اكثر من ذلك وفي
رواية يجوز هذا لان بيع المنافع كبيع الاعيان فيجوز موبدا
قلنا ذلك باطل لان المحوز لها كونها معلومة ولا معنى
لنفسه بعد ان صارت معلومة الا ترى الى قوله تعالى حلالا
هى شعيب عليه السلام اني اريد ان اكونك احدي انبي
ها نبي على ان تاجرني ثانيا فحاجنا اكثر من سنة ولان
المنافع لا تكون معلومة الا اذا تصرف بها المدة فلا يجوز الا
موجلة بخلافه بيع الاعيان فانها معلومة بدو منه ومن
شروطها التا هبها بضم حتى لوضرب لها اجلا فلا بد للبيع
وقال بعضهم لا يجوز ان يضرب لها اجلا لا يعيش اليه المتك
عادة لان الغالب لا يتحقق في وقت الاحكام حتى يحكم
بموت المقتود عند موته اقل انه فصا كالتا بدمعني لا يجوز
لما عرف ان التا بيد يطلها وبه لان بيع التا اضمي بوضع
العامري

عاصم

العامري وبعضهم جوز ذلك ولخصاف منزه لان العبرة
في هذا الكلام لا بما قد بين وانما يقتضي التوقيت والبيع
فيعين الوقت ويلزم ان كانت الاجارة مضافا كجاء
اي هذه الدار والداية عدة اكذا فانها جازية ايضا كمن
ليست بلامرمة مالم يات الوقت الذي اضيف اليه العقد
وبعد مجيئه اتفق مضافه بل حاله فتزمره وكل من
فسخها قبل مجي الوقت الذي اضيف اليه ولهذا لا يثبت
للمو ببيع اي المبيع الموجه اليوم اي قبل الوقت
المباذ الاجارة ويتطلب بيعها قبل مجي الوقت المضاف اليه
الاجارة به يعني اشار الى خلافه في المسألة وقد ذكر
في المتن في رابطة بين في رابطة ليس للجار ان يبيع قبل
مجي الوقت وفي رابطة قال اذا باع او وهب قبل مجي الوقت
جاءها صنع والفتوى على انه يجوز البيع وتطل الاجارة
المضافة وهو اختيار خمس الائمة الحلواني خاتبة فلو
جا العذر والموخر الى ملكه بسبب مستقبل لا تقود الاجارة
وان ارد ببيع بقضا او رجع في الهبة عادت ان قبل مجي
العذر كما في البرزانية ولم تزل المدة في الاوقات وعند عدم
شرط الراقف كما سينب عليه انا في قريب قال الخيزراني
وقد اتي صاحب الجرافية بالخاق عقار البيت بالوقت وكذا
تليده العلامة محمد النزي وكثير كلام في المسألة تبدل
علمي انه المختار وان المنة به وعلمت انه ليقا ان الوقت يقين
مال البيت ايضا عن دعوى الملك بطول المدة بل مال البيت
اولى به للنصوص الموجبة له المصلحة بالذم عن قرينة فليكن

عليه الممول واقول ايضاً في مثل عقار البيعة عقار بيت المال
 قائل هو وفي الخيرية في موضع اخر في الدعوى ان الرضا بيت
 المال جرت علي رقبته احكام الوقوف الموقدة اهـ علي ثلاث
 سنين ومحمد اذا اجره غير الواقف اما اذا اجره الواقف
 فله ان يواجره اكثر من ثلاث سنين وفيه اقتضاء جرت القف
 عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الي مصرف اخر انتقلت
 الاجاره وبيع بمات في تركته الميت اهـ وانما منع من الزيادة
 علي الثلاث خوفاً من دعوى المستأجر انه سلك اذا تطاولت
 المدة قال في الهداية وهو المختار واطلقت المات فتمثل
 الضياع وغيرها وقد كان الصدر اشهر بغيره في الجوزين
 ثلاث سنين وعدم الزيادة عليها في نصيب وكان ينبغي
 بعدم جواز الزيادة علي سنة في غيرها كما مر في باب
 في كتاب الوقف قال في المحيط وهو المختار للفتوى والمراد
 بالضياع الاراضي وبغيرها كما لا ريب في ذلك وكل هذا مبني
 علي عدم وجود المصلحة والافلو كانت هناك مصلحة في زياده
 المدة في كل من الضياع وغيرها وعينه كما اشار اليه في البحر
 والطوبى ايضاً قال وهذا امر مختلف باختلاف الزمان
 والمواضع وقول صاحب الهداية فيها قد مضاهاه انه المختار فيه
 اشارة الي انه نقل عن جماعة من مشايخنا انه لا يجوز اكثر
 من سنة واحدة مطلقاً في الضياع وغيرها والمصلحة فيها اذا
 احتاج التيمم المستحق لما في خلافه المفتين رجل اخر لا
 كان والده ولحقه علي اولاده ابوا ما تناسلوا فاجره هذا الرجل
 اجاره طويلاً والمفتي المستأجر في هذه الوقف بالمولود
 ان

ان لم يكن للموخر ولاية في الوقف بان لم يكن متولياً يكون
 الموخر غاصباً وكان له علي المستأجر الاجر المسمى ويتصدق
 به ولا يرجع المستأجر ما اتفق في العماره علي الاجر ولا علي
 غيره لانه كان متطوعاً وان كان متولياً لكان علي المستأجر
 الاجر المسمى ان كان ذلك مقدراً جراً مثل واكثر يرجع
 المستأجر في علة الوقف بما اتفق علي العماره ان يعتقد
 القيم عقوداً متفرقة لكل عقد سنة كذا قال في الخا نية
 ويكتب في السك استأجر ثلاث بن فلان ارض كذا والوارث
 كذا فلان سنة بثلاث بن عقد كل عقد سنة كذا وقد
 في كتاب الوقف ان الاولوي ان يعقد لكل سنة عقد مستقلاً
 فيقول اجرتك سنة اربعين كذا واجرتك سنة احدي
 واربعين كذا واجرتك سنة اثنين واربعين كذا وهكذا
 في فيلزم العقد الاول لانه تأجر حيث اتصل بوقت العقد
 لا الباقي لانه مضاف للمتولي فستخذي فيها زاد علي العقد
 الواحد تأنيبه ووجه نبوت الفسخ للمتولي فيما زاد علي العقد
 الاول ما مر في باب في الاجارة المضادة عن الثانية وفيها
 كوستراط الواقف في وقته مدة ينبغ شرط يعني لو كان الوقف
 بشرط ان يواجر اكثر من سنة وجبت مراعاة شرطه ايضاً
 بشرط ان لا يواجر اكثر من سنة وجبت مراعاة شرطه ايضاً
 لا عالة ولا يعني مجاز الاجارة في مثله اكثر من سنة
 الا اذا كانت اجارته اكثر من سنة اكثر من الفسخ
 ح القاضي لا المتولي لانه ولاية بيده اي ولاية القاضي عامه
 تشتمل الفقر والميت ايضاً فتصرفه نافذ علي الوقف حيث

لأن النظر في مخافة المدة التي عيّن بها فإنه ينظر لمن لا
 يحسن النظر لنفسه أما المتولي فإنه إنما يستفيد من المدة
 من الواقف فلا يجاوز ما عيّن به من حق ومنه يعلم عدم
 الجارية الطولية الواقعة في زمانها فإن التام في كلا
 يعمد لها بإذن بها وبما شرها المتولي وحده جرى
قلت وقدمنا في كتاب الوقف أن الفتوى على إبطال الجارية
 الطولية ولو كانت بمقتود وسيجيئ متنا فليراجع ما مضى
 وما سياتي وليحفظ فلو جرحها أي رتبة الوقف صفة
 كانت أضرار المتولي أكثر من سنة في الدار وتلاذت في
 الضميمة نص الجارية وقبل نصه وكثيرا تنقض في كل
 من القولين كما ذكره النسفي في كل المدة في القدر
 المأذون فيه وما زاد عليه باعتبار الجارية لأن العقد
 إذا فسد في بعضه فسد في كله فتأوي قاري الهداية و
 وجهه المص على ما في النعم الوسيل من أن الظاهر أن نص
 العقد في المدة الزائدة على ثلاث سنين أن كان المتأجر
 صنيعة وعلى سنة أو ثلاث غيرهما قال المحمدي الظاهر فسادها
 في الكل إذا العقد الواحد لا يوصف بعضه بالصحة وبعضه
 بالفساد بويده ما في المحيط لو جرحها أكثر من سنة في الفا
 للمشروط لم يجز بيه أفني قاري الهداية أهوا فإدائي المص
 فساد ما يتبع كثير من أخذ كرم الوقف أو من أخذ كرم التيمم
 أي من أن شخصاً يريد أن يأخذ كرم الوقف أو التيمم سابقاً
فتنا جازية الخالية من الاستحجار جيل كبر وبها في علي
 استحجاره أي يعمل على استحجار الوقف وعلى استحجار التيمم
 وافر

وافر في الضم لأن المصنف بأوصافهم أي بأعطائهم واحد
 للتيمم أو لجانب الوقف من الف سهم والباقي للمساكين
 فالحظ ظاهر في عقد الجارية لا في المساقاة قال في
 المصنف ناقل عن قاضيات أنه قال في فتاواه الوصي إذا
 أجاز أرض التيمم أو أجاز للتيمم أرضاً بالتمتع الجارية
 طويلة رسمية ثلاث سنين لا يجوز ذلك وكذلك أبو
 الصغير ومثولي الوقف لأن الرسم في الجارية الطولية
 أن يجعل شيء يسمي من مال الجارية بمقابلة السنين
 الأولى ويصطلم المال بمقابلة السنة الأخيرة فإن كانت
 الجارية لأرض التيمم أو الوقف لا تنقض الجارية في السنين
 الأولى لأنها تكون بأقل من أجر المنزل فلا تنقض فإن
 استأجر أرض التيمم أو الوقف بمال الوقف في السنة الأخيرة
 يكون الاستحجار أكثر من أجر المنزل فلا يصح فإذ أنسدت
 الجارية في البعض في الوجهين هل تنقض فيها لأن خبر التيمم
 والوقف فكل قول من يجعل الجارية الطولية عقداً واحداً
 لا يصح وعلى قول من يجعلها عقدان يصح فيما كان خبر التيمم
 ولا ينقض فيما كان شره والظاهر هو الفساد في كلاهما
 قال في المص قلت يستند من هذا فساد ما يقع فيه
 دياراً كثيراً من أن شخصاً يريد أن يأخذ كرم الوقف
 أو التيمم مساقاة فيستأجر أرضه الخالية من الاستحجار
 ليستمتع بها بمبلغ كثير وبها في علي استحجاره سهم واحد
 من الف سهم وعدم الحظ والمصلحة ظاهرة في المساقاة
 وإن لا ظاهراً في الجارية فهذا يبيد بالذولي الفساد

في المساقاة لان كلا منهما عقد على حدته والله تعالى اعلم
 فتقوله الخ اليه من الدخا لم يجره الا رض بدون الدخا
 والا فليس يستتجارتها عندها ولذا قال ويساق على الدخا
 وصورة المساقاة انه يريد ان يجره الكرم بالشجار والجارة
 الشجر غير جارية ولا يستعمل بها المتاجر النقرة لانها عين
 لا منفعة والجاراة بيع المنافع لا الاعيان ولا يصح بيع
 النقرة لانها عين عقد الجارة لانت معدومة فيخرجها من
 الوقف واليتم الى املته لتلك الشجر بآجرة تقاوم منفعة
 الارض ويرجع الثمن بياضه على الشجر على ان يظل فيها
 ويكون لحصة الوقف سهم من الف سهم والمال في العامل
 في متابله عمله وهذا الاخطا فيه لجهة الشجر كذا فيه من
 النفاية ما قد حاز به زيادة الاجرة وهذا جاري في بعض
 المذاهب غير جاري عندنا لانها عقد ان يستقل في ظاهر
 فيه الخط والمصلحة جازوا في الدخا والمتن اخره والوقف و
 السليم لا زيادة نفعة في جاري الارض بآجر من يد من اجر المثل
 لا ضرر فيه يصح والمساقاة التي لا نظر فيها للوقف والسليم
 باطل فتكون النقرة للوقف والسليم اذ لم يستحقها العامل
 بالعقد ولذا لا استيجار لجهة السليم والوقف انعكس
 الاسر والله تعالى اعلم فكل وجه الدولوية ان هذا العقد
 قد احتوى على ما هو خير للسليم والوقف وشروطه حكم فيه
 بالنسبة فالفساد فيها اذا كان العقد كله شرا للمساقاة
 المذكورة او لو لم يفسد قال ومضاهه لكن ارجح الغير فيه على
 غير مستقام من كدامه فساد المساقاة الواقعة للسليم
 او

والوقف في الصورة المذكورة بالدولي لان المصنف انما الجارة
 والمساقاة عقد جديد اي مستقل ونحو نسخة عقد على
 حدة وحيد فسدت المساقاة بقيت الارض منفردة
 فلم يفسد الاجارة ايضا لانها كانت المصلحة الخطا فيها
 فلما هوي ونسدت الاجارة تكونت الارض منفردة بالاجارة
 المتوسطة في الارض لان اوراقها وظلالها ياخذ الارض الد
 اذ كانت شجرة صغيرة بمعنى علمها وحول او حلات
 او كانت في جانب الارض كالمساقاة والجداول فلا يستعمل
 في الزراعة في مسايل الشيوخ وفي الحانوتية التنصيص في
 الارض على بياض الارض لا يفيد الصحة حيث تقدم عقد
 الاجارة على عقد المساقاة ولو تقدم المساقاة بشرطها
 صحت الاجارة كما صرح به في البرازية وان فسدت صارت
 الاجرة غير مستحقة لجهة الوقف والمستحق انما هو النقرة فقط
 وحيت فسدت المساقاة لكونها جيز يسير لجهة الوقف
 كان للمعامل مثل اجر عمله وهذا بالنسبة الى الوقف وما
 مساقاة المالك فلا ينظر فيها الى المصلحة كالاجر بدون
 اجر المثل اه لمحض قللت تا بيد الما في النفع الرسايل ان
 الاجارة الطويلة تنفع في القدر المتفق عليه وهو ثلاث
 سنين في ارض الوقف والسنة في الدار والولاة وتفسد
 في القدر الذي لا يدانه قد جمع بين جازا في سدف عقد واحد
 والعناد غير قوي لهدم الاتفاق عليه فلا يسرى ويند
 سلفه الفساد في عايب البيع الفاسد بالفاسد التقوى
 المجمع عليه فيسري بجمع بين عايب بيعا بقصد واحد

ان يتقني به ان يكون قولا صحيحا محتجدا خريفا لم يدره
 فبرغم جبر الخلاف فحسبنا بدا في انفع الوسائل لان الذي
 في جواهر الفتاوى بناء على صحة التقضا في المختلف فيه ولم
 يصح على لزوم التقضا بما هو الاصح المشهور بخبر ربه ومن
 حوادث الروم اورد هذا نقوية اخرى لما في انفع الوسائل وما
 ريد باع ضيعة من ثركته لدن علي الميت بناء على انها اب
 الضيقة المبيعة ملكه اي ملك الميت الموصي في الاصل وملك
 التميم باعتبار الخلقية ثم ظهر بعد البيع ان بمصرها اب
 بعض الضيقة وقف مسجل هل يبيع البيع في الباقي مما هو
 مملوك من الضيقة احايه فريف بنعم بن علي عدم سريان
 الفساد واجاب فريف بلبا بن علي السريان والنف بمصرهم
 اي بعض على الروم رسالتا لخصها ترجيح الاول وهو صحة
 البيع فيما يملك وعدم سريان الفساد ووجه استثناءه القوة
 من هذه الحكاية ان البيع اقوى من الاحارة وقد صدر في
 الملك والوقف بمقتد واحد وصح في الملك فتأمل ولما قيل ان
 يقول ان الاوقاف التي في الضيقة مستثناة عن فاعل البيع
 عليها وهذا الذي يدع كلام انفع الوسائل لما ان الجمع بين ملك
 ووقف مسجل يسري فيه الفساد الى الملك والمحل محتاج الى
 تأمل وعند الاشتباه الاعتماد على مثل قامة خان او الائمة
 والله تعالى اعلم وصحتي وقال السيد اخذ ولا تنس ما مر عن
 الحوي ان المقد الواحد لا يوصف بفضه بالهبة وبعضه
 بالفساد وطا هو كلام الهندية ان المقد اذا كان واحدا يتقدي
 الفساد اهو وفي جواهر الفتاوى اخر ضيقة وقف فلا تنس

فيتسد البيع في الكل للدجاج على بطلات بيع الحر خلاف
 الفساد الضيقة المختلف فيه فنقتصر انفسا فسد على عمله
 اي محل ذلك الفاسد ولا يتعداه الى ما انضم اليه كبيع
 محمد ومعدن لوريبيا لعقد واحد يبيع في العبد ويفسد في المذبح
 ما لم يحكم بصحة فاض يري صحة بيعه فتدبر انشا به الى ان
 هذا الفسد ضعيف فيقتصر الفساد على الزيادة ولا يسيرو
 الي الاصل والحال انهم جعلوه اي فساد الاحارة الطويلة
 في الوقف وصحة التميم ايضا من الفساد الطاري فتنبه هذه
 تقوية اخرى اي فلا يسيرو قال السيد احد وفي كون طاريا
 تأمل هو قال الشيخ الرجعي ويمكن ان يقال هنا انما ترجع
 الفساد في الحل حلا لادة الفساد وقطعا للطعم في ستر هذا
 الوقت ولانه يفتي بالانقاع للوقف ولا تنفع الحكم بالفساد الا
 في الكل ليكون الامكن في تقايبه وقطعا للاطلاع عنه ولان
 العناد هنا مقارن كما ذكره قاضيان بخلاف الجمع بين عدم
 ومعدن طاريا لانه لو حكم قاضي بجواز بيع المذبح فسد بخلافه
 هنا لان القاضي لا يحكم الا بمشهور ومذهب والمفتي بعدم
 جواز الاحارة الطويلة فليس للقاضي ان يحكم بنفاذها فخر
 وليستظ فيما ياتي عن جواهر الفتاوى انها تجوز لوقف قاضي
 بصحتها الا ان يقال في قوله لو قضى قاضي بصحتها اي لو جبر
 لا المتولي لانه يري المصلحة في ذلك ومعلوم ان فصل القاضي
 فيما له الولاية فيه فحقا فيصح ان يقال قضى قاضي بمعنى
 اجر ولا يرد علينا لانه لم ينتقد عقد المتولي وانما انشأ
 عقدا اخر لان يكون انقول صحيحا بحيث يسوغ للقاضي
 ان

هو تخريف من الخائب والذي في المخ وفي جواهر الفتاوى ثلاث
 سنة وهي محل الكلام والاول ثلاث سنين في الضيعة جازية ولا
 يحتاج الي عقود وكنت في الصك انك اخرجت يني عقد اعي
 كل عقد ثلاث سنين كل عقد عقيب الاخر لا تضع الاجارة هو
 الصحيح وعليه الفتوى لصيانة الاوقاف قال السيد احمد
 المبارة مستغني عنها بقوله سابقا قلت وقد ثاب في الوقف
 قوله صيانة ثلاث سنين اي من ادعاء المستاجر هذه اللوة المكية
 انه تم قال صاحب جواهر الفتاوى ولوقفتي قاضي بصحتها اي
 بصحة الاجارة الطويلة قصا ستونيا لشروط الحكم ومنها
 دعوي خصم على خصم حاضري احدى الصحة والاخر المطلا
 يجوز الاجارة ويرفع الخلاف واما مجرد ادعاءه على الحادثة
 من غير تداعي وحكم شرعي فهو تنفيذ للفعل لا يغير رفع
 الخلاف اهو وما لم يقض بصحتها فسدت العقود كلها مع ان
 المقد الاول ناخر لانه هذا العقد عقد واحد وصورة وان
 لانت عقودا من حيث المني بعضها تنفذ في الحال بعضها
 مضاق الي الرضا المستقبل كما في الوالية قلت ويجوز
 ان المتولي على الوقف والوصي على مال اليتيم لولا حرمة
 موقوفة او مملوكة لليتيم بدون اجر المثل بلز المثل
 تمام جر المثل وهو اختيار المتأخرين وقيل يلزم المتولي كالمو
 اختيار المتقدمين كما استنفاد من الذخيرة وانه يمل بالبيع
 للوقف وقد مر لك ارج هذا في كتاب الوقف ايضا قال السيد
 احمد اخذ من ذلك ان الرزق الاحباسية التي تولى عليها
 المتزبون وجب حواها عن اوقافها بالالزام ومما في معناها
 لا

لا لتبسيط ومال الحايية ويستغلون ما لها بالقصى القيم و
 يدفعون لجهة الاوقاف من المال او الغلال شيئا قليلا دون
 اجرة المثل ينبغي فاحش وياخذون الباقي لانفسهم واذا
 شرت الارض يتفقون من دفع هذا التليل لالايجور لهم
 اذا ايجور لهم وضع ايديهم بدون اجارة شرعية بان تكون
 من النظا بلز المثل فاكثرا بما يتقارب الناس في مثلها اذا
 وضعوا ايديهم ونص قول بدون استجار عن له ولانية ذلك
 صاروا صبيني فيضنون به المنفعة مطلقا استوفوها
 او عطلوها باجر المثل بالغنا بلع مدة وضع ايديهم وعاجروها
 للزراع وقبضوا اجرة يرد الي الاوقاف على ما عليه الفتوى والاجر
 انما يستقط بعد المربى اذا استاجر وامنت النظا للزراعة واما
 لو شرت وهي بايديهم بغير ذلك فيلزمهم اجر مثلها بالمطلقة
 ووضعي ايديهم تقديرا كما يلزمهم المسمى لو استأجروها من القيم
 مقبلا ومراجا فينتاب الحلام على رفع ايدي هولاء عن الاوقاف
 وتكين النظا من التفرغ فيها بالوجه الشرعي والزامهم تمام الاجر
 عن المدة الماضية حتى فيما استأجروا من النظا ريقين فاحش
 ويغني بالظن ان في غضب عقار الوقف وغضب مناهم كذا
 بكما هو انفع للوقف نبرها اختلف فيه العلماء لا سيكره للصحة
 اقاده اموال السمو وعن شيخه وهو قد حسن قال واما تبسيط
 المبلد وقتال شيخ الاسلام الشرنبلالي انه لم يدخل تحت
 قاعدة شرعية ولا يصح جعل الا لتزام اجارة لانه لا عقد
 ولا تعاطي اي ولا تعيين مدة وما يوجد منهم وقته ليس جري
 قطعا وقبض الارض انما يكون بالتقليبة وتقليبة المبيد بالملكة

كما ذكره في البيع ومعلوم ان الجارية بيع المنافع ويظهر ان الزمان
 الا ان مات من زمان خرب ثمالة شرعية للعامل باخذها
 يحصل ما يكتنيه واعوانه ولا فقه علي ذلك علي عصره من
 اصل المذهب كما في عبد الحي والشيخ احمد القدوسي والشيخ
 الرزقاني والشيخ ابراهيم البرادي والشيخ احمد الرحومي والشيخ
 صالح الحنبل وغيرهم وقد كان الميري سائبا جمعا اعوان
 الحاكم الكبير المسترصر من غير تعيين لبعض بلاد لبعض الناس
 ثم حدث من مدة سابقة هذه الالتماسات فتقدم الملتزمون
 بجلاد من الميري من الخزاعين وجعلوا الميري قدرا معلوما واستقلوا
 له قدر في مقابلة من افتقر من الخزاعين واراض تطلت
 وقدر وايضا لدارضا يزرعها لعل بها يجه وغير ذلك تنسب
 الاوسية غنم علي التلزم ثم انقلب الحال وصار الي ماصار
 فان قلت هل يجوز للمالك قابيل مولانا السلطان ان يخرج
 انسانا من هذه الحالة ويدفعها لغيره قلت اما اذا كان ذلك
 لتقصير فيما استقر عليه من الميري او لظلم المزارعي او لري
 اخراجه من العالة اصلح فلا شك في جوازها اذا كان لغير
 ذلك ففلي القول باعتبار الفرق الخاص لا يجوز اخراجه لاسباب
 لا يدور الحال وقت الاخذ المسمى بالجلودان الا لشيء يده عليها
 فان الفرق الخاص قاضي بعدم اخراجه بل ذلك صار في حالها فان
 قلت ما هذه الجلودان الذي يدفونه لا يمكن من هذه البلاد
 قلت مال يدفعونه لو لم لا يرتفع بصلبهم بل ان ظلم المزارعي
 ومضاعفة الخراج عليهم واسرهم كما يأسر الكفار المسلمين والعظم
 مع انه لا حاجة للاسلام اذ يابيه بقبضه علي اخذ ذلك انما هي
 ابراه

امراء اتفقت علي مخالفة الشرع والدخول ولا تفرقه الا بالعلم
 العظيم وفي صلح الثانية قال في البيع قلت وما يشهد للصحة
 هذا الجواب اي جواب قاري الهداية ما ذكره قاضي خان من
 كتاب الصلح ان عند ابي حنيفة متى فسد العقد في بعض المفسد
 مقارن احتريزه عن المفسد الطاري علي ائمه قد مر لنا من
 الكلام ان الفساد في الجارة الطويلة هل هو من المفسد المتقارن
 او المفسد الطاري يفسد في الكل قال السيد احمد وظاهروا ان
 الفساد بالمقارن كما ذكره المؤلف انقاده قلت والذي مر
 انه من المفسد الطاري وقد مر كلام الشيخ الرضوي عنه وقد
 نقل عن قاضي خان انه عد من المفسد المقارن فثبت
 انجر الكلام علي ما ذكره الماتن والراجح في الجارة الطويلة في
 الموقوف وصورت ثمة علي الجارة الطويلة في الموقوف فلتكرر
 هنا فروعنا تنطقت بالجارة الطويلة في الملك والوقف
 فبزه اد المتقية تفقها فاعلم ان الجارة الطويلة التي يبيعها
 الناس بخاري انهم يوجرون الدار والارض ثلاثين سنة متوالية
 غير ثلثة ايام من آخر كل سنة ويجعل الملك سنة من تسعة وعشرين
 سنة اجرا قليلا وبقيته الاجر لسنة الاخرة واختلفوا في جوارها
 قيل لا يجوز عند ابي حنيفة لانها جارة فيها شرط فيها الا ان
 اكثر من ثلثة ايام وهذا يفسد الجارة وقيل يجوز عند جميعها
 وهو الصحيح لان هذه ليس بشرط الجار في الجارة بل هو استثناء
 لثلاثة ايام في آخر كل سنة عن الجارة علي ان هذه الايام تدخل
 في الجارة ولم يثبت حكم الجارة في هذه الايام المستثناة لذا
 في محيط السرخسي ثم اختلف الشيخ الذين قالوا بجواز هذه

الاجارة انها تقير عقد واحد او عقود مختلفة بمصرهم
 قالوا تقير عقود حتى لا تريد مدة الحيا رعلى ثلاثة ايام
 في عقد واحد فيفسد به العقد عند ابي حنيفة وبمصر قالوا
 تقير عقد واحد لانها لما اعتبرناها عقود في سوي العقد
 الاول يكون مضافا وفي الاجارة المضافة لا تتملك الاجرة
 بالتخييل ولا بالشرط والغرض من هذه الاجارة تمكك الاجرة
 كما في المحيط ثمرة الخلا في تظهر فيما اذا اجرد الراتب ثلاث
 سنين كانت الاجرة في السنة الاولى والثانية اقل من اجر
 مثلها وفي الاستيجار للبيتم كانت الاجرة في السنة الثالثة
 اكثر من اجر مثلها ففسد الاجارة في السنة الثالثة ويقيد
 الفناء الي غير هاهنا على قول من يجعلها عقدا واحدا وعلى قول
 من يجعلها عقود لا يقيد في كل في خزنة المختصين وقد تقدم
 صدر لا سلام الاجل الشهيد الصحيح عند ابي حنيفة ففسد
 في حق سائر الاحكام وعقد واحد في حق ملك الاخر والتخييل
 او باشرط التخييل والحيلة لجواز استيجار الاراد لانه
 للصغير ان يجعل مال الاجارة بتمام السنة الاخيرة ويجعل
 بمقابلته السنين المتقدمة ما هو اجر مثله او اكثر ثم يبري
 او اكثر ثم يبري والد الصغير المستاجر عن اجر السنين المتقدمة
 ويبيع ابواه عند ابي حنيفة خلافا لابي يوسف وان اراد ان
 يصير مجتمعا به يلحق به حكم الحاكم والحيلة في اذا استاجر الاب
 للصغير عقارا او ضياعا ان يقال اذا كان مال الاجارة الف
 درهم مثله واجر مثل هذه الدار لكل سنة ما يتجهل بمقابلته
 عشرين سنة من ارباب هذه السنين سمي قليل ويجعل
 عقابله

بمقابلته الشهر السنين المتاخزة الف الاشيا قليلا فيجوز
 يحصل المتصود كما في الظهيرية وان كان الف درهم اكثر من اجر
 مثل المشر سنيين من حيث لا يتقاسم ان اس فيه لا يجوز
 الاجارة وكما تجوز الاجارة الطويلة في العقار والضياع فيجوز
 الدواب والحي والبيد وكل شيء يتبع به معقابه كما في الترخاذه
 وفي تناوب الفضلي الاجارة الطويلة تلك الصبي لا تجوز كما
 في الخلاصة قال محمد في كتاب الشروط في رجلين اجرا دارا
 من رجل عشر سنين في في المتاجر ان يجزاه منها فادارات
 يوتق من ذلك فالحيلة ان يتاجر كل شهر من الشهر الاول
 بدرهم والشهر الاخر ببقية الاجر فان معظم الاجر اذا كان الشهر
 الاخر زاه لا يجزاه من الدار وعن هذه المسالة استخرجوا
 الاجارة الطويلة المرسومه بخاري وجعلوا اجر السنين المتقدمة
 سلبا قليلا وجعلوا معظم الاجر للسنة الاخيرة كما في المحيط
 الاول والحيلة قال اجرتك هذه الدار عشر سنين كمذا غير ثلاثة
 ايام في كل سنة فهذا جائز ولو قال على انه بالخيار ثلاثة ايام
 في اخر كل سنة لا يجوز عند ابي حنيفة كما في الترخاذه وفي
 الاجارة الطويلة اذا جعلوا ايام الفسخ في اخر كل سنة والاجارة
 في نصف الشهر عند ابي حنيفة تقير السنة بالايام وعندها
 يعتبر الشهر الاول والاخر بالايام والباقي بالاهلة فاذا لم ياب
 المعتبر السنة بالايام عند ابي حنيفة ترجح ولا يعرف كل واحد منهما
 اخر السنة فالحيلة ان يبيع الاجر المتاجر قبل تمام السنة من
 غير اذن المتاجر حتى اذا ايام الفسخ ينسخ ويجعل اخري
 يفسخ مضافا وبمصر المشايخ اقول يقول ابي يوسف ومحمد

وضاع الحجج كما في الخلاصة رجل دفع ارضه من ارضه على ان يكون
 البذر من الماعل ثم ان صاحب الارض اجر الارض اجرة طوبى
 من غيره بغيره من المزارع لا يجوز لاني المزارعة اذا كانت
 البذر من الماعل مستاجر الارض فيصير كما انه اجرت اجرت
 غيره فلا يجوز الثانية وان رضي الماعل وهو المزارع بذلك
 انفسخت الاجارة وتنفذ الاجارة الطويلة فخذ ما اذا اجر
 ثم اجرة اخرى به الاول حيث تنفذ الثانية على المستاجر
 الاول اذا كان بعد قبض الاول وهنا لا تنفذ الاجارة على
 المزارع لان في المزارعة مع الاجارة تختلف النفقة فلا تنفذ
 الثانية على الاول كما في الثانية ولو قال لغيره اجرت دارك
 هذه اجارة طويلة كذلك فقال اجرت وارصك الدار المالكات
 كتابة الصك فكتب على الرسم ولم يكن بينهما شيء خردف التنا
 مال الاجارة الى الاجر لا تكون بينهما اجارة ولا يجب
 الاجر على المستاجر لسكني الدار وان كانت الدار مسددة لا تستقل
 كما في خزانة المفتين رجل اجر ارض وقف مدة طويلة ما ية
 ستة من رجل واقرانهما بالشر الواحد من المسلمين وان كان
 حكم بصفة ذلك فالاجارة صحيحة اذا حكم حاكم بصحتها طول
 المدة ولا تنسخ بموت احداهما بعد اقرارهما بان العقد وقع للواحد
 غير مدين ويكون المال حال حاله هكذا ذكر وهو الصحيح وهذا
 مما لا خلاف فيه كما في جواهر الفتاوى اذا استاجر من آخر دارا
 او ارضا مقاطعة مدة قصيرة سنة مثلا ثم ان الاجر اجرها
 من غيره اجارة طويلة مرسومة لا شك ان الاجارة الطويلة
 لا تجوز في مدة الاجارة القصيرة وهل تجوز فيما وراءها
 فلي

جر

ل

فتم جعلها اعتقادا واحدا يقول لا يجوز ومن جعلها اعتقادا متفرقا
 يقول يجوز كما في المحيط رجل استاجر من آخر مائة اجارة طوبة
 وقبضها واجرهما من غيره مقاطعة كل سنة اشهر بعد اشهر
 فلما رآه المستاجر الثاني وجد الاشجار قد اذخرت من البركة
 بعد من اجره ليرده عليه حتى جاز ايام الفسخ وحضر من اخره
 وفسخ الاجارة وطلب مال المقاطعة وبني المستاجر الثاني
 واعتل بعلته ان الاشجار محترقة سمع عليه ويسقط عنه مال
 المقاطعة اذا لم يعمل في الكرم عملا يدل على الرضا ولو كان من اجرو
 حاضر حتى اكسده الرد ولم يرد لا يستقط مال المقاطعة وعلى
 هذا اذا اجر داره واراد المستاجر ردها بخيار رؤية او عيب ان لم
 يجكده الرد بان كان المخرج غاييا لان الرد اذا حضر المخرج لا يجب
 الاجر اذا لم يكن على في الدار عملا يدل على الرضا كما في المحيط وبني
 المتفرقات الاجر اجارة طويلة اذا باع المستاجر ثم جاءه خيار
 هل يتخذ ببيع فيه ربا بينات والصحيح انه يتخذ وهو كما لو
 اجر اجارة مضافة ثم باع قبل مجيئ الوقت المضاف اليه وكان
 البيع ظهير الدين يقول عددي لا يتخذ ببيع وفي ظاهر الرواية
 يتخذ ببيع كما في الثانية اجر الدار اجارة طويلة بخمسة دنانير
 وقبضها وسلم الدار ثم باعها بغير اذاف المستاجر بخمسة دنانير
 وقبض الثمن ومات ولما مال له سوي هذه الدار فللمستاجر
 احق بها وله ولاية الحبس حتى يستوفي في مال الاجارة لان
 بالكون بطلت الاجارة دون البيع فبقي الدار على ملك المشتري
 لكنه يخير ان شاء ادبي الاجرة وقبض الدار وان شئت ترك وان
 اجاز ببيعها ومال الاجارة عشرة والثلث خمسة للمستاجر

لاجل الخمسة المائة ولا بد من الحبس ايضا قال القاضي ببيع الدين
 برج ليس لك ذلك كما في القضية رجل استاجر من اخر اجارة طويلة
 دارا بامانة دينار وقيمة الدار خمسون دينارا فان وارثه
 انسخت بعتة ولم يترك مال سوى هذه الدنيا وعرف ان وارثه
 العجرج هذه الدار من المتلج بالامانة الدنيا التي له على موثر
 اجارة طويلة ثم انسخت هذه الاجارة بيني ووارثه الذين
 المتاجر فلما جرد يوج على الوارث بالامانة الا ان تركت
 املت هذه الدار وقهرها خسون فيطالبه المتاجر بقدر
 حسيب بالامانة كما في الذخيرة وفي الفتاوى الصغرى اذا
 اجر دار من رجل اجارة طويلة ثم اجر من اخر اجارة طويلة
 لا يجوز ولا تنقلب جارة بعد ما انسخت الاولى فيها
 وانه مشكل ويبني ان تكون المسألة على رواتين لان
 في الاجارة الطويلة بعض العقود عليه مضاني وفي صحة
 في الاجارة المضائق قبل مجي الوقت المضاني المبرر ان
 والاجارة الثانية دليل في الاجارة الاولى كالبيع فيجب
 ان يكون في المسألة رواتين كما في المحيط رجل استاجر دارا بامانة
 طويلة ثم ادت الاجارة من بضعها بضعها المتاجر ثم جرد بضعها
 لانت الاجارة باقية ببقا الاصل كما في الظاهرية فلو اجر
 المتاجر المتاجر بالاجارة الطويلة من غيره يبيع الايام
 المستفانة في الاجارة الثانية انها اليوم الماثر والمادي
 عشر واثنا في عشر مثلا من شهر كذا ويستثنى نصا لبيتين
 الداخل من الايام في العقد الثاني من غير الدار هكذا
 وكذا كالمشهور في كذا في الشرط وهذا اذا

كتب

كتب دكوالاجارة الثانية على حدة اما اكتب في الذكر
 الاول او على ظهري فذكر فيه سوى الايام المستفانة المذكورة
 فيه يكفي لجواز العقد الثاني كما في المحيط واذا استاجر بشا
 اجارة طويلة صحته تدان في موصوفة فاعطاه مكانا
 الدار بامانة ثم تقاسمها فالاجر يطالب بالدينار بالدار
 ولو كان العقد في سدا وياتي المسألة في الجارية بالاجر
 باعطاء الدار كما في الذخيرة ولو غرس الاجر في الارض اب
 الكرم في الطويلة للمتاجر المنع لانه ليس له ملك اليد والفرق
 واذا قلع الاجر الاشجار وكسر الاعصان لا يملك المتاجر
 المنع لان اعتبار هذا البيع بظهوره حتى التفتي لاني حتى
 الشجر ولو احتل المتاجر ليس له ذلك مع انه في بيده لاني
 الوجيز استاجر اجارة طويلة واستمر الاشجار بصر
 الاستحجار ثم اثمرت الاشجار ثم قسحها فالاشجار على ملك
 المتاجر ولو قطع الاشجار ثم قسحها فهي للاجر ولو قطعها
 المتاجر فعليه قيمته لانه يبيع ضروري لجواز الاجارة فلا
 ترتب عليه احكام اعيان ولو تلف الاجر الاشجار في مدة
 الاجارة فالصحيح انه لا ضمان عليه كفي بخير المتاجر في
 المنع لانه عيب ولو قطعها المتاجر في مدة الاجارة قال
 برهان الدين صاحب المحيط وقاض خات والقاضي ببيع
 الدين لا يضمن نقصان لكنه بخير الاجر كما في القضية استاجر
 الكرم اجارة طويلة ثم دفعها مساملة الى الاجر كانا طويلا
 بطريق بيع الاشجار بائنة المعاملة وان كانت بطريق
 المعاملة ثم دفعها اليها لك معاملة لا يجوز كما في الوجيز

هم

ولو استجر كرمًا لم يره وقد كان صاحب الكرم باع الاشجار
قبل الاجارة حتي صحت الاجارة لان المستاجر خيار الروية
في الكرم ولو تصرف في الكرم بغير الاكف بطل خيار الروية ولو
اكل من ثمار الكرم لا يبطل خيار الروية كما في خزانة المفتين ولو
مات المستاجر طويلا وعليه ويؤثر لان المستاجر يثبت
المستاجر احق من ساير الغرماء للمرتبة بالوهن كما في الخاتمة
الاجارة الطويلة اذا كانت فاسدة بسبب لان علي المستاجر
اجر المثل لا يزداد علي المسمى كما في خزانة المفتين ولو رهب المستاجر
الاجارة في الاجارة الطويلة من الاجر قبل انفساخ الاجارة
لا يصح لان الاجارة صارت ملكا للاجر قبل انفساخ الاجارة
فلا يصح لانه يكون هبة ملك الاجر من الاجر كما في الصربي
استاجر سنا فالتبخل له سنيته من خسة في أرضه انتر عشر
شربا بجره معيية فقال السفا ان خسة لا يصلح لهذا
العرض فاذن لي ان ازيد شربا وانقص فاذن له ان يزد
فالتخذة فلا تدع شربا يستحق الاجر بالزيادة كما في القصة
استاجر اجارة طويلة اذا اجري غيره او دفع الي غيره من زرعته
علي ان يكون البذر من قبل العامل ثم ان المستاجر الاول مع
اجرة تنافسها الاجارة الاولى هل تبطل الاجارة الثانية
والثالثة اختل فوافيه والصحيح انها تنفس سوا اتخذت
ايام النسخ في العقد في او خلت فان كان ايام الخبار
في الاجارة الاولى ثلاثة ايام من اخر سنة ثمانية واربعا
في الاجارة الثانية كذلك او علي خلاف ذلك فالحق في الثانية
ويعلم النفع الذي يستاجر له اية اي علم يستبان للذة
بيان

بيان العمل كالصباغة بالحقنة وغيره سحجة وهو الاظهر
ويوقع في بعض كالمصنعة بنوت وعين مهلة ولعله يصح
والمراد ان يبين في الصباغة بيان لا ينفخ في تنازع و
الصنع فانه يدفيه ان يعين الثوب الذي يصبغ ولون
الصنع بانه اجر او يحوه وقد رث الثوب معلوما لانه قال في
الحيط لو استاجر له عشرة اقذار ولو رهبها فالاجارة
فاسدة وان سمي جسر لانه يختلف منظره وريقته
ولا بد من بيان قدر ما يصبغ به وجنسه كما قاله الطوري
قال السيد احمد وقوله وقدر ما يصبغ به هذا لا يظهر الا في نحو
الدودة كما في عمرات والعصن ولذا قال في البحر وقد رث الصنع
اذا كان مما يختلف اه وفي القصة في والصنع بالنفع انك
وباكر ما يصبغ به وانها حة اذ بي جنس الخياطة والحيط
ولذا قال في الجيع ما يرفع الجاهل وهو مستلف ببيان اي
بيان العمل علي وجه الاجارة فيه قال في البحر وذلك في الاجير
المتردد واما الاجير الواحد ففي النوع الاول ولا بد فيه
من بيان الوقت كما في الهداية وصرح في التحفة بانه مث
نوع الاستيجار علي العمل لكن لا بد فيه من بيان الوقت
فوعاية البياض فيستر ولد في استيجار الدابة للركوب ببيان
الوقت الذي ينتفع المستاجر به فيه كقولهم او شرب او بياض
الموضع كما ركبها من البصرة الي الكوفة فلو خالدا المقد عمرها اي
عن بيان الوقت او للموضع كما لو استاجرها ليشبع عليها
او يستقبل الجاح بل ذكر وقت او موضع اي فاسدة بزيادة
اي فلا يجب اجر المثل الاجمعية الانتفاع به يعلم فساد

اجارة ذوات العلافين الواقعة في زماننا لعدم بيان الوقت
 والموضع اه ولا بد في استيجار الدابة من بيان من يركب على
 الدابة والعقد المحمولى عليها ويعلم النفع ايضا بالاشارة
 كتناول هذا الطعام الى كذا الا انه اذا علم المتقول والملائ
 المتقول اليه صارت المتفقة معلومة ايضا فيصح العقد
 وهذا النوع قريب من النوع الاول من يلزم واعلم ان الاجرة
 لا يلزم بالتقيد لان العقد يفتقد شيئا فثبنا على حدوده
 المتقنة على ما بينا والعقد معا ورضه ومن قضيها المساواة
 بان يكون البذل متايلا للبذل ففرضه التراضي في جانب
 المتقنة التراضي في جانب البذل الاخر فلا يفتقد قريب الموجر
 لو كان اجرة ولا يملك الطالب بتسليمها الى مال ولا يلزم علينا
 صحة الامراعي الاجرة والكفاية والرضه بها لا نأقول
 ذلك بناء على وجود السبب فصاير الاضغحة في النقص من بعد وجود
 المخرج كذا في غايية البياث كمن في المحيط ان جواز الابرار قول
 محمد خلافا لابي يوسف واشار الحكم الي انها لو تصارفا
 بالاجرة فاختاروا له ردهم وناذروا بجوز وهو قول ابي يوسف
 خلافا لمحمد وان كانت الاجرة تنقذ بغيرها لا يجوز المصارفة بها
 بالاجماع والابرار عن بعض الاجرة صحيح اتفاقا لانه يفتقر الى
 الخط كذا ذكره الولي الجي فلا يجب ترتيبه على عدم لزوم الاجرة
 لتسليمه اي اداء الاجرة لانه اي بالعقد قال السيد محمد وحول
 الحكم لا يلزم بالعقد معناه لا يملك فان محمدا كونه في الخارج
 ان الاجرة لا يملك اي بالعقد وما لا يملك لا يجب ايضا وهو
 الشافعي يملك الاجرة بنفس العقد ويجب تسليمها عند
 تسليم

تسليم العيني المتاجرة لانها عقد معاوضة فيثبت الملك
 في البذل لبي بنفس العقد وهذا مبني على اصله ان المتقنة
 المدومة وعنده جعلت موجودة حكما لان شرط جواز
 العقد ان يكون المتقول عليه موجودا متداولا على تسليمه
 صلي الله عليه وسلم نهى عن بيع ما ليس عند الانسان وهو
 في السلم والشارع جعل المدوم حقيقة موجودة احكاما لا جعل
 المتقنة في الرحم كالحق في حكم الاحكام من الوصية والارث
 وكما يجعل الموجد حقيقة كالمعده حكما لا جعل الموجد حقيقة
 بما لا يرب سببا حكما في حق الاحكام كالارث وعقدها ما
 اولاده والدليل على انه كالموجود جواز الاستيجار بالدين
 ولو كان معدوما لاجاز ان لا يصير ديناً دين وهو خارج
 شرعا ولنا ان هذه عقد معاوضة فيقتضي المساواة
 بغيرها وذلك بقابل الدين في الملك والتسليم واحد الدين
 وهو المتقنة لم تصر ملكا بتقيد العقد لاستحالة ثبوت
 الملك في المدوم فكذا في البذل الاخر ولو ملك الاجرة لملكها
 بغير بدل وهو ليس من قبضة الماوضة فتأخر الملك فيه
 ضرورة وجواز العقد ليس باعتبار ان المدوم جعل موجودا
 حكما وكيف يقال ذلك والموجود من المتقنة لا يقبل العقد
 لانه عرض لا يبقى زمانين فلا يتصور فيه التسليم حكم العقد
 والعقد على التسليم شرط لجواز العقد وما لا يتصور
 فيه التسليم لا يكون محلا للعقد بل باعتبار ان العيني
 الذي هو سبب وجود المتقنة اقيمت مقام المتقنة في حق
 صحة الاجاب والقبول وفي وجوب التسليم اذ العيني هو

التي يمكن تسليمها دون العرض فانفتحت في حقها في الحال
فوجب عليه تسليمها وصار العقد مضافا غير منفصل للحال
في حق المنفعة ثلاث اقضي ما يتصور العقد على المنفعة ان
يكون العقد مضافا الي وقت حدوثها فينفصل العقد في كل
جزء من المنفعة على حسب وجودها شيئا فشيئا وهو مذهب
قولنا ان عقد الاجارة في حكم عقود متفرقة يتحد وانتهى
على حسب حدوث المنافع وانما قامت المعين مقام المنفعة
تعييها للعقد في حق الافتقار والتسليم ضرورة عدم قصد
في المنفعة والضرورة في حق الملك في البذل انما انتهت بالمنفعة
يشتت بقدرها فلا يظهر في حق ملك البذل كما لا يظهر في
حق ملك المنفعة فيكون العقد مضافا الي وقت حدوثها
غير منفصل للحال في حقها وهذا اولي من الذي ذهب اليه الثاني
فان فيه قلب الحقايق وهو جعل المعدم موجودا وما ذهب
اليه ليس فيه الا اقامة السبب وهو المعين مقام السبب في
المنفعة في حق بعض الاحكام وهذا القدر من التقييد هو
في الشروع الاتري ان الشارع اقام السفر مقام المنفعة لانه
سببها واقام البلوغ مقام اعتدال العقل حتى علفت التكليف
به لانه سببه ونظائره كبره لا تخصي وانما جزا لا يستجاءر
بالدين لان العقد ينفصل في حق المنفعة فلم تقض المنفعة
دينا في ذمته فلا يجب بذلها ايها المبيع وعند افتقار التقييد
وهو زمان حدوثها لتقير هي مقبوضة فلا يكون دينها لدين
اصلها ولو كانت العقد منفصل في حق المنفعة لما جازت
الاجارة بالدين الموجب اصلها كما لا يجوز السلم به ولو جازت

ان

ان يجعل المعدم كالمستوفى لجاز ذلك في السلم ايضا كما اذا باع
المعين بالدين فاذا استوفى المنفعة يثبت الملك في الاجرة فيكون
المساواة وان عجلها او اشترط تحجيلها فقد التزمه بنفسه
وابطال المساواة التي اقتضاها العقد فيصير بخلاف الاجارة
المضافة الي وقت بشرط تحجيل الاجرة حيث يكون الشرط للاملا
ولا يلزمه الحال شي لان امتناع وجوب الاجرة فيه ليس متعينا
العقد بل بالنظر في بالاضافة الي وقت في المستقبل والمضاف الي
وقت لا يكون موجودا قبلي ذلك الوقت فلا يتغير هذا المعنى
بالشرط فيما نحن فيه انما لا يجب لا اقتضا العقد المساواة ليس
بمضاف مرجا بطل ذلك المعنى بالتفريع على خلافه الاتري
ان الثمن في البيع يجب في الحال ولا يجب تسليم المبيع حتى يسلم
انتم لان العقد يقتضي المساواة ثم اذا كان الثمن موجودا
يجب تسليمه في الحال لانه فاق بالقيمة مريحا ولا يقال يصح
الامرا من الاجرة بعد العقد ولو لم يملكها الماصح كذلك يصح الاتري
واكتفا لزمها وكذلك يزوج امرأة بكني دارسنة وكما الدار
اليها ليس لها ان تمنع نفسها فلو لم تملك المنفعة او لم تقبضها
لمنعت نفسها لانا نقول لا يبيع الا ببل عند ابي يوسف لعدم
وجوبه كالمضاف بخلاف الدين الموجب فانه ثابت في الذمة
فجاز لامرا عنه والحوال على قول محمد انه وحده سبب وجوبه
فجاز لامرا به بعد وجود السبب كالا براعنى القضا من بعد
الزوج والرهني واكتفا لزمه للوثيقة فلا تشتت فيه حقيقة
الوجوب الاتري انها جازات بالثمن في المبيع المشرط فيه
الحيار وبالدين الموجود وجازت كالثمن بالزوج وجاز تسليمها

ن

بالشرط فكذلك بهذا الدين اما جواز الكفاية فظاهرا لا
يجوز تعليلها بشرط ملازمة فهذا لا يكون اقل منه واسا
الرهن فلا بد استيفاء الدين حكما فيكون مستترا بالاستيفاء
الحقيقي فلو استوفى الاجرة هنا حقيقة جاز فكذلك حكما
مجلد في الاجارة المضافة وانما يكون للمرة ان تحبس نفسها
بعد تسليم الدار اليها لا فدا في ماسين لها برضاها وهو
المراد منها عادة عند الاطلاق فصالحا اذا اعلنت المرر
كله فانه يجب عليه تسليم نفسها قبل حلوله فكذلك هذا بل
اولي لانها تسلمت الدار وهي قايمة مقام المقتدة من وجه
علي ما بينا وما قول ان ان ارجع جعل المدوم حقيقة
موجود احكاما فتقول فيه نعم تكن عهدة ذلك خيا مكن تقدير
وجوده حقيقة لان الركن في الحقيقة حكما اذا كان يمكن تقييده
حقيقة كما في المستشهد به فان الحي يتصور موهنة وكذا
بالعكس واسا المنافع فلا تقبل العقد اصل حتى في حال
وجوده فعلي ما بيناه فكيف يقدر وجودها لجواز العقد
وليس في وجودها جاز بل بطلان ذلك على ما بينا على ان ما
اعتبره قلت وما اعتبرناه تغييره فلان اولى علي ما بيناه يولي
بل تلك الاجرة باحدا ربهما شيئا وفيه ان بل لا تغلظ الحل
قابل الاول بتجليل اي بتجليل المستاجر الاجرة عن غير شرط
او شرط في الاجارة المتغيرة اي بشرط الموجر لتجليل على
المستاجر وهو الامر الثاني وقد قدنا عن الزيلعي انه لو عجز
او شرط تجليلها فقد التزمها بنفسه وباطل المساواة
التي انتقضاها العقد وفي العتبية اذ جعل الاجرة في ربهما
لا

لا يملك الاسترداد ولو كانت الاجرة عينا فاعاها رعاها
رب الدار فهو كالتيجيل هو في المحيط لو طالبه بالاجرة عينا
وقبض جاز لتضمنه تجليل الاجرة اما الاجارة المضافة
فلا يملك فيها الاجرة بشرط التجليل فان الشرط باطل ولا
يلزمه الحال شي لان المضاف الي وقت لا يكون موجودا قبل
ذلك الوقت فلا يتغير هذا المعنى بالشرط من يلزم لنا على
ما ذكره قاضي خان قال السر بن لالي الاجرة لا يملك في
الاجارة المضافة باسراط التجليل قالوا بالاجماع ونظر فيه
لوجود الخلاف فيه وقيل تجل عقود في كل الاحكام فبني
برواية تملكها اي الاجرة في الاجارة المضافة كما هو ظاهر
عبارة بشرط التجليل للمماثلة شرح الوهبانية للشربلاني
ولا يجزي ان هذا الكلام ذكره في الاجارة المتعارفة بخار
وصورتها كما قد منها انهم يولج روث الدار والارض فلابد
سنة متوالية غير ثلاثة ايام من كل سنة يجعلون الحل سنة
اجرا قبلد الا لا خيرة فيجعلونها اجرا كبيرا واختلف في جواز
والصحيح جوازها عند الجميع لان هذه الايام ليست بشرط
خيار في الاجارة بل قد استثنيت ولم يثبت فيها حكم الاجارة
ولان ينفصل ذلك الاجل عدم اتصال السنوات ثم اختلف المشايخ
الذين قالوا بجواز هذه الاجارة بعضهم يعتبرها عقودا مختلفة
وقال بعضهم تعتبر عقدا واحدا الا لا اعتبرنا ما عهود يكون
ما سوي العقد الاول مضافا والاجارة المضافة لا تملك
الاجرة فيها بالتجليل ولا بالشرط والنزاع من هذه الاجارة
تملك الاجرة قال صدر الاسلام الاجل المستشهد الصحيح

انها تنبذ عقود في حقه ساير الاحكام وعقد واحد في
 حقه ملك الاجرة بالتجيب او باشتراط التجيب اه فوضع
 كلام الشئ هذه المسألة اما اذا قال اجرتك اذ اري غدا بكذا
 فقد تقدم ان شرط التجيب فيها باطل اجامع ولا يلزمه
 للحال سري كما ذكره الزيلعي وارهذا قال الحلبي وبهذا التحريم
 يعلم ان كلام الشئ لا يترتب له تجيب غير محرره وقال السيد احمد
 وكان الاول للشئ ان يقول وقيل يحمل عقدا واحدا فينتي
 برباطية تحكيمها بشرط التجيب اي على هذا القول اه وقال
 الشيخ الرجزي والظاهر ان في الميابة اي عبارة الشريعة لا
 والتى سقطت اصلها تجمل عقود في كل الاحكام الا في اشتراط
 التجيب واهل متالي اعلم ان حكم باشتراط صحة التجيب بتمام
 لمن اجازته كما في قوله فيما قد سناه ونظر فيه بوجود الخلاف
 فيه فان الوجهين المذكورين مبنيا على عدم صحة اشتراط
 الا ان الثاني حمل العقود عقدا واحدا في جواز اشتراط تجيب
 ولم يحمل بنية العقود المضافه مع ان منهم من قال تلك
 الاجرة باشتراط التجيب في المضافه كما بينا بقوله بوجود
 الخلاف في مبصره بغيره فراجعه قال الحلبي في الحاشية
 اعلم ان الناظر اذا احتاج الى تجيب الاجرة لسبب فانه قد عزم
 قدرته على الاجارة الطويلة فالحيلة ان يفتد عقودا متزايدة
 فيملك بالتجيب ويشترط مبنا على ملك الاجرة باحدها فان
 الاجارة المضافه وهي احدي الروايتين وان كان قاضيان
 الاجماع على عدم الملك وعلى رواية عدم الملك تجمل مسألة
 الناظر عقودا مستفدة كما في نفس الامر الا في هذا الحكم
 تجمل

تجمل هذه كعقد واحد فيملك الناظر الاجرة بالتجيب
 او بشرط وقام التجيب في شرح الوهبانية لا في الشئ
 وبهذا التحريم يعلم ان ما قد منا وعنه ترسيا او تلك الاجرة
 بالاسس اي استيفاء المتأخر للمنفعة لانه اذا استوفى
 المنفعة تحققت التسوية واما اذا عجل او شرط التجيب
 فقد اطل حقه في المساواة وهذا هو الامر الثالث قال
 في المحيط اه وقع عقد الاجارة صححا على مدة او مسافة
 وجب تسليم ما وقع عليه دايم مدة الاجارة اه كلف
 هذا مقيد بما اذا استوفى المنفعة في المدة فلو ذكر مدة
 ومسافة وجبها في بيته ومنعت المدة فان استأجرها
 ليكرها خارج المصداق الاجرة ولو في المصداق الاجرة
 افاده الطوري فلو هيكت في الاول ضمن لتقدير بالمس
 لانه لما يجب الاجر لم يكن ما ذوقا في اسكانها بخلاف الثانية
 او تلك الاجرة بتسليمه اي من الاستيفاء في الاجارة
 الصحيحة وهذا هو الامر الرابع يبني اذا قبض المتأجر
 باجارة صحيحة ما استأجره ولم يمنع عن استيفاء المنفعة
 في المدة في ملكان العقد ما منع ولم يستوفها وجب الاجر لاف
 الواجب تسليم العيني التي يجدر من بها المنفعة في مدة الاجارة
 في ملكان العقد لا تسليم عيني المنفعة لانه غير منصوص فاذا
 سلمها فافترقت متاعه ولا مانع منه ولا من اجبي سلطان
 او غاصب فقد تمكن وفترت الاستيفاء بتعطيل منه فلا يمنع
 لزوم الاجر وفوق القيد تظهره وانما ملو لم يسلم اول ثلثي
 فادعته او سلم فادعته في غير المدة او فيها لكن جبرها في غير

محل الاجارة او في محلها وبها عذرها نفع اول عذر وصفه
 سلطان او غصب فاصب او كانت فاسدة فلا اجارة فاده
 الحوي في شرحه قال في المنتقى عن ابي يوسف ربح المستاجر
 اذا اجار بالعبد المستاجر مريضا او قال قذا بقا وبهني رب
 العبد انه كان على كذا وكذا وبرهن المستاجر انه كان انت
 يومئذ وكان مريضا فالبينة بينه رب العبد كذا في الخط
 ولو كانت الدار مشغولة بجماع المحرر والارض مزروعة
 فالصحيح انه يصح لكن لا يجب الاجر لم يسلم فارغا او يسع
 ذلك منه ولو فزع الدار ولم يسلم الزنت الاجارة ولو سلم كل
 الدار لاربيتا مشغولا بجماعه سقط الاجر مجصته ولو للجار
 في الباقي لتفرق الصفتة عليه فان فرغ البيت قبل الفسخ
 لزنت الاجارة كما في العتابة الا في ثلاث مسال مذكورة
 في الاسئلة الاولى اذا كانت الاجارة فاسدة فلا تختب الا
 بحقيقة الانتفاع كما في الفصول الهادية وظاهرا وفي الا
 اخراج الوقت فيجب اجرة في الفاسدة بالتكن الثانية
 اذا استأجر دابة للركوب خارج المصر فحسبها عنده ولم يركبها
 فلا جرة كما في الخانية بخلاف ما لو استأجرها للركوب في
 المصر فحسبها ولم يركبها الثانية استأجره في كل يوم بدانت
 فاصكه سنين من غير ليس لم يجب اجرا بعد المدة لوجه
 فتفرق كل كل في الخلاصة وهو عبارة الاسما في ولو استأجر
 دارا او راضا وقفا اجارة فاسدة ونزعه رها واستكنها فزومه
 اجرة مثلها لا يجاوز المسهي ولو لم يزرعه رها لم يسكنها الا لزمه
 اجرة هذه على قول المتقدمين انه فآخذ مولا فاصا حب
 الغوليد

الغوليد من مرسوم ما ذكره فان تقييده عدم لزوم الاجر يقول
 المتقدمين يفيد لزوم عدمه على قول التاخرين صريح لكن وذكر
 الشيخ شرف الدين ان استثنى الاجارة الفاسدة غير
 لان له احوال اخر وهو انه لا يجب الاجر فيها الا بحقيقة
 الاستيفاء وهو حسن وان ناقشه الشيخ صالح فيه وقدر
 صاحب الاشباه على الثانية ما استثنى البعد سابقا منها
 لو هلك في زمان استأجرها عنده بضمنه لانه لا يجب
 البحر لم يكن ما في استأجرها بخلاف ما اذا استأجرها
 للركوب في المصر فمهلك بعد استأجرها كما في فروع الكايسي
 قال الشيخ الوجهي والمسال الثانية متفرقة على ان شروط
 التمكن ان يكون في المكان الذي جرى فيه العقد وفي زمنه
 فلو استأجرها ليركبها خارج المصر واستأجرها في المصر وتذلو
 استأجرها خارج المصر بعد الزمن الذي عينه فقد تمكن من
 الانتفاع لكن لا في المكان الذي عينه في الاولى ولا في الزمان
 الذي عينه في الثانية فلم يوجد الشرط حتى لو استأجرها في هذه
 المسال خارج المصر في الوقت الذي سماه للركوب او في
 المصر فيما اذا استأجرها ليركبها في المصر وفي الوقت الذي سمي
 وجب الاجر كما في المنع عن الهادية في باب الاجارة الفاسدة
 فخرجت منه مسال الثانية وهو ما اذا استأجرها في زمان
 واستأجرها في اخر فلا يجب عليه الاجر وفي الاستدراك ذهب
 بالادلة التي ذكرها في المكان في اليوم ولم يركب يجب الاجر وان
 ذهب الى ذلك المكان خارج المصر بعد مضي اليوم بالادلة
 لا يجب الاجر وان تمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف

اليه العقد انه تمكن بعد مضي المدة كما في الذخيرة وصحي
المساواة الثالثة التي نقلها عن الخلاصة انه يجب لكل يوم
دائمت ما دام الوقت الذي يعلم انه لو لم يستقر فيه
لا مكان الانتفاع من الثوب في ذلك الوقت ولو مضى
يعلم انه لو كان لبسه لم يترك سقط عنه الاجر لانه بعد
مضي ذلك الوقت تغذر جملته منتفعا به كما حققه البير
ثم فرغ الما تن علي هذا اي علي ما ذكره من تملك الاجرة تمكن
المستاجر بالكسر من استيفاء المنفعة فنقله فيجب الاجر
لدار قبضت اي قبضها المستاجر لخال انها لم تنكف
علي بنا المفعول اي لم يسكنها المستاجر ولا ما سوره لوجود
تمكذ اي المستاجر من الانتفاع بالدار المستجرة وهذا
اذا كانت الاجارة صحيحة قال السيد احمد هذا ما يورد
كلام الشري الفري انه لا حاجة الي استن الصور لاولي
يعني من الثلاث التي استن لها صاحب الاشياء وقد
تقدم تبينها علي ذلك اما الفاسدة فلا يجب الاجر الا
بحقيقة الانتفاع كما بسطه في العادة قال في البرزانية
وانما يجب الاجر في الفاسدة بحقيقة الاستيفاء اذا وجد
التسليم من جهة الاجارة وان لا تسليم اليه لامث
جهة الاجارة لا يجب الاجرة وان وجدت حقيقة التملك
واعلم ان التمكن من استيفاء المنافع انما يوجب الاجر بشرطين
احدهما ان يتمكن في المكان الذي اضيف العقد اليه الثاني
ان يكون في المدة المضاف اليها العقد وانكف المص الاجر
ولم يبين المسمى او المثل فنقول الفساد قد يكون لحالة

قدس

قدر العمل بان لم يبين محل العمل وقد تكون لغيره لا لثقة
بان لم يبين المدة وقد يكون لغيره لا لثقة وقد يكون بشرط
فاسد مخالف لتقتضي العقد فالفاسد يجب فيه اجر المثل
بالفاما بلغ ولا يزال علي المسمى ان سمي في العقد بال
معلوما وان لم يسم يجب اجر المثل بالفاما بلغ وفي باب اطل
لا يجب الاجر والعيب غير مضمونه في يد المستاجر سواء كانت
صحيحة او فاسدة او باطله كما في العتائية وظاهر ما في
الاسما في اخراج الوقف فيجب اجرة اي اجرة الوقف
في الاجارة الفاسدة بالتمكن كنافي الاشياء وقد قدمنا
كلام صاحب المص علي هذا وهو ان علي اطلاق المص مع
اعتراضه بذلك علي من لا خسر ومع انه يمكن الجواب عن
من لا خسر بانه قد تنبع المتقريب كما عزي اليهم في الاسما
من عدم لزوم الاجرة في الفاسد في الوقف كغيره لا بحقيقة
الانتفاع وحيث قال البيري لم يرفي المسا لثلاثة اثار
كلاما والذي رايته في وقف الناصحي وان كانت الاجارة
فاسدة فتقتضيها المستاجر فلم يوزع الارض او لم يسكن الدار
فلا شيء عليه ثم قال فيوجد من هذا ان المستاجر للوقف
فاسدا لا يعيدنا صبا ولا يجب عليه الاجر ان لم ينفع به
ونقل عن الاجناس النصريح بان الاجرة في الوقف في الاجارة
الفاسدة لا تجب الا بحقيقة استيفاء المنفعة قال ولا ترد
علي ما روي به الموجه وهذا نص صريح في عدم الوجوب
فيه الوقف اذا وجر فاسدا لا بحقيقة الانتفاع قال في السور
وعدم الوقف علي النصريح بذلك في كلام التاخيرين لا يبينه

اه اي لا خيال ان ما في وقف الناصحي والاحسان على من
 المقدمين فلا يباقي من يوم الدساق قلنا وهل نال
 البتيم والمعد للاستقلال كذلك امر لا قلنا واذا علم في
 الوقت ما قدمناه عن الاحسان ووقف الناصحي يعلم في
 مال البتيم والمعد للاستقلال اذا اوجر فاسد انه لا يجب
 الاجرة فيه ما لم يتنع المتاجر به والله تعالى اعلم وهل مال
 المتاجر يفتح البتيم في البيع وفا يعني اذا اشترى البائع وفاء
 ما باعه من المشتري وفاء لا ذلك بعد قبضة فان الاطارة
 صحيحة مدة الاجارة فلو مضت المدة وبقي في يده فانه على
 ما اقمي به علم الروم يلزم وجوب المثل ويسمي ببيع الاستقلال
 كما اشار اليه الحلبي كقول السيد احمد وفيه انه لا اجارة
 اصلا بعد انقضاء المدة فتدبره وقال المايجاني والاسلاك
 الحقيقة لم يجب الاجرة بالتكليف فاسد اجازتها فكيف هذا في
 ولا يجزئ ان المعتقد انه في حكم الرهن فانه لا يلزم الاجرة ولو
 استوفى المنفعة كما في النهاية واقتني به في الجيرة والمطوية
 من كتاب الرهن خلافا لما قدمه الثم عن الحلبي فيل كفاية
 وقال في البرازية من جعله فاسدا لا تنفع الاجارة ولا يجب
 سمي وكذا من جعله رهنا ومن جوزه جوزه الاجارة ولا يجب
 البائع وغيره ولا يجب الاجرة كذلك محل نزاع قال السيد
 احمد ولا يتردد لما ذكرنا لانه اذا حكم بالصحة في هذه الاجارة
 فيكتفي فيها بالتكليف وحكم الفاسد لا يتغير به وقال الشامي
 ولا يتردد في مال البتيم لان من افقه تضمن بالقبض وهذا
 من قبيله ما يجازي وينافيه ما قدمناه انفع عن البيرك
 ان

ان المتاجر للوقف فاسد لا بعد غاصا فلياجر اياكم
 هذه المسائل وخرج علي تلك الاجرة بتمكين المتاجر من
 استنباط المنفعة ايضا بقوله ويستقط الا حكمة بالقبض
 اي بالحمولة بين المتاجر بالكسر وبين العين الموجهة
 من الانتفاع بها التي يمل الساكن الاول او المخرج من كذا في
 شرح المحوي عن القنية ما يجالعه وعبارته وفيها استاجر
 ربحي مع الدار فغصه الجيرات بغنوي الدية والقضا لا يستقط
 عنه الاجرة ما لم تمنعها وفيها الغاصب بعد المتاجر
 عن الدار في المدة او في بعضها لا يستقط الاجرة من والاجر
 اذا منع المتاجر عن سكني الدار التي اجرها بعد التسليم لا يستقط
 الاجرة وقد تضمنوا ان ما في القنية اذا خالف غيره لا يتبع
 لان حقيقة الغصب لا تجزئ في العقار وهذا تقليل لوجه
 تفسير الناحية الغصب بالحمولة فانه قد يقال علي محرد
 عبارة المتن كيجري الغصب في العقار عند ما وقد اقتضت
 كلهم علي اطلاع الغصب فتفسيره بالحمولة لا يدفع
 ذلك المقال وهل يتفسخ الاجارة بالغصب قال في البداية
 نعم خلافا لما صرح في ثوابه والغصب ايضا كما نقل عنه
 الزيلعي فانها قال لا تنتقض الاجارة بغير الخلاف تظهر
 فيها اذا زال الغصب قبل انقضاء المدة فعلي القول بعد
 الغصب يستوفي ما بقي من المدة وعليه الاجرة بما به افاده
 ابو السعود وهذا بعيد لزم الاجرة بتمكين البعدي وال
 الغصب لبقا العقد فاذا اراد المتاجر ان يسكن بغير المدة
 ليس للمخرج منقصة قال الطوري وهذا بعيد ان ذلك موكول

التي ارادة المستاجر والدول اليق بالقواعد قال السيد احمد
 وقال ثم ربيت ابا السعود نقل عن الظهيرية انه ليس لاحد
 الاستناع بدون وضع الاخر ولو غصب في بعض الدقة نجح
 سقط الاجر قال في الحيط فان عرض في الدقة يابغ الاستناع
 كما اذا غصب الدار من المستاجر وخرقت الارض المستجرة
 او انقطع عنها الشرب او مرض السد او ابت سقطت الدقة
 بقدر ذلك او كل ذلك لزوال التمكن من الاستناع وهو شرط
 لوجوب الاجرة وتسليم الحبل فما اقيم مقام تسليم التفتة
 للتمكن من الانتناع فادوات التمكن فأت التليم كما في
 المذبح وقال محكي الخير الرسل اقول فلو لم تغف التفتة
 بالغصب كغصب الارض المقررة للزهر والبنايع الغرس
 والبنايا بسقط لوجوده معه وهي كثيرة الوقوع فتأمل
 اه الا اذا سكن اخراج الفاصب من الدار المنقصوبة
 بعد الاجارة فمثلا بشفعة او حجارة والشفاعة تكون
 باستطاف خاطر الفاصب والحجارة تكون من يمينه قرا
 افاده السيد احمد شاه اي وان امكن لا يسقط الاجر
 وان لم يجزجه لانه مقصر بعدم الاخراج مع امكانه مجموع
 فهو حاشية الاشياء ولولم يمكن اخراجه الا بانفاق مال الدائن
 قال في التفتة ولو استاجر المرء فغصبها غاصب مدة سقطت
 حصتها ان لم يكن اخراجه الا بانفاق ماله وان امكن بالشفاعة
 او الحاشية لا يسقط اه ولو انكر ذلك اي الغصب الموجب
 وادعاه المستاجر ولا يثبت له اي الاستاجر فيكون مضمونا
 يحكم الحال اي فان كان المستاجر يتكلم من التفتة خالدا
 المنازعة

المنازعة فالتقول للموجر بان كان ممنوعا عنها فالتقول للمستاجر
 ولا اجر عليه وهذا امر اذ قول صاحب الحجر فان كان المستاجر
 هو الساكن في الدار لم يأت الملام في التمكن لاذني السكني
 نفسها كسالة الطاحونة بيمينه لوقوع الاختلاف بين
 مستاجر الطاحونة والموجر بعد انتفا المدة في جريان الدار
 وانقطاعه فانه يحكم الحال فان كان جاريا حال المنازعة
 فالتقول للموجر والناقول للمستاجر وقال العلامة القدسي
 ويسال كثير اعني دعوي الشراقي بعد فوات وقته فاقبت
 بان اثباتها على المستاجر لان النزاع وقع بعد فوات الشراقي
 الذي هو المانع ولا ينظر الى كون الما منقطعا في ذلك الوقت
 لان انقطاعه ليس ما نفا مطلقا بل انما يكون ما نفا في وقت
 مخصوص وهو وقت الرب ووقت النزاع كان الما منقطعا
 ولو كان الما نغ هو عدم الما لكان ذلك موجودا في كل ارض
 ربيت ثم يزال عند الما اه ولا يقبل قول الساكن اي حدث
 لان ساكن في مسالة الغصب لانه فرد دخيرة قلت
 وظاهره انه لو تقدم الساكن وشتر بعد اعلى الفاصب الذي
 اسكنهم او تقدم الفاصب وسكنهم اقبلها واقر اعلى تسلمهم
 سقط الاجر والله تعالى اعلم وان لم يكن فيها ساكن اصيل
 فالمستاجر ضامن للاجر كما في الهندية عن المبسوط ويعمل
 ظاهره انه فرع ايم على التمكن من الانتناع وليس كذلك
 بل هو فرع على عدم لزوم الاجرة بيمينه عدم غلبها والا والى
 ان يجعلها مسالة مستقلة لعدم تفرعها على ما قبلها ولا
 يقتضيه قريب الموجر لو كان اي قريب الموجر اجرة دفعه

المتاجر يميني لواجري زيد دار له بعبد معين سمي وكان ذلك
 العبد ذراحم حر من زيد سلم زيد الدار الى المتاجر ولم يسلم
 المتاجر العبد الي زيد بل بعث هذا العبد بحري القدر من كل
 منها ام لا يثبت الدعوى المدعى فاقا انه لا يثبت الدعوى
 المدعى واستيفى المقتضى لانه لم يملكه زيد بالعقد وانما عكس اذا
 استوفى المتاجر المقتضى فان قلت يشك على هذا المصلحة
 الا برأى الاجرة والكفاية والرهن بها قلت لا يشك لان
 ذلك ينفع على وجود السبب فصار كما لعقود من القصاص بعد
 وجود الجرح كما في غايته البيان والله اعلم ولو باع المتاجر المورج
 بالاجر شيئا وسلم جاز لتضمنه استراط التجيل فتقع القاطنة
 بينهما فان قدر اياها العمل رجع بالاجر ومن المتاع والمواد
 من يمكنه المذكور فيها تقدم من المتى في قوله او تكتنه منه
 اي من الاستيفاء لتعليم المحل المتاجر بالمتى الى المتاجر بالبيع
 او وكيله بالاستيفاء ولكن لو سكنها الوكيل بنفسه قال الثاني
 لاجر وقال محي على الوكيل لانه قبض اوله للموكل ثم صار
 الوكيل بالوكفي غاصبا فلا يجب عليه الاجر وفيه نظر لان
 الغصب من المتاجر يسقط الاجر بزيادته بحيث لا مانع من
 الانتفاع فلو سلمه اي سلم المورج العبد المورج وهذا المورج
 على مقدر تقديره وحكم العقد كما كانت الاجارة عقد الانزاع
 للمقادير تسليم العبد المورج على المورج ولو لم يسلم على
 المتاجر وكان مقتضى العقد على المانع وهي تختل شيئا
 فلان مقتضى عقدها في كل ان من المدعى المسماة في العقد فلو
 سلمه بعد مضي بعض المدة المورجة اي المورج فيها في
 الصلة

الصلة وعبرة المخ اي مدة الاجارة فليس لاحدهما الا
 اي ليس للمورج الا مشاع من التسليم للمعنى المورج الى المتاجر
 وليس للمتاجر الا مشاع من التسليم في باقي المدة وروى ابن
 ساعدة عن محمد بن رجل كثر من رجل دار بعبده ستة فسلكن
 المتاجر الدار ثم نزلها القاص فان اراد المتاجر ان يمتنع عن
 قبضها في باقي المدة واراد الاخران يمتنع من التسليم فليس
 للمتاجر ان يمتنع عن التسليم في باقي السنة وللآخران يمتنع
 عن التسليم كافي المحيط فاعلم ان في هذه الاجارة من
 الوقت الذي فات ومضي وقص يوشك فيها اي في العبد
 المورجة لاحدهما لا لاجل ذلك الوقت بان كانت مدة الاجارة
 كلها كسنة مثلاً اوقات مرغوبة لا ترجع في بعضها فانها
 منها على الباقي منها كسنوات المدبنة فانها يرغب فيها بعد
 مضيها والمولد واما الرجعية وبعد تقضا رمضان الى الاول
 ذبي الحجة فانها فيها اي في العبد المورجة وفي المدعى اي
 في مدة الاجارة وقت لا يفسد اي يرغب فيها لاجل كسبها
 مكية ربيوت مضي وحوا يفسد منها اي في ايام الموسم وهو
 وقت اجتماع الحجاج في تلك البقاع المشرقة لا دال المناك
 فانها اي يبيت مكية مضي وحوا يفسد منها لا يرغب فيها بعد
 الموسم فلو استاجر رجل بيتا من بيوت مكية اوها فقام منها
 او من نحوها مدة ستة اشهر ولها اشغال مثلاً ولم يسلم المورج
 ذلك البيت او لم يوفى الى المتاجر في الوقت الذي يرغب
 فيها لاجل بل سلمه بعد اشهاد حر مثلاً خسر المتاجر
 في قبض الباقي كما في البيع اي اذا اشترى نحو بيت مكية

قبل زمن الموسم فلم يقع التسليم الا بعد انقضاء الموسم فان الشري
يخير لغوات الرغبة كذا قال السيد احمد وفيه ان الرغبة في الشري
لم تقت لعود ايام الموسم مجلا ف الاجارة وقال الشيخ الرضوي قوله
كما في البيع يعني اذا استخفت بعض المبيع فان المشتري يتخير لتفريق
الصفقة وهذا يقتضي ان يكون للمستاجر الخيار مطلقا سواء
كان وقتا يرغب فيه او لا لتفريق الصفقة ولا نه حيث ينضم
من التسليم في اول الدرة ربما يكون مضطرا في المبيع الموجه
الي استيجار غيرها فاذا ائتم بتسليمها بعد مضي بعض المدة
ربما ينضم بذلك فليتا مل هو وهذا كلام وجيه والواحد ما قال
ابو الطيب اي اذا لم تزجد بالبيع الصفقة التي اشتراها الزففة
فيها كما لخياطة واكتنا بتخذ المشتري كذا في البحر ولو سلمه اي
رفع الحجر الي المستاجر المتناج حقا الدار او الخافوت الموصرة
ولم يقدر المستاجر على الفتح لصعب عنه ان امكنه الفتح بلا كلفة
بضم الحاف وسكوت اللام اي بالامشقة وجب الاجر لاد
تقسيم الفتح من يد المستاجر ما لم من قبله لا من قبل الوجز
وقبده في القفية عا لرفع الفتح اليه في المهر قال وتسليم
الفتح في السواد ليس بتسليم الدار وان حضر في المهر للفتح
في يده ولا فقه في البحر والمخ كنه خلاف ما افتر به قاضي ايداية
واقره محشر الاسباه ~~وقال~~ لم يقدر على الفتح لسبب ان الخيار
الي بخ لا وحدا ومضت منه الاجارة لا يجب الاجر حيث
لم يتم التسليم انما ظاهره انه لو لم يقدر على الفتح بالفتح
المذموم اليه ويحتاج الي اجرة قليلة للخيار والحد اد لا يجب
عليه الاجر وبعد ذلك كلفة وتوقف فيه الشيخ الرضوي قلقت
وكذا

وكذا الوجز المستاجر عن الفتح للدار الوجزة بهذا الفتح
المذموم البذل يكت ذلك شحبا لان التخليص لم يصح من
الموجز صير فيه وفي التسمية تسليم الفتح في المهر مع التخليص
بينه وبين الدار تسليم الدار حتى يجب الاجر بعض المدة
وان لم يكن وتسليم الفتح في السواد ليس بتسليم الدار
وان حضر المهر والمفتاح في يده هو واختلا اي الاجر
المستاجر بعد شهر والمفتاح مع المستاجر وقال لم اقدر على فتحه
وقال الموجز بل قدرت على فتحه وسكنت ولا بيته لها حكم
الحال فان كان المفتاح في يد المستاجر وهو قادر على الفتح في
الحال فالقول للموجز وان لم يكن المفتاح في يده او كان لا يقدر
على الفتح به فالقول له رحمتي ولو يرهنا اي يرهن كل واحد منهما
على ما ادعاه فبيته الموجز مقدر على بيته المستاجر لا نه
لا عبرة لتحكيم الحال متى جات البيته ولا ن بيته الموجز
مشية وجود المفتاح او قدرته على الفتح وبيته المستاجر
نافية والبيته على النبي لا تقبل فجيرة وستاتي هذه المسألة
ايضا في فروع ذكرنا فاضاها باب ضمان الاجير تبيل الفروع التي
ذكرها الشيخ فتنبه وكذا البيع اي استري دارا وقبض ممتلكها
فضاع المفتاح من يد المشتري او لم يقدر على الفتح الا بكلفة
لا بعد قابضا للمبيع وان لم يضع المفتاح وكان المفتاح بحال
بيته لانه ان يقع به من غير كلفة يكون قابضا ولو اختلفا
حكم الحال ولو يرهنا فالله هات البياع وقيل ان قال الموجز
له اي للمستاجر اقبض المفتاح وافتح الباب والحال ان الموجز
لم يرفع بيته الي المستاجر وانما امره بالقبض وكان القبض

متيسر بحيث لا مانع منه فهو تسليم للبائع الموجه والآيات
 لم يقل قبض لا يكون تسليمها كما بسطه المصنف في الفقه قال
 السيد احمد وظاهره ضعفه اه وفي المذهب يعتن الوجيز وان
 قال له المالك وذلك الفلز فاسكنه الا انه لم يفتح الباب
 وقال المستخرج بعد الحية لم اسكنه ان قد عر على الفتح بلامونه
 يلزمه الاجر والافلا وليس للموجران يجمع ويقول هذا كسر
 الفلقت ودخلت المنزل ونهبها ولواجره والارسلها اليها فاعا
 لا بيتا كان مشغولا بمتاع الموجر اسلم اليه جميع الدار ثم
 افترق بيتا منها من يده ورفع عن الاجرة بجملة البيت
 وللموجر طلب الاجر للدار التي اجرها وكذلك لوارثه الاجر
 كل يوم لانه منفعة مقصودة وما يورثه لا يورثه
 كالنقطة لها طلبها عند المساء في كل ساعة قال الزيلعي
 وكان ابو حنيفة يقول في الكل لا يجب شيء من الاجر حتى
 يستوفي جميع المنفعة والعمل وهو قول زفر الدين المعتمد
 عليه جملة المنافع والعمل فلا يتوزع الاجر على اجزائها كالثلث
 في البيع والرهن في الدين ثم يرجع عن هذا فقال ان وقت
 الاجارة على المدة كما في اجارة الدار والارض او على قطع
 المسافة كما في كراء الدابة تجب الاجرة بجملة ما استوفى من
 المنافع اذا كانت للمستوفى اجرة معلومة غير مشقة فثبت
 نحو الادراج لكل يوم وللدار بة كل مرحلة لان سركل
 مرحلة منفعة مقصودة قال الثماني وفي الميسوط والاصح
 لان التذبير باليوم والمرحلة قول اكثر حتى وانما على قول ابي
 حنيفة المرجع اليه وهو قولها ايضا فانها قياس ان
 تجب

تجب في كل ساعة بحسابه لان المنفعة تحدث شيئا فشيئا
 فينبغي ان يستحق الاجرة كلما استوفى شيئا من المنفعة
 المسألة الا ان في ذلك حرجا لانه لا يعلم حصته الا بجملة
 وكان في استيفاء منفعة اليوم مع ليلته استيفاء منفعة
 مقصودة فقدرته به كما قدرته به النقطة فان الاصل
 فيها انها الحيا حاصلة او عطشت وتطلب منه ذلك
 لكن لما كان في ذلك عسر قدره باليوم والميلة لكن لما كان
 في تاخير ذلك عسر منها مفرقة قدرته بمجموعة ولا ضرورة في تاخير
 الاجرة فقدرته بعد تمام اليوم والميلة او بعد تمام المرحلة
 بخلاف ما اذا وقعت الاجارة على العمل كالحياطة والقصارة
 لان العمل في البعض غير منتفع به فلا يستوجب الاجرة
 بجملة حتى يبرح من العمل فيستحق الكل وكل هذا اذا طلعت
 وتوابع وقت الاستحقاق في العقد فثبت لانه من ثلثة
 التجهيل كما اذا قال اجرتك هذه الدار ستة على ان تطبخ
 الاجرة بعد شهرين بجره قال الا فتاوى واذا استرط في
 جميع هذه الوجوه تجهيل الاجرة اذ خيره فهو على ما استرطه
 لما انه اعرض عن قضية المالدلة بين البديلين والحقا طنة
 ونحوها من الصنائع الا ان الاجرة من العمل للشرط
 وسلم الي من استاجر به في ذلك وذلك لان العمل في
 البعض غير منتفع به فلا يستوجب به الاجر وفي الفتاوى
 الظهيرية والخطوط والخطوط على الخطوط وهذا في عرفهم
 اما عرفنا فالخط على صاحب الثوب زهكده بصفحة
 المصنوع مبتدأ قبل تسليمه يستقط من الاستقاط الاجر

وهذا خسر المتدا معنى لو هلك السبي في بيد الاجير بعد فرغه
من العمل المتشرط قبل التسليم فانه لا اجر له وقال الشيخ الرضوي
ويصح ان يقر انك علي انه فعل ما ضي ثم استأنف بيات
حكمه بقوله يستقط الاجر مضارع سقط والاجر على الاول
منسوب على المسؤولية وعلى الثاني مرفوع على الناعلية
وكذا كل من عمله انزل ان افترعه منزلة المبيع ولو هلك قبل
التسليم فسبح البيع وسقط المدل ولولا سقوطه لما ابي لول
لا انزله كما يجب له الاجر كما فرغ وان لم يسلم بيني ولا
يستقط الاجر بالهالك بعده ذلك لانه وفي ناعلية
من العمل فاستحق المشتروط ولا مبيع هنا حتى يستقط الثمن
بالهالك قبل التسليم بل المعفو عليه المنفعة وقد جرت
بجروان استاجر به ليجمله الى موضع كنا نجله بعض الطريق ثم
طالبه بالاجر فقدم بما حمل فله ذلك ولما كان عليه ان يعطيه
حصته من الاجر ولكنه يحبر على ان يحمل الى المكان الذي
شرط فاذا حمل يستوفي الاجرة ولو استاجر ليجمل له حمله
من مكان الى مكان فحمل بعضه وطلب حصته من الاجر من
ظاهر الوالية لمدان يطالبه بالاجرة بمقدار ما حمل ويحبر على
المباقي ويعطي الباقي من الاجرة كما في شرح الطحاوي واثبت
وصلية على الاجير في بيت المشترا هذا موصول بقوله
اذا فرغ قال في المحرر لا فرق في كونه في بيت المشترا ولا في
كونه لا يستحق شيئا من الاجر ببعضه فحمل واختره في ابدائه
هو وليس هو موصول بقوله وسلم كما توهم السيد احمد
تبعا للمجمل والحاصل ان ههنا مسائل اختلف فيها ان فرغ
الاجير

الاجير من العمل في بيت المشترا هل هو تسليم اوله قال الرضوي
وفي حيا طنة في منزل المشترا يحصل التسليم بمجرد الفعل وهو
في منزله والمنزل في بيده فلا يحتاج فيه الى التسليم الحقيقي
فيجب مجرد العمل فعلي هذا اذا هلك بعد الفراغ من العمل قبل
التسليم الى المشترا حقيقة وجب الاجر لوجود التسليم
حكما وهو نقل الحوي عن شرح الكافي اذا استاجر اجيرا على
في بيته عملا مسمى بفرغ منه ولم يقضه عن يده حتى فسد
العمل وهلك فله الاجرة اما لان محل العمل في بيد المشتاجر
فصار سلبا اليه بوساطة المحل وثانيهما ان الاجير لو عمل
في بيت المشترا لم يفرغ من العمل هل يستحق شيئا من الاجرة
ام لا الا اذا فرغ وهو الذي في صدره التام والماتق فذكر
صاحب الرضاية والتجريد انه لا يستحق شيئا من الاجرة
الا عند فرغه وقال في المحيط وفي القدر في الحياط اذا
خاط في بيت المشترا فان خاط بعضه لم يكن له اجر لانه
لا ينتفع به وان هلك فلا ضمان عليه فلم يوجب الاجر
بعض الثوب وان يخالف ما ذكر في الاصل قال في القدر في
وان فرغ منه فله الاجر وعلى قوله بما اذا هلك قبل الفراغ
من العمل او بعده قبل التسليم الى المالك فهو ضامن والمحل
مضمون في بيد الاجير عند ههنا فلا يخرج عن الضمان الا بالتسليم
الى المالك فاذا هلك كان صاحبه الثوب بالخيار ان يشاء
ضمن قيمة ثوبه لاجر له وان شاء ضمنه قيمته محظا واعطاه
الاجر له وذكر في المبسوط والنوادر الظهيرية والذخيرة
ومبسوط شيخ الاسلام وشرح الجامع الصغير لم ير الا سلام

وتفاضل خان والتمرتا سبي انه اذا خاط البعض في بيت المجر
 يجب الاجر له على ما به واشترائه التي ثمة الخلاف في المسألة
 بقوله نعم كفى قال السيد له للوجه للاستدراك فان الخاطئة
 ان كانت في بيت المجر حجب الاجر كالأجر لبعض الوجوه التي
 وان كانت في دار الاجير فلا أجر كالأجر لبعض الدلائل وما
 البنا فلا يتأتى الا عند المأجره وقال الشيخ الرضوي قوله
 نعم لا ينبغي على القول الثاني ان العامل في بيت المأجر
 يستحق الاجر قبل الفراغ قال في الرمز بعد ان ذكر القول
 الاول عامر ياله لصاحب الهداية والتجريد ثم نقل عن
 المبسوط والذخيرة والخاتمة انه اذا خاط البعض في بيت
 المأجر حجب الاجر له على ما به ولو خاط الاجير بعضه في بيت
 نفسه ثم سرق فلا أجر له اتفاقا لعدم التسليم اصلا حتى
 لو سرق الثوب بعد ما خاط بعضه يستحق الاجر بحسب ما
 اعتبار البعض بالكل واختاره صاحب الكثر في التمهني
 ونقل في النهاية عن الذخيرة يجب على المؤجر ان يباي الاجير
 بقدر ما استوفى من المقتضا اذا كانت له حصصة معلومة
 من الاجر كما في الحال قال الكل كلام الذخيرة على نقله يدل
 على ان استحقاق بعض الاجر انما هو اذا كانت له حصصة
 معلومة لا يري ذلك انما يكون اذا عين الكل جزو حصته
 معلومة اذ ليس لكم مثلا والعدد او الدواخل حصته
 معلومة من كل الثوب عادة فلم تكن الحصصة معلومة الا بتعيينها
 روح بصير كل جزو عتلة الثوب على حدة بآلة معلومة
 قد فرغ من عمله فيستوجب اجرة كما في كل الثوب ولعل هذا
 مستند

مستند المصنف قال العلامة القندسي وادعت خبير بان الم
 ونحوه يمكن معرفة حصته اجرة من مجموع اجز الثوب ويظهر
 لكل منهما قد را فلما يتوقف على تعيين الماقد بن اهر وقيد
 بقوله بعد ما خاط بعضه لانه لو استأجر خياط الخياط له
 ثوبا في داره فقطعت الثوب ونقل الخياط سرق الثوب لا
 يستحق بالانما عمل شيئا وان وقع ذلك القدر سلبا لانه
 يهل في داره لان الاجرة مشروطة ستايلته بالخياط و
 صنع ليس بخياط انما هو عمل من اعمال الخياط وكذا اذا
 استأجر رجلا للخياط لم يفتيا سلبا في داره ففتى الدقيق
 وعلم ثم سرق قبل ان يخبره لا يستحق الاجر لان الاجر
 مقابل بالخبر ولم يوجد الخبر وانما وجد عمل من اعماله لا ي
 المحيط او لو استأجر بنيا لبنى له حائط فبنى بعضه شر
 انه لم يبن ما بناه فله الاجر لانه حيا على الذهب
 كغيره في ملكه وخبره تيق في بيته فخير ثم سرق وان
 سرق قبل ان يبلغ فله اجرا على حمويه وفي المبسوط ولو
 كانت يبرما فشرط عليه مع حمويه فله بالاجر والمجهر
 ففضل منها ثم انها رت فله الاجر كما ملط وان نهارت قبل
 ان يطوبها بالاجر فلا أجر بحسب ما ذكر في قوله
 على مسألة البنا في الاصل كونه مسلما الى المتاجر ونقله
 الكرخي من اصحابنا وجرم به في غايته الكسبان ودا على
 الهداية فلان هو المذهب جرمه بان كمال قال الشيخ الرضوي
 فالجيب من المصنف حيث جرم بان المذهب انه يستحق الاجر
 على بعض عمله قبل التمام حيث كان في بيت المأجر ويظهر

في متنته علي سوانقة صاحب الهداية انه لا يستحق الابد
 تمام العمل وان عمل في بيت المتاجر ولك رج حيث اتى بقوله
 نعم موهبا انه مبني علي قوله اذا فرغ وان عمل في بيت المتاجر
 وهو الذي تبع المص صاحب الهداية مع ان ما ذكره مبني علي
 القول الثاني الموجب للاجر يبين العمل قبل اتمامه حيث
 كان في بيت المتاجر كما اتفق لك من ذكره سابقا ثم نسبته
 اه قال الزيلعي وعلي ما ذكره صاحب الهداية وصاحب
 التبريد لا يستحق الاجر علي البعض الا في سكتي الدار
 قطع المسافة وهو قريب الي الروي عن ابي ح لانه روي
 الفرق بينهما عنه في القول الرجوع اليه علي ما ذكرنا وعلي
 ما ذكره لا فرق بين الكل اه قلت وهما خلا في ما قلنا
 عن العيني انه لا فرق عند ابي ح في القول الرجوع اليه
 فتنبيه يوجب خاطط الخطاط باجر فنفقه وجب قبل ان
 يقبض رب الثوب هذا فيما يشترط فيه القبض كما اذا
 كان في غير بيت المتاجر اما اذا كان فيه فيجب الاجر بمجرد النزاع
 من العمل فاذا فتحة الاجني لا يستقط الاجر وتتوجه المطالبة
 في الضمان لرب الثوب فتدبر قال السيد احد فلا اجر لانه
 له اثر افعبه فهو بمنزلة المبيع الذي هتك قبل التسليم الي
 المشتري فيفسخ البيع ويستقط الثمن بل يثبت له اه الحياط
 نصين الفائق لانه يدل عمله الذي اتلفه عليه ويكون
 اتلف له سببه هو ملكه فيضمن له قيمته ولا يجبر الحياط كما في
 الهندية او الفائق علي الاعادة لانه التزم العمل بتمتة
 خياطة ما سماه له المتاجر لان المسمى انما لم ينفذ
 ولا

ولا يعتقد بينه وبين الفائق وقد وفي اي الفائق بما التزم
 مرجحي وهذا يرجع عود الضمير الي الفائق وفي كلامه اشار
 الي ان الفائق لو التزم الاعادة يجاب الي ذلك لانه لم
 يجبر لا يقتضي المنع المحلي كمن تقابل المستقر انما الحياطة
 تختلف فاعادة الفائق الحياطة ربما لا يستحسنها لانه
 فمن هنا يتوجه القول بالمنع المحلي والله تعالى اعلم وان
 كان خطاط هو الفائق فخطيبه الاعادة لانه قد
 ابطل عمله فلان كان لم يعمل فلم يوجب ما التزم من العمل فيجبر
 عليه لان عقد البعارة لا يترجم رجحي غلدي فتتق الاجني
 الاتري انه يلزم الضمان وفي الحياطة لا يلزم منه مجرد ذلك
 الاسلاف وكذلك الملاحون اذا عمل في بعض الطريقه فخره
 فرجع واعاد العمل الي الموضع الاول لا اجر له كما ذكر في الفتاوى
 وهل الحياط اجر التفصيل للثوب بل الحياطة تزج منه
 لا انتباه موضوع هذه المسألة ما صرح به في الخلاصة
 حيث قال رجل دفع الي خياطة ثوبا لم يخطه فخطمه ومات
 لا يجب شي من الاجرة لان الاجرة في العادة للحياطة
 لا للقطع هو الاصح اه ومثله في الحياطة قال رجل دفع الي
 خياطة ثوبا لم يخطه فخطمه لم يخطه فخطمه
 قال عيسى ابن ابيات الاجرة لان المقصود هي الحياطة
 دون القطع فلان الاجرة ثلها الحياطة وقال ابو سليمان
 الجرجاني لم اجر القطع هو الصحيح اه وما اذا كان المقصود
 هو التفصيل فخط لا تنك في وجود الاجر لانه عمل مقصود
 فليتأمل قاله السيد احد قلت ان سمي لم اجر علي مجرد

التفصيل فلا شك في وجوبه والا فني الفتاوى الصغرى اذا
 دفع اليها قصار ثوبا ليقتصر ولم يسم لها اجرا قال ابو حنيفة
 لا اجر له وقال محمد ان انتصب القضا لقبول ذلك من الناس
 بالاجر كما هو المتأد يجب والا فلا قال في الخلاصة من روا
 ابي الصديق الشريد والفتوى علي قول محمد يخرج لكن في جانتها
 ابي الاشارة للشيخ شرف الدين الفزري مفرها بالخط ان الفتى
 به نعم انه يجب له الاجر مجرد التفصيل مع ان القصور منها
 لانت الحياطة وهو قول ابي سليمان الجوزجاني وهو
 الصحيح كما في النظر بنية قال القاضي نحر الدين وعليه الفتوى
 هكذا في الكبرى قال المصنف في المخرج ينبغي ان يحكم الفرق فان
 جرت عادة الناس ان الحياطة يلزم له اجر مجرد التفصيل
 والحال انه انما قصد للحياطة استحقة والا لاداهم ثم راي
 في الترخا نية مفرها بالكبرى ان التنوي علي الاول وهو عدم
 الوجوب علي مجرد التفصيل فامل وقال السيد احمد وقوله
 ثم راي في الترخا نية لا حاجة اليه لان صاحب المخرات
 وصاحب الكبرى ذكر ان الفتوى علي وجوب الاجر للقطر
 وظاهر عبارته ان صاحب الكبرى نقل له ان مقتضى عدم الزم
 وليس كذلك فامل هو وبشبه الحياطة طلب الاجر
 في بيت المتاجر بعد اخرجهم اي اخرج الحياطة الجزم
 التنوي لان تمام العمل المطلوب منه بذلك اي اخرج
 فلا يثبت الاجر مجرد وضعه في التنوي وسيأتي انه لو حرق
 قبل اخلارجه فلا اجر له وقبيده الماتن يكون الجزم في بيت
 المتاجر لانه لو كان خارجا عن بيت المتاجر سوا لان

في بيت الحيازة ولا ندل بحققت الابل التسليم حقيقة كافي
 المخرج وبشبه لدا لاجر اخرج منه محسب به جرمه وكذا
 في البناء بيع ايضا فان احرق في الخبز بعد ان يمدح اخرج
 من التنوير بغير فعله وكان يحرقه في بيت المتاجر كما في
 شرح الجامع الصغير لقاضي خات فله الاجر بالتسليم ايد
 لانه صح من الحيازة تسليم الخبز الي المتاجر بالوضع الثاني
 بعد الاخراج في بيته يبيته نقد وجد التسليم الحكي وللعلاج
 الي التسليم الحقيقي شرح علي الحيازة بما احرق من الخبز
 لا يفسده لعدم التقوى وقال يعصن وفي نسخة يرم ابي
 الحيازة للمتاجر مثل وقبيده ولا اجر له لان العمل ليس
 له وان شئت المتاجر ضمن الحيازة الخبز من مثل دقيقه
 اعطاه الاجر لان العمل صار سلبا اليه اعلم ان الجواب في
 هذه المسألة بعدم الضمان قد اطلقت في الجامع الصغير
 ولم يذكر الخلاف وكذا اشروح الجامع الصغير في ذكر الخلاف
 بل قالوا لاضاات عليه مطلقا فنع هذا قالوا لو الجوز في
 الجامع الصغير محري علي عمومه وعن شرح الرازي ولا ضمان
 عليه بالهلاك هكذا الكل ما عند ابي حنيفة فلا ضمان
 عليه لا يذم ايمه لك صنفه واما عند هذا فلا نه هناك
 بعد التسليم وعلي هذا جري الزبيلي والعميني وصاحب
 البحر ونسبه المص وغيره وانما ذكر الخلاف في القدوري في رده
 لمختصر الكرخي بمرأيتة ابي سامة عن محمد اثنائي وجزم
 به في الهداية وقبيده ابن الكمال وصاحب اللقي قال في
 المخرج نقلا عن الجوهره فان سرق الخبز بعد اخرجته فان

كان يخن في بيت صاحب الطمار فله الاجرة وان كان يخن
 في بيت الخبان فلا جرة له لعدم التسليم ولا ضمان عدل
 سرق عند ابي حنيفة لانه في يده اما لتفخذه قالا وهي
 مسألة الاجير المشترك فان احترق الخبز بعد اخراجه من
 التنور فالحبان الاجر ولا عزم عليه لانه صار مسلما بالوضع
 في بيته فاستحق المسمى ولم توجد منه خيانة فلا ضمان
 عليه اجمعا فان كان لو كان الخبز في غير بيت المتاجر
 فاحترق فلا جرة ولا ضمانات عند ابي حنيفة وعندهما
 ان شأضخته وقتها مثل دقيقه ولا جرة له وان شأضخته
 قيمة الخبز واعطاه الاجر ولا يجب عليه ضمانات الخط والميل
 قال الشيخ الرضائي فاعلم من هذا ان مسألة السرقة والاخرق
 واحدة حيث تلف الخبز بغير صنع الخبان سواء كان بالسرقة
 او بالاخرق او غير ذلك فان كان الخبز في بيت المتاجر
 لزم الاجر باخراجه ولا ضمانات عليه فيها حدث بعد ذلك بغير
 صفة اجمعا وان كان لا في بيت المتاجر لم يبر مسلما له
 الا بالتسليم حقيقة فلو تلف قبله سقط الاجر اجمعا ولا
 ضمان عليه عنده كما هو مذهبهم في الاجير المشترك عند
 يضمن على الوجه الذي ذكره كما هو مذهبهم في ذلك ولو
 احترق الخبز في التنور قبله اي قبل الاخراج منه وكان
 الخبز يخن في بيت المتاجر لا جرة له بغير الخبان اتفاقا
 لتقصيره ودوره اي لانه ما اختنه يداه بتقصيره في القلع
 من التنور ولو كان الخبز في غير بيت المتاجر كان ضمان
 الجالولي فان ضمنه قيمته مخبوزا اعطاه الاجر وان ضمنه
 دقيقا

دقيقا لم يكن له اجر كما في غايه البيات ولو ان قدر في السرور
 ثم جالجه فسقط من يده فوقع في التنور فاحترق فهو
 ضمان فان ضمن قيمته مخبوزا اعطاه الاجر وان ضمنه
 دقيقا لم تكن له اجرة كما في السراج وان لم يكن الخبز فيه
 اي في بيت المتاجر سواء كان في بيت الخبان او لا بل كان
 في بيت شخص اخر فاحترق الخبز او سرق فلا اجر له بل كان
 لعدم وجود التسليم منه حقيقة اي ولا حكا لانه لم يكن
 منزلا للمتاجر فلما لم يكن المنزل في يده فلا بد من التسليم
 الحقيقي ولا يجب عليه ضمانات عند ابي حنيفة لوسر الخبز
 واحترق لانه اي الخبز في يده اي في يد الخبان حيث كان
 اجير مشتركا باعتبار ان لم يخنه في بيت المتاجر امانة
 خلدا فانها تاسرها بوجبات ضمانه وهي مسألة الاجير
 المشترك جوهرية ثم اذا صار ضمانا فالتك بالخبان ان شأ
 ضمنه دقيقا مثل دقيقه ولا جرة له وان شأضخته قيمة
 الخبز واعطاه الاجر زيلعي وان احترق الخبز وسقط
 الخبز من يده اي يدا الخبان في التنور قبل الاخراج والحال
 انه كان يخن في غير بيت المتاجر فمسلما الضمان
 اتفاقا لتقصيره ثم المالك المتاجر بالخيار فان ضمنه
 قيمته مخبوزا فله الاجر وان ضمنه قيمته دقيقا فلا
 اجر له لاهلاك قبل التسليم فلم يصل اليه العمل ولا يضمن
 الخبان الخطب والميل وكذلك اذا ذكرك صار مشتركا
 قبل وجوب الضمان عليه زيلعي ولذا كرهنا فروعا
 فيما يكون الاجير مسلما مع الفراغ منه وما لا يكون لو

استاجر لخير بيرا فشرط عليه طيرها بالاجر والحق فعمل
 منها ثم انها رت فله الاجر كما ملاد وان انها رت قبل ان
 يطويها بالاجر فله الاجر بحسب ذلك كما في المبسوط ولو
 استاجر رجلا ليبنى له بنا في داره او يعجل له ساياطا
 او جناحا او يحفر له بيرا او قنطرة او نهرا او انشئ ذلك
 في ملكه او فيها في يده فعمل بعضه فله ان يطالب به بقدره
 من الاجر كمنه يحفر على الباقي حتى لو انه اهدم البنا وانهارت
 العين او وقع فيها الما او التراب وسواها مع الارض او
 سقط الساباط فله اجر ما عمل به بحصته ولو كان عين
 ذلك في غير ملكه ويده ليس له ان يطلب شيئا من الاجرة
 قبل الفراغ من عمله وتسليمه اليه حتى لو هلك قبل
 التسليم لا يجب شي من الاجرة اذا اراد موصفا من الصور
 ليحفر فيه بيرا قال محمد بن لا يصير قايضا الا بالتخلية
 وان اراد الموضع وهو الصحيح وان كان عين ذلك في ملك
 المستاجر ويده فعمل الاجر يعطيه والمستاجر قريب من
 العامل فحلي الاجر بينه وبينه فقال المستاجر لا اقتضه منك
 حتى تغرق فله ذلك كذا في البدايع وفي الاصل اذا استاجر
 ليحفر له بيرا في طريق الجبانة فحفرها فلا اجر له حتى يسلمها
 الي صاحبها قال مشايخنا ان محمد بن لا
 الاجارة ولم يشترط ببيان موضع الحفر والوا هذا اشارة
 الي ان بيان الموضع في غير ملكه ليس بشرط كما في الذخيرة
 ولو استاجر لبا ان يطير لبنا في ملكه او فيها في يده لا
 يستحق الاجرة حتى يحفر العين وينصبه في قوله بيري
 حقيقة



حقيقة وقال ابو يوسف ومحمد بن يحيى ويصير
 لا خلاف في انه اذا ضربه ولم يقم انه لا يستحق الاجرة
 ولو هلك بعده فله الاجر وان كان ذلك في غير ملكه ويده
 لم يستحق الاجرة حتى يسلمه وهو ان يجلي الاجر بين
 اللين وبين المستاجر كمن ذلك بعد ما نصبه عند ابي
 حنيفة وعندها بعد ما شرحه كما في البدايع فان تلف
 قبل تسليمه الي المواجه من مال الاجر سوا كالت
 بعد الترخيص او قبله كما في البنا بيع وان استاجر به بغير
 له لبنا بلبين معلوم ويطلب له اجر اعلى ان الخطب من
 رب اللين فهو جازي وان فسد اللين بعد ما دخل
 الاتوت وكسر لم يكن له اجر ولو لم يخرجه حتى ينفذ فكف
 النار عنه فاختلف هو وصاحبه في الخارج فالاخراج
 على الاجر يعتبر اخراجه الخبز من التنوير وان انكسر قبل
 ان يخرج فلا اجر له واما اخراجه من الاتوت والادوى
 في ملك رب اللين وجبه له الاجر ويبر من ضمانه وان
 كان الاتوت في ملك اللين فلا اجر له حتى يدفعه
 الي صاحبه كما في المبسوط وله استاجره ^{بفتح الطاء} فلا يستحق
 الاجر اجره الا ^{بفتح العين} بفتح العين المجهدة وسكون
 المر المهملة وهو اخراج الرق من القدر الي القضا
 معدن وعلمه تنويرة الخواث ووضع القضا على ما
 قيل كما نقله الترمذاني عن اكرمان في الملقاة الما في نقل
 كل طامرا اطلقت في القتاوي الظهريية وقيدته القدر
 بان يكون طامرا الوليعة وانما لم يقيد الما في حتى لا يرد

عليه بنية الاطعمة فان الوليمة طعام العرس وكل طعام
صنع لدعوة وغيرها قاموس والوكيرة طعام يعمل عند فراغ
البنان ويقال له الكورة بسكون الالف وعيرك ايضا
والوكيرة ايضا والخرس بضم الخجمة وسكون الواطام الولادة
وبها اطعام النفس نفسها والعقيقة وهي النشاة التي
تخرج عند حلق شعر المولود والدعاء طعام الختان قال
في القاموس اعذار الغلام رختته من عذره يعذره ويتم
عمل طعام الختان والنقيصة طعام الفاد من سفره
الحذاق طعام يعمل عند حفظ القرآن يقال حذاق الصبي
القرآن او العمل كضرب وعلم حذاقا وحذاقته
ويكسر الكل والحذاق بكسر الجيم وتخفيف اللام طعام
ويوم حذاقه يوم رختته للقرآن قاموس نسى الطعام
باسم سبيه والملاك بكسر الميم وتخفيف اللام طعام
يصنع عند عقد النكاح وكل طعام صنع لدعوة مارية مؤنة
قال في القاموس المادية يفتح المال وضربها طعام صنع
لرعوة او غرس كالادوية ويقال فلان يدعو النكري اذا
خصه وطلات يدعو الحفلي اذا عم وقد نظم بعض الفضلاء
هذه الاطعمة في قول
ان الولائم عشرة مع واحد من عدها قد عرفت قرانه
فالخرس عندنا سها وعقيقة للطفل والاعذار عند ختانه
ولحفظ قرآن ولاداب لغد قالوا الحذاق لحذاقه وبيانه
نثر الملاك لفقده ووليمة في عرسه فاحرص على اعلانه
وكذاك مادية بلا سبب يري وكريرة لبنانية للحلأث
ونقيصة

ونقيصة القدومه وضيفة لمصيبة وتكون من جيرانه
ولاول الشهر الاصر عتيقة بذبيحة حات لرفقة تشانه
وقد علم من هذا ان بعضها ما يختص بالذبيحة وبعضها
كل طعام ولان الوليمة قد تم كل طعام ومنه قول الناطق ان
الولائم الخ الا اذا كان استاجر طبيا خالان يطبخ لاهل بيته
اي المتاجر خاصة فلذلك يكون الفرق عليه ح حوهره علمه
الفرستاني بالعرف وهو يعيد ان الفرق اذا كان جارا بان
الفرق عليه ضيفا اذا صنع لاهل بيته لوفه ايضا ولذلك
قال الناج والاصل في ذلك اي لزوم الفرق على الطباخ
وعدهم لزومه الفرق قال الزبيدي والمعتبر هو العادة في كل
لانص فيه فعلى هذا حيث جرى الفرق ان الطباخ المستاجر
لطبخ طعام الوليمة بياشر الفرق الطعام فلان الفرق من تمام
العمل فلا يستحق الاجر الا بعده ولو جرى الفرق بان ما يطبخ
الطباخ المستاجر لبيت المستاجر او لخدمة مخصوصة او لنفس
المستاجر خاصة لا يتولى غرضه الطباخ بل هم يعرفون لانفسهم
فلان تمام عمل الطباخ استواء الطبخ وانزاله عن النار فستحق
به الاجر وان جرى الفرق بلزوم الفرق على الطباخ مطلقا
او عدم لزومه عليه مطلقا انتفع ^{الطباخ} اي الطباخ صاحب
الطباخ ^{الطباخ} ولم يشك في خصوص اي الطباخ صاحب
للطعام لانه قد تلف بعمله والاجير المستترك يفتن ما تلف
بعمله اجماعا كما ياتي في بابيه ومقتضى ما سبق في خبرانه
يجوز ان يصنفه غير مطبوخ وهي الاجزا المخرقة
من لحم وازرار ونحوها ولا اجزاه او يصنفه مطبوخا

وله الاجر ولو دخل الطباخ هذه المسألة لا تختص بالجنس
بل في كل ما ذوق له بالدخول نثار ليجز او يسلط بها فزوت
منه شارة فاحترق البيت لم يضمن الطباخ للادون لانه لا
يصل الى العمل الا بالادخال النار وهو ما ذوق له في ذلك حجر
ولا يضمن صاحب الدار لو احترق شيء من اتقن ان كان
او امنتهم لعدم النفدي جوهرة ولو استاجر جرحا لطرب
الطبي بكسر اللام وفتحها وسكوت الباء فيها اني ملك
وقال السيد احمد هو يفتح الدم وكسر الباء والكسر مع المكوت
لغة اسم جمع عند المحققين وجمع عند الاكثريين فلا يستحق
الاجر الا لو اذناه اي اقامة اللين والاقامة النفس
بعد الجناف وقال لا يستحق الاجر الا بعد تشريحه بسبب
مجحة رجم اي جعل بعضه على بعض بعد الجناف قال الصفا
في تكملة الصحاح جمعت بعضه الى بعض فقد شرجته
لان التشريح من تمام عمله لانه لا يبرئ من عليه من الفساد
قبله فصار التشريح كاخراج الخبز من التنور لانه هو الذي
يتولاه عادة والمعتاد كالمشروط وقولها استحسان
والا يبين حقيقته روح وهو القياس ان العمل قد تم بالاقامة
والاستغناء به يمكن والتشريح عمل لا يبد عليه كالنقل الى
موضع الحرارة بخلاف ما قبل الاقامة لانه لا يبرئ من منتشر
ويخالف الخبز لانه غير منتفع به قبل الاخراج وغرة الخلاف
تظهر فيها اذ افسد بالمطر وغوه بعد ما اقامه فعده
يجب الاجر ويكلف من مال المتاجر وعندنا لا يجب اذا
هلك قبل التشريح فيكلف من مال الاجير وامامنا اختلف
قبل

قبل الاقامة فلداجرة اجماعا ويقولها بغتي اني حال تمزج
للعبوت وهذا اي يوجب الاجر بعد الاقامة عند ابي
حقيقة وبعد التشريح عندنا اذا صر به الاجير في بيت
المتاجر لانه يصير مسلما اليه بالاقامة او بالتشريح على
اختلاف الاصلين فلو صر به الاجير في غيره ملكه اي غير
ملك المتاجر وهو اعلم من ان يضر به الاجير في ارضه
او ارض اخرى فله يجب اجره حتى يهد منه من يهد واي
الامام ومشرجا عندنا مزيلي ناقل عن الاتفاقين قال
في البحر عبارة المصنفين صاحب الكتري المستصفي فاما
اذ لم يكن في ملكه لم يكن له الاجر حتى يسلمه منصوصا عنده
ومشرجا عنده كذا في الايضاح والمبسوط اه فلم يشترط
وهو الاول لانه لو سلمه بغير عدد كان له الاجر كما لا يخفى
اه قال الاتفاقين والتسليم هو ان يخلي بين المستاجر
وبين البني اه قال الحلبي ويمكن حمل ما في المؤلفين
لذي يعلو على ما اذا استاجرته لضرب عدد معلوم ولكن لا فرق
ح بين كونه في بيته وغيره فخذ براه وانما رايخ التي
الي الفرق بينهما حيث قال فالفرق بينهما كان في ملكه غير
ملكه ان في ملكه لا يحتاج الي الامور لانه مسلط اليه فهو
الاقامة عنده والتشريح عندها فاستحق الاجر ولا يتوقف
على العد وفي غير ملكه لا بد من العد فان قلت كيف يمكن
احراز الاجر من غير عد والاجر انما يستحقه على عدد معلوم
قلت انما تظهر الفايدة في حق ما تكسر وتلف قبل العد
فلو كان في ملكه كانت على صاحب اللبن تلافيه ويستحق

الهام على عليه الاجر لانه تلف بعد تسليمه ولو كان في غير مكانه
 لا يستحق عليه الاجر لانه لم يسلمه لان تسليمه بالعدد ولم
 يوجد هو وفي المجتبى استا جره ليعرب له لبناني داره وعين
 الملبى اوسمي ملينا معلوما جازان لم يعين الملبى ولا سمي
 ملينا معلوما فان كان لبلده ملبى واحد او ملبى غلب
 استقام جاز الاغلافان لبنة في دار المستاجر واما به مطر
 قبل التوقيع فاسده فلا شيء له من الاجر ولو استاجر ليطبخ
 الذي في تنوير المستاجر فالاخراج عليه حتى لو هلك بعد
 الطبخ قبل الاخراج لا اجره له فهو مع الملبى كالمسكن
 اللام وفتح اليا الت بضر بهما اللبى على اللبى فلا يطالب
 به المستاجر التراب الذي يضرب منه اللبن على المتاجر فلا
 بد من احضاره له ولا يتكلف الاجير على ذلك الا اذا شرط
 عليه وادخل الحبل في المتزل على الحال بالها المهملة هذا اذا استاجر
 الحبل اما اذا استاجر دابة ليحمل عليها صاحبها الحبل فا تزل
 الحبل عن الدابة يكون على المالك وادخال الحبل في التزل لا يكون
 عليه الا ان يكون ذلك في موضع يكون ذلك عرفا لم كان في غير
 لا يجب على الحال صبه اي نحو الطعام المحمول في الجوارق او كذا
 لا يجب على الحال صعوده بحمله للفرقة اي المالكات العلوية
 الا بشرط ذلك عليه وفيه اشارة الى انه لا يكتفى من الحال
 وضع المحمول في الدهليز اذا اراد المستاجر دخاله في منزله
 يحتفظ فيه فلا بد له من ادخاله ثمة اذا كان سفلبارولم
 يشترط والله اعلم والباقي دابة الحبل يعني لو استاجر دابة
 ليحمل عليها فالاداء وشدة على ظهرها يجب على المالك

وكذلك حمله وكذا الحال الذي يسد بها الحبل على ظهر الدابة
 والجوارق ايض الذي يحمل فيها الطعام ونحوه على المالك
 ولعل هذا حيث اعتيد ذلك وتصور في ما هنا كذا والله تعالى
 اعلم والجرح على المالك لا على مستاجر الا اذا شرطه
 المالك على المستاجر واستراط المستاجر الورق الذي يكتب
 فيه عليه اي على المالك يفسد اياها الاجارة ظاهرة
 اما استراط الجرح فلا جوري رزاد الطوري ان هذا التراب
 على التربة على الحمار وحمل الثوب على التمسك وتنته مسياتي
 مساي كثيرة فتذكرها في باب فتح الدجاجة ان شاء الله
 تنالي حيث ذكرنا من مساة نعمة الدار المستجرة عا لا
 بد للقيمة منها من كان له لا لالان لا النشا والبصق
 في عمل قصارة يقصر بها او لم يكن كالسج والصنع اذا القام
 بالتوب لو ان الصنع لادعنه كما في المسوط فلذا ذكرنا الذين
 في البصر المستاجر على عمل فيها كالصباغ عا العمل اثر غير مال
 ونقصا رعا العمل اثر هو مال له اي كالات للاجير عا العمل اجبرها
 اي المين لاجل الا حتى يستوفيه لان العقود عليه
 وصف في الحبل فلا ف له حق الحبس لا يستغف البذل كما في
 البيع وقال في ريس له ان يحبس الغني فيما عمله اثر لان
 العقود عليه صار مسك الي صاحبه المين بانقضاء علكه
 فسقط حق الحبس به لان الانقضاء علكه ياذنه فصار
 كالتمضي بيده الاثر اي انه لو امر شخص بايات يبيع له
 امره حنطة من عنده فضا فزعرها الامر صار ثانيا
 بانقضاء علكه وصار كما اذا صنع في بيت المستاجر فقلنا انقضاء

العمل بالحمل ضرورة اقامة العمل فانه لم يكن راضيا بهذا الانتقال
من حيث انه تسليم بل رضاه في حقيقة عمل الصنع ونحوه من الاثر
في الحمل اذ لا وجود للعمل الا به فلا ان مضطرا اليه والرضا لا يثبت
مع الاضطرا كصاحب العلم اذا بنى السفن لا يكون متبرعا
ولا راضيا به لانه مضطرا اليه وليس هذا كمنعه في بيت المتاجر
لان المبني فيه في اليد المتاجر لقيام يده على المتجر وعلى العامل
ان يجترع عنه بان يعمل في منزل نفسه فلم يكن مضطرا اليه
فيكون راضيا بالتسليم مع امكان الترخ عنه فيستحل حق في
المبني نظيره اذا سلم المبيع برضاه ليس له ان يسترده
ونظير الاول اذا قبضه المشتري بغير رضاه كان للمبايع
ان يسترده ونظير هذا الاختلاف ان الكيل بالشر اذا اقتضى
من عنده كان له ان يجس المبيع عن الموكل حتى يوفى الثمن
لانه مضطرا في تقديمه عنده وعند تره ليس له ان يجس
لان يدا الموكل كيد الموكل فلا ان يده يقضى الكيل قلنا انه
مضطرا في هذا التضي فلا يمكن الترخ عنه اذ لا يقدر ان يتغير
المبيع على وجه لا يتغير في يد الموكل فلا يسقط واذا سلم اليه
المبيع برضاه ليس له ان يسترده في الحس بذلك تركه
المراد بالتر في كلام الفقهاء عني مملوكة للعامل كالنشا قال
في المصباح صوبيا يعمل منه الخلو فان رس سرب واصلها نشا
تخذ في بعض الكلة فبقى مقصودا ذكره في البارع والصالح
وغیرهما وبعضهم يقول فكلت به العرب بمدود والقصر مود
اه والراغبين من جهة مفتوحة وتخفيف الرأسملة الى الصنع
ويحتاج به عند الطي وصيقل الثوب ام مجرد ما يباين ويرى
علي

على بنا النصول فيها قولنا احكمها الثاني قال في النخ
اطلقة فتخل ما اذا لم يكن لوله الا انزاله الدر بن النفس
فتط على الاصح لان البياض كان مستترا وقد ظهر في نفسه
فكان احدونه فيه كذا في البحر تنقل عن شرح قاضي د وصح في
في مستصفاه معربا الى الذخيرة انه ليس له حق الحس
فاختلف التصحيح وينبغي ترجيح المخ وقد جزم به صاحب
الهداية بقوله وغسل الثوب نظير الخا اه وبه صرح في الجني
ثم قال قلت ذكر الاثر في المبني ولم يبينه احد من الشارحين
الذين قرئت عطا لمة شرحهم انه اراد به عيبا قايما لا جبر
في عمل العمل كالصنع والبعض والنشا ام اراد به تغير المبني
بغله كتبع الزوال والصوف واتخاذ الخف من الصرم ونحوها
تغير قطع حق المالك بالقبض وكنت استقرى كتب الفقهاء
حتى طرقت به بمحمد الله تعالى في منية الفتا نقصنف
انتا ذي سنن الفقهاء والتطير الملة والدين البديع فقال
واصل هذا ان المراد بالذ تر في قول اصحابنا كل صانع لوله
اثر في المبني صوبي عموكة للعامل الذي يقبل عمل المبني
كالصنع والنشا والزام المراد مجرد ما يري ويباين في عمل
العمل وهذا فصل اختلف فيه في مسح القضاء اذا لم يكن
عمله في الثوب الا بان لة الدر بن اختلف فيه والاصح
ان له حق الحس على كل حال لان بياض الثوب ظهر بفعله
قال استاذنا وقد ذكر قيل هذا انهم اجمعوا انه اذا لم يكن
لفعله اثر في المبني كالحمل والنسل لا يتحقق الحس
فمراده بالنسل مجرد التطهير بالذخيرة لا تحيين

النوب ثم ليس له راس الفسق والخطب والطمان حق
 حبس العيني قب له حق الحبس فيها طب للخياط النصار
 وكأس الخطب وهالك راس العبد حبس العيني بالاجر
 فاذكر يقتضي ان يكون الخياط والحقاف حق الحبس على
 ما ذكر في وقب وطب يقتضي ان يكون لهم حق الحبس على
 الاطلاق ولله تعالى علم طب والاصح الحبس ولا حبس للخبر
 المشترك اذا عمل في بيت المتاجر ونفوخ من العمل سلبا
 انه فلذا قال انا ارجح في الحبس اخرفنا سلبا النوب
 لتبينه وانزاله الورث عنه لا تطهره كما ينبغي في
 الفسقة وكأس الخطب والطمان والحقاف حاله
 راس العبد لهم حبس العيني بالاجر على الاصح بحسبتي قال
 السيد احمد فيه ان لاجير الخياط والحقاف فيهما عين
 مملوكة وهو الخطب الا ان يكون من اهلك اه وهذا
 اي حق حبس العيني للاجر اذا كان الاجر حال لا في هذا
 من قبيل البيع فان للبايع امساكه الى استيفاء الثمن ان
 كان حال اما اذا كان الاجر موجد فلا يملك الاجير
 حبسها لان التسليم ليس بواجب عليه بل الى حال الوبايع
 لئلا يتم موجد ليس له الحبس بركوله في بيت المتاجر
 وهذا تشبيه في عدم ملك الحبس لتسليمه حكما اي لا نه
 في يد المتاجر فتمت فرغ من عمله صار مقبوضا للمتاجر
 لا يستلذ له عليه حيث كان في بيته وبعد التسليم لا يحبس
 المبيع للتمتع فكذلك الحق به من اجر باوري اثره وهنئ الاجير
 بالتقدي ما قلنا من العيني ولو كان عمله في بيت المتاجر

اي

اي لوجود سبب الضمان وهو تمديد والمتقدي ضامن لما
 اقلعه سواء اقلعه في يد المالك او لا فخذ الملاح اذا
 غرقته السفينة عدة وصاحب المتاع فيها فربما حبس لا يضمن
 المتاع لا نه في يد ما كده حقيقة والمدة تقرب في السفينة
 دون المتاع فتمت كان ما ذكرنا فيه من قبيل ذلك لم يكن
 مستعد يا في السبب فلا يواخذ بالضمان فانه في حبس
 النصار العيني للاجر فضع اي هلك فلا يجب له اجر
 لان المقطوع عليه هلك قبل التسليم وذلك يوجب
 سقوط البدل كالبيع اذا هلك قبل القبض في يد البايع
 سقط الثمن وهذا قد حبس المتمتع التي باعها فاذ ا
 هلك بهلاك العيني سقط ثمنها وهو الاجر والضرر
 عليه لعدم التقدي يعني لان العيني اما نه في يده على
 ما بيناه ولما ان يجسر بالاجر شترعا فلا يكون به
 مستعد يا فلا يجب عليه الضمان به وهذا عند ابي حنيفة
 وعند ابي يضمن العيني لانها كانت مضمونة عليه قبل
 الحبس عند هذا فلا يسقط ذلك بالحبس ثم لصاحب العيني
 الخيار ان تضاف قيمة العيني غير معمول فلا اجر عليه لان
 العمل لم يصير مسليا اليه وان تضاف قيمة قيمته فهو له
 وعليه الاجر لان المبيع وهو العمل صار مسليا اليه بتسليم
 بدله المبيع حتى اي وكل اجر لا لغيره في العيني اي ليس
 شي من ماله قابلا بتلك العيني كالحال روي بالمراد
 المهلة وروي بالحبس قال في البحر يتبع للمعيني والاول
 اولي لان العمل يجوز ان يتبع على الظاهر وعلى الدابة ولذا

ن

قال علي ظهره ووعلي دابة فيكون اعلم من لفظ الحال باليم
او الملاح قال في التهنيد الملاح يفتح الميم وتشديد
اللام صاحب السفينة اه وفي المصاحح هو السفان
الذي يجري السفينة اه وهو النوتي كما في القاموس
ونحو القوب اي لتطهيره اذ كتحسينه يعني غسله
لتطعم النجاسة عنه من غير ان يظهر في صورته شيء
يبين ويوري فليس له حبه اما لو كان وسخا وغسله
لتطيفه وتحسينه وكان لهله اثر في المعنى يما ين
ويوري فله حبه لاستيفاء اجر رحتي مجتني بلحفظ
فذلك لانه اذا كان من عمل انزاله لا يرت فلا تشك
ان البياض كان مستترا وقد ظهر بفضله فلا نه احد
فيه كما قد منا عنه الجوز لا يحبس المعنى للذرة لان المعن
عليه نفسى العمل وهو عرض يعني ولا يتصور يتاوه ولا
اتر له يقوم مقامه فلا يتصور حبه بخلاف راد الابق
فانه يحسه على الجمل وان لم يكن لهله اثر لانه كان على
شرف الهلاك فاحياه بالرد فلا نه باعه من مولاه فلا
له حق الحبس كما في الهداية فانه حبس الصانع الاجير
المعين الموجه لاجل الاجر هككت صنف الاجير صمان
الغصب ويحجب في باب قال الماتن وان اخرج هناك تحجب
مثلا ان هكك وهو مثلي وان انقطع المثلي بان لا يوجد
ففي السوق الذي يباع فيه قيمته يوم الخصومة وهو يوم
التقاضي وعند الثاني يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع
ورجح ويحب القيمة في القيمي يوم غصبه اجماعا اه وجرها
اي

اي ما لك العيب وهو الماتن بالجار وان شانه فتمت
اي بداهة اشترا اراد ان كلام الماتن ما قول فان القيمة
انما تحجب في القيمة وانما في المثليات فتصن بمثلها وانما
اراد بالقيمة ما هو اعم من القيمة والمثل وهو مطلق الب
محمولة اي ضمنها حال كونها محمولة الى الموضع الذي شرط
حملها اليه ويحب لما يلا جبر حينئذ اخرج فان شالت
ضمنه قيمتها غير محمولة ولا اخرج عند ذلك جوهره ولو
قال صاحب الثوب لنساج اذهب بالثوب الى منزلك
حتى اذا رجعت من الجملة صرت الى منزلي واوفى عليك ايم
فاختلص الثوب من يد الحائك في الرجعة قال الفقيه
ابو بكر البخاري ان كان الحائك دفع الثوب الى صاحب
مكنه من الاختيار ونعم الى الحائك ليوفى له الاجر يكون
الثوب رهنا فاذا هكك هكك بالاجر وان كان صاحب
الثوب دفع البية الثوب على وجه الوديعة لا يضمن الحائك
فيكون اجره على صاحب الثوب على حاله ولو من الحائك
بالاجر قبل الدفع اختلف فيه العلماء فان اصطلح على شيء
كان حنا كما في الخاتمة ولو كان الاجير قصارا فامره
بالامساك ليعرف الاجر نهكك فهو على الاختلاف فعلى
قياس مسان انما يجب ان تكون هذه المسألة على
التفصيل ايض كما في المحيط حايك على ثوب رجل تنسج
الاخر به لياخذ به واني الحايك ان يدفع حتى ياخذ الاجر
فتحق من مد صاحبه لافضات على الحايك وان تحرق من
مد فافضل الحايك نصف الضمان كما في القاموس والتمسك

اذا باع ما امر ببيعه من الثياب وامسك بامر صاحب الثياب
 التمس حتى يبتدعه الا جرح من منه النوب لا يضمن في كلام
 وكذلك صاحب الحوكة اذا قال للمحال امسك الحوكة حتى
 اعطيك الا جرح من رقت الحوكة لا يضمن الحال في قوله لانه
 ليس لفعل السماسا اثر في العيب ومن لا ترفع له في الدين
 لا يملك الحيس بالاجر فيكون اما في يده ولا يكون
 كما في الخافقة واذا شرط المصار على الاجير عمله اي عمل
 الاجير بنفسه بان يقول المصار اتي للاجير اعمل
 بنفسك او اعمل بيدك هذا ما نقله صاحب المناظر عن
 حميد الدين الضرير الذي في الخلاصة ان يقول اعمل
 بنفسك او بيدك ولا تقبل بيد غيرك اه وظاهر هذا
 ان قوله اعمل بيدك او بنفسك كقوله علي ان تقول وفي
 الجرم اذا قال علي ان تقول نه من قبيل ما اذا اطلق كذا في
 المستصفي وغاية البيان وسياقي متناه اقتصر على الكمال
 والاكثر في علي نحو ما في الشرح لا يجوز للاجير ان يستعمل
 غيره ولو غلامه او اجيره نهستان لان المختوم عليه
 العمل من محل صهي فلا يقوم غيره مقامه كما اذا قال للمعتور
 عليه المنفعة بان استاجر رجلا شرا للخدمة لا يقوم
 غيره مقامه في الخدمة ولا يستحق الا جرا لانه استغنى
 بالمنفعة بلا عقد لتعقيب المعتوم وعليه ذلك من يبيع
 ومن هذا دفع ما قال الشيخ ابو مسلم رايته مرفوعة
 في نسخة من البرهان بها مشهاصل المراد بعدم الاستعمال
 حرمة النوع الي الفير مع صحة الاجارة واستحقاق
 المسهي

المسهي ام فساد الاجارة به واستحقاق اجر المثل اه وقال
 في الخافقة ولا قال استاجر ترك لتحييط او تقصر بنفسك
 فدفع الي غلامه ما وتليده لا يجب الا جراه الا الظاهر
 فلها استعمال غيرها بشرط وقع منها في استعمال غيرها
 وغيره اي ولو لم تشتتر ذلك خلاصة وكان وجهه ان
 النظر بما يتخذ عليها القيام بمصلحة الصغير وحاجة
 لا تختمل التاخير خسية الاضرب به ويرعا يودي ذلك الي
 هلاكه فدعت الضرورة لا فتق هذا الشرط بعد ان كان
 ارضاعه يلحق ادمية لاسيما في انما لو لم يضمنه يلحق
 نشاة فلا جراه وليس على الظير خاص بالارضاع و
 عليها اصلاح طما دايغ وخذ صفة كاسياتي رحمتي
 وفي الخلاصة رجل استاجر رجلا ليحمل له خبثه الي
 منزله بدهم فحمل ادها ووث الاخر فله نصف درهم انما
 يكونا شريكين في العمل قبل ذلك وكذا لو استاجر احدهما
 لبنا حايطة او حفير ولو كانا شريكين يجب كل الاجر
 بينهما اه وان اطلق المصار بان قال استاجر كذا
 لحياطة هذا النوب او حفرة كذا في للاجير ان يستاجر
 به لان الواجب عليه عمل في ذمته ويمكنه الاستغنا
 بنفسه وبالاستغناء بغيره كالا صور يفتق الدين وقال
 الاتفاق في لان المطلق ينصرف الي المعتاد والمتعارف فيها
 لم يشترط والصناع يعملون في الصادات بانفسهم وجرانهم
 فكان لادن يعمل بنفسه وباجيره اه فاذا قال انما استجار
 انه لو دفع للاجني ضمن الاول لا الثاني ربه صرح في الخلاصة

ولعلها كما نقلت في البحر برجل دفع عن الالهي رجل يسبح كبريا
 فدفع هو الي اخر يسبح فسرق من يده ان كان الثاني جيرا
 للاول لا يضمن واحد منهما وان كان الثاني اجنيا ضمت
 الاول دون الاخر عند ابي حنيفة وعندنا في الاول ضامن
 مطلقا وفي الاجنبي ان شأ ضمت الاول وان شأ ضمت الاخر
 اه وبهذا علم ان المراد من الاجنبي في كذا لم يمتد غير الاجير
 وانما ضمت الاول عند ابي حنيفة لانه كالمودع ومودع المودع
 فانه بالدفع لا يكون متقد يا بل بمخارقتها وتوكل المتاع
 عنده وهو حاصل من الاجير لا من اجيره ثم يعمل الاجير
 الثاني انما عمل في مال مضبوط علي الاجير الاول بعد ان ملكه
 باستحقاق الضمان عليه فكلما في الثاني امينا لانه قد عمل
 باذن الاول والاول لا نك ما نك الشوب لضمانه اياه محمي
 وقيد لما تن بشرط العمل في قوله سابقا واذ شرط عمله
 بنفسه يعني فانه يفتقر وليس له ان يدفع لغيره لانه شرط
 مفيد ولذا نقل الصنع عن البناء انه لو خالفه الى غير باب
 استحل من هو اصنع منه كان ينبغي ان يجوزنا لانه لو شرط
 اي لو كان المتاجر شرط علي اجيره ان يصنع له اليوم
 او يصنع له غدا فلم يفعل الاجير بعد ما التزم ما شرطه
 المتاجر وطالبه المتاجر مرارا ففطر اي تساهل في سرعة
 تحليفه حتى سرق الشيء الذي كان يصنع فيه كالشوب
 الذي يروا خا طنة فبعض الاجير لا تولى قول المتاجر
 علي ان تفرغ منه اليوم استحال لا تفتيد حتى لو فعله
 بعد ذلك استحق الاجير ليقا عقد الاجارة بقدره فلذا

لا

لا يضمن الاجير لو نقل المستحق لو سرق ولو جاب شئ
 الائمة بالضمان ولا نه جعله لتقيد وظاهره في الشارع
 ان المعتمد الاول لانفراد شئ الائمة بهذا الذي اياه الله
 تعالى اعلم لكان في الخلاصة وفي جميع الفصول لا يستفت
 ائمة بخاري عن قضا شرط عليه ان يفرغ اليوم من العمل
 فلم يفرغ وتلف في الغدا جابوا يضمن ونقل مستحق الاخر
 ثم نقل عن فتاوي الدينا روى اختلافنا ينبغي ان يصدق
 القضا لانه ينكر الشوط والضمان والاخر يردعه ثم لو
 شرط وقصره بعد ايام ينبغي ان لا يجب الاخر ان يفت
 عقد الاجارة بدليل وجوب تحته لو هلك مما كان له
 جدد الشوب ثم جابه مقصودا يحجوده اهوت راي اذا
 قال المتاجر للاجير اواجه غدا فطال هذا المدي مثلا
 علي ان يعمل ظاهره انه لم يرض ذلك قوله يستحق
 او يترك فهو اطلاق اي حكمه حكم الاطلاق لا تعيين
 مستعني وعامة البيان فله ان يجوز للاجير في صورة
 الاطلاق ان يتاجر غيره او لا اي استاجر رجل
 رجلا ليا في بعض من مودعنا فذهب الى ان يضم
 لهما الاجير من فقي من عيال ان جرفله اي نقله جبر
 اجره محسبا به اى ان كان في يدهم يصير عند نصف
 الاجر والثالث فالثالث هذا من ظاهري قوله
 لانه اوفى بعض المعقود عليه يسحق الاجر بقدره كافي
 البحر كافي في الكفاية شرح الحديث قوله بحسب راي اجير
 الذي ان يكمله واجر المجبي بقدره لان الاجر انما ينقل

البيال لا تقطع المسافة وهذا اذا ذهب ولم يتعل احد منهم
لا يستوجب نياها وتفيد المات بقوله لو كانوا اي عيال
معلومين اي للعاقدين ليكون الاخر متبادلا بجملة والا
يكونوا معلومين فكلما ي لكل الاخر ظاهره ان لا يجبر
الاجر المحمي وليس كذلك لما في الترتيب فان جعلوا في
الاجارة ولزم اجر المثل ونقل ابن الكمال عن الفقيه الجعفي
الهندواني ان كانت الموتنة تنقل على الاجير يتقصان عدم
فحسب له والا بان كانت موتنة البعض وموتنة الكل سواء
فكله اي فانه يجب الاجر كما قال العلامة المتدسي فيه
بحث لان موتنة البعض كيف تنافوي بموتنة الكل ولا
يلزم مساواة الكل الخ وهو يدعيه البطالون اللهم الا ان
يقال المراد عدم ظهور التنازلات لصغار الغايب مثله لو
تقص منهم صغير مريض او صغيرات لا تنقل الموتنة بتقصها
بل تقول في السفينة لو نقص عدد من اكبار لا يظهر
التنازلات في حمل الباقين هذا اذا كان المراد ان يحمل كلهم
من بعض الشرح منهم البناء وما اذا قلنا المراد من
محبته بهم ان يصحبهم والحمل على الاك ان لا يحمل قريبا
ولما نأشأ اولاهم قدرة على المشي في البعيد فيصير كلام
الفقيه ظاهرة يعني يجب له الاجر كله لان مصاحبه
جماعة لا تنقص بتقص فردا وفردين الا ان يكونوا اوقا
في حفظ البعض منهم اخف من حفظ الكل جموي يتنازلي
شرح القدسي عن الفضلي استاجر في المصل يحمل ابرام
القرية فذهب فلم يجده فها ان قال استاجر تركه حتي
تحمل

تحمل من القرية لا يجب مئى لانها للمحمل فقط وفي سالتا
على الذهاب الى المحل والحمل منه الى هنا واستوفى بعض
ما عقد عليه نقله في النهاية عن الذخيرة قلت فقله لو
هلك المحل فله اجر الذهاب وروي هت عن محمد مثله
في السفينة اه قلت قال في محيط الرخص هشام
عن محمد رجل تلماري سفينة ليذهب بها للوضع فيجد
ويجي به فقد ذهب بالسفينة فلم يجد الذي امره بنقله
فخرج قال يلزمه كرا السفينة في الذهاب فارغة وان قال
اكثر تبها منك علي ان تحمل طما ما الى هنا من موضع
فلم يجد الطعام فله شيء له من الكرا هو اتاجر واد بالبلدة
ليحمل عليها من هناك فتوكة نقالة اللاري ذهبت ف
وجدت هناك حمولة ان صدقة المسكري فيه لزمه اجر
الذهاب وفي مجموع النوازل استاجر دابة من بغداد ليذهب
بها الى المدائن ويحمل عليها طما ما من المدائن فذهب ولزم
يجد الطعام يلزمه اجر الذهاب ولو استاجرها ليحمل عليها
من المدائن ولم يستاجر من موضع العقد لا اجر عليه كما في الوجيز
استاجر رجلا ليحمل له علقا وطما ما من مطوره سماها
له فذهب فلم يجد شيئا قسم الاجر على ذهابه وجولته ووز
ويلزمه معتدله هاهنا لان الذهاب كان لست اخر هذا اذا
سحب المطورة فان لم يسم ينظر الى اجر مثله في ذهابه ولا
يجاوز به ما سمي له من ذلك يعني من حصته كما في الكبرى
وفي فتاوى الفضلي استاجر في المصير ليحمل الدقيق من الطاهر
او ليحمل الخنطة من قرية كذا فذهب فلم يجد الخنطة طهنت

اولى جلد الحنطة في التربة فصاد الي مصر ينظر ان كان قن البسات
 منك هذه الدابة من هذه البلد حتى اجل الدقيق من
 طاحونة كذا يجب نصف الاجر فاما اذا كان قال استاجر
 منك هذه الدابة بدمر حتى اجل الدقيق من الطاحونة
 زهنا لا يجب الاجر في الذهب كذا في الحيط ورساقي بعض
 سائر استجار الدابة للركوب او الحبل عند قول الماقي في
 الباب الا في راجارة الدواب للركوب والحبل وحيث تولد
 الماقي وان سمي نوعا وقد راكرك له حمل مثله وهما كساييل
 كبيرة مذكرة متنا وشرحا ولنا في اخرها فريعات كثيرة
 ستاتي لنا ساييل كبيرة في اخر باب الاحارة الفاسدة مما
 يتعلق باجارة الدواب فليستنبه القينا سائر جرد جلد
 لا يصل قط بكسر فتستوي القطة من اسفل في قطه
 اذا قطعه وقيال للمصيفة والصك وكتاب الحاسب
 قط لا كل واحد من ذلك قطعة من العراب جميعه
 وقد فسر بها قوله تعالى ربنا عمل لنا قطن ابي صحيفة غانا
 لننظر فيها ولو لمشهور في الدابة قطعتنا من الغدا ابي
 حصتنا من الغدا قالوه على طريق الاستنزاء ذكره المفتي
 ابو السعد وغيره وفي الصحاح القط بالكسر كتاب والصك
 ولذا قال الفارابي كتاب والمراد هنا الخط المكتوب استاجر
 رجلا لا يصل الى زنا في زيد فذهب الاجر فخره الكتاب
 الي ستاجر فينظر ان رده ابي المكتوب والزاك الوادعي
 او لما مر في صدر المسائل لو تباي موت ربوا المبعوث
 اليها وغيبته عن تلك اليلدة التي عيستها المتاجر
 لا

لا شيء له ابي للاجير من الاجر انه تقضه ابي لظاهاه
 يعود ابي برد الكتاب الى الزاك لو جابط اذا خاطبته فتق
 قال محمد في الجامع الصغير محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة
 في رجل استاجر رجلا لذهب بكتابه الي البصرة في اقل
 ويحيى بجوابه فذهب فوجد فلانا قد مات فرد الكتاب
 قال لا اجر له وقال محمد للاجير في الذهب له وقال قاضي
 خات في شرحه الاصح ان قول ابي يوسف كقول ابي حنيفة
 فمن هنا ظهر ان تصوير المسألة فيها اذا استاجر له ذهب
 بالكتاب ويحيى بالجواب لا يجد الا يصل وسياقي عن الخلا
 ايضا ذلك ولذا قال في كتابي ان الدابة ان يقول في
 اول المسألة ان استاجر رجلا لا يصل قط ولا يتبين جوابه
 لانه لو لم يتبين في العقد ان الجواب يجب تأجيل الاجر
 لاصح به في شرح الجمع ومبني الخلا في بيع محمد حكيه
 ان الاجر مقابل با يصل الكتاب الي المكتوب اليه لو مقابل
 بحل الكتاب وقطع المسألة به فقال محمد انه مقابل بقط
 المسألة بالكتاب لا بحل الكتاب وجوابه لان جرد يسر لا يقا
 به المبدل قال بالخفة مونة ثم قطع المسألة وقضى الذهب
 الي المتاجر فوجب اجر الدواب ولم يقع قطها في نود استاجر
 فلم يجب اجره ووجه قوله ان المقصود من الاستجار على رجل
 الكتاب الي فلان بالسر هو ايضا الكتاب اليه لا لعله
 وانما الحل وسيلة اليه وقد بطل عمله قبل التسليم فلا يستحق
 الاجراه وحيث ظهر ان هذا الخلاف فيما اذا استاجر
 بالذهب ببي ليس له حمل ومؤونه في مسألة الطاهر

بل

لا اجر له بالاتفاق وفي الذخيرة و اجموا على انه اذا استاجر
 ليهب بطعام الي البصرة الي فلان فذهب ولم يجد فلان
 او وجده ولكن لم يدفع الطعام اليه بل رده انه لا اجر له في ذلك
 النقص تسليم المقود عليه وهو حمل الطعام اه وفي الثانية
 استاجره اي استاجر رجل رجلا ليهب الاجير لموضع فلان
 ويدعوا الاجير فلان فاجير سمى فذهب الاجير الى الموضع المذكور
 فلم يجد فلان وجب الاجير وفي الهند بيتا يورده حيث قال
 استاجر رجلا لتسليم رسالته الي فلان فذهب فوجد انه موجوده
 ميتا او غائبا فبلغ الرسالة الي ورثته ان كان ميتا او الي
 احد ليوصل اليه ان كان غائبا او لم يبلغها الي احد وعاد
 استحق الاجرة بالاجماع كما في الصغري وفي كلام النعماني استدل
 فلا بد بمنزلة وقاض خات فرق بين مساله الرسالة ومسالة
 القطع ففي القطع ما رده فقد ينقص ما فصل لانه غير ما ذون
 بالردنضا و دلالة فصار كما لو امره بالترك هناك فذهبا
 نضا فظاهرا و اما دلالة فلانه انما ثبت باعتبار ان الكاتب
 فيه سر الا يطالع عليه غير المكتوب اليه ولا يصح في الكتاب
 لانه لا يحمل اما ان يكون مختوما وهو لا يفتح غيره فله
 يطلع عليه غير المكتوب اليه او لا يكون مختوما فلا يكون
 فيه سرا و اما الرسالة فلا تدل على عن السرار و اما اختيار
 الرسالة لا ليست سره عن غير الرسول والمرسل اليه فكان
 السر مقصودا فلان ذلك اذا لم يجد فلان يستحق الاجر و
 التسليم في الكتاب عكس بقدر الامكان بان يترك الكتاب
 ثم لم يفسد لم يستحق الاجر نهبا في فاني دفع الاجير
 القطع

القطع الي ورثته اي ورثة زبده المبعوث اليه القطع في
 صورة الموت او وقع الاجير القطع الي عن تسليم المدي الي
 زبده او احضر في صورة غيبته وجب الا بالذهب بالاتفاق
 كما نقلت اضحيات وهو اي الاجر الواجب له بسبب الازهاق
 ليس المواد منه الا نصف الاجر المحمي كما في الدر المنثور
 ونسبه المص في المنع ولكن يعقبه اي صاحب الدر المنثور
 كما انشده لي والغزيمي والوافي ونوح افندي وعولوا على ان
 كل الاجر وفي الخلاصة قال ولو استاجر ليهب بكتاب الي
 فلان بالبصرة ويجري بجوابه فذهب فوجد فلان فاصبافرد
 الكتاب لا اجر له عندها وقال محمد له اجر الذهب وان لم
 يرد الكتاب لكنه دفعه الي ورثته او وصية يجب الاجر بالاجماع
 ولم يذكر انه اذا وجد فلان غائبا ترك الكتاب هناك ورجع
 من شتاهنا من قال هذا علي الاختلاف الذي ذكرنا ومنهم
 من قال هنا يجب اجر الذهب بالاتفاق هذا اذا شرط عليه
 المحي بالجواب وان لم يشترط عليه المحي بالجواب لم يذكر في الكتاب
 فنقول اذا لم يشترط وفرض الكتاب تحت حتى يوصل اليه اذا
 حضرا بان كان غائبا او لا يملكه ان كان ميتا فانه يستحق
 الاجر كذا وكذا ووجدته دفع الكتاب اليه فلم يترك حتى عاد
 من غير جواب له الا جركه لانه اني بما في رصمه ولو لم يجده
 او وجدته ولكن لم يدفع الكتاب اليه بل رد الكتاب لا اجر
 له وقال محمد له اجر الذهب ولو نسى الكتاب هربا لا يستحق
 اجر الذهب بالاتفاق وهذا يؤيد استدراك النعماني بقوله
 لكن في التمسك من النهاية شرح الهداية انه اي المستاجر

اذا شرط على الاجير المجي بالجواب نصفه فاعلم ان هذا
 فقط والا باي لم يشترط عليه رد الجواب فكله اي فيجب كل
 الاجر المسمى فليكن التوقيف بين قول من قال بوجوب
 الاجر واطلق او قال بوجوب الاجر كالدويبي قول من
 قال بوجوب اجرا ذهبا واجمعا على انه لو ذهب الى فلا
 بالبقرة وان وحده اي فلا في البقرة ولم يوصله اي
 الاجرة فكذلك الكتاب المسمى الى المسموث له لم يصل له
 الا لا يصح من الاجر لا تنقصا المعقود عليه وهو الاتصال
 مع انتفا النافع عنه من موت او غيبة واجمعا على انه لو
 شرط عليه المجي بجوابه واتي بالجواب فله الاجر كما لا خلاف
 في المحيط واختلف فيما لو استاجر به ليهب كتابا الى
 فلا في وجوبه بجوابه فذهب بالكتاب فوجد فلا فاقدا ما
 فترك الكتاب ثمة او مرقه ولم يرد كان له اجر الاذهاب في
 قوله لانه لم ينقص عمله وقيل ان مرقته ينبغي ان لا يجزى
 الاجر لانه اذا تزاد الكتاب قد ينقص بالكتاب ولم يرتك المكتوب
 اليه فيحصل الفرض بخلاف ما اذا مرقه هكذا في الخا ينقص في
 ارض الوقف وكذا اذا اراد الموقوف اجرا بنسبة في مود
 اجر المثل يلزم مستأجرها اي مستاجر ارض الوقف لا
 انه يلزم المتولي كما غلط فيه بعضهم تمام اجر المثل على
 المفتي به كما في الجوعن التخييص وغيره ولغظ ما في البحر
 واعلم ان اجارة الوقف لا تجوز الا بآخرة المثل وان شئت
 فلما جاز الناظر بدون اجر المثل لا تنصح الاجارة ويلزم التسليم
 تمام اجر المثل وقد وقع في الخلاصة عبارة او هت ان
 الناظر

الناظر يفتي تمام اجر المثل فقال متولي الوقف اجر بدون اجر
 المثل لم يستأجر اجر المثل اه وقد ذكر الشيخ قاسم في فتاواه
 بان التخييص يرجع الى المستاجر بدلا عليه ما ذكره في تلخيص
 التتار والذكرى وبعبارة متولي ارض الوقف اجرها بغير اجر
 المثل ثم استأجرها تمام اجر المثل عند بعض علماءنا وعليه
 الفتوى اه وقال في الذخيرة واذا اجر القيم دارا باقل من
 اجر المثل قدر ما لا يتناقص الناس حتى لم يحضر الاجارة ولو
 سلمه الى المستاجر كان عليه اجر المثل بالغا ما بلغ على ما
 اجاز في التاخر من الشايع اه فتقوله على ما اختاره المتأخر
 لا يفهم ان مقتضى ميثاق يروى نصيب الناظر بل يستغني بالثمن
 لم يورثا نسبة المستاجر بما نقص من اجر المثل بل يكفون
 بما ورد عليه العقد بامور بالفسخ في المدة الا تبيد
 ولزوم تجديد العقد باجر المثل واكثر منه والله تعالى اعلم
 وكذا في رخصه ان يعنى اذا اجرا عارا لصغير بدون اجرو
 المثل ويسكنه المستاجر فانه يلزمه تمام الاجر كما في فتح القفا
 ولغظ ان نقله في المنع وفي فتاوى الفضلي وصي او متولي اجر
 متولي المثل او متولي الوقف بدون اجر المثل يلزم المستاجر
 اجر المثل او يصير غاصبا بالسكنى فله يلزمه اجر بالسكنى
 وذكره في تلخيص على اصول على ان يصير غاصبا ولو
 يلزمه بدون وقال وذكر الخصا في كتابه ان المستاجر لا يكون
 غاصبا ويلزمه اجر المثل وجعل حكمه حكم الاجارة النافذة
 فقيل لا استثنى ما ذكره الخصا في قال نعم وذكر بعد هذا انه
 يلزم للمستاجر اجر المثل بأكمله وذكر قبل هذا ان اجر متولي

ون
 مبن

لا بد للصغير ديوت اجر المثل روي الخصاف في كتابنا بعنى اصحابنا
 انه يلزم المثل اجر المثل اه وكثير من عبارات المعتز ان روي
 في ذلك والله اعلم اه ما في المثل بعنى بالظان في غيب غفار
 الوقف قال في الولوالجية الفتوي في غيب المعتز الموقوف
 بالظان نظر الوقف وصفي قضى عليه بالقيمة تؤخذ منه فيزيرو
 بها ضبعة اخرى تكون على سبيل الوقف الاول وقد صرت هذه
 العبارة بلفظها في كتاب الوقف متنا ومركلا منا المسقوني
 غنة وكذلك قوله وغصب من اقدمه قال في جامع الفصولي شري
 دارتم ظمرا انها وقف او للصغير فعملية اجر المثل صيا تالمال
 الوقف والصغير روي الاختيار شرح المحتار رابع المتولي منزل الوقف
 فسكنه المشتري ثم بيع فعلى المشتري اجر المثل اه وقال
 المفتي به ما صح في العدة انه لا تضمن من اقدمه وفي الفتنة
 سكن دار الوقف تسبب بزعم الملك ثم استحق الوقف بالبيعة
 العادية لا يجيب عليه اجر ما مضى اه قال الحوي وهو مبني
 على تصحيح الوجه والذوي عليه الفتوي هو ما تقدم وصحة
 صاحب الحسب وهو الذي ينبغي اعتداه اه وهو المختار بخس
 وهذه المسألة ذم افراد ما وقع فيه الاختلاف بين العلماء
 وكذا ينبغي لكل ما هو ما وقع للوقف فيما اختلف فيه العلماء
 وكذا انما يلزم الوقف بحمد صدور لفظ الوقف ولو لم يسلم
 الي المتولي ولم يحكم بلزمه حكم حتى تقضوا الاحارة والافعة
 من المتولي مع المستخرج لعتا والوقف عند الزيادة الفاحنة
 اي زيادة اجر المثل على ما وقع عليه العقد من غير تعنت
 كما ينبغي قريبا نظر للوقف وصيا به لحق الله تعالى ثامن
 الوقف

الوقف حسب العين والتصدق بالمصلحة لوجه تعالي حايدي
 القدسي وفي الانشاء الفاسد اه اجر ما نفعه مضمونه
 من مال وقف او يتيم او معد فعلى المستاجر المسمى لا اجر
 المثل ولا يلزم الناصب اجر المثل غايرو ما تبصه الى الغائب
 للمالك من السكنى بتاويل عقد رسياني للمنفق في كتابي الف
 ما في الاجر فلكه فانه لا تنسخ الاجارة بموت حوثر الوقف
 كما ساق ان شاء الله تعالى في باب نسخ الاجارة وعليه
 ديوت حتى نسخ صورة النفس العقد لانه ينسخ بموت
 المورث المالك بعد تجميع البذل يعني وقد كان المستاجر محجل
 له الاجرة وقبض العن الموجهة فلس لا صحاب الديوت
 انزعها منه ولذا قال في الاجارة لو كانت العن الموجهة
 في يده اخذت به عما لو لم تكن في يده قال في الولوالجية استاجر
 دارا ومحجل الاجرة فمات المورث قبل قبضه الدار وانسخ العقد
 لا تكون له ولا يتخير الدار لاستيفاء الاجرة المحجلة وفي
 جامع الفصولي استاجر بيتا اجارة فاسدة وعجل الاجرة
 ولم يقبض البيت حتى مات المورث وانقضت المدة ولم يرد
 حسي البيت للرجله ليس له ذلك في الجائزة فتم الفاسد
 اولي اه وفي ليل نريفة وان مات البائع والمورث الرأهن
 فالذي في يده العين اخف من سائر الزمما يباع في دينه
 فان قضى سي اخذه الفرمان هلك لا يسقط له الدين
 بخلاف الرهن ولو لم يكن مقبوضا حتى مات المورث لم يكون
 المستاجر اخف به من سائر الزمما اه ولو بيعت فاسدة
 انشاه فلا فرق بين عقد ها الصحيح والفاسد وشملها

الشرا والرهني الذي في مسالة واحدة وهي ما اذا وقعت الاجارة
 او البيع بدین كان المستأجر او المشتري على الاجر والبيع بشر
 فسخ عقد الاجارة او البيع وكان ذلك فاسدا لا يكون
 للمشتري ولا للمستأجر حق الحبس لاستيفاء الدين ولا يكون
 اولى بهما من سائر الفوائد اذا مات الاجر والبيع ولو لم يكن
 الاجارة او البيع صحيحا وكان كل منهما بدین للمشتري والمشتري
 على الاجر والبيع ثم فسخ العقد بينهما يكون للمستأجر حصة
 حق الحبس لاستيفاء الدين ويكونان اخف بهما من سائر
 الفوائد لو مات الاجر والبيع وعليهما ديون كثيرة عما دخلت
 بالمستأجر فسخ الحريم يحبس من غروا به فليس له انقلعه
 من يده حتى يستوفي الاجرة المحقة الا انه لا يستحق الدين
 به لانه لم يملك هذه المستأجر لانه لم يملك
 بالبيع ليس يرهني من كل وجه وفي الهادبة ولو استأجر عبدا
 لخدمته شرا عالة ورطل من خمر ففسخ العبد وعمل الاجرة
 ثم فسخ الاجر العقد حكم الفساد لذلك والمستأجر حقت
 حبس العقد لاسترداد الاجرة فلو مات العبد في يده لم
 اما تلاته بطل الفسخ فساد الا مولا ما كانت والمستأجر
 في يده المستأجر اما تلاته فكذا هذا ولو مات الاجر والمستأجر حقت
 بالعبد حتى يستوفي منه الاجرة لانه لم يستحقه على العمل
 اه خلا في الرهن فانه اي الرهن اذا هلك في يد الرهن
 مضمونه باقل من قيمته ومن الدين يعني انه ينظر الى الدين
 والى القيمة فابهما كانت اقل يكون الرهن مضمونا وكان
 الضمان في عبارة الخارج ان يقول بالاقول من قيمته من
 الدين

الدين فمكون من بيانية لا تقتضيه كما سيجي في باب اي
 في كتاب الرهن ان شاء الله تعالى فيم الفوائد فروع الابد
 في الاجرة اذا وقعت من المستأجر في المدة اي في حال تمام
 مدة الاجارة وبعد هاء اي ويصح الزيادة بعد مضمونها ايضا
 قال في الهندية اذا زاد الاجر والمستأجر في العقد وعليه
 اوفي المضمونه ان كانت الزيادة مجزولة لا تجوز سوا كانت
 من الاجر والمستأجر وان كانت معلومة ان كانت من جانب
 الاجر تجوز سوا كانت من جنس ما اجر او من خلاف جنس
 ما اجر وان كانت من جانب المستأجر ان كانت من جنس ما استأجر
 لا تجوز وان كانت من خلاف جنس ما استأجر مجزول كما في
 الذخيرة اه الا ان قول الراي يفسخ في المدة وبعد هاء خلا في
 ما في المذم والاشياء ويصح الاستنباه الزيادة في الاجرة بيت
 المستأجر من غير ان يزيد عليه احد فان بعد مضموني المذم
 والحط والزيادة في المدة جائز ان هو عطل محضوها عدم
 صحة الزيادة بعد المدة بان محل العقد قد فات فان قيل
 الخط ترك بعض الاجرة وهو جائز ولو بعد المدة فواحدة
 المذم بعد اجيب بان المراد حط يلتحق باصل العقد وهو
 انما يكون في المدة واحدا الذي بعدها فانه امر مستأنف تجوز
 على انه وقع في الترخا فانه ان المستأجر اذا زاد في الاجر بعد
 ما مضى بعض المدة لا يفسخ الزيادة ويصح الخط اه وهذا
 خلا في ما في الاستنباه من حواش الزيادة في خلا ل المدة كفى
 ببيد ما في الاستنباه ما نقله البيهقي عن خزانة الاكل لعد
 استأجره واشتره بيا او دابة لبيكرها فزسجنه فلما سكن

فيها شهر الوسا فرسخا زاد في الاجرة فالقياس ان يعتبر
 الزيادة لما بقي ومحمد استحسن وجعلها موزعة لما بقي
 وهو في الخط الموجه عن محمد استخرج من اخرها ما ذكره في الخط
 فزاد رجل الموجه كرا فاجره الموجه منه فذهب المستاجر الاول فزاد
 كواله ووجد الاجارة فالاجارة هي الثانية وانقصت
 الاولى بمقتضى تجديد الثانية وذكر هذه المسألة التي ابي
 يوسف وصفها فيها اذا زاد المستاجر الاول على المستاجر الثاني
 في الاجر وسلمها رب الدار الاولى بهذه الزيادة وبالاخر الاول
 وذكر ان الاجارة الاولى لا تنقص وهذه زيادة زادت
 في الاجر وحاصل الجواب ان صاحب الدار اذا هدد الاجارة
 فنقصت الاولى واذا لم يجدد لا تنقص الاولى وتكون الثانية
 زيادة او هدمها الزيادة على المستاجر يعني اذا زاد الاجر عن
 القدر الذي اجر به المستاجر فان كانت في الملك ولو ليتم قبل
 ابي مطلقا سواء كان بعد مضي المدة او قبلها وسواء زاد عليه
 احد في اجرة اوله كما في تنويره او هدمه قال الجوهري وقد سوي
 في الاستسكان بين الوقف وارضى للقيم حيث قال ولو اجر
 مستوفى الوقف او وصي اليتيم مثلا لموقف او لليتيم بدو
 اجر المثل قال ابو بكر محمد بن الفضل عن اصحابنا يبيع النكاح
 المستاجر صا وذكر المصنف في كتابه انه يصير غاصبا ويلزمه
 اجر المثل فقبل انتمي بهذا قال نعم وقد قد مشاهيرها وصرح
 في الجوهر بان ارضى اليتيم لارضى الوقف اهـ كما لو رخصت
 ببيع كما ان المستاجر ليس له ان يفسخها او يطلب التنقيص
 من الاجرة لو رخصت الاجرة سواء كانت بعد مضي المدة او
 قبلها

قبلها فذلك لا تقبل الزيادة وتعليقه وكل ذلك في الاجارة المحقة
 اما السادسة فيجب عليه فسخها وان حصلت الزيادة على
 المستاجر في الوقف فينظر ان كانت الاجارة الواقعة من الترتيب
 او غيره مع المستاجر فاسدة كما لو رخصت بدو اثر المثل او رخصت
 اجارة طوبى حيث لا ساء لصحتها اجرتها النافذة لان
 ان يوجرها على من دفع الزيادة فذلك انما هو المستاجر الاول
 وهذا معنى قوله بله عرض بالمراسلة له بالمراسلة على المستاجر
 الاول الذي استأجره فاسد باق على ما دفع فيه هذا المستاجر
 الثاني وذلك لان الحق له كما في الفسخ وفي المعاداة في العاشر
 ولو اجره باقل وجب الاقل فانما في اخره يستأجر باقل فذلك ان
 يخرج الدار ان يستأجره الاول باجره فاسد اهـ قال الجوهري وهو بعيد
 ان يرضى فيما اذا كانت الاجارة مبدون اجر المثل مع انها فاسدة
 اهـ قلت وقد تقدم في الوقف مستأجره المستاجر الاول او لم يرض
 غيره اذا قبل الزيادة وتلقا شئ سواء كانت الاجارة في الاول
 باقل من اجر المثل وزاد المبيع والى انت باجر المثل ثم زاد ولا
 يجزى ان لو لم يرض الاول لا تستأجره مستأجره المستاجر غيره بله
 عرض عليه لا قد من من قول مستأجره المستاجر حيث قال اذا
 حق له فالى صلاتي في الاحقية يستأجره جواز الاجارة على من
 سواه بله عرض عليه وسياق ذلك راجع في هذه السوراة في
 موبد نداءه ان الاجارة ان وقعت فاسدة فبوجوب اجارة
 صحيحة اما من الاول او من غيره سلب المثل فانما اجازت
 اجارة من غيره في خلال المدة فحوزها فبدها من الغير
 بالاولى وسياق الشئ عن الثانية يستأجره فذلك فتنبيه كفى

الأصل صححتها قال الشيخ الرجسني لانه استدرك على محذوف
 مقدر تقديره فان ادعى متولي الوقف فسادها او كونها بدون
 اجر المثل الاصل صححتها وكونها بآجر المثل هو ولو ادعى رجل
 انها اي الاجارة الواقعة بين المتولي والمستاجر للوقف منه
 بنين فاحس فينظر القاضي ان لم تقع على دعواه بيته فلا
 اليها لان الاصل وقوعها صحيحة وانها اجرة المثل وان
 اخبر القاضي وخبره والواحد يكتفي عندها خلافا لحيث انباه
 انها اي الاجارة وقعت كذلك اي بالقبض الفاضل يبيح
 لا يتوجه لسماع دعوى القبي الابدان يرجع الى قول
 اهل البصرة لانه ما فاذ اخبره بذلك فسحها وقبيل الزيادة
 اي حيث يريد في اجرتها وقد تحقق القاضي انها يدون
 اجر مثلها فسح القاضي الاجارة واجرها للذي زاد ان لم
 يقبلها الاول بتلك الزيادة فان قبلها فهو ولي بها ولا حاجة
 ح الى فسحها رجعتي قلت وقد قد مناعن الحيط ان الاول
 هل يتعنى بمقتضى تجديدا لثابت امره وان وصلت من
 وقت العقد انها اي الاجارة المذكورة وقعت وقت العقد
 بآجر المثل فلا تمنع شهادتهم بذلك فسحها حيث تنبى ان
 الامر على خلاف ما شهدوا به رجعتي قلت وقبيل الزيادة
 نصا لاختلاف السمرعي وقت العقد نظر الجاني الوقف
 والاداي وان لم يخبر القاضي وخبره انها اوجرت بدون
 اجر المثل وقد قلنا ان الاصل الصحة فنية تفصيل اشار
 اليه بقوله فان كانت هذه الزيادة اضرا لاي اجلي ضرر
 المستاجر وفسرها صاحب البحر في قضاياه الزيادة التي تكون
 اضرا

اضرا بالزيادة التي لا يقبلها الا واحد وان كان اهل او كانت
 الزيادة من الاخر على المستاجر تقبل الزيادة ولا تسح
 الاجارة ما لم يفسد المدة يخرج عن الدسبجاي وان كانت الزيادة
 الماسة من الاخر لزيادة اجر المثل فيفسد بان كان للكل
 يرغبون فيها فالمختار قبولها اي الزيادة قال العيني في شرح
 المحم ولا تنقض الاجارة اذا زادت الاجرة اما اذا ادق الاجرة
 فيفسرها لا رغبة ولا غم ولا زيادة من قبل تنقض بالطلو
 سمرها عند الكل فانها تنتقض وتنفذ ثانيا ويجب المسح
 بالاجارة الاولى الى حين الزيادة واجر المثل بعد الثانية
 انه يفسحها المتولي ليخرجها بالزيادة رعايتها لحيث الوقف
 فان امتنع المتولي عن فسحها فالقاضي يفسحها ثم يبرحها عن
 زاد كما وقع في الشيخ بقا للمخ وغيره والاولى حذف هذه الجملة
 لياتي التفصيل المذكور بعد قوله فيها سيايق عرضها على
 المستاجر ويكون ارتباط الكلام ببعضه ببعض هكذا فان فسحها
 القاضي فينظر ان كانت العين المستجرة الموقوفة دارا او
 حانوتا او ارضا فارغعة عرضها اي القاضي او المتولي الزيادة
 التي زادها الناس على المستاجر الاول فان قبلها فهو احق
 من غيره ولزمه الزيادة من وقت قبولها فقط اي الامن وال
 المدة وقد قد منا قريبا وفي الوقف مفصلا انه لو لم يبرحها عليه
 واجرها عن غيره صححت اجارته كما صرح به الشيخ محمد بالي في شرح
 اجارة الاشباه وسيايق للمث في هذه المسودة عن الجانب
 انه ان كانت الاجارة الدورية باللا يتفان الناس فيه
 فاسدة فله ان يبرحها اجارة صحيحة اما من الدل او من

غيره باجر المثل وانما زيادة على قدرها يرضى به المستاجر فان كان
 هذا في خلال المدة فبعد تمامها بالوالي قسبه وقال المحكي
 قوله فان قبلها نهواحت سوا كانت الاجارة في الاصل باق من
 اجر المثل وزاد الفوط وكانت باجر المثل ثم ازاد ان فاف رضى
 المستاجر الاول بالزيادة فهو راحة ولا يرجع كما في الفصل العاشر
 من التمهيد قال بعض الفضلاء فظهر بهد انه اخت سراسر
 باجرة المثل ثم ازاد الدرة وكانت الاجارة بدون اجر
 المثل والذي في عامة الكتب هو الاول اه وفي الذخيرة في
 الرابع عشر من الوقف اذا ازاد اجر مثل الارض بعد مضي
 مدة على رواية سمرقند لا يفسخ العقد وعلى رواية شرح
 الطحاوي يفسخ ويجدد العقد والي وقت العقد يجب المسمى
 لماضي ولو كانت الارض مجال لا يمكن فسخ الاجارة فيها
 بان لا تنسبها زرع لم يستقص بعد فالي وقت زيادة يجب
 المسمى بقدرها وبعد الزيادة على تمام السنة يجب اجرتها
 اه وان افكر المستاجر الاول بزيادة اجر المثل وادعى انها في
 الزيادة الواقعة انما هي اضار فلا بد لدعي الزيادة من
 البرهان عليه اي يشهد على المنكر الذي هو المستاجر المنكر
 بزيادة اجر المثل لان القول قول المنكر والبينة على الدعي
 والاصل بما لا على على مكان حوى بان لم يقبلها بعد الرها
 عليه من دعي الزيادة ومع عدم البرهان منه على ان
 زيادة ضررها المتولي على غيره ان كانت ارضا فاف
 عن الزرع وان كانت مزروعة جفت فلو لم تكن جفت لكانت
 والمستاجر اجارة فاسدة لا يمنع صحة الاجارة لا في الظهور
 ولا في الراجح

والراجحة كونه لا يمنع التسليم بجره ساق لم تقع اجازتها
 لغير صاحب الزرع لكن تقع عليه اي على ما وقع عليه العقد
 اول الزيادة من وقتها اي من وقت البينة رجعت لامن
 اول المدة وان كانت المدة جرت في الارض المدقوقة او
 خرسي فيها فان كان استاجر من المتولي مستأجرة فانها
 تقع لغيره اذا وقع الشهران لم يقبلها المالك او الفارس
 لا نقضها عند راس كل شهر اراد اثنان جرها المسالك
 الا فية وهي ما اذا قال له اجر ثلها كل شهر كذا فنقضت
 الاجارة في شهر واحد وكل شهر مضت منه ساعة لزمته
 فيه فاذا اراد فسخها فبوجها لغيره اذا اجاز راس الشهر
 فاذا اجاز راس الشهر انعقدت الاجارة لذلك الغير صريحا
 وكان فسخا لاجارة الاول امتناعا من انقضاء هاله اول
 الشهر الذي اضيف اليه العقد لان ايجارها على الغير دليل
 على الامتناع من الاجارة منه وايجارها منه في غير الشهر
 الاول جائز لان فسخه فسخه قبل دخول الشهر الثاني
 لانها مضافة وانما يخرج من غيره اذا كانت الهارة لورفعت
 يستاجرها غيره باكثر مما استاجرها به والفلو كانت الهارة
 لورفعت لا يستاجرها احد تركت في يده قال في المحيط وغيره
 حاتف وقت غارة ملك لرجل ابي صاحب الهارة ان يستاجر
 باجر مثله ينظر ان كانت الهارة لورفعت يستاجر غيره باكثر
 مما يستاجر صاحب الهارة لكف رفع الهارة ويخرج من غيره
 لان التقصان عن اجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وان
 كان لا يستاجر باكثر مما يستجره لا يكلف ويترتب في يده بذلك

غيره باجر المثل او ان يادة على قدر ما يرضى به المستاجر ان كان
 هذا في خلال المدة فيعدتا منها بالاولى قسمة وقال المحقق
 قوله فان قبلها فهو احق سوا كانت الاجارة في الاصل بالقرين
 اجر المثل وزاد الفول ولان باجر المثل ثم ازدادت فان رضى
 المستاجر الاول بالزيادة فهو احق ولا يرجح كما في الفصل العاشر
 من الهادية قال بعض الفصلا فظهر بهد انه احق سوا استجر
 باجرة المثل ثم ازدادت الاجرة او كانت الاجارة بدونا اجر
 المثل والذمي في عامة الكتب هو الاول اه وفي الخبر في
 الدام عشرين الوقف اذا ازداد اجر مثل الارض بعد مضي
 مدة على روية سرقند لا ينسخ العقد وعلى رواية شرح
 الطحاوي ينسخ ويجدد العقد والى وقت العقد يجب للمسي
 للمضي ولو كانت الارض بحال لا يمكن فسخ الاجارة فيها
 بان كانت فيها زرع لم يستحصل بعد فالى وقت زيادة يجب
 المسهي بقدرها وبعد الزيادة على تمام السنة يجب اجرتها
 اه وان افكر المستاجر الاول بزيادة اجر المثل وادعى انها
 الزيادة الواقعة انما هي اضار بل بد للمضي الزيادة من
 البرهان عليه اي يشهد على النكر الذي هو المستاجر النكر
 بزيادة اجر المثل لان القول قول النكر والبينة على للمضي
 والاصل بتامال ان على ما كان محوي بان لم يقبلها بعد ارجاها
 عليه من مدعي الزيادة ومع عدم البرهان منه على ان
 زيادة قدر اجرتها المتولي على غيره ان كانت ارضا فاعند
 عن الزرع وان كانت مزروعة محقة فلو لم تكن محقة كانا
 والمستاجر اجارة فاسدة لا يمنع صحة الاجارة كما في الظهيرين
 والبرية

والسراجية كونه لا يمنع التسليم جريسا بي لم تصح اجازتها
 لغير صاحب الزرع لكن تقع عليه اي على ما وقع عليه العقد
 او لا الزيادة من وقتها اي من وقت البيعة رجحت لا من
 اول المدة وان كانت المستاجر يبي في الارض الموقوفة او
 عرس فيها فان كان استجرها من المتولي مشاهرة فانها
 تخرج لغيره اذا فرغ الشهران لم يقبلها الباقي والعار به
 لا انفعاها عند راس كل شهر اراد النازح بها المسالة
 الاقنية وهي ما اذا قال له اجر ثركا كل شهر كذا فانتفعت
 الاجارة في شهر واحد وكل شهر مضت منه ساعة لزمته
 فيه فاذا اراد فسخها فبوجرها لغيره اذا اجاز راس الشهر
 فاذا اجاز راس الشهر انتفعت الاجارة لذلك الشهر صريحا
 ولان فسخا للاجارة الاول امتناعا من انتفعاها له اول
 الشهر الذي اضيف اليه العقد لان اجازها على الغير دليل
 على الامتناع من الاجارة منه واجازها عنه في غير الشهر
 الاول جاز لا لانه فيصح فسخه قبل دخول الشهر الثاني
 لانها مضافه وانما تخرج من غيره اذا كانت الهارة لورقة
 بستانها غيره باكثر مما استجرها به والاولى كانت الهارة
 لورقة لا يستاجرها احد فركت في يده قال في المحيط غيره
 حانوت وقت غارقه منك لرجل ابي صاحب الهارة ان يستاجر
 باجر مثله ينظر ان كانت الهارة لورقة يستاجر غيره باكثر
 مما يستاجر صاحب الهارة كلف زرع الهارة ويخرج من غيره
 لان التقصان عن اجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وان
 كان لا يستاجر باكثر مما يستجره لا يكلف ويترك في يده بذلك

الاجر لان فيه ضرورة اه ومثله في الخاتمة والتترخا نية
 وغيرهما وقول انا ارجح ان يقبلها اي اجرة المثل والزيادة
 التي يرغب الناس فيها وليس عدم القول بقبيل المثل علل
 ان احارة ما بعد التشر الاول جازية لا لازمة لكونها غفلة
 والبنا يتكلم الناظر بقيمة حال كونه مسحت القطع للوقف
 اي يتكلم الناظر للوقف وهذا اذا ارضى مالك البنا ان تكلم
 بغير رضا لا يجوز كما في جامع التفصيلين وقال في البحر في شرح
 قوله فان مسحت المدة قلوبها وسلبها فارجعته الا ان يبرم له
 المخرج قيمة مقلوما ويتكلم بعيني بان تقوم الارض بدون
 البنا والشجر تقوم وبها ببناء او شجر فيضن فصل ما بينهما كما
 في الاختيار وقال في الشربلالية وصعوبة قيمة كذلك ان
 تقوم الارض مع الشجر لم امور ساكنه بقلعه وتقوم وليس فيها
 هذه الشجر بفضل ما يبنيها هو قيمة الشجر قال وانما نرا ه
 كذا الا ان قيمة المقلوع ازيد من قيمة المأمور بقلعه وذلك
 لا احتياج القلع الي الموتة كما في الكفاية قال صل انه اذا ارضى
 المخرج يدفع القيمة لا يلزم المستاجر القلع وهذا صحيح مطلقا سواء
 كانت الارض تنقص بالقلع او لا لكنه لا يتكلم بالوجوه على
 المستاجر الا اذا كانت الارض تنقص بالقلع واما اذا كانت لا
 تنقص فلا بد من رضا المستاجر او يحوي او يصير حتى يتكلم
 اي يتسقط بناءه من غير هدم او حتى يتسقط بناءه من غير
 هدم اذا استقر من اخذ قيمته وكان في تعلم ضرر بالارض بوجوه
 الوقف منه كمالا مسقط شي من بناءه اخذه حتى يستريح
 ببناءه وان كانت المدة باقية وقد ازداد اجر المثل بوجوه

العين

العين الموقوفة المستجرة كغيره اي من غير المستاجر سواء
 فيها او غرس اولاد او ما تضمن عليه اي على ما وقع عليه العقد
 ابتداء الزيادة كما في الزيادة التي قد تم ثمرها والحال ان بها
 اي بتلك المستجرة زرع واما اذا اراد المستاجر نفسه من
 غير ان يربح احد فليقول اي فيجوز له فسخها وتجديد الاجارة
 معه او مع احد اخر باجر المثل الحاصل في وقت تجديد العقد
 وعليه الفتوى اشارة اليه ان في المسألة خلاف ذلك ما
 صرح به في التترخا نية والا سمان والحال ان زيادة الاجر
 المثل قالوا ليس للموقوف ان ينقص الاجارة بنقصان اجر
 المثل لان اجر المثل يعتبر وقت العقد فان كان المسمى وقت
 العقد اجر المثل فلا يعتبر التغيير بعد ذلك اه وهذا خلاف
 المفتي بدوستان في هذه المسألة التي التغير قبل كمال المالك
 فتبين وما لم تنسخ الاجارة كان على المستاجر المسمى اسبابه
 من قبل الصغر وبو نقل في البحر عن الاسيحيابي في المراجعة
 اذا كانت الارض ارض وقف استاجرها من الموقوف الى طويل
 المدة بنظره ان كان المسمى لم يزد ولم ينقص كما لا ريب
 العقد فانه يجوز ان تخلد اجر مثله في ان يفسخ ذلك العقد
 ويحتاج الي تجديد ذلك العقد ثانيا وكذلك اذا استاجرها
 باجرة معلومة الى سنة فلما مضى نصف السنة تخلد سمرها وازداد
 اجر مثله فانه يفسخ ذلك العقد ويعقد ثانيا على اجرة
 معلومة ولو كانت الارض بحال لم يكن فسخها غرما اذا كان
 فيها زرع لم يحصل بعد ولم يدرك بعد فلا يمكن فسخها ولكن
 الي وقت زيادته يجب المسمى بقدره وبعد الزيادة الى

تمام المستوجب اجر مثلها واما اذا كان ينقص من اجرها يعني
 رخصت اجرتها وسمها قبل مضي المدة فان الاحاق لا تنظر
 ولا تنقص لانه المستاجر قد رضى بذلك حيث عقد عليها
 قلت تنص صاحب المنع وطاهر قوله اي صاحب الاشياء
 البنا يتملك الناظر ان كان بلدانه فلو اذنه فلو اذنه فهو للوقت
 يرجع اليه في علي المتولي بما اتفق كما في فتاوى ابن الديلمي الظاهر
 انه اراد اذنه بالبنا لاجل الوقت فلو لنفسه ولا يشترط عليه
 فلا يكون للوقت كما تقدم في كتاب الوقت وسياتي في الباب
 الاخر ان للمستاجر استحقاق الثمن والفرس بعد مضي المدة باجر
 المثل جريان لم يضر بالوقت وهذا مخالف لما تقدم على الشرح
 ولما تقدم عن الفتاوى ايضا وما ياتي عن المتوفى ثم لا يخفى
 انه اذا اذنت القاضي او الناظر للمستاجر بالبنا فيكون دينه على
 الوقت حيث لا فاضل من ريعه فالبنا يكون للوقت فاذا اراد
 الناظر اخرجه يدفع له ما صرفه في البنا ثم لا يخفى انه يريد اجر
 المثل بالبنا فانظروا هل يبرهنه اتمام اجر المثل والفرق بين هذا
 وما تقدم عن الاشياء ان البنا هو هنا للوقت فلم يرد بسبب
 ملكه وفي الخبر يمتنع في جواب سؤال طو بل لزوم اجر المثل فانما ما
 بلغ قبل المارة وبعد ها والرجوع بما صرفه والواقع في زماننا
 انه يستاجر يدوت اجر المثل بكثير يدفع بعض الاجرة ويقتطع
 بعضها من المارة وقد يقال بجواز وجه ذلك انه لو اراد اخر
 ان يستاجر ويدفع للدول ما صرفه على المارة لا يستاجر الا
 بتلك الاجرة القليلة نعم لو استثنى الوقت وخلص الناظر
 ما للدول فان كل احد يستاجر به باجر مثلها لان ما لم يدفع
 الناظر

الناظر ذلك تبقى اجرة المثل تلك الاجرة القليلة فلو ربح
 بين المارة الملوثة للمستاجر ويبع هذه وفي المارة نوبة شرط
 جواز تجارة الوقت بدوت اجر المثل اذ انما تالية اركان
 دينه في هذا مويد لما قلنا وفي شرح الملتقى عن الدائم ولا يبرح
 الوقت الا باجر المثل الا بتقصان يسير وان لم يرغب الا بالمثل
 الي اخره انه اي الناظر يتملك اي البنا وكذا الفرس لجرة الوقت
 لانه يتملك الناظر لنفسه ثم اعلى صاحب يعني سوار في بيده
 يثبت مستحق القلع اولا وهذا اي التملك على سبيل التزهر
 انما يتاخر فيها لو كانت الارض تنقص بالقلع فيه فربح على
 الوقت والا فان لم تنقص من القلع لو قلع شرط على بنا القبول
 رضاه كما في عامة الشروح منها الجرم والمنع قال في المنع ومث
 صح به مولانا صاحب الجفرية من غير كون فرق بين الوقت
 والملك وان صح ما استغاده من فلا هو عبارة الاشياء كما قد
 يقول عليها اي على ما في عامة الشروح من ثبوت النيا للستا
 ولو كان القلع بغير ثمنها اي الشروح الموضوعات لنقل المذهب
 قال الشيخ الرضوي وطاهره انه ما في الاشياء مخالف للموت
 والشروح والظاهر انه محمول عليه وانما يقيده اعتمادا على
 ما صرفه من المقتيد بذلك امر بخلاف نقول المتأخر
 فانها منتبهة للحيار للناظر ان ضروا فلا يستاجر كما في المحيط
 والغنيس وطاهره انما لا يبرهن ذلك ما في فتاوى مؤيد
 نزاده معزنا للفصولين حاوية وقت بني فبراي في ذلك
 المأثورة ساكنة المستاجر له بلا اذنت متوليه انما يبرهنه
 دفعه اي دفع ذلك البنا دفعه اي اموره القاضي برفعه

وان اضر رنعه بالوقف فهو المضيع ماله حيث بني في الوقف
 بلا اذن متولييه فليترص هذا الباقي بعد انقضاء مدة تجارته
 او بعد انقضاء عقده حيث اذ اجر المثل ولم يتبطل الزيادة
 التي ان يتخلص ماله من تحت البنا يعني كل ما سقط من
 بنايه اخذه وهذا معنى قوله ثم ياخذ بعد انقضاء مدة
 نفسه ولا يكون بناؤه مائفا من صحة الاجارة لغيره يعني
 لواجر المتولي علي غير هذا الباقي ذلك الى انوت والحال انه
 مسفول بهذا البنا صحت الاجارة اذ لا يدله اي هذا الباقي
 علي ذلك البنا حيث كان ذلك الباقي لا يملك رنعه اي رفع
 بناؤه لا ظاهره بالوقف وهذه حيشية فنييل ولوا سطحو
 اي الباقي والنظر مستحق الوقف ان يحملوا ذلك البنا
 للوقف بمقتضى الاجارة قل القيمة متروكة مبني فيه اي
 حال كونه مبني في ذلك الموضع صح الصلح قال الفتا هذه
 من تمام عبارة الفضولي وهي بظاهرها تخالف ما نقله
 اولاهن عامة اشرع لانها تهم اشتراط الرضا اذ الصلح
 لا يكون الا عن رضا فاما ان يفرق بين الوقف والملك ولا
 يجهله في هذه المسألة واما ان يحمل علي الوقف الاتفاقي
 وهو الظاهر ذكره بعض الفضلاء وقال الشيخ الرضوي قوله
 ولو اطلقوا الخ اشارة الى انه انما يتلكه للوقف بترخيص
 المستاجر والمتولي ولا يجبر احدهما علي ذلك كفي تعيينه
 بمقتضى الاجارة غير ظاهري ينبغي ان يقتيد بما فيه مصلحة
 للوقف وكان وجهه انه لما كان للمتولي ان يامر بترفعه فلا
 يتجاوز فيه قيمة المنزوع ان كانت قيمته دون قيمته
 مبنيا

مبنيا فان كانت قيمته مبنيا دون ذلك فلا يتجاوز
 لانه كان مبنيا حتى تملكه اهل الوقف الاجري الذي
 اجر وامر ارضه مملوكة له دين وجس فيه ولا قضا له
 الا من العين الموجهة لهذا عذر ويبيع ما بين اذ كان الدين
 بحال لا يقدر علي قضائه الا ببيع المستاجر لانه لا يمكنه
 انما الموقوف عليه الا بضر نفسه وهو الحس قال
 الفقيه ابو الليث هذا اذا كان الدين ظاهرا يعني ثابتا
 بالبينة او علم القاضي فان لم يكن وكذلك اقرار الدين وكذب
 المستاجر جاز اقراره ويكون عذرا عند الامام خلافا لما
 لوالجبة رفع الاجر الامري امر احتياجا الي بيع المبنى
 الموجهة للدين الموجه له الى الحبس الى القاضي ليبيع العذر
 اي عقد الاجارة ثم يبيع بالتقاضي الدين وليس للاجر ان يفسخ
 عقد الاجارة بنفسه وعليه الفتوى قال في الواجبية ثم يفسخ
 انما يكون بقضاء القاضي علي رواية الزيادة حتى لو بلغ الموجه
 دكا نه قبل القضاء لا يجوز وعلي رواية الاصل يكون بدونه
 فيجوز ببيعها واصحها الاول لان الفسخ مختلف فيه فيوقف
 علي القضاء كالرجوع في الهبة قال الواجبى وهذا في باب
 الدين خاصة اما في اعذاره فينفرد من له العذر بالفسخ
 من غير قاض هو الصحيح من الرواية ومن المنازع من فرق
 بينهما بان العذر ان كان ظاهرا لم يحتاج الي القضاء وان كان
 غير ظاهرا لا يثبت باقراره يحتاج الي القضاء بيمينه
 بالتقاضي ظاهرا كذا في التجريد ذكره في شرح الجمع لابن ملك
 قال قاضيان والمجبوري القول بالتوفيق هو الاصح وقوا

بعض الفضل بانه فيه اعمال الربا يتبين مع مناسبات التوزيع
 ينبغي اعتباره اهو اقول في تصحيح القديري للعلامة قاسم
 ان ما يصحح قاضي خان من القول يكون مقدر على ما
 يصحح غيره لانه كان فقيه النفس وهذا القول صحيح قاضي
 خان ينبغي اعتباره اهو وتخوض اي اجارة المتولي للوقف
 بمثل الاجرا وياكثر من اجرا بمثل اربا قل ما يتقارب فيه الناس
 ولعقل ما في الخافية المتولي اذا اجرام الوقف من اجل تم
 اخرون في اجرة الحمام قالوا ان كان حين اجرام من الاول
 اجره بمقدار اجرا مثله او نقصا ليس يتقارب الناس في شدة
 فليس للمتولي ان يخرج الاول قبل انقضاء مدة الاجارة
 لاجل لا يتقارب يعني وان كانت الاجارة الاولى لا يتقارب
 الناس في مثله فلا يجوز وتكون ح فاسدة فيجوز اي يجب
 على المتولي ان يخرج اجارة صحيحة لوجوب ترك العقد الثاني
 اما المتاجر الاول او يخرج من غيره باجر المثل وزيادة
 على اجرا المثل بقدر ما يرضى به المتاجر اهو وذلك لان
 المتاجر يصر في مال نفسه فيوقف على رضاه ولا يخفى
 انه يلزم المتاجر الاول تمام اجرا المثل لانه استوفى منفعة
 الوقت بالسعد الفاسد قبل مدة قيمة المنفعة وهي اجرا المثل
 وصح في فتاوى الخافية بينة الايات مقدمة وهي التي
 شهدت اولاد بان الاجرة اجرة المثل وعبا رتبها ليل نزل الدين
 على الطالب يعني ما لو حكم كما يصح اجارة الوقف وان الاجرة
 اجرة المثل بعد ان اقيمت البيعة بذلك تم اقيمت بيعة انما
 دون اجرة المثل هل يعمل بيعة بطلا نهام الام اجاب ببيعة
 الايات

الايات مقدمة وقد اتصل بها اي بيعة الايات القضا
 فلا يتبين اي القضا وفي نسخ فلا تنقضي اي البيعة التي
 اتصل بها القضا والله تعالى اعلم قال لعله الى نون وب
 اجاب ببيعة المذاهب فلم يحفظ قال الشيخ الرضوي الغيب
 رايته في كتب الشافعية عدم اعتبار البيعة المحكوم بها
 اذا كذبها الحسي اهو والله تعالى اعلم بالصواب والحمد للوج
 والالحام
 ما يجوز من الاجارة وما يكون
 خلقا في فساد اي اذا خلا في في الاجارة والمحل لخلل في الايز
 وهو الذي لا يجوز المستاجر فعله في الصبي المستاجر
 تقع اجارة في اوقات اصله كما قاله الفارابي فاحول
 واصلا لها وايدلت تاويلها انوقت فيكون يؤمن بوجوب
 حانوتي نسبة على القياس وقيل اصله حانوت كمنطوق
 كلكوت من الملك تملك الواو الناحية كركها وانتاج ما
 قبلها كما في طالوت وقيل اصله حانوت كركها وانتاج ما
 خففت بشكوت الواو وقيل لها تا في تا بوقت اي دلان
 كرويات هو الى نوت وجمعه د كما ينبغي حريق قاصوس اي
 الذي يبعد لبيع الاشياء وعمل الصناعات في نوت خاص المراد
 به عما نغم اطلقت الوكالات على كل موقع بعد لما ذكره الجلو
 اولاد مراد فلكا متنتضي ذلك ان يفسره ببعض الاث
 اي يفسرها ما هو متبا در من اللفظ ومعنى يفسرها
 ما لا يكون ظاهرا من اللفظ ولذلك يقال في التفسير التلكن
 تفسير بالمعانية اي بلفظ يعني رحمتي وقال قال في القاموس
 الوكالات الى نوت اي ما يبعد لبيع الجواطلقة صفا

على سطل ما يبيع الاشيا او لعل المصانع وقال قبله اراد
التم بتفسيره بالدكان انه لم يرد بالجنون لان الناحية
هو سناه كافي القاموس وغيره اهملها قلت البست
الذي يبيع فيه الخمر يقال له حانة وحات حمت حانات ونية
حاتن علي انقياس كما قاله الفارابي فهو حانة لا تقدم في
الجمع والنية وضع لاجارة دار بلديات اي ذكر ما يعمل فيها
استحقاقا والقياس ان لا يجوز حاتي يمين ما يعمل فيها
لان الدار تنصلح للسكنى ولغيرها وكذا الحوانيت تفصل
لا شيا مختلفة فينبغي ان لا تجوزها لم يمين ما يعمل فيها
لاستيجار الارض للزراعة والشباب للنسب ووجه الاختصاص

ما اشار اليه بقوله لعرفه للمتعارفين يعني ان العمل المتعارف
فيها السكنى ولهذا يسمى مسكنا فينبغي اليها لان المتعارف
للمشروط ولا نه لا تختلف باختلاف العامل والعمل فجاز قائلها
مطلقا بخلاف الداية والثوب والارض فانها تختلف باختلاف
الراكب واللبس والتزويج فلا بد من البيان وصحت اجابتهما
بلديات من يسكنها قلنا ان يسكنها غيره باجارة وغيرها
يعني ولو شرط ان يسكنها وحده منفردا كما لبه عليه سري
الدين كما سيجي وكذا من استاجر عبدا لخدمته ان يوجبه
لغيره منع وقيد بالدور والحوانيت لان استيجار الدنيا وحده
لا يجوز في ظاهر الرواية لانه لا ينفع بالبناء وحده وفي
الفتنة يعني برؤية جواز استيجار الدنيا اذ لان منتفعا
به لاجلدارات مع المستشفاه جاز ليدل على المستاجر ان يعمل
فيها اي الحانوت والدار لعل ما اراد لانها لا تختلفان
باختلاف

باختلاف المستعمل فله الوضوء والغتسال وغسل النيان
وضوع المتاع وبريط وراية اي فيها اعدا لربطها اذا فعلها
اعد للسكنى فان في ذلك افساد اذ افساده الاتقان قال
السيد احمد فلا يجوز له ان يجعل الدار المستاجرة اصطفا
وذكر في النهاية انه لا يدخل الدواب في عرضها لان النار
ببخاري تضيق عن سكنى الناس فكيف تتسع لادخال
الدواب وانما هذه الجواب بنا على عزهم في الكوفة فليعلم ذلك
ليتمتع ببيوتها ولو فسد لم يجبر على اصلاحها ويبني للثمن
فيها فلو احترق به شيء لم يضمن قلت الا اذا فعله في محل
لا يملك به كقرب خشب منديسي ويكر المتاجر حطية فيه
في البحر بالمناذ فاما اذا كان غير معتاد وتلف به شيء فضمنه
كما يوجد من مفهومه ونقل في حاشية العيني عن الزيلعي
وعلى هذا كسر الخطب المتنا والطنخ ونحوه لانه لا يضمن
البناء وان زاد على العادة بحيث يوهن البناء فليس له ذلك
الابرضي صاحبها وفي البحر له الدق اليسير للمناذات
بجداره وظاهره انه لا فرق بين الوقت والمالك لانه عا
شمله عقد الاجارة ودخل في مقتنياتها ومن شفع في التوف
نظر الى كونه ضررا بيبنا لعدم طهرانه بالجناح عنده وحق
ويجوز بالوعة ان لم تضر بيبنا الدار ويطلق برحا اليدوان
ضر قال الشيخ الرضوي شرط في البالوعة عدم الضرر وفي
الطنخ قال واث شرط ان كلا منهما من ضرورات السكنى
ولان وجهه ان البالوعة تحتاج الى تصرف في المبنى للوجوه
وهو لم يملك المبنى وانما ملك المنفعة بخلاف الطحن فانه

مجرد انتفاع بدون مباشرة عمل في العيب الموجهة او يقال
 ذلك راجع للفرق حيث يجري بالطن باليد في دار الخاكة
 دون حفر بالوعدة فتأمل اهـ وقال السيد احمد قوله ان
 ضرب يضيئ نبع فيه النعم وهو قايح لنقل ينجذ في جوه عن
 الخلاصة وهو قد سقط في نقله ما منه يستقيا الحكم وهو
 المبلغ وعبارة الخلاصة كما في الرمز ولا يمنع من رضى البدوان
 لان يضر يبيع وعلمها الفتوى قال المحمدي بعد نقل ما في الرمز
 والحاصل ان ما يوهن البناء لا يستحق بطلان العقد الا ان
 يشترط او يرضى لما لك به وما لا يوهن يستحق بطلان العقد
 ولذا ان يدق فيه وتدار له ربط الدابة على باب الدار ولو
 ضربت انسانا ففات او هدمت حائط لم يغني خلاصة
 وفي البسوط رجل تكا ربي منزلا من داره في الدار سلكات
 غير فادخل دابة في الدار واوقفها على بابه فضررت انسانا
 ففات او هدمت حائط او ادخل ضئف له دابة في الدار واوقفها
 على بابه فضررت انسانا من السلكات فلا ضمان على السالكين
 ولا على الضئف الا ان يكون هو على الدابة حين وطأت انسانا
 ثم يضئ اهـ وليس للدار ان يدخل دابة الدار المستأجرة بعد
 ما سكن المستأجر ويضئ ما عطف الا اذا دخل باذن المستأجر
 بخلاف ما اذا اعاد داره ثم ادخل الدابة ببلدان المستأجر
 بجوز ولا يضمن ما عطف به هذا اذا جرم كل الدار ما اذا كان
 لم يوجر صحته لدر ان يدخل فيه الدابة كما في الوجهين في القضية
 المستأجر الدار المسئلة التام اجمع من كنس الدار ومن التراب
 وان لم تكن له قبة ولو استأجره فاقبله لدر الارز

له ذلك ان لم يضر بالبناء وليس لمستأجر الدار المسئلة ان
 يجعلها اصطبل وفي الخلاصة ولو كانت فيها بئر أو قنطرة
 وشرب ولو فسدت البئر لا يجبر احد على اصلاحها ولو بني
 المستأجر التتوري الدار المستأجرة فاحرق بعض بيوت البئر فعل
 لم يضمن المستأجر اهـ وكذا الواحترق بعض بيوت البئر فعل
 ذلك باذن به الدار ويغيره فانه فان صنع المستأجر يرضى
 التتوري لا يضمنه الناس من تزك الاحتياط في ضئفه
 او اوقد النار في التتوري لا يوقد مثله في التتوري كما ان مثانا
 كما في الحادية والظهيرية وسائر الشتر والماتن في باب ضمان
 الاجير يغني له لا يسكن بالبناء للفاعل والمفعول الاول
 ان يقول من التتوري او الرابحي قال في المخرج فيه وجهان
 الاول ان يكون يفتح الباب من الكلائي المزد فيكون انتصا
 حدا او ما بعده على الحال ويبرهن منه عدم السالك غير ولا لته
 بالذكي الثاني ان يكون بضم الياء وكسر الكاف وانتصاب
 ما بعده على المسؤولية تبرهن منه عدم سكناه بنفسه بالاشارة
 لانه انما لم يجبر ان يسكن غيره لان ذلك يوهن البناء في
 سكنى نفسه متلبسا بهذه الاشياء هذه المصني حاصل كذا
 في غاية المفتي فالناط وهو الضرر بالبناء مستحق في الصورين
 حدا او قصارا او طحا فابدأ به لان الطحن باليد لا يمنع
 منه حيث لا يضر كما تقدم من غير ضئف الا انك او يسترطه
 لان في ضرب الرجا واستعمالها في هذه الاشياء فظاهرا
 لانها توهن البناء فتتقيد بمرارة فانه لا يستنجح المستأجر في ذلك
 الا ان اشتراط ذلك في عقد الاجارة لانه يوهن البناء فيكون

ستوفيا للمنفوق عليه فيجب عليه الاجر بشرط السلاسة
 وهو نظير ما لو استأجر دابة ليحمل عليها عشرة غنات فيحمل
 عليها أكثر منهن أو سلت الدابة فانه يجب عليه الاخير
 فكذا هذا زبيلي فسودع في بياب التفرقات التي يمنع الت
 عنها وما لا يمنع رجل تكاد يترلا أو دار من رجل على ان
 يسكن فيها فلم يسكنها ولكنه جعل فيها ملأ من حنطة
 أو شعير أو تمر وغير ذلك فليس لرب الدار ان يمنعه منها
 فكذلك ما لم يضر بالبنا كما في الترخا نية عن النياتية رجل
 دار وحفر فيها بئر الماء أو حوضا فيها فعطى انسان فيها
 ينظر ان كان حفر باذن رب الدار فلا ضمان كالخضرب
 الدار ينسبه وان كان قد حفر بغير اذن رب الدار فهو
 كذا في الذخيرة ولو استأجر حائطا من رجل وحائطا من
 اخر فنقب احدهما الى الآخر لم ينفق بذلك فانه يضمن ما افسد
 من الحائط ويضمن اجر الحائطين بتمامه كما في العاديه واذ
 تكاد يطرأ من رجل شهرا بدهم وفي الدار بئر فاستأجر
 المستأجر ان يكسب الدار يخرج ترابا منها فخرج فالتا
 في صحف الدار فعطى به انسان فلا ضمان على المستأجر
 اذ ان له رب الدار بالتا التراب في صحف الدار ولم ياذن
 هذا اذ اكسب المستأجر البئر والتي الطين في صحف الدار وان
 فعل الاجر ذلك والتي الطين في صحف الدار فعطى به
 انسان ان فعل ذلك ياذن المستأجر فلا ضمان وان فعل
 بغير اذن المستأجر فله الضمان والجواب فيه نظير الجواب
 فيما اذا وضع متاعا اخر في الدار المستأجرة فعطى به انسان

ها

على الرضا من المالك ولو اختلفا اي الاجر والمستأجر في الامر
 فاحاطه المستأجر وانكروا الاجر فالمولى للمؤجر كما لو انكر المؤجر
 اصل العقد فان القول لكذا اذا انكر نزعاً من الانقاع
 ولانه لا يسترط حادث ولا اصل عدس ولو ان اقام السنة
 فالسنة بينة المستأجر لا ثبوتها الزيادة خلاصة وفيها
 اي في الخلاصة ايضا استأجر رجل منزلا للعقارة فله اي
 فيجوز لفلان ان يعمل لحدادة في ذلك سواء استأجر لان
 يتصرف فيه فعمل الحدادة واستأجر لاني يعقد تقصا فاقصد
 حدا وان اتحد ضررها اي ضرر العقارية والحدادة للنزل
 المستأجر ولو استأجر منزلا للمسكن وفعل المستأجر باليسر
 كما بان اسكن حدا او عمل الحدادة لزمه الاجر ان مضت
 المدة ولو لم يرضى بعض المدة هل يسقط اجره او يجب مجزئ
 مقدسي قلت المهرم من قواعد اصحابنا كزعم الاجر في المدة
 التي مضت بحسابها وادسه تعالى اعلم فان اقصا الحدادة لم
 يسترط ومضى نحو شهر ولم يضر بالبنا واخرج المؤجر فله عليه
 اجر شهر وان اقصاه وانهدم به اي بهل البنا فله اي يجب
 عليه الضمان لانه متقد فيها ولا اجر عليه لانها اي الضمان
 والاجر لا يجتمعا ولم يتعل في الكتاب انه هل يجب الاجر
 فيما لم يضمن وهو الساحة وينبغي ان يجب الاجر في التخيرو
 وانما لم يرد الاجر عند عدم الضرر استحسانا والقياس ان لا
 يجب الا في هذه العمل غير داخل تحت التقدر والحال فيه قبل
 العقد وبعد سواه ووجد الاستحسان ان المعقود عليه
 هو السكنى وفي الحدادة واخوانها السكنى وزيادة فيكون
 ستوفيا

هذا اذا حصل التقارب في صحن الداروات حصل الانتفاع
 الداروي طريق المسلمين فغطف به انسانا فالتقوا من الدار
 والما جرت في ذلك على السوا في المحيط رجله في استكر يا بيت
 في دار كل واحد منها يتصل على حدة فكل واحد منها واعطى صاحبه
 بيته وسكن فيه صاحبه فانهم احد البيتين او كلاهما فلذلك
 علي واحد منها وان سكن كل واحد منها بيت صاحبه من غير
 صاحبه فانه يفرق كل واحد منهما ما انهم من سكنها عنده
 جميعا كما في المحيط رجله استأجرها فالتقوا في بيته فانهم
 فكل واحد منها استأجرها فالتقوا فالتقوا في بيته فانهم
 ان يبعه قال له ان يفتقد في نصيبه من ثلث ما لم يدخل على بيته
 في نصيبه من ثلث ما لم يدخل على بيته في نصيبه من ثلث ما لم يدخل على بيته
 ذلك وكذلك ان كان احد من المتاعا من الداروات المردود
 ان يبيني وسط الحانوتها بطالم يكن له ذلك كما في المسوط
 ولو استأجرها فالتقوا في بيته فانهم استأجرها فالتقوا في بيته فانهم
 الداروي الاخر من هذا المولد يلم بيلد سوا وان كان هذا الشرط
 مع الاجر فسد العقد كما في المتأبنة استأجرها فالتقوا في بيته فانهم
 عليها فالتقوا في بيته فانهم عليها فالتقوا في بيته فانهم
 مع ضاع المتأجر فالتقوا في بيته فانهم عليها فالتقوا في بيته فانهم
 لو وضع وبلغت الدابة ذلك الموضع يجب لجميع المسمى بخلاف
 صا اذا استأجر دارا فمستأجرها الذي يبيعها بنفسه فالتقوا في بيته فانهم
 يسقط عن المتأجر من الاجر محضه كما في الصغرى وكوفي
 شرح الطحاوي ان للمتأجر ان يبيعها ويوزعها في الناس فالتقوا في بيته فانهم
 مطلقه وتاويلها اذا كانت المتأجر لا يتفاوت الناس في

الانتفاع

الانتفاع به فليس له ان يبيعها ولا يعبرها عداها وان له ان
 للمتأجر السكنى بنفسه لئلا يسكن في بيته فانها
 وكذا كل ما لا يختلف بالمشمل احتريزه عن مثل الدابة والذئب
 فان الاستعمال فيها يختلف باختلاف المستعملين فغيرها لا
 يبيعها ولا يعبرها في الذخيرة فغيرها لا يختلف بطل التقييد
 من المخرج حتى لو شرط سكتي رجل يبيعه في الدار له ان يسكن
 غيره لا نه غير متبدي اي لا ان التقييد لا يفيده لعدم التقاوت
 بخلاف ما يختلف به كالركوب واللبس كما سيبي في قول الات
 وكذا كل ما يختلف بلمستعمل ذكوق قبله وان قيد براكب
 ولا يسكن في الف صحن وذلك لان التقييد مفيد عند فسخ التقة
 يصير مستفدا ولو اجازها استأجرها من نحو دار رجل ما استأجرها
 او اقل جازر ان اجازها استأجرها تصدق بالفضل لاد
 الزيادة لا تطيب له الا في مسالتي احدتها اذا اجازها اي البي
 المتأجرة بخلاف الجنس اي بخلاف جنس ما استأجر به وذلك
 كما لو استأجر مثله بدينار قيمته عشرة دراهم فاجره بغيره
 درهما طابت له الزيادة او لا اذا اذنت المتأجر الاول فبهرسا
 شيئا كما لو زاد في الدار زيادة بان وقد غيرها وتذا او خفر فيها
 بيرا او طيها او اوضحها او ابيها او ابيها من حولها ولا استأجرها
 بدينار فاجرها بدينار طابت له الزيادة واما الكس
 فانه لا يكون زيادة وله ان يبيعها من ثلث الدار و
 المقصود والطحاوي انما شبه ذلك بما يبيع بالبنا ويوهنه كما في
 السراج ولو اجازها استأجرها شيئا من ماله مما يجوز ان يفتقد
 عليه عقد الاجارة طابت له الزيادة كما في المحيط وذكر الخصان

في كتاب الجبل انه اذا كان المستاجر اراكمسها من التراب
 ثم اجرها بكثرها استاجر لا تنطبق له الزيادة وان اجرها كان
 مما استاجر وقال عند الاجارة علي ان اكسب المداير طبيب المفضل
 كذا في الذخيرة وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الجبل وان كان
 المستاجر ارضا فبها فبها سنا فزيادة ويطيب المفضل
 وان كوي ارضا فبها فبها سنا فزيادة ويطيب المفضل
 قال القاضي الامام ابو علي النسفي صي انما في هذا من ردود
 بعضهم يصدون هذا زيادة وقال تيسر علي المستاجر ان
 اليها وتسهل العمل فيها فلان ذلك زيادة وبعضهم لا يصد
 هذا زيادة وفي نوادر بشر عن ابي يوسف اذا استاجر رجل
 بيتين صفقة واحدة ورثه في احدهما رثا وفي بعض نسخ
 واصلح في احدها شيئا له ان يولجها بكثرها استاجرهما
 ولو كانت الصفقة منفردة فليس له ان يولجها بكثرها
 استاجرهما لان في المحيط والمستاجر انما يملك اجمارا لا يتقارن
 الناس في الانتفاع به ومن استاجر شيئا فان كان منفولا
 فانه لا يجوز له ان يولجها قبل القبض وان كان غير منفول
 فاراد ان يولجها قبل القبض فسد ابي حنيفة وابي يوسف
 يجوز وعند محمد لا يجوز كذا في البيع وقيل ان في الاجارة لا
 يجوز بالتنازع وفي البيع اختلاف كذا في شرح الطحاوي وكان
 الامام ابو علي النسفي يحكي عن استاذة ان المستاجر ارضا
 من المجر لا يقع الاجارة وان اجره من غيره ثم اجره من المجر
 يقع وقال الامام الحلواني روي عن محمد ان الاجارة من
 المالك لا تجوز مطلقا قبل القبض او بعده ولو كان بواسطة
 ثالث

ثبت للزوم تعليق الملك وبعه قال عامة المشايخ وهو الصحيح
 وصيه الفتوي لان في الوجيز وذلك لان المالك يتنفع بمكانه
 لا عند الاجارة فتعقد الاجارة وما اخذه من الاجر بحسب
 عهده من راس المال الا انه مع فاداه ينفق في شهر الاول
 يستقضى من العقد الاول بقدره واذا دخل الثاني تجد العقد
 دخله فينقض من الاول شهر فشره وان كان الثاني وقع
 اسدا كمن استر شيئا ثم وصيه قبل القبض من البيع ينقض
 اسع وان كان الثاني وقع فاسد كذا في الولد الجنية قال الحلبي
 وفي هذا فيطلب الفرق بين الاجارة بعد القبض والبيع
 من البيع من البائع بعد القبض هو هل يستقط الاجر عن
 استاجر الاول ان كان الاجر قبض المداير من المستاجر بعد الاجارة
 انما يثبت يستقط الاجر وان لم يقبض لم يستقط لان في الخاتمة ثم
 اذا كانت لا تقع عند اهل يكون ذلك نقض للدول فيه اختلاف
 استاجر وكذا لو اجر الوكيل وسلم ثم استاجرها منه وقيل يجوز كما
 في نسخة والصحيح انه تنفسح الاجارة في الاصح كذا ذكره الحلبي
 في شرح الوجيز وسيجي في سائر اشياء الاجارة تفصيلا خلافا
 بخلاف الفسخ فانه قال في المنتزعات وهل تبطل الاجارة
 لانك الصحيح لا رصها لنية قلنت وصحة فاضحيات وغيره وفي
 المضرات وعليه الفتوي قال المؤلف ونقل المصنف من الخلاصة
 فيصدا انه ان قصده بعد ما استاجر بطلت والا فلا يكتفي
 اقتصري فتنبه وذكر الحلواني ان المستاجر اذا اجر المستاجر من
 المستقر قبل تنفسخ الاول انه غير صحيح لان الثاني فاسد و
 انما يفسد لا يقدري علي دفع الصحيح والعامية علي انه لا ينفسخ الا

انها اذا دام علي ذلك حتي تمت الاجارة بطلت الاول
 لادني الثانية فاسخة للاولي بل لان المناقحة تخوشت ساعة
 فساعة وعلى حسب حد وثبات يقع التسليم الي المستاجر فاذا استاجر
 المالك منه ثانيا او استرده منه فذلك ينفذ عن تسليم المدة
 الحادثة الي المستاجر فاني اذا ما الي مضى المدة علي ذلك فقد
 قبل التكن من الاستيفاء فيسرخ الاول ضرورة حتي لو اراد
 المستاجر الاول ان يسترده بعد مضي بعض المدة ليكنه يقبض
 المدة فله ذلك لان العقد الاول انما يتسرخ في قدر المدة المتبقية
 التي تلفت وعلي حال فيها بقي كما في الوجيز فان سكنها الاجر
 هذه الاجارة لا اجر عليه كما في الحاقوي ولو ان المستاجر الثاني
 من المالك لا يستقط عنه الاجر بله خلاف بين المتأخرين كما في
 المحيط ولو اجراها المستاجر من اب سرب الدار وليندا ولا تداء
 عبده المديون يمحزون ولا تنسخ الاجارة الاول با اتفاق الرابا
 وان لم يكن علي الصددين لا يجوز فانه سلمه اليه لا يتسرخ
 الاجارة الاول كما في الترخاينة استاجر طاحونة وجرها من
 غيره فانهم لم يمسروا فقال المستاجر الاول للثاني انفق في
 عمارة هذه الطاحونة فانفق هل يرجع ذلك علي المستاجر
 الاول ان علم ان الثاني مستاجر ليس بمالك لا يرجع وان
 فله مال لا في رويات في رواية لا يرجع مال المستاجر
 وفي رواية يرجع بدو الشوط كذا في المحيط ولو استاجر رخصا
 ثم دفعها الي المخرج من رخصة ان لا البذر من قبل ربا الا وهي
 لا يجوز لان في ذلك نقض للاجارة في ظاهر الرواية وان
 لان البذر من قبل المستاجر لان الاجر في الفصل الاول

يصير

يصير مستاجرا وفي الفصل الثاني يصير اجيرا كما في الظهيرية
 المستاجر اذا استاجر صاحب الارض ليعمل في هذه الارض يبي
 معلوم جانز كما في الثانية وفي نوادر ابن سماعنة عن محمد بن
 استاجر من اخر دارا ورضا ويزاد المستاجر فيها بناجرها
 من الاجر وزعمها سند لان هذا نقض للاجارة الاولى قال
 في فصل الاجارة في نوادر ابن سماعنة وعلي رب الدار خفصة
 بنا المستاجر من الاجر قال المالك الشريد في هذه المسألة دليل
 علي جواز اجارة البناء وحده الفاص اذا اجر المفضول من غيره
 ثم ان المستاجر من الفاص واخذ منه الاجرة كما في الفاص
 ان يسترده منه ما دفع اليه من الاجر كما في المحيط اج الفاص
 ثم اجازها لك بعد مدة فالاجر السا بق علي الاجارة
 للفاصل لانه الما قد وعده الاجارة للمالك لان الفاص
 فخصولي ولولم يخرج حتي تمت المدة فله الما للفاصل كما لو اجري
 عبده فنهتم اعتقه في خلال السنة واجاز المديد الاجارة
 فالماضي للمولي والاني للمعتق وذكر القدر رب ان العا وكساير
 المقود فان اجاز قبل استيفائي من المنفعة فالاجر للمالك
 وان بعد استيفائها لم تقصر والاجر للقادر ان بعد انقضاء
 المدة فالاجر الماضي والاني عند الثاني للمالك وما ذكرنا اول
 قول محمد كما في الوجيز ولو اجرا الفاص سنين ومضت السنون ثم
 ادعي المالك اني كنت اجرتا فله لا يقبل قوله الا بيمين
 ولو قال كنت امرت تقبل كما في الترخاينة المستاجر اجا فاسد
 اذا اجر من غيره اجارة صحيحة جانز كما في الصغري وفي الفاص
 هو الصحيح وفي السراجية وفيه افتي ظهير الدين المغربي ان

وسلي في متنا قبيل الخلائق استاجر من غيره موصفا جارة
طويلة ثم استاجر جارة من عبد الجران كان غيرا ثم بولي
العبد لم يحتج علي المتاجر من العبد من راس ماله
واما اذا كان العبد استاجر به باذن المولي فقد توقف فيه
الامام والصحيح ان يقال استجار العبد باذن المولي كما استجار
المولي بنفسه كما في جواهر الاختلاف في المولى كني عبده مديونا للماني
الكبري رجل جردا ودره كل شهر درهم وسلم ثم باعها من غيره كان
المشترى ياخذ اجر الدار من هذا المساجر وصفي على ذلك ريان
وكان المشترى وعد البائع انه اذا ارد عليه الثمن يرد داره
عليه ويحسب ما قبض من المتاجر من ثمن الدار ورجا البائع
بالدراهم ورا دانه يجعل الدار محسوبا من الثمن قال الما طلب
المشترى الاجر من المتاجر كما ان هذا الجارة مستقلة فيكون
المأخوذ من المتاجر ملك المشترى لانه وجب بعقده وليس للبائع
ان يجعل ذلك من الثمن وما قال المشترى للبائع انه يجب ما
قبض من المتاجر من ثمن الدار عند رد الدار عند ان اخذ
وعده كان حنا والافلا يلزمه الوفاء بالوعد ويدون لا فاشرا
في البيع ذلك لان منسند البيع كافي في الظاهر وفي الايات
استاجر خجعة الى مدة لانه يزوج من غيره لانه هذا ما لا يخفى
الناهي فيه بمنزلة البيت وان اخذها مطيخا ضمن الا اذا كان
معد الذك كخجعة المسح كافي في الترخا فيه ويصح جارة ارض
للزراعة لان مسقة الارض مقصودة وقد جرت العادة
باستيجارها للزراعة من غير تكليفها فقد اجماع عليها عمل
مكن مع بيان ما يوزع بفتح الباء في المخرج فيها لان ما

يزرع

يزرع فيها متفاوت فتم ما يفسد الارض ومنه ما يصلحها فلهذا
يضمن بيانها وقال المتاجر الدار رقت العقد على ان اذرع
فيها ما اشتهر لا تقع المنازعة بين المجر والتاجر يزرع
التراخ بتفويض الخبرة اليه والا بان لم يبين المتاجر ما يزرع
فيها ولا اشتهر بالتفويض اليه نفسه هي اياه لانه لا يرضى على
الاجمال فائدة الجارة المفضية الى التنازع في عقد الما ورضي
المقتضي ذلك للنسابة لما قد منا ان يضمن ما يزرع فيفسد الارض
ومنه ما لا يضره منه ما يزرع فيقول المجر انما اخرجتها ليزرع فيها
ما ينفعها ويريد المتاجر ان يزرع فيها ما يضرها وكوزعها بعد
ذلك لا تقود صححة في القياس كما لو اشترى نخرا وخضر وبر وفي
الاستحسان تنقلب الاجارة الفاسدة صحيحة بزرعها اذا علم
المجر بعين الزرع ورضي كما اذا علم بعين الدار في صورة
استجار الثوب لان المقصود عليه صار معلوما بالاشتغال لا
الاجارة تنفذ ساعة فساعة على حسب حدود المانع
لان الاجل الجاهل فاذ ارتفعت في وقت الزراعة كفي وصار كان
الجاهل لم تكن فسادت صحيحة ويجب عند ذلك المسح من الاجر
لدار المثل لا تنقلها بها صحيحة والمستاجر يثبت الثوب بكم
الحجة والطريق وان لم يشترطها مجلدا في مالوا شري ارضها
لا بدخله ن بلاد ذكر الحقوق ونحوها لان الاجارة تقود للانتفاع
ولا انتفاع بالارض اذا لم يدخل الثوب والطريق فيه خلافا
ليحقق الانتفاع والمقصود من البيع تلك الرقبة لا الانتفاع
بغيرها ولهذا يجوز بيع المحض الصغير الذي لا ينتفع به في الحال
يجوز بيع الارض السجدة ولا حقن جاراتها لعدم الانتفاع

كما انشا والي ذلك الربلي وفي التقنية لو استجارها سنة لزروع
 ماشاء ان يزرع زرعين مريعا وخريفا ولا يتي هذا الا ان
 استجار عدة يمكن فيها زروعات ولا يضر الا طلاق في عقد
 الاجارة وفي التقنية ولو استجارها ولم تمكن الزراعة اي زرعها
 الحال لسبب احتياجها لستى او احتياجها التي كرى الا انها راجعي الى
 فينظر ان كان حال امكنة الزراعة في مدة العقد جائز لعقد
 والا لا وبعده في التقنية قال فيها لو استجارها في الثلث لعقد
 اشهر ولا يمكن زرعها في الثلث اجازيا امك في القعدة اما اذا
 لم يمكن الاتقاع بها اصلا بان كانت سبعة ااجارة فاسدة
 وفي سالة الاستجار في الثلث يكون الاجر متا بلكل مدة
 لا بما يتبع به وقيل بما يتبع به وفي الجوهر ولا بأس بتجار
 الا ورض للزراعة قبلي يربها اذا كانت معتادة لمربي مثل هذه
 المدة التي عقد الاجارة عليها وان جاز من الما يزرع بعضها
 فان المتاجر بالخيار ان شاء نقض الاجارة كلها وان شاء لم ينقضها
 وكان عليه من الاجر بحساب ما يروي منها كذا في الجودي هو
 قال السبيا حديد خذ منه عدم صحة اجارة الا ورضي العالنية للزرع
 لانها ليست معتادة للزرع اه اجرها اي الارض وهي اي والحال
 انها مشغولة للزرع غيره فينظر ان كان للزرع حقت اي بوجه
 شرعي من كان كان باجارة ولو فاسدة لاجارة الوقت بدو وث
 اجر المثل على ما رجحه الحنفى من ان الموجه بدو ث اجر المثل ليكون
 غصبا ويكون عليه اجر المثل وفي فتاوى قاري الهداية ان التاجر
 اجارة فاسدة اذا زرع يبعثي وكذا المسألة اه ومن الزرع بوجه
 زرعها عارية فلا تجوز اجارتها قبل ان يستحصل الزرع لكن

اذا رجع المغير قبل ان يستحصل الزرع يلزم المستقبل جر مثل
 الارض لما يستقبل افاده ابو السعود المتجر والاجارة وفك
 لما ذكره بعض المشايخ ان يذرب الارض قائم على الارض حلا
 ككون الارض مشغولة بالزرع الذي في ملكه فقد اجرا لا يقدار
 المتاجر على تسليمه ومثل هذا لا يصح حوي قال والحنيفة في جواز
 اجارة الارض المشغولة بالزرع ان يبيع الزرع من المتاجر
 او لا ثم يزرعها وقيد بعضهم ما اذا كان يبيع رعية اما اذا كان
 يبيع هزل او تلجئة فلا لبس عليه على ذلك البيع وعلامة الرعية
 ان يكون بقيمة او اكثر او يتقصد ان يبيعها كذا لو حصده
 اي الموجه يا مربي الزرع او يبيع امره وسلمها الموجه الي المتاجر
 انقلبت الاجارة الفاسدة حاضرة لروا المانع وهذا صادق
 بما اذا كانت المدة باقية ونقض فيها وكذا يقال في قوله ما لم
 يستحصل الزرع اي ما لم يول الزرع للحصا وبقرينة ما هو
 وهو بالباقي للفاعل والفاعل للزرع كذا قال السيد احمد فيجوز
 الاجارة لا فسخ بمرور المتاع الموضوع القابل للزرع وكذلك
 بمرور المخرج بالحصا والتسليم او بمرور مربي الزرع بالحصا ويؤثر
 الموجه بالتسليم به يعني بمرور مربي هذا يشتر بخلاف في المسألة
 وهو انه من هنا كانت الارض مشغولة بزرع الغير ولو ان خصا
 لا تجوز اجارتها والمدة تقا الى علم الا ان يجرها مربي الارض
 مصافة الى الزمان المستقبل بشرط ان تكون الارض فارغة
 عند مجي الزمان الذي اصنفت الاجارة اليه كما حقت ابو السعود
 فتجوز الاجارة لا فسخ بمرور تسليمه قبل مجي الوقت الفاض
 اليه العقد لكن لا يكره ان يكون له حكم الاجارة للفائز

سلقا اي سول كان الزرع موضوعا تحت اولا استحصدا واولا
 قال السيد اجد ولا حاجة اليك انه اذا علم ذلك فيما اذا كان
 تحت يعلم في غيره بالادوية وان كان الزرع مضر حتى صحت
 الاجارة لاسكان في التسليم من المجر للمتاخر بسبب جوب
 الزارع على علمه حيث كان واجب القلع لانه لا تخلف له اجاره
 في اصابه سوا ادرك الزرع وان حصاده اولا فنتا وقراري
 الهداية وفي الوهبانية تقع اجارة الدار المشغولة بمقتضا
 القنية لذلك باحيت قال باب اجارة المشغول اجر
 دار الوقف وفيها رجل قد انقضت مدة اجارته وهو مشغول
 بمعا جازيني ويومر المجر ورب النام بالترتيب فانتد المدة
 من حين تسليمها الى المتاجر لمن وقت العقد وفي الاشياء
 استجر مشغولا وفارغ صاحبه العقد في الفارغ فاعلم ودون المشغول
 وفي الخاينة ولو اجارها فيها زرع لا يجوز الا اجارة اذا ايدرك
 الزرع واما اذا ادرك بحيث لا يضره الماء في يجوز يومر بالملع
 ثم قال هذا في الارض واما اذا استاجر بيتا مشغولا فيجوز يومر
 بالتقريب والتسليم وهكذا ذكر الكرخي في مختصره رواية عن
 محمد وعليه التقوي وهو نقل المحوي عن بعض الفضلاء انه ينبغي
 حمل ما ذكره في الاشياء على ما ذكره قاضي خات وهو لو استاجر
 ضياعا بمصر فافارغ وبمصر مشغول فيجوز الا اجارة فيها كانت
 فارغا ولا يجوز فيها الا مشغولا هو لانه اذا استاجر بيتا
 مشغولا فافارغ يجوز ويومر كما مر فتعين حمل كلامه على الضياع
 فنقل فانهم اهدى في التفريقات اي شئ الاجارة قال
 هناك كمن حرر محشي الاشياء صحة اجارة المشغول ويومر
 بالتقريب

بالتقريب والتسليم ما لم يكن فيه ضرر فله نسجها ولو قال
 المستاجر استاجرته منكم الارض وهي فارغة وقال المجر لابل
 هي مشغولة بزعمي حكم الى كذا في المشق وفي فتاوى القسلي
 القول قول المجر ويصح اجارة ارض للبتا والفرس بفتح
 الغني مصدري يعني المجرى وقد جاز فيها كسكر كذا في المغرب
 وقال المحوي ولا يكسر ليجتاح الى تاييد بالمشغول لانها تنقض
 معلومة تقتضى بمقتضى الاجارة عادة فتفقد كذا لو استجرها
 للزراعة فسيامير الاتقاعات كبطخ اجر ويطبخ خرف ومقيلد
 ومروحا قال في الاشياء وكثير في زماننا اجارة ارض الوقف
 مقيلد ومروحا في صديق بذلك لزوم الاجرة وان لم تزود بالنبيل
 ولا شك في صحة الاجارة والمقيلد مكان القيلولة وهي النوم
 نصف النهار وقال الرازي في تفسيره القيل مكان القيلولة
 او زواشها وهو الفردوس في الادوية وهي اصحاب الجنة خير
 مستقرا وحسن مقيلد واما المراح فتقال في القاموس اروح
 الابل اروحها الى المراح بالضم اي الماوي والماف وفي المصباح
 المراح بضم الميم حيث تاوي الماشية بالليل والناس والماوي
 متلد وفتح الميم بهذا المعنى خطا لانه اسم مكان والزواش
 والمصدر من افعل بالالف مضعل بضم الميم على صيغة اسم
 المشغول واما المراح بالفتح فاسم الموضع من راحت بغير الف والهم
 المكاث من التلذذ بالفتح والمراح ايض الموضع الذي يروح
 القوم منه ويبرجصون اليه اهو مرجع معني المقيل في الاجارة
 الى مكان القيلولة ويبدل على صحتها لانه قولهم لو استاجر صاحب
 لنفسه النسطا طحا نزله في القيلولة ورجع معني المراح

صحة العقد يعتمد الفائدة ولا فائدة في هذه الاجارة
قال بعض الفضلاء لعل هذه العبارة انما حدثت في القرية
الماشرية على اقل بها الرزق فتنازع الناس في ارض الخراج
من الاتفاق فاستحل الموثقون هذه العبارة حصة على
عدم ضياع مال الوقف واستمرت على ما تروي وتصورفت
بيهم ولم يكن في شيء من كتب علماء السوي هذا التنازع
وقد تولى المصنفات مصنفين من رجب سنة سبعين وسبعين
اقول قد وجدت في تذكرة الفاضل الدماميني ما نصه
كثيرا ما يكتب اهل القاهرة في اجارة ارض النبل ان المستاجر
استاجر تلك الارض مقبلا ومراجا ان ينتفع بها في قبيل
الدواب ويراجها والظاهر انهم انما يغلطون ذلك حينئذ على
لزم الاجرة عند عدم الرمي وقد وقع في المذهب ما يؤخذ منه
حكم هذه المسألة قال ابن فتوح في الوثائق المجموعة وقال
ابن حبيب ما حدثت اهل الدندلس في كوري الرمي ان يقول
الكري انما كريتك البيت وبنات الرمي لا ساقية ولا ح
ولالة لها لاهوا حنبا لالما لا يجوز شرطه اغترابه انما
يكون على المكريم شي من تعطيل الرمي باعتدال ما يغفل من
ذلك وقد عرف ان الرمي يوم عقده الاجارة طاحنه جميع التراب
فان وقع كذا فسخ وكان فيما مضى كرا المثل عليه حال ما لا
طاحنة تامة الالة وانما يجوز على هذا الوجه لو كانت بوسيد
عطلات جميع ذلك نراه المنبسط عن فضل ان ابا يزيد عبد
الرحمن بن ابراهيم صاحب الثمانية كان يكرى ارضه بقرطبة
على الوجه الذي ذكره ابن حبيب انه لا يجوز انظر تصنيف

الى سلطان ما تادى الدبل اليه ويدل على صحتها قولهم استجرها
لا يتنا في الدواب او يجعلها حاضرة لفترة حارة قال المحمدي
ولصحة هذه الاجارة وان لم تروى بالنبل افي الخ شهاب
الدوين التلي تال تروى الاجرة حيا والحال ما ذكر وهو انه
اذا استاجرها مقبلا ومراجا للزراعة وغيرها وتوقف بعض
الفضلاء في صحة هذه الاجارة فقال ان كان معني ذلك سوا
انتفع اولم ينتفع فهي ح فاسدة لانه يدخل الى انها سلوية
المتفعة ولو صرح بذلك لكانت فاسدة كذلك اذا قيل مقبلا
ومراجا للزراعة وغيرها وان كان معنا ينتفع بها ما
الانتفاعات فهو ايضا محل توقف ونظر ويؤيده انهم قالوا لو
استاجر ارضا للزراعة ولم يبين ما يزرع فيها نهى فاسدة فكذلك
كذلك اذا اطلقت في الانتفاع بالارض وفي مذهب الرجات
بعد ان ذكر ان الاجارة تقصد بالشرط الفايدة لا البيع
وكما ينبغي ودعى على ما على انه ان انقطع الما فالا جعليه
لان هذه الشرط مخالفة لمقتضى العقد اذ موجب ان لا يجب
الاجر الد بالتمك من استيفاء المتفعة المتوق عليها وكل شرط
يجي الف موجب المتد بفسده انه اقول اقوي دليل على فساد
هذه الاجارة انك لا تروي احدا من يستاجر الارض مقبلا
او مراجا يتخذها مقبلا او مراجا بل انما استاجرها للزراعة
في نفس الامر ويجعل قوله مقبلا ومراجا في معني رويت
الارض بما النبل اولم تروى انه لا معنى لا يستاجر ارض النبل
والمرح وهي معدة للزراعة تروى بما النبل في كلام غامضة
ما في الباب انه قد لا تروى في بعض النسخ ومعلوم انه
صحة

شحننا العلامات ابن عرفة في كتاب الاجارة بانكلا مد على كرا
الحامات اهر ومن خطر الشرف نقتله واستقيد منه ان هذه
البارة متارة بالناهرة قبل الترف العاشري وبنو قريش
منه ان الاجارة المذكورة فاسدة كاجحة ذلك الفاضل وايضا
عنه فيما تقدم فربما هو ما ذكره الحوي جني تلزم الاجارة بالتسلم
امكن زرعها ام لا بان كان لا يشملها الا ان لم يتسارحها الزرع
مخصوصا حتى يكون عدم زرعها فسخا لاجرة ذلك زرعها
للطبع للاجرا والمزوف واستاجرنا للبنا اما الذي استاجرنا لزرع
او الفرس خاصة فلا بد ان تكون سالحة لذلك وفي الموالاة
استاجرنا للبنا في زرعها فالاجارة فاسدة ثم هي على وجه
ان كان للزرع قيمة ضمن قيمته ويكون البنا وان لم تكن
له قيمة فلا شيء عليه والبنا له وضعت نقصان الارض ان
نقصت وفي القنبية ولا يجوز استاجر السيل ان يبني فيه
لنفسه الا ان يزيد في الاجرة ولا يضر بالبنا وان كان معطل
غالبا ولا يرغب المستاجر الاعلى هذا الوجه جاز من غير زيادة
في الاجرة اذا قال القيم والمالك لمستاجرها اذ انت كذلك في
عمارتها فربما انه يرجع على القيم والمالك وهذا اذا كانت
يرجع معطى منقصة الى المالك اما اذا رجع الى المستاجر فيه
ضرر بالدار كما لا يورثه او شغل بعضها لا لتزول فالاجارة لا يشرط
الرجوع ذكوه في الوقف جروان مصف المدة اي مدة الاجارة
قلعها اي قلع المستاجر البنا والفرس الا ان تكون في الفرس
ثمرة فيسحق باجر المثل الى الدراك وانما وجب عليه القلع لانه
يجب تسليمها الي صاحبها غير مشغول به بنائه وغير صير ذلك
تلقوها

تلقوها في الحال لانه ليس لها حالة منتطرة ينتهيان اليها
وفي تركها على الدوام باجر او بغيره جري بغيره صاحب الارض
فتعين القلع في الحال بخلاف ما اذا استاجرنا لزرع فاعتقت
مدة الاجارة والزرع لم يدرك حيث يترك الزرع على حاله الى
ان يستقص باجرة المثل لانه له نهاية معلومة فان لم يربح
الجالين فيه وبخلاف ما اذا امتدت احد المتعاقدين في المدة
والزرع لم يدرك حيث يترك بالمسهي على حاله الى ان يستقص
الزرع وان بطلت الاجارة لانه للزرع نهاية على ما بينا
فاذا وجب تركه لدفع الضرر كان تركه بالمسهي والتقاء على
ما كان اولى اذ لا فائدة في نقص العقد واعادته على
ما كان بخلاف ما اذا غصب ارضها وزرعها حيث يوصرون
وان كان له نهاية لانه ابتدأ فعله وقع ظلم والظلم يجب
اعداؤه لا تعديره والمستعير والمستاجر حتى اذا رجع المبيع
قبل ان يستقص الزرع يبقى باجر اليه ان يستقص دفعا
للضرر عنهما ودعايته لحقهما والقبض ان يتلع في الصور كلها
لا ان الارض ملكه فلا يخرج منها ذكوه كما في البنا والفرس وجه
الاستحقاق وهو الفرق بين البنا والفرس وبين الزرع على
ما بينا زرعهم وسلمها حال كونها فارغة من البنا والفرس
لعدم نهايتها وعليه تسوية الارض لانه هو الخرب لها فاعليه
اصلها محوري وما ذكره هنا من لزوم القلع والتسليم هو
ما في الاسماء والهادية من ان البنا اذا كان لا يضر الا في
برقعة الباني لانه ملكه ويجبر عليه وذكر في القنبية الخاف
ذلك حيث قال استاجرنا أرضا وقفا وغرس فيها وبني فتم

مفت مدة الاجارة قللت جازا يستقيمها باجر التخل اذا لم يكن
في ذلك ضرر ولو ابي الموقوف عليهم الا التخل ليس لهم ذلك
وهو مسك ابو السعوي طريق التوقيف بين السباي تيجل
ما في الاساق وغيره كما اذا كان ابقا البنا والغرض يضر بالدر
وما في القنينة على ما اذا لم يضر هو صريح ما فيها حيث قال
اذا امر بكلي في ذلك ضرر قللت وقد ذكر بعضهم ان ما في القنينة
اذا افرقت به لا يعمل به فكيف وقد خالف ما فيها الكنت المشهورة
او جعل على اختلاف المشايخ وفاد ابو السعوي انه على ما في القنينة
لا يحتاج في شورت الخوالي الحكم به من حاكم مالكي الا على وجه
الاختياط وهو ظاهر في المص ان هذا في الملك وقوله ولو
استاجر ارض وقف اخ حكم الوقف بخصوصه الا ان يقول له
اي للمستاجر الواضع للبنا والغرض هو حجر وهو صاحب الارض
فقيمة اي قيمة البنا والغرض او قيمة الغرض فاذا في الصغير
نظر الى كل واحد منهما حال كونه مقفوعا اي مسخرة التخل فان
قيمة مسخرة التخل اقل من قيمة المقفوع فمقدار اجرة التخل
اهو واحا قوله بان تقوم الارض بهما اي ينظر في قيمة الارض
حالا اشتغالها بهما ويمتنع بهما اي حال خلوها عنهما
فيضن المخرج فضل ما بينهما اختيارا ونقله عنه في البحر وقد كره
غيره لكنه لا يصلح تقصير المقفوع فتدبر ويتركه بالالف
عقليا على يفرم يعني بتسليط ان الناصبة عليه لان فيه
نظر اليها اي للمخرج والمستاجر حيث اوجبت تسليم الارض
الى مالكها بعد انتفا مدة الاجارة واوجبت المصاحب
البنا والغرض قيمتها مقفوعا لانه اصل وضهرها بحيث
قال

قال في البحر وهذا المستأجر اي الواقع في حلام الما تن بقوله الد
ان يضر في امانه من لزوم التخل ولا يضر على المستأجر بالضرر
يلزم الباني والغرض التخل والتسلية الا اذا عجز المخرج له
القيمة فلا يلزمه شيئا فان له ان يلزمه التخل لو رضى المخرج
بدفع القيمة قال في البحر وهذا صحيح مطلقا سواء كانت الارض
تتقضى بالتخل او لا يعني لان ذلك النظر انما هو من حيث
المخرج وعدمه وقصص صاحب البحر الرد على الزيلعي في قوله هذا
اي قول المص الد بخروج المخرج قيمته مقفوعا اذا كانت
الارض تقضى بالتخل وان كان الواجب دفع هذا الضرر عنهما
فاذا كانت ارض تنس بالتمتع تضرب به فلكان له دفع هذا
الضرر بدفع القيمة المستاجر وينفرد به لان المستأجر لا يتضرر
بذلك اذا المالك لم يمسخر التخل والقيمة تقف مقامه وان
كانت الارض لا تقضى بالتخل ولراد ان يضمن له قيمته يكون
له البنا فليس له ذلك الا بوضي صاحبه لا استوراها فوي
الملك وعدم تنج احتج على الآخر فلا بد من اتفاقهما في التز
مخلاف التخل حيث قد بدا أحدهما فلهذه الى التذوت الآخر
اهو قال السيد احمد سيظهر وجه الرد انما ذلك نظرا لاحتجا
المخرج وعدمه فيستظهره الى تقضى الارض وعدمه فذا بينهما
لزوم التخل وعدمه ينظر الى المخرج هل يلزمه القيمة او يرضى
بتزكه اهو لكن ان كانت الارض تقضى بالتخل التخل البنا او الغرض
فيقال المخرج يدفع قيمة مقفوعا جازا على المستأجر والا يات
له تقضى بالتخل فيضاه اي فلا يتك المخرج البنا والغرض
بدفع قيمته مقفوعا للوضي المستأجر ونقل القول عن بعض

الفضل انه قال فصرح الجير عند التقصى كفى فوجام النفس
ما يخلف ظاهرا فانه قال ولو اصطالحوا على ان يجعل ذلك
لوقف بتمن لا يجاوزن قل القيصبي متروعا او مبنيا فيه صح
اه فان ظاهره بينهم اشتراط الرضى اذ الصلح لا يكون الا على
رضي فاما ان يرضى بيني الوقف والملك ولا يوجد له في هذه
المسألة ما ان يجعل على الوقف الاتفاق وهو الظاهر في
الفتاوى الخيرية بمنزلة الخيري الذي اهدى عن السرار بعد ما
ذكرها هنا قال بخلاف ما اذا انتا جارا رضا ملكا ليس للمستاجر
ان يستغنيها كذلك ان ابي الملك الا القلع بل يكلفه على
ذلك الا اذا كانت قيمة الاغراس اكثر من قيمة الارض فاذا
لا يكلفه عليه بل يضمن المستاجر قيمة الارض للمالك فتكون
الاغراس والارض للمارس وفي العكس يضمن المالك قيمة
الاغراس فتكون الارض والاشجار له وكذا الحكم في العارية
اه او يرضى المورج وهو صاحب الارض عطا على غيره
او لا ان يرضى بتركه اي بترك البناء والارض فتكون البناء
والارض لهذا اي للمستاجر ويكون الارض لهذا اي للمورج
ولا يلزم المستاجر ان يملك الحق قد رضى بسترار
على تمام قال السيد ابراهيم السعدي محققا ان جعل اشتراط رضى
المورج بالترك اذا لم يشترط المستاجر نقا ما ناه او غرسه
باجر المثل بعد انقضاء المدة ولم يكن فيه ضرر اذ الاشتراط
ذلك فله الاستبقاء بغير رضاه وهو محمل مسألة القنية الاية
ومع عدم الكلام عليها وقد علمت انه لا يعمل على ما افرد به
صاحب القنية فيها على انه قد يقال ان هذا الشرط فيفسد
الاجارة

الاجارة لا انه لا يقتضيه العقد وفيه نفع للمستاجر لا بشرط
خو هذا الشرط الا اذا ادعت منه غرة عليه ولا يلزم العقد
ايضا فليتنا مل تا السيد احمد وهذا الترتيب للسيد والفرس بعد
مضي مدة الاجارة برضي المورج ان كان يجر بان يفتقد لثباتها
في الارض عقد اجارة بشرطها فاجارة والا بان رضى المورج
بقاها بل اجارة عارية وبقيت الاول في الوقف لعدم خواتم
الفتح عنها فعد بل ويستعين فيه اجرا مثل ارض يد مريض رب
البناء والفرس فلها هذا فترجع على قولنا ويرضي بتركه اذا كان
لرب الارض ترك البناء في ارضه فله اي لرب الارض والباقي
فيها ان يجر اجارها اي الارض والبناء الثالث اي على جرح اخر
غيرها ويقضى الاجر الى اصل من الثالث المستاجر منها على
قيمة الارض بلد بناء قيمة منفعتها بلدنا وعلى قيمة
منفعة البناء بلد ارض فباخذ صاحب الارض قيمة منفعتها
وباخذ الاخر قيمة منفعتها بناء وهذا احسن قولنا فباخذ كل
حصة والظاهر ان معناه انه ينظر كم ننسأ جرينه ولكم
تنسأ جرينه فباخذ صاحب الارض حصة وصاحب
البناء حصة فتأمل مجتبي رضى وقف القنية بتركه المستاجر
في الدار المسلمة اي الموقوفة بل ادت القيمة عليها والتمال
ان تفرغ البناء برضي الوقف بغير التام في القيمة على الوقف على
دفع قيمته للباقي من غلة الوقف وان لم تكن غلة فيصير
حيث يتساقط بناءه كما مر في الفروع قبيل الباب وقد يقولون
بل ادت القيمة لانه لو قال القيم او المالك لمستاجرها اذفت
كم في رعايتها فصرح باذنه رجع على القيم او المالك وهذا

اذا كان يرجع معظم منفعة الى المالك اما اذا رجع الى المتاجر
 وغيره فبالدرا بالبرعة او تشتت ببعضها لا تنوزن قد سلم
 بشرط الرجوع وقد سناه ولا يخفى ان بنا الاجبي باذا انما لم
 كينا الناظر بنفسه وان كان من ماله الوقف فهو وقف وان كان
 من ماله للوقف او اطلقت فهو وقف وان لتقسمه فهو له وان اشهد
 انه ينفله لنفسه لا للوقف وفي هذا الخبر سوا اطلق الناظر
 ام قيد بان قال لراى للوقف وعينه لنفسه قسما لم يحجب
 الي اخره وقام عبارة القنينة على ما نقله في البحر عزها وعجز
 للمتاجر غرس الاشجار والكروم في الموقوفه اذا لم يضر بالذين
 بدون صريح الاذن من المتولي دون حظر الجباىض وانما جعل
 للمتولي الاذن فيها يبريد الوقف به خيل وهذا لم يكن لهم
 حق فزاد الجارية فيها اما اذا كان يجوز الحفر والغرس والحائط
 من ترابها لوجود الاذن في مثلها دلالة لولا استجار
 رجل ارض وقف واخر تزبده عالوا استجار ارض ملك ليس
 للمتجار ان يستيقها كذلك ان ابي المالك الا اقلع بل
 يكلفه على ذلك الا اذا كانت قيمة الاراس اكثر من قيمة الارض
 فيضن المتاجر قيمة الارض الى انك فيكون الاغراس والارض
 للناظر في العكس يضمن المالك قيمة الاغراس فتكون الارض
 والاشجار له وكذلك الحكم في المارية كذا في الخبر يذعن حارب
 الزاهد في غرس فيها لربى الواو معنى او تمصفت مدقة للجار
 قلمست اجارها بها باجر المثل اذا لم يكن في ذلك الاستنا
 ضرر بالوقف ولو ابي الموقوف عليهم الا اقلع ليس لهم
 ذلك كذا في القنينة وقد اعتضد ذلك بما هو منقول في وقاف

الخصاف

الخصاف فيكون تخصيصا في التوق وسبغى ان يفتى وجبت
 لاضرر على الوقف فان خيف ضرر ما يكون المتاجر منفسا او
 خيف الاستيلاء على الوقف يفتى باطلاق المتوق كما هو
 فانه يفتى به هو لا نفع للوقف وما لا يخشى ضرره كما يوجد
 ذلك من كلام الخير الربلي في حاشية الخ وقد تقدم انه اذا
 انقصت مدقة الاحارة لزمه ان يطلع البنا والاروس وسيلها
 فارغة لانه لا نهاية لثمنها وفي ابقايتها ضرر لصاحب الارض
 واذا كان ذلك في الملك ففي الوقف بالاولى لان صاحب الملك
 يمكن ان يتبرع بملكه والوقف حق الله سبحانه وتعالى فيجب
 المدافعة عنه والحال يتلجأ به ولا يفتى الا بما هو الا نفع له
 ويجب على ولاية الامور ان ينظر الى ما يعين الانصاف والملا
 وقد صرحوا بانه لا يجوز اجارته اكثر من سنة خشية ان يذعن
 فيها الملك على تقاويل الزمان وقد ساهدا استيلاك القلا
 على كثير من الاوقاف اما بوضع بنا او غرس لهم او بطول انتفا
 فيه بطريق الاجار والقطع في الاوقاف كالطعم في المال المباح ولا
 سببا اذا وقعت الرشوة للمتولي فان ولاية الامور تركوا السؤال
 عن الاوقاف فمن كان يخشى الله واليوم الآخر ان راى المصلحة
 في قلع البنا والاروس وضبطه الى حصنة الوقف او تلك السبا
 والاروس بوضي ما كسرا وجبر له حيث كان في قلعه ضرر بالوقف
 نذل جهده في ذلك وصان الوقف عن الضياع كما صرح بذلك
 فتجب الفقة المستدة وان علم ان في قلع البنا والاروس يتسبب
 الارض وضياع الانتفاع للوقف على ما في القنينة لمصلحة الوقف
 لا لمصلحة المتاجر ولا الرشوة يتنازلها فان ائنة الله عليه

عم

فئة

عدة

الراشي والمرشي وقال الراسي في حاسبة المخرج قوله وفي الغنية
 الخ اقول ذكرها بعد ان وضرتها ثم قال لا سحيل المثال وهو في
 شرف الامة تنقي والقاضي عبد الجبار قال فيها قبل لهما
 لو ابي الموقوف عليهم الا الطلح هل لهم فذلك ما لا لا وقد قالوا
 لا تنوي لان المسقات ابي كل ما قاله صاحب الغنية في الخ
 للمقواعد ما لم يعصده نقل من غيره وقد عصب بما في اوقاف
 الخاص ووجهها مسكان رعاية الجانيين من غير ضرر وعدم
 الغايية في الطلح لا قطع لا تخرج باكثر منه فليدا اذ امانات
 المستاجر فلورينة الاستحقاق فيكون مختصا بالام المتوف
 ولو حصل ضرر لمن وجوه الضرر بان كان المستاجر وارثه
 منسبا او سبي ما لم يتخفى على الوقف منه او غير ذلك
 من انواع الضرر لا يجبر الموقوف عليه اهو ففدا عتري بان في
 التسمية في الف للتعاعد والمتوف قد وضعت لنقل الذهب
 فكيف تقع وما رقتو تحصيلها مع المخصص الضعيف لان
 ما في التسمية والخاص لا يتغير قوة المتوف والنشور والقتاوي
 المعبرة وكيف يقع ان يبني عليه قيام الورثة مقام مورثهم
 مع ان الاجارة انتفعت بموت المورث مع انه قد قال انه لو
 حصل ضرر ما من وجوه الضرر لا يجبر الموقوف عليهم والضرر
 في هذا محقق لا سيما مع ظهور جبرية المستاجر ونصبرهم انواع
 الجبر لا لاستبدال الوقف وقطع نسبت لواقعة وقد نشور
 استبدالهم على الاوقاف بمثل هذا اذا حققت الشيخ الرشي
 واثارها بوجوب ملته كونه ابي ما قد ضاها عن الاسعاف
 والهادية انه يجبر الباقي على القطع اذ لم يبرر بالوقف ونقله
 المقدسي

المقدسي واعتمد عليه وتبعه المحوي قال في البحر وبهذا
 بقوله استاجرا ومن وقف لم تقلم مسا الا لارض المحتاج في
 صحة حكمها وهي ابي مسالا الاستحقاق بالمثل منقولنا
 في اوقاف الخاص وهي تقيد صحة مسالا المكرا وهي تامل
 كذا في الحاشي الخيرية على البحر وقال ابو السمو فحققت ان
 المستاجرا اذ ابي بشرط استيفاء المارة له باجر المثل بعد
 مدة الاجارة ثبت له حقا الفراجيت لارض على الوقف
 وح ليس للمقوي تملكه لجهة الوقف الا بوضاه وكذا ليس لوكليفه
 القطع وهذا هو مسالا المالح التي اشار اليها في البحر بقوله
 ولم يعلم مسالا ارض المحتكر اهو فغيب امكان رعاية
 الجانيين من غير ضرر وعدم الغايية في القطع اذ لو قلعت
 لا تخرج باكثر منه وعليه فلو مات المستاجر فلورينة الاستحقاق
 ولو حصل ضرر ما بان كان هوا وارثه منسبا او سبي العامة
 او منتظبا يجبر على الوقف منه او غير ذلك من انواع الضرر
 لا يجبر الموقوف عليهم رملي ملخصا وقد انتمى بخلافه في مسالا
 تبيل باب ضايات الاجير في خصوص ارض المحتكر فقتال
 للقيم ان يطالب برفع البناء وتسليم الارض فارغة كما هو
 من اطلاقاتهم اه قال القاضي ولا يخفى ان الضرر لان تحقيق
 وقد صرح في الاسعاف لوتبين ان المستاجر بخلاف منه على رغبة
 الوقف يفسخ القاضي الاجارة ويخرجه من يده اه فكيف
 تخرج منه بعد مضي مدتها والوطنة بالفتح وهي البرسيم وقيل
 القصية خاصة قبل ان يجف البحر رطابا وفي كتاب الفناء البقرة
 غير الرطاب فاعا يقول مثل الكرات والرطاب نحو الفناء والطنخ

والباذخات وما يجري مجراه حوي لعدم نهائها على ما سذكر
 التاج كما شخري حكم القلع والتك على حالها فتعلق الطبنة
 بعد مصي المدة لما في الجامع الصغير وإذا انقضت مدة الحارة
 ونحوها رطبة فإنها تقلع لأن الطاب لا نهائها بها يعني
 لا مدة لها معلومة فأنشئ الشجر ثم المراد بالربطة لا خصوص
 البرسيم ونحوه بل كل ما يبني أصله في الأرض ابتداءً وانقطع
 ورقه ويباع أو يطف زهره الأولي التقصير بالخمسة أشهر
 ونحوه ولما إذا كان له نهائية معلومة كالنخل بغير الماء
 ومقدار رقيقه من ما انقصه له بلد ورق يخرج حرج النشا ثم يجر
 خصوصاً مع الكعبي وإذا انقب راس النخل ووضع في
 الأحراق بزر اللفت ثم يشد بالاد وصال إلى رجة منه و
 يلبس عليه الجيني ثم يجز ويوكل مع المسمل فهو جري لأخر
 حجر النشابة ايضاً ويشتد أن يوكل ثلاثة أيام والخزير يصور
 حارط محرك للباذخ خصوصاً به بالسمل وينفع من
 السعال ويجمع الصدر والباذخات الكد يطيب ريح الفوق
 ويرفع صنان الذباب وطواله ووظاهر ضيق الناحية فهم أن
 هذه الثلاثة تنقد من الرطبة مع أن النخل والخزير ليس من
 الرطبة بل يتلعلل مرة واحدة ثم لا يعود أن يفسد أن يكون
 كالزروع يترك باجر النخل إلى نهائها بته حرره الحصر في حوي
 الكثر وعواها بما في حالته الثانية أي مسقاتها فأنشئ
 الهند ينزل ووقع أرضاً يزرع فيها الرطاب أو وضع أرضاً فيها
 أصول رطبة باقية ولم يسلم المدة فإن كان شيئاً ليس لا قد
 شيئاً ولا انتسها جذه وقت معلوم فالمدة مائة سنة فأنشئ
 كان

كان وقت جذه معلوماً تجوز تقع على الحرة الأولى لأن
 الشجرة المخرمة أهو فليحفظ قلت بقي الكلام فيما لو كانت
 له نهائية معلومة في انتسها جذه مكنها بعبء طويلة كالقنب
 فينتهي فيكون كالشجر كما في تناوي ابن الجلبى يلاحظ
 والزرع يترك في الأرض انتس حرة بعد انقضاء مدة الأجرة
 باجر النخل إلى آخره لم يرد في روي حاشي التناجر
 ما ذكره الأرض بايجاب أجر النخل له وروي حاشي التناجر
 باقياً زرعاً إلى انتسها به لأن الذي للزرع نهائية معلومة
 كما مر خلاف موت أحد في المخرج أو الملتجرت بل أدرك
 أي الزرع فإنه أي الزرع إذا مات أحدهما قبل أدراك
 الزرع يترك الزرع في الأرض انتس حرة بالسمل من الأجر للباجر
 النخل على حاله أي بدون أن يتلعه أي أحصاء وإن وطئة
 انقضت الأجرة بموت أحد في المدة أو قبلها حارة
 الوقت بموت أحدها فيه كذا روي في باب انتسها على
 ما كان أولى ما دامت المدة تية يعني حيث يمتد الزرع
 إلى انتسها به دفعا للزرع من حين فتتجوز انتسها به
 ذلك عوضاً تراضاً عليه فيجب منه بتسقطه إذا كان الزرع
 باقياً فلم يجزها سنة باقياً في حرمات بعد ستة أشهر والزرع
 لم ينته بعد ترك شهر إلى انتس به يدفع المتاجر وروى في
 الأجرة في مقابلته ما مضى من المدة قبل الوقت وروى في مقابلته
 الشهر روي وأما بعد هذا أي بعد انقضاء مدة الأجرة وقد
 يموت أحدها قبل ضميرها فنباجر النخل لا بالضمير يعني الزرع
 لأنه بانتسها المدة لم يبق حكم فليضاً عليه من المدة

لا ارتفاع المقد باقتها فاحتج الى تسمية جديدة ولم يوجد
 والزرع محتاج الى انتزاعه وكانت له نهائية معلومة فلتزم
 المتأخر فصار للقرع رتبة ثبوتية مستقرة الارض دفعا للفرق
 عن ما كثرها وقبضها ارجعها فيجب ذلك وسياتي في باب
 نسخ الاجارة مساهلة بتعلق بهذا البحث انفا للفتنة
 عندها تحت ما نقله اكرج عن المنية تحت قول الماتق و
 تنسخ بموت احد المتعاقدين فتنتبه ويختص بالمستاجر
 المستقبر اي مستقبر الارض للزرع اذا اراد صاحبها
 الرجوع فيها والزرع لم يدرك فانها تترك في يد المستقبر الى ان
 اي الى حصاه باجر المثل حيث لا تنسمة عنه واما الناصب
 فيومر باقلع مطلقا اي وان لم يدرك لظنه وهو واجب
 الهدم ولا التبرير لقوله صلى الله عليه وسلم وليس ليرف
 ظالم حق اي ظالم ما لك وهو الذي وضع في ارض الغير
 حق فليس له حق في التبايل يوم الظالم يرفع ظلمه وقطع
 عرقه ثم المرد يقول لهم اي اصحابنا يترك الزرع في الارض المستجرة
 بعد انقضاء مدة الاجارة باجر اي بقضا اي ببقا ما في الارض
 باجر المثل واطلق في اجر ضم اجر المثل في القضا او المستقبر
 رضا صاحب بيت المالك والمستاجر اي بقضا لوقوعه في قبض
 النسخ وفي اكثرها اي بقضا او عقد او في بعضها او بعقد
 وقال الشيخ الرجعي قوله او بعقد يتل او رضا البعيد انه لا
 بد في الرضا من بيان المدة لا يصح العقد على مدة مجهولة
 فيجوز تملكه وان وجب اجر المثل لانه في الاجارة الفاسدة
 يجب اجر المثل ولا يرد فيه على المسمى كما في حق المستقبر

الاجر

الاجر اياها حدها قال في الشربلانية هذا في غير استثناء
 المتأخر من الوقت والمعد للامتنان وما لا يتم
 فانها اذا انقضت ونفي الزرع بعدها لم يدرك بقضي باجر
 المثل ما اذا دلت على المدة ولا يتوقف ذلك على انقضاء الاعلى
 العقد اياها في القسمة فليحفظ جرحه ونسخ اجارة الدابة
 للزورب واخذل لانها مستفقات مقصودات فهو وثائق
 معلومات بشرط ان يجب من يركبها وما يحمل عليها وفي
 الخلاصة رجل استاجرة اية ليحمل عليها له ان يركبها وان
 استاجرها ليكرها لاسب لانه يحمل عليها ولو حمل عليها فلا
 اجر عليه لانه الكروب يسمى حملا يقال ركب فلان وحمل
 معه غيره ولا يسمى الحمل تركوبا اصلا هو وفي فصول النماز
 مغزيا الى الذخيرة استاجرة اية ليحمل عليها حنطة من موضع
 الى منزله يوما الى الليل وكان يحمل الحنطة الى منزله وكلما
 رجع كان يركبها فخطبت الدابة قال ابو بكر الرازي يعني
 لانه استاجرها للحمل دون الركوب فكان غاصبا الركوب وقال
 القنبر ابو المليل في الاستحسان لا يضمن لانه العادة جرت
 فيما بين الناس كذلك فصا ربا ذوقا فيبه دلالة وان لم ياذن
 بالافصاح هو فالصالح انهم اتفقوا على ان من استاجرها
 للحمل له ان يركبها لكن الزاير قبده بان لا يجمع بينها والتقدير
 محمد جرح واستاجرها ان يحمل عليها الى موضع كذا فتفادها
 الى هناك ولم يركب ولم يحمل وجب الاجر ولو لم يركب ولم يحمل
 لعذر في الدابة لا يجب الاجر كما في الترخاينة ونسخ اجارة
 القروب للاسب جريان العادة فذلك لا يقع اجارة الدابة

ليجبرها اي لاجل ان يجعلها جنسية تقاد بين يديها ويؤيد
 الي جنبه كما افاده في القاموس وقد تقدم هذا للشايع في
 اول الاجارة عند تعريفها تحت قول الما تن تخليج نفع بعون
 وسند تحت قول الما تن ومثلها كما يختلف بالمستعمل فروعا
 في اجارة الثياب والحلي والامتعة وما اشبه ذلك لاغنى
 للفقهاء عن مطالعتها وشرطه في استيجارها ليجبرها ان
 لا يوكيها وهذا يفيد انه لو استاجرها لم يصح نظا للركوب
 غيره تبع له وعبر بقوله السيد احمد ولا يصح اجارتها اي
 الدابة ايضا اجل ان يربطها اي الدابة المستجرة على باب
 داره ليرهاها الناس فيجمل به ويقال له فرس لو استاجرها
 وانما نص عليه لانه الافتخا ربه اكثر اوار تاجر ثوبا لاجل
 ان يربط بيته او يربط حانوته بالثوب المستاجر ومن
 هذا النمط ما يفعل في الزينة في البلاد فلا تجوز فيه الاجارة
 وكذا ما لو استاجر ثوبا ليجلس عليه ولا يجلس عليها ولا
 ينافس فيه ولا يجوز كما ذكره العلامة عند البراءة في اول
 كتاب الاجارة عند تعريفها ان هذه اي المذكورات من النافع
 متفقة غير مقصودة من العبي وادافسدت الاجارة في
 الصور المذكورة فلا تجوز في ذلك سواء استوفى المستاجر
 تلك المتفقة التي استاجر لاجلها او لا لان الاجرة في الاجارة
 الفاسدة انما يجب باستيفاء المتفقة ولا منفعة هنا معينة
 حيث لم تكن مقصودة شرعا وكذا لو استاجر بيتا ليصلي فيه سواء
 كان المستاجر مسلما او كافرا واستاجر بيتا ليشتمه وذلك لان
 النساد من جرح مدة الانتفاع حتى لو وقتنها صححت الاجارة
 وذلك

وذلك لا يختلف بالنسبة الي المسلم والكافر وكذا اذا حصلت
 الغلبة كون المتفقة غير مقصودة ذكره العلامة عند البراءة
 بعمل مصنف الوهاب نية انه لا يصح استيجار الوهاب لاجل
 من كافر كما افاده السيد حذوقا في قوله اراستا كثرنا
 ولو استعرا اي ولو كان كثرنا ب شتم كد بولان ليقره او استاجر
 مصححا قال منه يعلم فاد لاجارة اخرا القصص كل ليلته
 بقدر معلوم كالللهمة وغيرها وهو مما يفعله بعض الناس
 اه شرح وهما نية وعمل الشيخ الرضوي لعدم جواز الاجارة فيها
 ذكر بان الاجارة صحتها على خلاف القياس انهي بيع المتفقة
 وهي معدومة وبيع المعدوم لا يصح وانما جوزت للشايع لانه لا تعامل
 في هذه الاشياء فلا تجوز الا في استيجار بيت ليصلي فيصير كذا فيها
 بعده متفقة مقصودة شرعا اه وقيد في الدابة بقوله للركوب
 والحمل لانه لو استاجر في حاد لية يستعمله انتمى فانه لا يجوز ورفس
 الحاد صفة معاوضة الكيرات في الكراب لاخير فيها اما اذا عطي
 البقر لياخذ الحار او يكتفي في استيجار الثوب للباس التمكن
 منه وان لم يلبس لما في الحاد صفة جعل استاجر ثوبا ليلبس كل
 يوم بناء لتفوضه في بيته سبب لم يلبس رد لكل يوم وانما
 الي الوقت الذي لو لبس الي ذلك الوقت لتخرق في سقط الاجر
 بعد ذلك اه وهو كالكتبي قال في الجمع ويجب بنفس القصد
 وان لم يسكنها وفي الدابة لا يكتفي بالتمكن لما في الثاني والثالث
 من التماسين ولو استاجر دابة ليركبها الي مكان معلوم فاسكنها
 في منزله في المصر لا يجب الاجر ولو هلك يضمن اه وفي الحاد صفة
 ولو حبس الدابة ليلته حتى اصبح فزدها ولم يركب عليها لا اجر

عليه اهوان لم يقيد هاهنا اي الداء المستطير في طيرة براكب
 بل قال المخرج في كبرها من شأه من شئت استحال المتأخر
 استاجر منك هذه الداء على ان يترك رها من شئت وكذا لو لم
 يقيد الثوب المتأجر بالابوس بان قد اتى باللبس من شئت
 بتا الخطا او المتكلم من المؤجر وان شئت جاز هذا هو المأدب
 قولهم وان اطلق في هذا المقام هو ~~اللبس~~ لا يلبس في الملقط وال
 على اليوم من غير تقييد براكب واللبس من شئت لا الاطلاق
 المصطلح عليه عند الاصوليين لا ان يلبس في الملقط براكب ولحم
 بركب لم يصح كما ساقى اركب المتأجر ~~للبس~~ البس الثوب
 من شئت وتعين اول ركب واللبس يستحق له عقال بركب
 او يلبس من شئت فراكب غيره او ركب ~~بركب~~ البس غيره
 او يلبس بنفسه فليس له ان يركب بالثوب غيره او يلبس به سوي
 الاول لا انه تعين مراد من الاصل فخص بالخطا نص عليه
 من الاخذ كما في الكافي ولو لم يبين في الاستاجر في حال العقد
 من يركبها بل استاجرها لركوب مطلقا ~~فخص~~ فخص بالركوب
 ولم يزد وفي الخلاصة ولو لم يبين ولم يعقل ان يخصص فيها ما شأه
 فسدت الاجارة لكونها له قال في البحر ~~فخص~~ فخص بالركوب في الثاني
 صار الركوبان مثلاً من شخصين لا ~~فخص~~ فخص بالركوب في الثاني
 عليه يجوز ان يلد يلبس وفي الاول ~~فخص~~ فخص بالركوب في الثاني
 يحصل في ضمن الركوب فصار الموقوف ~~فخص~~ فخص بالركوب في الثاني
 الخلاصة واذا تلاوي قوم مثلاً ~~فخص~~ فخص بالركوب في الثاني
 عليه من مريض منهم او من عبي ~~فخص~~ فخص بالركوب في الثاني
 فسدت فلو اركبها المتأجر او ركب ~~فخص~~ فخص بالركوب في الثاني

اجارة

اجارة صحيحة بركوبها ويجب الاجر المسمى استحقاقا
 القياس ان يجب اجر المثل لا يجاوز به المسمى كما هو حكم
 الاجارة الفاسدة ووجه الاستحسان ان النفس لا تان في
 الجها لا وقد زلت بركوب المتأجر بنفسه او بركوب مأموره
 فزال النسب لا تان في تحمل التقييد في الاثنته كما للتقييد في الاثنته
 واذا اقلبت صحيحة وجب المسمى ولا ضمان بالملك لا انه
 غير متقد لعدم الخلفه سواء لبس او ركب بنفسه او غيره يبر
 وهذا حكم كل عين موجهة بلفظ في ذلك بين الصحيحين
 وذلك بخلاف ما في قيد المؤجر براكب معين او لا يلبس
 بان قال علي ان يركبها فلا تان واعلى ان يلبس فلا تان في الخلف
 المتأجر بان اركبها او البسها غيره ثم عطيت ضمن المتأجر
 اذا اعطيت اي هككت الدابة او العيني المتأجر من الثياب
 لان التقييد معني لان الناس يتخافون في العلم بالركوب
 واللبس فرب خفيف يكون ركوبه اضربا في الدابة لجهله وب
 لتقبل لا يضر ركوبه بالدابة لعله كما قاله الاتقاني ولو استاجر
 ليركبها فراكب غيره ثم انزله وركب لا يبرأ من الضمان تتا واذا
 قال في البحر واستفيد من كلامهم انه اذا اقتيد ليس له الاجارة
 ولا عارة كما انه اذا علم ذلك وليس له الا بداع في الاول ولو
 لضرورة دون الثاني ذكره في فصول الهادي في مسال الزنا اذا ابي
 الحارفي الطريق فارسله الى صاحبه مع اخر ولا اجر عليه لا نا
 جعلنا فعلا اتلوا فان من الاثنته والا تلاف لا يتا بل بالاجر
 ولا ان الاجر والضمان لا يجتمعان وكذا لا اجر عليه ان سلم
 المتأجر بالفتح لانه يكون غاصبا ومنافع الغصب غير مضمونة

ها



ولا يقال انه لو كان معد الا لاستقلاله وسلم يجب الجبران
 مانع المعد للاستقلال مضمونة لان ذلك في التقار واللبس
 والركوب في المنقول والفق لا يثبت فيه الغصب فلا يكون مضمون
 فلم يحتج فيه الاجر والضمان بخلافه هنا كفي لتقابل ان يقول
 لو كان الثوب والركوب مال يقيم او موقوف فانه مع مخالفة
 المستاجر بسلامة المستاجر بالفتح لا مانع من وجوب الاجر
 هذا كله بخلاف ما ياتي فيها اذا اردت وسلت لا بينه في الخ
 ثمة من ان الاجر وجب لركوبه بنفسه والضمان لركوب غيره
 بخلاف حاقوت استاجره شخصي بلبان من يقصد فيستمر ان
 المستاجر اقتد فيه حدا مما مثله مع انه ليس له ذلك لما تقدم من
 انه لا يمكن حدا ولا قصارا ولا طحا حيث يجب الاجر على
 المستاجر اذا سلم الحاقوت ولم يفرغه عمل الحد ولا انه اي الحاقوت
 كما سلمه وفي نسخة يبين انه اي المستاجر لم يجز الف على انه
 اي قعود الحد في الحاقوت المذكور عما لا يوهن الدار كما يجب
 الحاقوتية واراد بالدار مطلق البناء قال الجوزي وغيره نظرا
 تقدم من ان القاصرة والحدادة بما يوهن بناء الدور والملازمة
 وقوله لا انه اي وجوب الاجر مع وجوب الضمان عمتق هذا قيل
 نقول لا اتق ولا اج عليه ومثله في الحكم المذكور في الدالة فيكون
 في التميم وعدم الضمان بالصليب وعدم لزوم الاجر كل ما يخل
 بالمستعمل كسليم التامة اي باختلاف المستعمل اذا كانت
 مفيدة وخالف فلما استاجر قدر الصليب ولم يسم ما يطبخ فيه
 او استاجر رضا للزراعة ولم يسم ما يزرع فيها فسدت لغيره
 فمقتضى صحة ما يطبخ فيه او يزرع فيها ولو استاجر قدر
 الصليب

ليطبخ فيه على اقل من ان يطبخ فيه ما عداه ولو استاجر
 ليزرع فيها برافليس لانه يزرع فيها الا يزرعها في شرايط
 فروع في اجارة الثياب والدمتة اذا استاجرت المرأة
 لتلبسه اياها معلومة ببدل معلوم زوجه انزواها ان تلبسه
 انهارا كله ومن البيل اوله واخره ولا تلبس فيها بيتي ذلك
 اذا كان الثوب ثوب صباغة وتحمل ولا فلو كان ثوب بذلة
 ومهنته كان لها ان تلبس الملبس في كل ما تفرغ على ثوب الصباغة
 فقال اذا لبسه البيل كله فخرق فان خرق في البيل في
 ولا خرق في غير البيل بان خرق في القند فلا ضمان ولا صا
 مخا فخرق في كل البيل وليس لها ان تنام في ثوب الصباغة
 في الزمان فان خرق فيه فخرق الثوب من ذلك فهي ضامنة
 وليس عليها اجر في تلك الساعة التي خرق فيها الا نهسا
 لانت غاصت حال لبسها نائمة ولا اجر على الفاخص وعليها
 اجر ما قبله وما بعده لانها لما انتبهت فقد تركت الخلاف
 وعقد الاجارة باق فتعود امينة وطريق مفرقة اجر تلك
 الساعة الرجوع الي من يعرف الساعة حتى يتسهم الاجر على
 المساعات فيعرف حصته ذلك الساعة من الاجر اذا كان الثوب
 ثوب صباغة فاما اذا كان ثوب بذلة كانت لها اللبس حاله
 النوم كما في المحيط ولو استاجرت في الخبز به يوما بدمه فلبسه في
 بسترها ففنيها الاجر وكلما لم تلبسه ولم تخرج وكذا الواسا به
 فرض فخرق فادرج في سوس ولو امرت خادمتها او
 ابنتها فخرق كانت ضامنة كاللبسة اجنبية ولا اجر عليها
 في المبسوط ولو لبستها بغير انفسها فلا ضمان عليها كما

في محيط السرخسي ولو استاجرت ثوبا لم يخرج تخرج به يوما لهم
 وضاع الثوب منها اليوم فلا اجر عليها وان اختلفا في الضايغ
 قتال رب الثوب لم يبيض في اليوم وقالت هي لا بل ضايغ في اليوم
 فانه يحكم الحال ان كان في يد صاح وقت المنازعة فالقول قولها
 هذا اذا ضاع ثم وجد لم يوجد لم يذكر محمد رجع هذا الفصل
 في هذا الكتاب ويضيف ان يكون القول قولها ايضا وان سرق
 الثوب منها فلا ضمان ولو تخرق الثوب من لسرها فلا ضمان
 عليها وان حصل الهلاك بجنايتها بها كما في الذخيرة ولو نسا
 ثوبا مدة معلومة فينصرف اليه اليه الحق في الزمان ولو راول
 المليل الي وقت الثوب واخرها عند القيام لا ينام فيه بالليل
 وان فصل وتخرق صنف وان تخرق حتى جاوزت لبس يرب
 من الضمان وان كان ثوبا ينام فيه في الليل يجوز ان ينام فيه
 ويجوز الا يرتد به لانه ليس ولا يجوز الا ترتد به ويبعثت
 ان تخرق ولو لبس عيده بغير اذنه فلا ضمان على العبد يقتل
 برقبته ولو استاجر الخنزير فلسه في بيته او مستكه ولم يلبس
 لم يبيض ويجب الاجر على العكس يبيض ولو استاجر يوما الى
 الليل على انه ان بدله لم يبرده فلم يبرده عشرة ايام فليس
 اجرة على يوم استحسانا والحال كما لو كان في القتاينة وذكر عن
 الحسن راح انه قال لا بأس بان يستاجر الرجل حلي الذهب بالذ
 وحلي الفضة بالفضة وبه فاخذ كذا في المبسوط اذا استاجر
 دار فيها صناع ذهب بذهب فانه يجوز كما في المحيط ولو
 استاجر حليا معلوما يوما الى الليل يبدل معلوم تقليسه
 فحسنة اكثر من يوم ولبلة صارت غاصبة قالوا وهذا اذا
 حسنة

حسنة بعد الطلب او حسنة مستقلة فاما اذا حسنت لم تحفظ
 لا تضيق غاصبة قبل الطلب ولحد الفاضل بين الامساك
 للمحفظ وبين الامساك لا يستمال انه اذا اسك المني
 في موضع يمسك للاستمال فيه فهو استمال وان اسكه
 في موضع لا يمسك فيه للاستمال فهو حفظ فعلى هذا اذا
 استوربت بالخلخال او تخلخلت بالسوار يقع بالقبيض او
 وضع العمامة على الماتق فهذا المله حفظ وليس باستمال
 وان البسته غير هاهنا في ذلك اليوم ضمن بعني في حصة الاجارة
 لان الناس يتفانون في ليس الحلي كما في العا دية وان استاجر
 كل يوم باجر مسمى فحسنة شهر اخرجت به فعليها اجر كل يوم
 حسنة وان استاجر ثوبا الى الليل فان بداها حسنة
 كل يوم بذلك الا جرم ثوبه عشرة ايام فالاجارة على هذا
 الشرط فيما عدا اليوم فاسدة قياسا وفي الاستحسان تخون
 كما في الذخيرة وكل مستاجر عبي او حيوات او متاع او دارا فانفسد
 ذلك بحيث لا يمكن الانتفاع به سقط الاجر ويجب اجر ما انتفع
 به فان اختلفا في فساد في الزمان الماضي في جميع المدة يحكم
 الحال والقول في الماضي قول من شهد له الحال وان كان سالما
 في الحال واختلفا في فساد في بعض المدة واختلفا في مقدار
 فالقول قول المستاجر مميته لا تدبر بعض الاجر كما في الفتاوية
 ولو قال رب الحلي لبسته بنفسك فعليك الاجر وقال انت
 المرأة است غيري فلا اجر علي فيجب ان يحكم الحال ان كان في
 مديها وقت المنازعة فالقول قول رب الحلي وان كان في يد غيرها
 فالقول قولها فان هلك الحلي كان لرب الحلي ان يصد ثوبا

ويضربها ولا اجر له كما لو ثبت الالباس معاينة وان كان بها
 فقد ابرأها من الضمان ثم يكون قول صاحب الحل كما في
 المحيط كالنسطاط اي اذا استاجر نسطاطا فذهب الغيرة
 اعارة او اجارة ونضبه وسكنى فيه ضمن ان عطبه عند ابي
 حنيفة وابي يوسف لتفاوت الناس في نضبه واختيار مكانه
 وضرب اوقاده وعند محمد لا يضمن لانه للسكنى فصاير كالمال
 ذكره الشيخ وفي الفتاوية والنسطاط والخيمة والفتية كالنوط
 عند ابي يوسف وعند محمد كالبيت ولو استاجر بيتا لنضبه
 في بيته فنضبه في الصراض وليس له ان يبيعها او يجرها
 عند ابي يوسف وفي الخاوية رجل استاجر من اخر نسطاطا
 كان له ان يواجره من غيره كما في الدار ولو استاجر قبة لنضبه
 في بيته فبيته فيها شهر او جاوز وان لم يسمى البيوت التي
 يبيعها فيها فالعقد جائز ايضا وان سمى بيتا فنضبه في غيره
 شهر او جاوز وعليه الاجر فان نضبه في اثناسي او الطرقيك
 عليها في ذلك ضمن هو ضمان لما اصابها من ذلك وان سلت
 الفتية كان عليه الاجر استخسا نال في المسوط ولو شرط ان
 يبيعها في دمار نضبه في دمار اخر من قبيلة اخري ولكن في ذلك
 المهر فلا ضمان فان اخرها الى مصر والى سواد فلا اجر عليه
 سلت الفتية وهلك ولو استاجر نسطاطا يخرج به الى مكة
 يستظل به فانه يجوز ولما ان يستظل به لنفسه ولغيره لعدم
 تفاوت الناس في ضمان اسير في الخيمة او في النسطاط او في
 الفتية او علف به فذهب لانه فسد فلا ضمان عليه وان اخذ
 فيه مطلقا فهو ضمان لانه صنع ما لا يضر الناس عادة الا ان
 يكون

يكون معدا لذلك العمل كما في المحيط ولو استاجر نسطاطا يخرج
 به الى سفره ذاهبا وجائيا ويخرج به ويخرج في يوم كذا فهو جائز
 لان لم يبين متى يخرج فان لم يكن لخروج الحاج وقت معلوم بحيث
 لا يتقدم خروجه عليه ولا يتأخر فاجازة فاسدة قياسا
 واستحسانا وان كان لم يخرجهم وقت معلوم بحيث لا يتقدم
 ولا يتأخر فاجازة جائزة استحسانا كما في الذخيرة وان
 تحرق النسطاط من غير عنفه ولا خلاف فلا ضمان وان لم
 يحرق ولكن قال المستاجر لم استظل تحتها ولم اضربه وقد ذهب
 به الى مكنة فعليه الاجر ولو انقطع اطمأ به وانكسر عوده فلم
 يستطع نضبه فلا اجر عليه ولو اختلفا فيه فهذا اعلى وجيز
 اما ان اختلفا في مقدار الانقطاع مع اتفاقهما على اصل
 الانقطاع وفي هذا الوجه القول قول المستاجر وان اختلفا
 في اصل الانقطاع ذكر شيخ الاسلام في شرحه انه يحكم الحال
 فان كان المستاجر اتخذ اطمأ من عند نفسه او نحو ذلك
 عند نفسه ونضبه حتى يرجع فعليه الاجر كله كما في المحيط ولو
 انكسر الاوقات فلا عبرة به لان الاوقات تكون من المستاجر
 عادة الا اذا كانت حريدا فهو كالمهود ولو اخرها مع نفسه ولم
 يبيعها مع اطمأ فيجب الاجر كلها في الفتاوية واذا اوقد نار في
 النسطاط فلا ضمان وان جاوز المتعارف فهو ضمان فيبعد
 ذلك في نظر ان افسد كله بحيث لا يتبع به ضمن قيمة المثل ولا
 اجر عليه وان افسد بعضه لزمه ضمان النقصان وعليه
 الاجر كماله اذا كان قد انتفع بالباقي وان لم يفسد شيء منه
 وسلم وكان جاوز المعتاد فالسالتة على القياس والاستحسان

القياس ان لا يجب الا جرح في الاستحقاق يجب ان شرط
 رب الفسطاط على المستاجر ان لا يوقد فيه ولا يبيع فيه
 فنقل زهوسامن وعليه الجرح لا كما اذا سلم الفسطاط كما في
 المحيط وان استاجر تركية بالكوفة كل شهر يجر معلوم ليوثق
 فيها فربيت زهوجا فزاد ضاها عليه ان احترقت من اليد
 فان ايات فيها عبيده او ضيفه فلا ضاها والتركبة نوع من
 انواع الفسطاط وان تلامي فسطاطا يجره الى مكتة تحلفه
 بالكوفة حتى يرجع زهوسامن ولا كرا عليه والقول قوله
 باسمه ما اخرج وكذا الواقام بالكوفة ولم يخرج ولم يدفع الفسطاط
 الي صاحبه زهوسامن الاول وكذا لو خرج ودفع الفسطاط الى غيره
 فقال ادفعه الي صاحبه فلم يدفع حتى يرجع المولى زهوسامن الاول
 ولو دفعه الي اخر فحله الرجل الي صاحبه الفسطاط فاني يتقبله
 برب المستاجر والرجل من الضاها ولا اجر عليه كما في البسوط
 ولو كان المستاجر دفع الفسطاط الي رجل اجني ليدفعه الي
 صاحب الفسطاط فدفعه ذلك الرجل الي صاحبه فقدرنا
 جميعا وان ابي صاحب الفسطاط ان يتقبله فليس له ذلك
 فان هلك الفسطاط عند هذا الرجل قبل ان يحله الي صاحبه
 ذكوان علي قول ابي يوسف وعده صاحب الفسطاط بالخيار
 ان تشاخص المستاجر وان تشاخص ذلك الرجل ولم يذكر قول ابي
 حنيفة قالوا ويشتري علي قوله ان يقال ان كان المستاجر دفع الفسطاط
 الي ذلك الرجل قبل ان يصير المستاجر ضاها بان امسك الفسطاط
 قدر ما امسكه الناس الي ان يرتحل وييسوي اسبابه اذا كانت
 الحالة هذه لاضاها علي الثاني ومن مذهب ابي حنيفة ربح

ان

ان المودع الثاني لا يضمن انما يضمن المودع الاول فاما
 اذا امسك المستاجر الفسطاط زيادة على ما يمكنه الناس
 حتى يصير ضاها مثاله ثم دفع الي الثاني فغير الي ذلك ان
 شاخص الاول وان شاخص الثاني فان ضمن المستاجر فلما
 له ان يرجع علي ذلك الرجل وان ضمن ذلك الرجل يرجع علي
 المستاجر كما في المحيط وان ذهب بالفسطاط الي مكتة وترجع
 به فقال المودع المستاجر حله الي منزلي فليس له ذلك علي
 المستاجر ولكنه علي رب المتاع وان لم يخرج بالفسطاط وخلفه
 بالكوفة فضمنه وسقط عنه الاجر فالحول علي المستاجر كما في
 المسوط قال ابو حنيفة اذا استاجر الرجل احداهما بصرى
 والاخر كوفي فسطاطا من الكوفة الى مكتة ذاهبا وجائيا باجر
 معلوم وفهبا به الي مكتة واختلفا فقال البصري اني اريد ان
 اتج البصرة وقال الكوفي اني اريد ان ارجع الي الكوفة والراي كل واحد
 ان يذهب بالفسطاط الي حيث قصد فان ذهب البصري
 بالفسطاط الي البصرة ان ذهب به بغير امر صاحبه فالبصري
 ضامن للفسطاط كله ولا ضاها علي الكوفي وليس عليه اجر
 الرجعة وان ذهب به بامر الكوفي فالبصري ضامن للجميع
 والكوفي يضمن نصيبه وهو النصف ولا اجر عليه وان ذهب
 الكوفي الي كوفته ان ذهب به بغير امر البصري فانه يضمن
 نصف الفسطاط وهو نصيب البصري ولا يضمن نصيبه
 نصف الكوفي الرجعة ولا يجب علي البصري شي في الرجعة وان
 ذهبا به الي كوفته بامر البصري فلا ضاها علي البصري في نصيبه
 علي قول محمد سوا اعارضه نصيبه او ودعه بان قال انتفع

جر

به يوسا في موبيتك واحتفظها يوسا في موبيتي ولما في قول ابي
 يوسف ربح فكذلك الجواب ان اودعها من الكوفي وان كان لمار
 نصيبه من الكوفي واجز يجب ان يضمن البصري نصيبه على قول
 ابي يوسف واللغة في مجوب الضمان على البصري وعليه بالاجم
 كمالا ان اودع البصري نصيبه لان امساك الكوفي كما سكران
 كان امانه لا اجز على البصري لانه صار خافا وان ارتفع
 اليه القضي وقص عليه القصة واختصا في ذلك فان القاضي
 ان شام يلتفت الي ما قال سالم يتعيا بينة على ذلك وان
 شاماني صدقها فيما قال لا فهو بالخيار ان شاماني ذلك
 في ابيديها وان شاماني الاجارة فان ربي القاضي النظر لان
 في فتح الاجارة بعد هذه ابولجر نصيب البصري من الكوفي ان
 رغب في اجارة نصيب البصري حتي يصل الي الغايه عيب
 النمطاط مع الاجر ويكون هذا اولى من الاجارة من غيره
 وتجوز هذه الاجارة عند جميعا وان اجز المشاع وان لمار
 يوجب الكوفي في اجارة ذلك يوجب من غيره ان وجد وتجز
 هذه الاجارة وان اجز المشاع وان لم يجد احدا يوجب نصيبه
 بوجع نصيب البصري من الكوفي ان ربه ثقت حتي يصل الي
 المال كولد شاماني ذلك في ابيديها كذا في المحيط نكادي
 النمطاط الي مكنة ذاهبا وجائيا في هذه مكنة فعليه كذا وانها
 وعليه قيمة النمطاط يوم خلفه والنمطاط لانه لم يخلصها
 حتي جمع من قابل ورجع بالنمطاط فلا اجز عليه في الرخصة
 كما في محيط السرخسي فيها اي وفي الذي لا يختلف فيه هكذا
 في نسخ الدر وفي نسخ المنع فيه وهو الموافق لكثير
 وغيره

وغيره اي بالمستغل من الاعيان بطل تعييده اي تعييد
 الموجه يد اي بالشرط كما لو شرط الموجه على المستاجر سكني
 سكني واحد بعينه في اجارة نحو الدود وكما يباح بالملاتجر
 اي يسكني شخصان اي غير الذي شرط الموجه سكناه
 وله ان يسكن زائدا على الواحد كما في نظم الكثرة لا بن النسخ
 يعني يسكن في بقية الدار لانه اذا سكن في بيت منها
 وترك الباقي خاليا يلزم الضرر لعدم تفقده من ترك الظهر
 ونحو افاده الناموس المامران التقييد المذكور غير مفيد لعدم
 التقاوت وفي المبسوط واذا تلاك بيتا ولم يسم ما يمل فيه
 فسكنه واسكن معه غيره فانهدم من سكني غيره لم يضمن
 وفي المحيط وان تلاك منزلا من رجل ستة بعشره درهم خرج
 الرجل من البيت وعدا هله فاكروا من المنزل بيتا وانزلوا انسا
 غير جرحا نهدم البيت الذي اسكنوا فيه نهذا على وجهين
 اما ان ينهدم من سكني السكني او من غيره وفي الحالتين لا ضمان
 على المستاجر وهل يضمن الاهل والسكني ان حصل الا نهدم
 لامن سكناه فلا ضمان على واحد منهما في قول ابي حنيفة
 ولابي يوسف الاخر وعلى قول محمد يجب الضمان بها ويكون لها
 الدار لخيار على قوله فان ضمت الاهل فالاهل لا يرجع على
 المسكن وان ضمت السكني فالسكني يرجع على الاهل وان
 انهدم من سكني السكني فالسكني يضمن بالاجماع وهل له
 تعقيب الاهل فالسكني على الاختلاف الذي ذكرنا انه لا يرجع
 المحوي ابن الفصح بان سكني الجماعة ليس سكني الواحد
 باعتبار اجازتهم الي الوضوء وكسر الخطب وغير ذلك فليست مل

١٨٧
 ١٨٥
 هـ ولوطكاوي منزلا كل شهر درهم على ان يتزله ولا يتزله غيره
 فتزوج امرأة او امرأتين فله ان يتزلهما وليس لصاحب الدار
 ان ياتي كما في الذخيرة واذا في الهندية انه اذا شرط ان لا
 يسكن معه غيره ان لم يكن في الدار يبرئ الوعد ولا يبرئ
 فلا منفعة للخروج بهذا الشرط وكثرة السكان لا توهن البناء
 بل تحسن عمارته لانه خراب السكن يترك السكن يزيل في فلا
 يفسدها هذا الشرط ولان في الدار ما ذكره لان في هذا
 الشرط نوع منفعة وانه شرط لا يقتضي العقد فواجب
 فادها اذا فسد وسكن فيها المنساجر فمليح ان المثل
 بالناس المبلغ انا ده السيد احمد واما ما يضر بالبناء كالحداثة والقصور
 فذلك خارج بولاه لانه المادة فلا يمكنه الا بالتقصير كما في
 الحجر وان استاجر دابة رسمها الحوارج والمحتاج نوعا وسما
 قدر من نوع معين ككسر مثالا للقدر وهو صوت فغيره فغير
 ثمانية كالكيل والملكوك صاع ونصف قال الا زهرى فيكون
 اني عشر وسفكاذا في الصباح وكذا في غايغ العلوم ان هذا
 عندنا هل ينفه او لا تكونه وقال كل ملكوك ثلاث كيلات والكيل
 ستمائة درهم وكر بوليط والبصرق مائة وعشرون دينار فغير
 اربعة مائة كيل والملكوك خمسة عشر رطلا والمطل ما يتزانه
 وعشرون درهما وقيد تعيين القدر لانه لو استاجر الدار
 حمارا على عليمها حنطة ولم يبين مقدارها ولا مئارا لها لا يجوز
 عند البعض وعند البعض يجوز وينصرف الى المعتاد وهذا ظاهر
 وعليه الفتوى كما في حواجر الاختلاط بومثال للنوع له اي
 كان المستاجر حمل متعلقه في النقل والضرر به غيره وقد عني

١٨٧
 ١٨٥
 به ولو خفف منه في الضرر كوشعير وسهم فانها اخف من الدر
 لا يجوز للمستاجر ان يعمل عليها ما هو اعز عليها من البر كالمح
 لانه اذا رضى بشي يكون راضيا بكل ما هو متعلقا ودينه ولا ي
 دون ما هو ارضيه ومنه زراعة الاراضي لو عي نوعا
 للزراعة له ان يزرع مثله واخف منه لا اضر قال النبي
 والعتاى ان يضمن بكل عمل عليه باخلدق الجنس كيف ما كان لانه
 يتصرف بالامر فليس له ان يخالف الا ترى ان الوكيل بالبيع
 بالف درهم لو باع بالف دينار لا ينفذ بيبعه ومعه الاستحسان
 ان التقييد انما يعبر ان لو كانت مبيدة او لا فائدة في هذه
 النسا في التقييد كحطنة وضع كرون شعير لان الشعير
 اخف منه فكل ان اولي بالجناس ولذلك قال ولا يصل الى الضابط
 الكل ان من استحق منفعة فقدرة اي مبيدة قدر او زونها
 بالمعتد فان سقواها اي استوفى المستحق المذكور ترك للقيمة
 بصيرها كالموسى كبر وجل عليها ايضا كبر بلد زبادة ولا يبر
 او استوفى مثله او استوفى دورها بان حمل كرشعير او سهم
 او نصف كبرج او استوفاه فذلك ولو استوفى اكثرها يستحقها
 بان شرط حمل كرشعير فحملها كبر كرشعير عليه قيمة الدابة ان
 هككت ولا اجر عليه في قوام جميعا لان الحنطة انقل من السعير
 وهي اصلب واشد ايماما من الشعير فصاعدا لو حمل عليها حجارة
 او حديد انقلدق ما لو استاجرها لحمل عليها عشرة اقنطرة من شعير
 فحمل عليها احد عشر فقير من شعير حيث يضمن جزاين لحد عشر
 جزاين قيمتها اذا كانت الدابة تقوى على حمل ذلك لا ي
 المحول من جنس السعي كما في الظهيرية ومنه اي وعي غير الظهير

حيث قال فله ان يحل مثل الحنطة في الضرر او اقل كالشعير
والشعير فان الشعير مثل الحنطة والشعير اقل في الضرر اذا كان
الاعتدال فيها مثل الكيل لامن حيث الوزن هذا جواب القسم
احا لوسمي مقدرا من الحنطة وزنا في مثل الوزن من الشعير
يخفت اه قال فهذا يقتضي انه لو سمي الحنطة كيلا وحل
وزنها من الشعير فانه يكون ضامنا بالاولى تامله قلت
في الهندوت عن الظهيرية انه لو سمي حنطة وزنا في حل عليها
شعير مثل وزن الحنطة لا يضمن اذا لم يجز الحنطة على عت
موضع الحل من الدابة وان سمي شعير حل عليها وزن الشعير
حنطة ضمن اه ولو تكا رها يحل عليها شعير كبريل سلوما
محل عليها بر مثل نصف ذلك من البر قال الامام الخزي
يضمن وقال خواهر زاده لا يضمن استحسانا قال الصدر الشهيد
في تجرية الاصل هو الاصح كما في الحنطة ولو استجزا اية
لحل عليها شعير محل عليها في الجوز القين حنطة وفي الاخر
شعير فحطبت قال اصحابنا يجب عليه نصف الضمان ونصف
الاجرة كما في البناء بسع والاصل ان المستاجر اذا خالف الى مثل
المشروط او اخف فلا شيء عليه لان الرضى باعلى الضرر بين الرضى
بالادنى وبمثل ذلك لان الرضى بالي ما فوقه في الضرر فحطبت
الدابة فان كان من خلاف جنس المشروط ضمن الدابة لانه
صغير ولا اجر عليه وان كان من جنسه ضمن بقدر الزيادة ونسبه
الاجر لانها هككت بفعل ماذون وغير ماذون فيقسم على
قدرهما الا اذا كان قدر لا فليقتضيه ضمن الكل لكونه غير مصاد
فلا يكون ما فوقه فيه والحد يدرى من القطن لانه يجب جمع

المنوم من قوله لم يجز ولك ان تقول اي ومن الاكثر ضرر بحل
وزن الزر المشروط قد روى قلنا او ثبتنا او حطبا والاصل ان السمي
مضى كان محولا محل غيره واستويا وزنا الا ان المحول ياخذ من موضع
الحل اقل مما ياخذه السمي ضمن لان المحول يكون اضر بالدابة
من السمي كما لو سمي بر حل حجر كوزن البر فان كان المحول ياخذ
من موضع الحل اكثر من السمي لا يضمن لانه ايسر فلا يضمن بالخلا
البعد الا اذا وزن المحول موضع الحل وبه يعني جموي وفي الزيلعي
ولو حل عليها مثل وزن الحنطة قلنا ضمن لانه ياخذ من ظهر
الدابة اكثر من الحنطة وفيه حرارة اضر فكل ان اضر عليها من الحنطة
فصار كما اذا حل عليها تنبا او حطبا فما صله ان السمي متى
كان في حل واحد ضرر فوفق ضرر الاخر من وجهه لا يستغاث من
الاخذ في احدها الا اذا في الاخر وان كان هو اخف ضرر
من وجهه اخر لا شعير اي الاصح يعني لو سمي مقدارا من
الحنطة محل عليها من الشعير مثل ذلك بالوزن فانه لا يضمن
استحسانا ذكره شيخ الاسلام في شرحه وقال وهو الاصح
ضرر الشعير في حث الدابة عنده استويا بهما وزنا فاخف من
ضرر الحنطة لانه ياخذ من ظهر الدابة اكثر مما ياخذ الحنطة
فيكون اخف عليها قال انبساط قال وبه كان يقتضي الصدر
الشهيد وذكر في النهاية معزيا الي المصنوط انه يضمن لان
للتقييد به فائدة لان الشعير يلحق من ظهر الدابة اكثر مما
تأخذ منه الحنطة فصار كما لو حل عليها مثل وزن قنينة كما في
الزيلعي وقال الشيخ الرضوي وعليه الاصح ظاهره انه يجوز
فان زاد كيله عن الحنطة وقد صرح صاحب النهاية بخلافه
حيث

انصافا لانه رب حراصة واحدة اكثر تاييدا من عشر حرا
 كما في الحنايتة وهذا اي ضمانات المستاجر نصف قيمتها
 لاقت الدابة فقط طبقا على الاتفاق والادب ان كانت لا
 تطيق حمل غير طر صفا انك اي فيضن المستاجر جميع قيمتها
 بكل حال اي سؤل كما ان الوديف يستمسك بنفسه ولا تحا
 انه يفيضن المستاجر جميع قيمتها فهو حمله الراكب المستاجر
 الشخص الاخر على نفسه فانه يضمن الكل من قيمتها وان
 وصلية كانت الدابة تطيق حملها ساكونه في مكان
 واحد يعني لانت نقل الراكب مع الذي حمله على عاتقه فحتم
 في مكان واحد فيكون اشتق على الدابة كما في النهاية
 وان كانت الوديف صغيرا او كبيرا لا يستمسك بنفسه
 على الدابة بل يربطه او يراوله وعطيت الدابة يفيضن المستاجر
 بقدر تقطعه فان الذي لا يستمسك بنفسه بخلة الحمل والدا
 قال كمله شيئا اخر يعني لو استاجر دابة ليركبها الي مكان
 معلوم فتركب وحمل مع نفسه حمله يفيضن قدر الزيادة ان
 عطيت الدابة ولو وصلية اي ولو كانت ذكك الذي المحمول
 مع الراكب من مكان صا حمله كولا الدابة فيفيضن المستاجر
 من قيمة الدابة قدر زروضة ان عطيت لعدم الذن اي في
 حمله على اناقة الموجه ان يمكن حمله على شيء اخر وليس
 المراد ان الرجل المستاجر يوزن ويوزن الحمل المتفرق الزيادة
 لانت الناس لا يوزنون بالقصاب بل المراد ان يسال على
 بنا المنعول اهل الخبرة وهم من لم بصيرة تامة واختيار
 كلي معروفة وزند الاسيا بالتحقيق وفي الغالب لا تخطي قنبا
 تهم

في موضع واحد من ظهر الدابة والعقلن يبسط كما في الاختيار
 ولو حمل الاكسية او الطيا لسة ملكات الثوب الرطب ضمت كما في
 الدابة اكثر يبيير الحمل تحمل زاملة يفيضن وان حمل رجل
 ملكات الحمل لا يفيضن لانه اخف كما في محيط السرخسي ولو
 استاجر رجل دابة ليركبها بنفسه فركبها واراد الوديف
 من تحمله خلفه على ظهر الدابة تقول اردفته او افا الود
 واستر دفته سالتة ان يردني وقيد بقوله اردف لانت
 المستاجر لو كانت هو الوديف يفيضن الحمل كما سيذكره الشارح
 من يمسكك بنفسه اختر له عن لا يستمسك ويحي
 حكمه والذي يستمسك يصدق على صغير كذلك وعلى كبير
 يحسن الركوب فان حكمها واحد وعطيت الدابة وسياقي
 محترزه في كلا مراتها بعين المستاجر النصف من قيمة
 الدابة ولو كان الوديف انقل وذلك لانه لا اعتبار بالنقل
 لان قلنا لم ينشأ عن النقل فرب تقيل يحسن الركوب لا يضر
 الركوب لعله بالغ وسيفه ويرب خفيف يضر ركوبه لركله لان
 الوديف غير موزون اي لا يوزن بقبات فاعتبر عودا الراكب
 وهما هاتان احداهما ذوت له في الركوب وهو المستاجر
 والاخر غير ذوت له وهو الوديف وقد هككت الدابة
 من ركوبها صا فينصف الضمان عليها فيسقط الضمان
 عن الماذون فيه ويجب في غير الماذون فلكان المضمون
 نصف القيمة كما يعتبر عدد الجنان في الجنابات والجنابة
 جميعا ان كقصاة وقاضى يعني اذا جرح رجل رجلا جراحة
 واحدة والاخر عشر رجلا شت خطا فان قالدابة ينسبها
 انصافا

ضمن بقدر الزيادة فذكر في الجامع الصغير أيضا بعد مسالة
القارسية بكتوبة واعتبر فيها الخرز والنظ وفي القديري
يقول المستاجر يفتن النصف سوا كان الثاني الثقل واختر
قال الامام علي البرزوي وحاصل ذلك انه يعتبر الخرز
فان اشكلت يعتبر الحد وما فهمت لم يستمسك فيقدر
ما زاد تولد واحدا فتنه كركوب غيره انما ربه هذا الجواب
سوال وهو انه قد يقال كيف اجتمع الاجر والضمان وهما
لا يجتمعان فاجاب عن ذلك بان الضمان لركوب غيره
والاجر لركوبه بنفسه وذلك في مقام ثلثة ما استوفاه من
صنفه كركوبه ولا ضمان فيه وليس الضمان الذي يتلوه
ما استوفاه رد فيه من صنفه كركوبه ولا اجر ثمة فاختلف
المحلان والسبب في النهاية ههنا شترتان احدهما
انه ذكر في المسوط ان الاجر والضمان لا يجتمعان فكل
موضع يصير ماضيا لا يجب فيه الاجر وما لا يصير ماضيا
يجب الاجر وههنا وجب الاجر ونصف الضمان والثانية اذا
استاجرها ليركب بنفسه فاركب غيره يجب عليه ضمان
كل القيمة وههنا وجد اركاب الغير مع ركوب نفسه فركوبه
بنفسه ان لم يجبه عليه زيادة ضمان على ضمان الراكب
ينبغي ان لا يوجب نقصا ضمانه منه وذلك لانه ضمن
كل القيمة عند اركاب غيره منفردا فاذا اركبه معه اولي
ان يضمن كل القيمة لان الضرر على الدابة ههنا اكثر والضمان
يبدو مع زيادة الضرر لا يمكن ما ذنا فيها والحواب
عن الاول انه انما انتفى الاجر عند وجوب الضمان لانه

لم يربد اي هذا المحل علي ركوبه في النقل فان كان يربد
قد ركوبه لان المضمون النصف وان كان قد نصف ركوبه
كان الثلث وعلي هذا القياس رحمتي وهذا اذا لم يركب
علي موضع المحل بل يكون ركوبه في موضع والمحل في موضع
اخر ما لوركب علي موضع المحل ضمن المستاجر الكلي جميع
قيمة الدابة لما عرض قوله كالوجهه علي عما تته لان
في كل منها يجتمع النقل علي موضع واحد من الدابة فربما يضر
ذلك بها وكذا الاستاجرة دابة ليركبها فليس من الثياب
ثيابا كثيرة اي اكثرها لان عليه حين استاجرها واكثر
ما يلبسه الناس وعطبت الدابة فانه يضمن جميع قيمتها
لا اجتماع النقل في موضع واحد وان لم يضر من ذلك شيء مثل
ما يلبس الناس اذا ركبوا لم يضمن كما في المسوط ولو
كانت الثياب التي لبسها المستاجر ما يلبسها الناس ضمن
المستاجر بقدر ما زاد مجتبي وعبارته ولو استاجرها
ليركبها ثم لبس من الثياب اكثر مما عليه ضمن وان لبس
ما يلبسه الناس بحساب ما زاد فاذا زاد الثياب
لو كان ان يربد ما يلبسه الناس او من خلاف جنسه ضمن
المحل وان لبس ما يلبسه الناس ضمن بحساب ما زاد واذا
هككت الدابة بعد بلوغ المقصد اي بعد بلوغ المحل
المشروط وجب جميع الاجر لركوبه بنفسه مع وجوب القيمة
ايضا اي نصف القيمة سوا كان ذلك الغير خف او ثقل
كلذا ذكره محمد بن كني في الجامع الصغير ذكر في معنى استاجرة دابة
الي القارسية فاردف رجل خلفه فمطبت الدابة
ضمن

ملكه بالخراج ولا اجر عليه في ملكه وهربنا لا يملك شيئا بالخراج
فيما اشغله بكونه نفسه وجميع المحبي بمقتضى ذلك وانما
يضمن ما اشغله بكونه الغير ولا اجر بمقتضى ذلك ليستقل
عنه والمحتجب ما بينا ان الضرر على الدائنة ليس من ثقل
الراكب وختمه ولهذا توزع الخراج نصفين والحواري عن
الثانية انما اذا جاز عليها غيره فهو نحو الخلف في الكل واذا
ركبها فهو مسؤول فيما اشغله بنفسه مخالف فيما اشغله
بغيره الدوسي انه لو لم ان استأجرها لركوبه لم يجبه لاجر
اذا جاز عليها غيره ووجب الاجر اذا ركبها وجعل مع نفسه
غيره كذا في المستوسط وقال السيد احمد قوله اي نصف القيمة
هذا اذا يظهر جرحي المستمسك بقياس غير مستمسك ان
يضمن ما زاد في الثقل مع الاجر اه ثم ان المالك في ذلك التضمن
بالخيار ان شاء ضمن الواكب اي المستأجر لانه ثلثا ضمن
ذلك الغير كذا في ضمن المستأجر لا يرجع المستأجر على ذلك
الغير مستأجر لانه او مستأجر لاجل المصنف لا لانه ملكها
بالخراج فصلا والوديع ركبها دا ابته بانه قد رجوع له
عليه وان ضمن المالك الوديع رجع الوديع بما ضمنه
على المستأجر لانه ذلك الوديع مستأجر من المستأجر لودع
لانه مفروض جرحي ضمن عقد المعاوضة والا اي وان لم يكن
الوديع مستأجر لانه مستأجر لا يرجع الوديع على
المستأجر جرحي ضمنه لانه لم يضمن له السلامة حيث لم يكن
بغيره ما عقد له ارضه فبذلك الما تنى كونها اي الدائنة عطلت
بعد بلوغها المقصد عليها لانه لو سلمت حتى سلمت
الي

الي بيد المورث في جميع الصور لزوم الاجر المسمى فقط يعني
ولا ضمانا عليه كما في المحيط ووجهه ان المسمى لزم بركوبه
وهو غير غاصب فيه ولا هو موجب للضمان وركوب
الوديع بغير اذن المالك فهو غاصب فيه موجب للضمان
ولكن قد وجب الاجر قبله ولا يجتمع مع الضمان وقيل
اي المستأجر اذ دفعه اي حمله خلفه على الناقل لانه ايم
المستأجر لو اقعده اي ذلك الغير الذي ركبته على الدائنة
بغير اذن من صاحبها في السرج الاول ان يقول لانه
لو كان المستأجر هو الوديع صار المستأجر غاصبا فلا اجر
عليه لانه رفع يده عن الدائنة واوقعها في يد متفدية
فصار ضمانا ولا اجر لاجتماع الضمان بجرحي الغاية ايم
غاية البيات كمن في السراج عن الشكل ما لا يخلو وعبارته
كما في المبلغ وقيل المشكل قوله فاردف رجل معه خرج يخرج
العادة لانه من العادة ان المستأجر يكون اصلا ولا يكون
رد بها حتى ان المستأجر لو جعل نفسه وديعا وغيره اصلا
تحكمه كذلك اها اي فيجب عليه ايض النصف لو تطبيق
مع لزوم الاجر ولو لا تطبيق فالكل فافادت عبارة السراج
الوجوب خلافا لما في الغاية لانه فيها ولو اقعده في السرج
صار غاصبا ولم يجب عليه شي من الاجر لانه رفع يده عن
الدائنة واوقعها في يد متفدية فصا وضمانا ولا اجر للضمان
لا يجتمع اها وعزاه في شرح الكافي للابن سينا في طلبنا مل
عند التفتوي اشار الى انها قولات كيف يصح ما في السراج
والحال انه قد وقع فيما لا شبهه وغيرها ان الاجر والضمان

لا يجتمعات قال السيد احمد حملة ما اذا ملكك العين للوجه
 بالضخان فانه لا اخرج في ملكه ولا وجهه لذكر هذه العبارة
 لما علم من انه لم يركب ثيابا بهذا الضخان مما يشغله بركوب
 نفسه وجميع المسمى بمخاض ذلك وانما ضخت ما تشغله
 بركوب غيره ولا اخرج بمخاض ذلك اه واذ استأجرها
 اي الدابة ليحمل عليها مخاضا لكان قال يحمل عليها عشرة
 مخاضات حنطة تحمل عليها اكثر منه بان حمل عليها احد
 عشر محتوما والمحتوم هو الصاع ويشهد له حديث ابن
 سعيد الخدري الوصف ستوت محتوما وانما سمي بذلك
 بحمل في اعلاه خاتم مطبوع ليلد بزيادة او ينقص كما في الغرب
 وقيد بانه تحمل عليها اكثر لانه قال مجرد لو اكرت من
 رجل ابلد علي كل بغير ما يد رطل ثم اتاه الجاهل بالبلد فامر
 المستكرى بحمل وقد اخبره المستكرى انه ليس في كل حمل
 الا ما يد رطل فحمل الى ذلك الموضع وقد عطش بعض الابل
 لاضطام على المستكرى كافي الظهيرة فصطبت اي هككت
 الدابة ضمت المستاجر ما زاد النقص وهو خذ من احد
 عشر جزا من قيمة الدابة بقدر ما زاد عليها ان النقص
 حصل بفعل الكل وينقص ما دون فيه وبعضه غير ما دون
 فيه حتى لو كانت الدابة ما ثمة من وراذ عليه عشرين
 منها بضمت سدس الدابة كافي المستضي وفي الثانية وان
 استاجرها ليحمل عليها عشر مخاضات حنطة فحمل خمسة عشر
 محتوما من الحنطة وجا بالجارسلما انك قبل ان يروه
 الي صاحبه ان كان الجارسلما ان يطبق ذلك لان عليه
 ثلث

ثلث القيمة وكال الدبر المسخي وان لم يطقت ضمت جميع
 القيمة ولا يجب الا جراهم وذلك لانه يستقط حصلة الحمل
 المادون وتجب حصلة الباقي ورافد في الهند ينعى الحيط
 بانه انما يضمت ما نراه المقتل فقط لو حمل عليها احد عشر
 محتوما دفعة واحدة اما لو حمل عشرة مخاضات حنطة نشتر
 حمل عليها محتوما وعطبت الدابة بضمت قيمتها بما مرها
 هذا اذا حمل الحادي عشر في اللكاث الذي حمل المشرة اما
 اذا حمل في ملكات اخر كما لو علق المحتوم الزلا يبد في ثقلها فلا
 يضمت الا بقدر الزيادة اه ورفق بين هذه المسالين
 ما اذا استأجر ثورا ليطحن به عشرة مخاضات فطحن احد
 عشر محتوما وتلفت الدابة او استأجره ليكره جريا فكري
 جريا ونصنا وهكذا الثور فانه يضمت جميع القيمة لانه
 الطحن يكون سببا فنيا فلما طحن عشرة اه القدر ثبعده
 ذلك هو في طحن الحادي عشر مخاضات من كل وجه فيضمت
 فيجترها كما لو طحن عليها قنبرا ابتدا واما الحمل يكون دفعة
 واحدة وبعض الحمول ما دون فيه فلا يضمت بقدره كما في
 الذخيرة وهذا اي وجوب ضرات بعض الدابة بقدر ما زاد
 اذا حملها يستدبر البيم المستأجر اي وضع عليها الحمل ببده
 فيكون فيما زلده متقويا فان حملها بها ببده وجده
 اي بلدا ما تنة من المستاجر والظاهر ان يدا جبر ما كرك الدابة
 كبده ويبراج ورافد البخ الوجهي بان تولد ببده وحده
 يستقادان حضوره لا يكون بمنزلة فوله مع ماسياتي
 من قوله وان حملا ما وجب النصف على المستاجر اذ لم يحمله

مع المستاجر تمام تخمينه وحده فيحضوره يدرك تخمين ذلك
بالدولي فلا ضارة على المستاجر لو عطلت الدابة من ذلك
الحمل الذي ايد على المستر بط لانه اي صاحب الدابة هو المالك
يعني والمستاجر سيب واذا اجتمع السبب والسبب انما ضيف
الحكم الي المباشرة اذ عدا وعبارتها استكريا بل على ان
يجعل كل بعير مائة رطل يحمل مائة وخمسين رطله التي ذلك
الموضع ثم اتى الجبال فياعلمه واخبره المستكري انته ليس كل
حمل الا مائة رطل فيحمل الى ذلك الموضع وقد عطلت
بعض الابل لاضحاحات حتى المستكري لان صاحب الحمل هو
الذي حمل فيقال له لانت ينبغي فك ان ترتب اوله ان قال
العلامة المقدسي وخبره قاتل وكما به يسير الى الضمان
بسبب انه لم يعلمه وهو حجت وما في الهاد يذخقه في قته
المتناوي ووث حملت بحد يد الميم اي ما لك الدابة وشتاها
الحمل وصفاه اي الحمل عليها اي الدابة سماء اقترا
وصف النصف على المستاجر بسبب فعله وهو فعل
نبتا لانها هككت بتصل يوجب الضمان وهو فعل
المتاجر وفعل لا يوجب وهو فعل صاحب الدابة فيجب
النصف على المستاجر وسير يدير فعل صاحبها حتى غي الخط
ويقتل بعده عن الخلاصة انه يضمن ربع القيمة لان
النصف ما ذرت فيه والنت نصف الاخر غير ذرت وحملها
يعني نصف هذا النصف ونقله في حاشية السليبي عن
تتمة الفتاوي وفي حاشية سري الدين عن الخلاصة
والمبسوط قلت وهذه اجها الزاد مثل المشروط والا فلا

يجب

يجب على المستاجر الانصف ما نراه من الثقل فتنبه بحتي
ولو كان اكثر دابة ليحمل عليها عشرة فيحمل عليها اثني
عشر وتسمها في كل جولقة ستة وهذا معني قوله البرئلا
في جولقتي اي في وعاء ثني فيحمل كل واحد منهما اي من
الماك والمستاجر جوتها جمعه جوالف يفتح الجير والجوت
ايض ويرجا قالوا الخولقات ولا يجوز سبيوه كما في مختار
اللفظة اي وعاء كدل بكرة الميم المهملة متلاد وحده
اي من غير اعة الاخر له ووضعا عليها اي الدابة
مما او متقا قبا على المستاجر ويجعل حمل المستاجر
لجولقة ما اي هو الذي كان مستخفا بالقد اي يفقد
الاجارة وهو وحده لا شك انه دوت ما ساه في الاستيجار
من حيث القدر ويجعل الذي حمله المؤجر ثاقلة من المؤجر والله
نقالي اعلم غايه البيات ومثاده انه لا ضمان على المستاجر
تقوم المستاجر في وضع جولقة على الدابة او تترك المؤجر في آخر
المستاجر في كل من المورثين لاضحاحات على المستاجر وهو الوجه
رغم ثمة اي من جهة كونه هو الوجه عونا عليه ورجحناه
كن هذا على خلاف ما في الخلاصة كما في شرح المص اي المص
قلت وما في الخلاصة هو ما يوجب في بعض نسخ المتن من
قولوا لا ضمان لمؤجر المستاجر لان حمل الدابة في
حملها رجحناه لان حمل الدابة ثانيا معني المستاجر
نصف القيمة اه فتنبه قلت وهو الذي نقله في السليبي
عن توجب الكودي قلت والجب من المص حيث قد مضى
الغاية على ما نص عليه صاحب الخلاصة والوجيز والاصل

المنطوق تقدم على المضموم ولم ابرح احد من الحاشين ترضى بذلك
 رايت في حاشية الشامي ما لفظه قوله وفقا له الخ انا يكون
 مفاده ذلك لو عرفت في الغاية بقوله او متقاربا وانما عبر بقوله
 ووضعا على الدالة جميعا وعثره الى تهيئة الفتاوى وهكذا عبر
 في الترخاينة عن الذخيرة وهكذا عبر في الخلاصة ورتبه
 وقد اوجع المستخرج اول الخ في الغاية لا يخالف ما في الخلاصة
 بل لا بد في الخلاصة مسألة اخرى لم تنهم من كلام الثانية وهي
 ما ذكره المائق من التفصيل قال ولو فرض ان قولنا وسقانا
 موجود في عبارة الثانية فهو مضموم وما في الخلاصة منطوق
 صريح فكيف يعدل عنه وقد قال ان صاحب الخلاصة من اجل
 من يتخذ عليه فيجب المصير الى ما قاله اتباعا للنقل والله
 تعالى علم اهـ وهو اي ما مر من الحكم وهو مضان ما زاد النقل
 اذا كانت الدالة المستاجرة تطبق مثله اي مثل ذلك
 المحل الخ لا عليه ولا تتسبب مع المحل اما اذا كانت الدالة
 لا تطبق قال في القاموس وقد طاقه طوقا ولا طاقه في جميع
 الفتحة لا في حرجي المستاجر زيلبي ويحتمل محله اي على التام
 في صورة ما لو حمل الدالة اكثرهما ساهى كما نت لا تطبق كل
 الاجز الاجز لما يجب للمحل والضمان انما يجب للزيادة وهذا
 جواب عما يقال كيف اجتمع الاجز والضمان فانما رايت بانها
 مثل مسألة الادوارد في مسألة الادوارد وجب الاجز مركبة
 لانه ما دوت فيه والاجر جعل في مقابلة بلنت وقد سلم لمركبة
 فيجب عليه جميع الموضع وهو المسمى ويضيق النصف لانه
 يركوب الرديف وهو غير ما دوت فيه فلم يجتمع الاجز والضمان
 كما

كما تقدم وهنا ما ضمني جميع الفتحة كما نت الدالة معلومة كذا يحكم
 الضمان فكيف يجب عليه الاجز مع ان تحمله الما دوت فيه
 قد عرفت في ملكه حيث ادي ضا تة فليتب مثل رجعتي تاليا
 وانما دالت بالزيادة حيث قال المائق فيما مر اذا استأجرها
 ليجل عليها مقدرا فحل عليها اكثر حصة ضمن الكل اي جميع
 لاث الزيادة من جنس المزد عليه فلو كانت الزيادة من
 غيره كما لو سمي كرسعير فحلها اكثر حصة ضمن الكل اي جميع
 قيمتها لان الحظنة بمنزل كيل الشعير تكون انقل على الدالة
 من الشعير فتكون ضررها اكثر وانما لم يضمن المزد فقط
 لان المزد يربو والمزد عليه اذا كانا من جنس واحد كما في حل
 المزد عليه ما دوت او في حت المزد غير ما دوت فلا يضمن
 الما دوت فيه ويضمن ما لم يذوت فيه واما اذا كانت الزيادة
 من غير جنس المسمى كما نت في الفتحة في الجميع فيضمن جميع القيمة
 والى هذا اشار في الذخيرة كما انه يضمن جميع القيمة لو حمل
 المسمى وهي عشرة محاتمة من حنطة مثله وحده ثم فرضه
 اخري حل المستاجر عليها اي على تلك الدالة الزيادة و
 حصها ونصل المختوم الحادي عشر وهذا اذا حل الحادي عشر
 في مكان العشرة وهذا يخالف ما لو حمل الاحدي عشر المختوم
 دفعة واحدة على الدالة كما نت تطبق فانه لا يضمن الا الحز
 الحادي عشر وقد تنبيهنا على ذلك وكذا ذكرنا ايضا انه لو
 حمل الحادي عشر في الدفعة الثانية وعلمته في محل اخر ولحق
 يضمنه في محل العشرة الخ انتم فانه لا يضمن الا بقدر الزيادة
 فتنبه جرح قال في ليجر ايضا ولم يتقرر ضواله يعني اصحاب

المتخانية قال محمد ربح في الاصل اذا استاجر دابة لينف عليها
عروسا الي بيت نزوحها للبلد فان كانت العروس بعينها وبين
المان فان جذعها الاجارة وان كان العروس بعينها فالاجارة
فاسدة فان اركب عروسا في الاستحسان يهود القعدا والاربع
المسمى فان حبسوا الدابة حتى اصبحوا من الفد هل يجب الاجر
ان كان استاجر هذه الدابة لركوب عروس بعينها في المص
يجب الاجرة وان استاجر لركوب عروس بعينها خارج المص فانه لا
يجب الاجر وهل يصير صنائنا الحبس ان وقعت الاجارة على
الركوب خارج المص يصير صنائنا بهذا الحبس وان وقعت الاجارة
علي ان يركبها في المص لا يصير صنائنا بهذا الحبس ولو استاجر
لركوب عروس بعينها فانه يجب الاجر متى حووها من الاستاجر
للكوب في المص وخارج المص فان استاجر لركوب عروس بعينها فاركب
غيرها صارضا ولا يجب الاجر لمن الدابة ام هلكت ان
كان لركوب عروس بعينها لم يضمن كافي المحبط ككاري ليجل اناسا
محل امرأة ثقيلة لا يضمن لان اسم الانسان يتناولها واث
لانت ثقلته بحيث لا تحملها الدابة يضمن لانه يكون اتلافا
لا جلد كافي محيط السرخسي ولو استاجرها بركب فاركب صبا
يستمكن ضمن الكل وكذا الوستيمسك كافي المتناينة الكثر
دابة ليجل عليها امرأة فولدت لمحل ولدا معها يضمن بتعدد الولد
وكذا ولو ولدت الناقة لمحل ولدا مع المرأة وان كان ولدا الناقة
ملك صاحب الدابة كافي محيط السرخسي وفي الاصل لو استاجر
عشرا من الدابة الي سكة يصبه بعينه او بغير عينه فان كان بعينه
فالاجارة جائزة وان كان بغير عينه فالاجارة فاسدة نشر

اذا

اذا كان العبد بعينه حتى جازت الاجارة فهلك العبد
قبل التسليم يمد ما استوفى المفقود عليه كان على المستاجر
اجر مثل العبد وان كان العبد بغير عينه حتى فسدت الاجارة
كان على المستاجر المثل ما تال العبد او لم يمت كما في المحيط
استاجر دابة لمحل ما يمد من رطب الي بلدة كذا الخ في الطريق
وعاد الي خمسين فان كان استاجر الدابة لا يستقط شئ من
الاجرة وان كان استاجر لمحل ما تال من هذا الي بلدة كذا استقط
النفقات من الاجرة كافي جواهر الفتاوى ولو استاجر حارا
كل شهر بمشرة فاجره شهرا مع سحق المستاجر بعشرين درهما
طاب له حصته السرج كافي الترخا فنية ولو استاجر دابة الي
موضع معلوم فلما سار سمى الطريق صنف الدابة عن السير
فان كان المستاجر استاجر الدابة بعينها كان للاستاجر الخيار
ان شا تنقض الاجارة وان شا تنقضي الي ان تقوى الدابة
وليس لدان بطالبه بدابة اخرى وان كان المستاجر تلامي
حولت بغير عينها لمحل الي ذلك المالك فاذا صنفت الاولى
كان لدان بطالبه بدابة اخرى كافي خزائن المفتين وفي جامع
الفتاوى ولو استاجر دابة الي مكان معلوم ولم ينفذها الي ذلك
المكان وقد استعملها فلما جرح عليه ولو نفذ الي ذلك المكان
وجب الاجر بركب او لم بركب وهذا اذا انفذ بها الي ذلك
المكان من الموضع الذي استاجر الدابة ولو مكثت تنتظرات
مكث مثل ما يكون انتظا وخروج الناقة فله ضل عليه الاجر له صا
الي ذلك المكان بركب او لم بركب ولو مكث كثيرا مقدار ما لا
يمكث في انتظار الناقة فله وقد تفرع عليه الضمان فلا يرتفع

بالخروج فلا يجب الا جرحا في التتر خاتمة رجل استاجر دابة تروا
 وانفع بها فيه وامسكها تلك الدابة وقد ورد مطنها وغنلت
 فتركها في الدار التي هي فيها وهي دار غيرة فان انت بيعت
 كما في جرح الفتاوي ولو دفع المالك الدابة الى الكرمي لا يجب
 عليه ان يبعث تلميذه او غلامه وعن محمد بن عيسى كان في الفتا
 وفي الصيرفية استاجر دابة ببيعها المحل فحمل المالك على غيرة
 قال لا يستحق الا جرح ويكون متبرعا كما في التتر خاتمة ولو تركا
 من الفرات الى جعفي وجعفي قبيستان بالكونفة ولم يسمي التليتين
 هي والي الكناسة ولم يسمي اي الكناسيتين هي الظاهرة والبا
 فعليه اجر مثلها ومثله بخاري اذا تلاكها والي السهيلة ولم
 يسمي اي السهيلة توت او سهيلة امير وراكها الجنبون
 ولم يسمي اي القرينتين والسهيلة تركيتا وسهيلة امير
 وروى سر قنك في الظهيرية استاجر دابة من خوارزم الى بخاري
 بمشترين ديارا ولم يسمي النقد والاوزن فالهتة نقد خوارزم
 ووزنه لحال العقد فيه كما في القنينة تلاكري دابة رابعة
 دراهم الى سلطان كذا على ان يوجه البعوض فلم يوجه الى ايام يجب
 عليه درهمان لانه مخالف في الرجوع كما في الرجوع اذا استاجر
 بعير الى مكنة فهذا على الذهب وروى التقي كافي في الخبر في
 فتاوي اهو استاجر دابة ليحمل مائة من من حنطة فوفرت
 فلم تنطق الا خبي تحمل وليس بها هل يرجع على المالك اى بحصة
 ذكك قال القاضي ببيع الدابة لانه رضى بذلك كما في التتر
 وان تلاكري دابتين اخذ احدهما الى بغداد والاخرى الى خوارزم
 فان كانت التي التي بغداد ببيعها والي الى خوارزم ببيعها
 جاز

جاز العقد وان كانت غير عيسها لم يجوز عليه فيها ركبا امثله
 ولا ضمان اعتبا والمقد الفاسد بالمانع كافي في الميسوط ولو
 تلاكري دابتين رجعت صفقة واحدة يقسم الا جرحا
 مثلها لا على قدر حرجها وكذا لو استاجر غلاما من الخبيطة
 نحوه كما في الفتاوى وعرضه على المالك اى عقبة الا جرح
 تفسيرها ان يركب واحد منهم ثم يترك ثم يركب الاخر ثم يترك
 فذلك جائز كما في الحدة ولو ارجل الرجل دابة الى الجنازة او
 الى الجنازة فهذا الا جرح قالوا ان لا يجوز الى الجنازة في بلدة
 لاهلها جبا نقات لها بعيدة والاخرى قريبة ولا يدرك
 الي بينهما ارجا اذا جبت جبا واحدة نحوه ويقع الاجارة
 على اهل حد ومن تلك الجبا وفي الجنازة ان لا يجوز اذا
 لكان المصلي اثنين او ثلاثة ولم يسمي اما اذا اتخذ المصلي اكثر
 ولكن بين تخير كافي في الدابة ولو استاجر دابة لشيعة عليها رجلا
 او لشيعة عليها رجلا يجوز ان لا يسمي موضع معلوما كما
 في الظهيرية ولو استاجر من رجل دابة لكل شهر عشرة على انه
 سمي بدت له حاجة وسئل عنها ركبها فان كان سمي بالكونفة
 فاحية من نواحيها سمي بغيره لم يسمي مالا معلوما الا يجوز كما
 في الحنطة وان تلاكها من بلد الى كونفة ليركبها فله ان يبلغ
 عليها منزله بالكونفة مستحبا وان في القياس ليس له ذلك
 وكذا لو استاجرها الى عيسىها مستحبا فان حط المتاع في احية
 من الكوفة وقال هذا سمي فاذا هو قد اخطا واودن محله
 ثانيا الى منزله فليس له ذلك وكذا لو تلاكري حمارا من الكوفة
 يركبها الى الحيرة فاصحها ثانيا فله ان يبلغ عليه الى اهله

بالكوفة اذا رجع كما لو تبارى من الكوفة الى الحيرة واذا تبارى
 دابة بالكوفة من موضع كانت فيه الدار الى الكوفة اذ اهابا
 وجائيا فاراد ان يبلغ في رجعتة الى اهلها لم يكن له ذلك انما له
 ان يرجع الى الموضع الذي يلجأ فيه الدابة كما في المبسوط وفي
 الملتقى لو تبارى دابة على دخول عشرين يوما الى موضع كذا
 فادخل الملاح في خمسة وعشرين يوما قال جط عند من
 الاجر مثل ذلك وهو يستقيم على قول ابي يوسف ومحمد
 اما على قول ابي حنيفة فينبغي ان تقصد الاجارة كما في الخلاصة
 وان تلتاها من الكوفة الى بغداد على انه ان ادخل بغداد
 في يومين فله عشرة والافله درهم وعند ابي حنيفة
 الاولى حجة والثانية فاسدة وعندهم تصح التمتع
 كما في المبسوط ولو اكثري ابلدا من كوفة الى مكة فالحق اهابا
 وجائيا لان ان يركبها يوم التزوية ويوم عرفة ويوم النحر
 وتلك ايام التشرية كما في خزانة المفتين ولو اكثري الدابة
 رجلا فان احدها في بعض الطريق اجبر المكري على ان
 يركب الذي يريد السير نصف بهيمة ونصف الاجر ولان يحمل
 معه مثل الذي مات ولو استاجر اسنينة ليحمل بهيمة فان
 بعضهم حل الباقي حصتهم ولان يحمل مثل من مات او اكثر
 حامل يجر الباقي في سيرهم المشروط فان قال للحمهم اقر
 هنا لان في بعض البوادي اجبر الى ان ينتهي الى اقران الوارث
 كما في الفتاوى رجلا استاجر بعير من الكوفة الى مكة اهابا
 واربعا ثم مات بعد ما قضى المناسك فاعا عليه من الاجر
 ذلك فان العقد فيما بقي قد بطل بموته فستقط من الاجر
 حيايه

بحسابه ويجب في تركته حجاب ما استوفى ثم بين فقال بل
 من الكل اخذ اعشاة ونصف ويبطل عند اربعة اشرا وثقت
 وهذه مشالة عجبية قاله تميم الائمة السرخسي ويات
 يخرج هذه المسألة ان من الكوفة الى مكة سبعة وعشرين
 مرحلة فذلك للذهاب وللاداب كذلك وقضا المناسك
 يكون في ستة ايام في يوم التزوية يخرج الى صني وفي عرفة
 يخرج الى عرفات وفي يوم النحر يعود الى مكة لطواف الزياره
 وتلك ايام بعده للمري وجب لكل يوم مرحلة فاذا اجتمعت
 ذلك كله كان سبعا مرحلة كل مستقيم ذلك عشرة فاذا
 مات بعد قضا المناسك والرجوع الى مكة فقد تفرغ عليه
 ثلاثة وثلاثون جزءا من الاجر سبعة وعشرون جزءا للذهاب
 الى مكة وستة اجزاء لقضا المناسك وذلك خمسة اعشاة ونصف
 عشر كل عشر ستة قال شمس الائمة مريما بشرط المسير الى
 المدينة فتزاد ثلاثة مراحل فان من الكوفة الى مكة على
 طريق المدينة ثلاثة مراحل فان كان شرط ذلك في
 الذهاب تكون التهمة على ثلاثة وستين جزءا يتبرر
 عليه ستة وثلاثون جزءا فان كان شرط ذلك في
 الاجر ثلاثة وثلاثون جزءا وقضا المناسك فان كان
 استراط المسير الى المدينة فبالا ياب فعليه ثلاثة وثلاثون
 جزءا من ثلاثة وستين جزءا من الاجر للذهاب سبعة وعشرين
 جزءا لقضا المناسك ستة اجزاء وان كان الشرط بينهما ان
 الذهاب من طريق المدينة والاداب كذلك فاقسمت على
 وستين جزءا وانما يتبرر سبعة وثلاثون جزءا للذهاب لتلك

ولتقنا المناسك ستة فواصل ما يتقرر عليه ستة اجزاء من
 احد عشر جزءا من الاجزاء لم يعتبر السهولة والوصورة في
 المراحل لتقنة أكثر علبها لان ذلك لا يمكن ضبطه والثور
 الصموية هذه مسالة يعنى بها من يتجرب في علم الفقه هكذا
 لان يحكي والد يدعى المتأخذ الشيخ ظهير الدين المحمدي في كتاب
 في الظهيرية ولولا راد الكتري ان يتصب على المحل كنيسته
 او قبة لا يملك ذلك ولا يملك ان يبدل من جنسها ما هو
 اعظم منها وان كانت دونها ومثلها جاز ولولا راد الملاي
 ان يبدل البعير مثل الاول جاز ولولا انكسر المحل فيه فركب
 على الزاوية يجب الاجر بركابه واذا هرب المحال فانفتحت ككتري
 على الدابة باصر الحاك او باصر من يضبط الحاك يرجع بالتفت على
 صاحب الدابة ولا يصدق في الاثنا في الابينة كما في القاتية
 واذا تكاير رجل دابة من رجل علي ان يركب مع فلا يشعب
 الي ملكان معلوم حتى جازت الاجارة فحسبها من الفدالي
 انتصاف النصارى بدأ اللوح لوان لا يخرج فزوا الدابة عند
 الفطر فلا اجر وهل يضمن بهذا الحيس ان حسبها فزوا الحيس
 انما في لا تنتظر خروج ذلك الرجل لا يضمن وان كان كثر
 ذلك يضمن كما في الذخيرة رجل تكاير دابة الي بغداد وعلب
 ان يعطيه الاجر اذا رجع من بغداد لم يكن لصاحب الدابة
 ان يطالبه بالكران لم يرجع من بغداد وهذا مشكل لانه
 لا بد من مبيعات رجوعه من بعده فكان الاصل جرحه ولان
 مات المستاجر في بغداد الا ان يأخذ صاحب الدابة اجرا لها
 من تركته كما في الظهيرية وضمن المستاجر الدابة ان عطيت
 مهنها

بضربها اي ضرب المستاجر لها وكبحها بلحاها وفي ضرب
 كبح الدابة بالجام اذا ردها وهو ان يجذبها التي تنفس لتقنة
 ولا تجزيها ومثله في تحت الفقة وقال انه من باب قطع
 لتقيد الذات بالسلامة اشارة بهذا الي دليل الامام ابي
 حنيفة في ضمان الدابة بالضرر الكبح وسد كواله خلاف ما حيد
 في ذلك وبيان ما اشار اليه الشارع من الدليل هو ان للرجل
 للدابة المالك لها ان اذنت المستاجر بضربها وكبحها مطلقا
 في الظاهر فهو مستقيد بشرط السلامة اذ يتحقق السوق
 بدونها وانما هو للمالك الفقة فيقتيد بصفة السلامة فصار
 كالنور في الطريق وضرب الزوجة بخلاف ضرب الفاسق
 الحد والتفريق او قصد الفضا وحيت لا يضمن اذا هلك
 به لانه الحد والتفريق واجب عليه وكذا العمد على الفضا
 لا لانه يعتقد الاجارة والضمان لا يجب بالولع وهذا
 بخلاف ما اذا ضرب العبد المستاجر فانه ليس له ضربه ويضمن
 به اتفاقا لانه يومر ويهني له منه والضرورة الي الضرب
 والسيد يضرب عبده تاديبا وللا ب والوصي يضرب الصغير
 للمناديب كمن عقيد عبدا ابي حنيفة بشرط السلامة ولذا
 قال حتى لو هلك الصغير يضرب الاب كمن اوصى الوصي للطلاق
 ذلك الضرب للتاديب ضمن الاب والوصي حتى تجيب الدابة
 ولا كفارة وعندها لا يجب الدابة لان الضرب الاصلاح
 الصنعة فكل من عقيد به اذ متقنه عايدة اليه وهو ما جود
 عليه نصا كضرب المسلم اياه بالاولى لان المسلم ليس له ولاية
 الضرب وانما يستقيد منه فان المسلم والاسات ليس لها

حكى الملك بتخليك ابيه لمصلحة العلم وفي النزول سيل عن
رجل له اجير مذكر هل له ان يود به اذ ارى منسلا له
قال لا الا ان يكون ابوه قد اذن له في ذلك وذكر خلف
بن ايوب انه سلم ابنه الى رجل في السوق فزاي منه جالته
ونكح الرجل الي خلف وقال اوده فقال نعم قال له ان
يود به قال الحق لا يود به كذا في الترخا لغير ما روي في الزينة
نجا يزيه اربع رباعا في معناها على ترك الزينة لغيره يزيه
وترك الاجابة الي الفراش وترك الفصل والخروج من المنزل
وفي ضرب اسلته وولده على ترك الصلوة رواية ثالثة قالوا
ومن معناها ما اذا ضربت جارية بزوجها غيره ولا تستطو
فله ضربها ولا يجوز له ضرب اختها الصغيرة التي ليس لها
ولي ترك الصلوات اذا بلغت عشر الكافي في التفتيش يترك
الولد الذي لا يتصل عند بلوغه فلا يزوجها ان يشاء لان
ضرب الدابة اذا مات ممنوها فهذا الولي ومنه ما اذا شتمته
او مرقته قيا به واخذت لحينه او قالت له باجارتا الله او
لعتنه سوا شتمتها ولا يخط على قول المال متومنا اذا
شتمت اجنبيا ومنه ما اذا كشت وجرحها النير بغيره
اجنبيا او تكلت عما دام الزوج او شتمت مديعة ليح صولها
الاجنبى ومنه ما اذا اعطت من بينته شيئا من العلم بلاد
اذ نه ان كانت الهادة لم تجز به وان كانت الهادة ساجدة
المراة فذلك بلا مشورة الزوج فليس له ضربها بغير ما
اذا دعت عليه وليس منه ما اذا طلبت نفقتها الكسوتها
والحسنة لان لصاحب الحق بيتا للمراة ونزلة ولصاحب نفقتها

ضرب الصغير الا باذن الاب او الوصي فان مات لاضحان
عليها اذا كانت باذنه والا ضحان وهذا اذا ضربه فربا عتاد
يغريب مثله اما اذا لم يكن كذلك ضحان على كل حال كما في الجور
وتجلافي الزوج لغريب امراته لانه مطلته لم تنفقه تغتصب
فصار كالوصي الي الصيد فيشترط فيه السلامة ولا يوجب حنفية
روح ان التاويب من الاب او الوصي لا يخفى على الغريب لروح
اي التاويب بخرج من احدى الصبي وتترك الواو يعني او
اي او تترك المدة في علي ان منقصة الصغيرة كالحاق الغريب
لقيام العصفية بغيرها الا تتركها في دته لم جعلها
لنفسه ووضع الزكاة فيه كوضفها في نفسه بخلاف ضرب
المعلم باذن الاب لان الاذن بالضرب صحيح من الاب الذي
له ولان ضربه تاويبا واذا صح كان المعلم عتاد الاب الا
للمعلم فيه ولا ضحان على المسبي ولا ضحان على الاب ايضاحا
المعلم لان ما لا يبي من التاويب لم يصرف منقولا اليه لانه يصح
بقدر ما يملك والزايدين المعلم وهو نظير ما لو رجع ستره
الزنا بعد ما جرحته السباط لا يضمن الامام لانه مستحب
ولا تضمن الشهود لان الجرح لم يوجب ردها ودهم يبيح رقب
التفتية له ان يغريب اليتم فيها يضرب ولده به وروحه الا
ولا الاقارب وحي الروضة له ان يكره ولده الصغير على تعلم القرآن
ولا ادب والمعلم لان ذلك فرض على الوالدين ولو اصر غيره بغير
عبد له حل ما لم يضره عبد بخلاف الوفاق رضي الله تعالى
عنه فهذا تنصيص على عدم جواز ضرب ولد الامر بامر به بخلاف
المعلم لان الامور تشرع فيها بعين الازد لمصلحة العلم لغيره
حكى

لذا في البرازية من النوع الثالث في الضرب من الاختيار وكذا
 اذا باعت من الطعام او الثياب هذه عشرة من مسالتف
 فيها المرة كما ساقى ايضا في الخطر والاباحة وقالا لا يقتل
 اي الاب والوصي يضرب الصغيران عطف وكذا لا يقتل النجر
 بالضرب والكيح بالتعارف اي لا نه عمل عملا متفادافا المتعارف
 يدخل تحت المطلق فاستفيد الاذن به بمطلق العقد فكان
 قاتبا بالعرف وهذا في الدابة واسا في الصغير فانه لا صلح
 ونقعه يهود اليد وهو جاور عليه كما تقدم وفي الحيوان
 الى تطبيق اسماعيل الذي هداها جرتها كبرها فضرها
 فانت ان ياذن المالك واصاب الموضع المتفادافا لا ضا
 اجاعا وان ضرب غيره ضمت اجاعا الا اذا نص المالك عليه
 بعينه فان لا ينقاد الا يضرب فيه اه وفي الغاية شرح
 الهداية عن التهمة الاصح رجوع الامام لغواها وظاهر انه في
 مسالت الدابة والضرب لا يقتل جرتها هلك بسوقها
 اقتضاها وطاهر الهداية ان المستاجر الضرب للدابة المتجارة
 لا في المرقى كتي يقتل بشرط السلامة كما في المرقى وان يهذه
 العبارة ليعتد بالاحتمال الضرب المتفادافا جرتها هلك
 الشخص دابة نفسه الملوكة له فقال في التهمة عن اي حينة
 رج لا يضربها اصلا اي لا ينبغي له ان يضرب ذلك وان فعل فانت
 ان يخص الضارب فيها زاد على التاديب وقالوا لخاص ضارب
 الحيوان لا يوجهه الا بوجهه يعني ان من ضرب جوارحا ولو
 عملوا له في وجهه يستوجب ذلك الحيوان الضرب عليه فخاص
 كل احدا له ان لا يحال مباشرة المنكر ويملكه كل احدا ولا خاص
 الضارب

الضارب بوجهه الا اذا ضرب الوجه فانه يمتنع ولو بوجه
 فان اسه فتالي خلق ادم على صورته والوجه يمتنع الى الحسن
 وهذا يعني قول محمد في البسوط يطالب ضارب الحيوان
 لا بوجهه الا بوجهه وللملازمة من الكمال رسالة في هذه
 العبارة حاصلا لا يبريد على ما ذكرنا كنه هذا بشكل على
 قوله للمستاجر الضرب فان المتجارة اذا ملك المنفعة فالملك
 يملك المنفعة ايضا تنبأ لك المعنى فيحمل قوله للمستاجر الضرب
 اي يجوز له ذلك ان لا متفادافا بشرط السلامة والا لولي
 ان لا ينقل وقوله في دابة نفسه لا يضربها اصلا اي هو
 الا حسن في حقن جانله الضرب بالقدرا المتعارف عند
 الاحتياج اليد رحمتي صحت المتجارة اذا هككت الدابة
 المتجارة للركوب يتقبح السرح افتاد الحوي والسليبي في
 ان يجر ذئع السرح موجب للضرب وفي الجوهره لو استاجر
 ليكرها بسرح لم يكرها عربا وان استاجرها للركوب لم يجر
 ان يحمل عليها متاعا ولا يجوز ان يستلقي عليها ولا يتكلى على
 ظهرها بل يكون ركبا على العرف والمادة اه ووضغ الديكاف
 قال السيد احمد لعله اشبه عليه الديكاف الذي هو المصدر
 ومعناه وضع الديكاف بالديكاف الذي هو اسم لما يوضع على
 ظهر الدابة فقد روضغ ولا حلبة البه والذات الحيوان ولا معنى
 لتقدير هذا المضاد فان معنى الديكاف وضع الديكاف هو سواء
 وكف بضم الداو وكسر الكاف وفي نسخة وكف اي للركوب
 المستاجر عتله ولا يعني لو اكرى جارا بسرح فتق سرحه
 ولو كفه وهلك بذلك ضمن جميع قيمته سواء كان يكون عتله

تكون هذه المسألة في الدجارات فتقال يصفى بقدر ما نزل وهو
 مرادنا روح هاتفي قوله بحسب به وهو قول أبي يوسف ومحمد
 ابن كمال ثم قال صاحب الزهنية ومن مشا يخنا من قال ليس
 فوهذه المسألة اختلاف الروايتين عن أبي حنيفة بل المطلق
 محمول على المشر ومنهم من قال عن أبي حنيفة روايتان فمن
 رواية الدجارات يصفى بقدر ما نزل وفي رواية هذا الكتاب
 يصفى جميع القيمة قال شيخ الإسلام وهو الأصح وقال في
 البحر واعلم ان المتقول في المال في الحكم الشريف الضمان مطلقا
 من غير تفصيل اشايخ فلان هو المذهب لانه ظاهر الرواية
 كمال يخفى وصح قاضي خات في شرح الجامع الصغير انه يصفى
 جميع القيمة لانه ذكر الضمان مطلقا فينصرف الى المال كله لا فيه
 خلافي صورة ومعنى وقال في غايته البهيات ويصفى ان يكون
 الاصح ضمان قدر الزيادة اهـ وتكلموا على معنى قولها انه يصفى
 بحسب به وهو احدي الروايتين عن أبي حنيفة فمنهم من قال
 انه مقدور بالمساحة حتى اذا كان السرج ياخذ من ظهر الدابة
 قدر بشرين والدلاف قدر اربعة اشبار يصفى بحسب به
 نصف القيمة وقيل يصفى بالوزن حتى اذا كان السرج مثنويين
 والدلاف ستة اشبار يصفى ثلثي القيمة كما اوضحه في الترتيل
 عن الرهات وفي الخلاصة لو استأجرها عريا نذنا سرجها
 وركبها صفى قال شيخنا ان استأجرها من بلد الى بلد لا
 يصفى وان استأجرها لركبها في المصران لان المستأجر من
 الاشراف لا يصفى وان كان من القوام الذي يركبون عربانا
 صفى ولو تكلوا دابة ولم يذكروا السرج والدلاف وتسلمها

لينة

اوله لان الدلاف يستعمل لا يستعمل له السرج وانما يخالنه
 ايضا لانه لا ينسبط لالسرج فطان خلده الى خلافه جنس
 المسحق فلم يصر يستوفيا شيئا من اسمي يصفى الكل
 على الاصح قال الشيخ الاسلام وقال ابو يوسف ومحمد الدلاف
 لا لسرج فلا يصفى اذا كان يكون مثله الحر اذا اقامات
 نرايد اعلى السرج الذي كان عليه فيصفى الزيادة بحسبه
 كما في السرج لانه هوز السرج سواء اذا رضى بالسرج يكون
 مراصيا بمثله من الدلاف وخوابه ما ذكرنا ان الجنس يختلف
 لان الدلاف للحل والسرج للركوب وكذا ينسبط احدهما على
 ظهر الدابة ما لا ينسبط الاخر فصا تظهر اختلاف الخطة و
 الحد يذير يلقي وفي الخبايت عن الميوت النثوي على قولهما
 وضمن المستأجر بالاسراج بما لا يسرج هذا الحار بمثله يصفى
 لما كثرى حار بسرج فترفع السرج فاسرج بسرج لا يسرج
 بمثله هذا الحار لان اسرج الحار يسرج البرز وث فيصفى بذلك
 جميع القيمة لانه يصفى ثلثا وثا لو سرجه بسرج يسرج
 بمثله لم يكت لا يصفى اتفاقا او اسرجها لستأجر ملكا
 الدلاف الذي كان على الدابة المستأجرة والاولى حذف
 اليامين الدلاف لا يصفى لانه في الصورة الاولى قد تناوله
 الاوث ولا فائدة بالتفصيل بالعين الا عند زيادة وزنه
 وفي الصورة الثانية حيث رضى بالدلاف فضا به بالسرج بالاولى
 الا اذا زاد السرج الثاني الموض عن السرج والدلاف وزنه
 يصفى ولم يبين صاحب الهداية مقدار الضموت انتاعا
 لرواية الجامع الصغير فانه قال هوضا من وقال في الزهنية
 ذكر هذه

عريانة فربما يهذه او يهذه ان كان مثله يركب يرح بعض
اذا ركبها ما كاف وان كان يركب بكل واحد منها لا يضمن اذا
ركبها يهذه او يهذه قال قاتل يله اذا ركب من بلد الى بلد
كل يضمن المتاجر لو استاجرها اليه الا يهذه يهذه فالحرج
بلحاج لا يلزم مثله ولا نت تركب بلحاج كما قد يهذه
خرانة المفتين ونقله عنها في السهولة وكذا لو استاجر دابة
مجنونة فترج لها ما لا يملك بلحاج لا يلزم مثله به وفي خرانة
المفتين وان استاجر دابة فبالحرج كما لا يملك فترج
وايدله بلحاج مثله وركب لا يضمن لان الحرج لا يملك بالبحاج
وغيره مما لا يظهر من سببه هذا التعليق لا يذكروا الماتن
والشراح من الصورة التي يضمن فيها المتاجر وانما هو
تقليد لما لا يملك في الواسطه صا غير محتج بها
بلحاج مثله لان الانسب للاح للاح السيد اهد في التعليق
ان يتول لا يهذه بلحاج ان يكون متقربا من يهذه سبب التعليق
الحرج من سبب الضمان وعددها كما يضمن ايض لو استاجر
دابة وسلطك طريقا غير صا عينه المالك ونفها وقاتل
الطريق الذي عينه المالك والذي سلكه المتاجر بعد
اوتها وتبرج اي مستقة كبحال فيه اوتها وقاتل فاحسب
لا يملك اناس ابي في كل من وجه البعد او الورع والخوف
ابن كمال يعني ان كان السلوك او عمرا ولا بعدا وخوف فيقتيد
الملك شمة صحيح كونه مفسدا اذا خالف فقد تدعى فيضمن
قيمتها ان هلك ولما لم يهلك وبلغ فله الاجر استحقاقا لا بغير
اللاف ولا يلزم اجتماع الاجر والضمان لانها في جاني التين لا تدعى

تقدس

تقدس السلامه يجب الاجر وعلى تقدير التلف يجب ضمانات
والخطوط واجتماعها في واحدة واحدة ونظيرة العبد المحمي عليه
اذا اجر نفسه فان تلف في الحرج يجب على كل من اجترافها وان
سلم وجب عليه الاجر وان كان يملك اناس وملك المتاع
فلا ضمان عليه لان الظاهر فيما يملكه اناس عدم الضمان
فالحاصل انه عند عدم التنازل لا فائدة لتقيد المالك قال
في البحر وانما سألناها لو تساويا لاضمان وتفيد بالتعيين لانه
لو لم يبين لاضمان اهو قال العلامة المقدسي قد يعين الذي
لحرف في السهل او عكسه فاذا خالف ما الحكم اهي على يدي
الخير والظاهر انه وجد امران متضادين ادم والوحد
والسهولة والخوف فيقتضا قطان ويرجع الى التقيد والله تعالى
اعلم بالصواب قاله السيد اهد وقال الشيخ الرضوي ثم في مثل
هذه الصورة اي التي ذكرها الماتن ان كان الخلف من
متاجر الدابة يضمنها وان كان من الكاوي يضمن ما عليها
كما يظهر من النسخ والرمز اهو يضمن كمن يجر البحر فاقيد
المتاجر على الماوي بالبحري يعني لو استجره كحل متاعه من مصر
الى انا ثم يجره في البحر ضمن الماوي سلفا سلفا الذي
اولا خط البحر هذا ان هلك المتاع ولما لم يملك فله الاجر كما
سألتني وخط البحر صعوبة ولا تفرق السهولة فبذلك يضمن
المتاجر بالبحري لا ضمان على الماوي لو جره في البحر اذا بلغ الماوي
المنزل مع المتاع سالفه اهو كقول القصور وهو يلزم
المتاع المقصد ولما لم يجره اهل اصله فبذلك يضمن
الدابة المستجرة بالبحري في رجل استاجر دابة فذكر في الكوفة

ما هو المقود عليه ما اذا لم يتمكن فلان لا تربي ان من استاجر
من اخر ثوبا بعينه ليلبسه وعصيب هذا الاستاجر من هذا اللابح
ثوبا اخر ثم ان الاستاجر ليس الثوب المقصود دون الثوب
الاستاجر فان كان في بيته فانه يجب الاجر على الاستاجر في الثوب
الاستاجر وان لم يكن مستحكما بان نعصب رجل الثوب الاستاجر
الاستاجر لا اجر على الاستاجر صلا كما في الذخيرة استاجر دابة
ليعمل عليها خلا فميتت الي موضع معين في طريق معينة او
استاجر حمارا لعمل متاعه في طريق معينة فعمل عليه وساقه
في الطريق الميتة ثم تخلف في الطريق لبول او غياط او
بالجديت مع غيره فذهبه الى روضاع ان لم يغيب الحمل على غيره
لا يضمن فان غاب ضمت كما في الخا نية استاجر دابة من التربة
الي المهر فميتت صاحب الدابة رجلا مع المستاجر فتشاغل
المبعوث في الطريق بالمورث الامور ذهبت المستاجر وحده
بالدابة فتشاعت في يده فلا ضمان على الرجل المبعوث كما في
خزانة المفتين وقال ابو يوسف ويحد فيمن استاجر دابة الي
مكان بعينه فلا سار يرض الطريق ادعاه لنفسه ومحمد
استجارها وصاحبها يدعي الاجارة فلو فقتت من ركوبه
فلا ضمان عليه ولو فقتت قبل الركوب ضمن ولو انقصت السا
نجا بها ليردها على صاحبها فتلفت يضمن وذكر القدر ويرج
ان عتبا ي يوسف عليه اجرة ما قبل تجوده وسقطت
عنه اجرة ما بعد تجوده وقال محمد عليه اجرة الجميع كما في
الكبرى قال واذا عطبت الدابة المستاجرة والسيد المستاجر
عند مستاجرهما من غير قصد ولله خلف ولا بناء فلا ضمان

فـ

وزاد مقدره لا يساح فيه الناس ويركب في تلك الزيادة
اولم يركب ثم ردها الي الكوفة كان عليه الاجر الي الكوفة
فتكون الدابة مضرة عليه بالاجر ما لم يرد لها الا صاحبها
حتى لو هلكت في طريق الكوفة يضمن قيمتها ولا يسقط
شي من الاجر وهذا قول ابي حنيفة الا خر وهو قول صاحب
كما في الخا نية ولو هلك المستاجر من يد المستاجر فاستحقه رجل
فضمن المستاجر قيمته رجل هلي الاخر كما في النيا بيع ونجاح
القناوي اذا استاجر لي عمل عشرة اقشرة فاجر من غيره فعمل
عليها عشرين فتفترج عمل فطعت الدابة فتغير اليك فتغير
فان ضمن الثاني وجع على الاول وان ضمن الاول لا يبرح على
الثاني لانه هو الذي غره ولو استاجرها الي هذا ان فطعت
الي ا نية في نصف الطريق والذي بقي اشد ينقسم كل على السهولة
والشدة لانه من فرسخ كراه درهم وربع فرسخ كراه درهمان
كما في الترخا نية ولو استاجر دابة يركب الي موضع كذا واهيا فاجابها
بمبلغها حتى فسدت ثم رجع واراد في غير وجه اجر مثل الذهاب
ونصف اجر مثل الرجوع لان في الرجوع صارا غاصيا في النصف
وفي النصف فاسد ولو هلكت ضمن نصف قيمته الدابة لان
يجب ذلك مما عليه من الاجر كما في المتأبنة ولو استاجر صاحب
ليركبها الي مكان بعينه فركبها الي مكان اخر يضمن اذا هلكت
وان كان الثاني اقرب من الاول كما في البدايع وان استاجر دابة
ليذهب في مكان كذا فذهب بها في مكان اخر وصلت الدابة
او هلكت فلا اجر عليه والاصل في جنس هذه العسايل انما استيفاء
المقود عليه بوجب الاجر على المستاجر اذا تمكن المستاجر من استيفاء

العادة فلو كانت عادتهم الركوب لا يضمن وهو المختار عند
 ابن الليث كما في خبرنا من المفتين استأجر حمارا يحمل عليه عشرين
 وثمانين القريب التي ارصد بدمهم ولم يرضه لبي وكلمه عاد
 حمل عليه وقرأ من التبن فان هلك في العود ضمن قيمته ولا لجر
 وان سلم حتى تم العمل فعليه تمام الاجر كما في الوجيز وسيل عن
 استأجر حمارا لينقل عليه السريين باجر معلوم والحارضي
 وقال المستأجر انه لا يتقوى على الحمل وقال الا حرا بل يتقوى والحمل
 عليه حمل مثله فمشت فاصابت رجله افتة قال لا يضمن كما في
 فتاوى النسبي ترك الحمار على الباب ودخل المنزل ليأخذ خشب
 الحارضي ان لم يغب عن بصره لا ضمان وان غاب ان ضم
 لا يبعد تضييعا لان كانت السكة غمرا ففدة او بعض الثرى
 لا يضمن وان عد تضييعا ضمن ويط الحارضي بابه ودخل
 الدار ليأخذ شيئا او المسجد نهذا وترك الربط سوا فيضمن في
 المختار ذكره السرخسي كذا في الوجيز استأجر حمارا يحمل عليه وله
 حمارا آخر فحمل عليه فلبس فلما سار بعض الطريق سقط حماره
 فاستغل به فذهب الى المستأجر وهلك ان كان حمارا لولته
 الى المستأجر هلك حماره او متاعه لا يضمن والاد فيضمن استأجر
 بان البقرة اذا ذقت من السمح وترك الجير ابتاعها ليلاد
 يضمن الباقي نهكت التي لذت لا يضمن قلت في حاربه
 الذخيرة لو كان المستأجر حارين فاستغل حمل احدها فضاء
 الاخر ان غاب عن بصره فهو ضامن فعلى هذا ينبغي له ان
 يضمن في المسألة السابقة ان غاب عن بصره نهكت قتامي
 عند الفتوي كما في خبرنا من المفتين وفي فتاوى الاصل استأجر

عليه وبطلت الاجارة لا ندقات المتعود عليه كما في شرح الطحاوي
 وان استأجر اداة ليجل طمسا الى الدابة ثم حمل عليها في الرجوع
 فتبين من الحمار بنيران صاحب الدابة فانت فليته الضمان
 كما في للمتقط وفي الغارزل رجعي دفع الى رجل ليعمل واراد ان
 يكربه ويشتري له نسيان فاكل فخر العير يتي به فباعه وخذ
 التبن نهكت في الطريق قال الفتية ابو جعفران باع العير
 في موضع لا يقدر على الوصول الى كمينه فباعه بالبيع فلا
 ضمان عليه في العير ولا في ثمنه وان كان في موضع بقدر ان يتبع
 اسكده او يستطيع مرده اعني فهو ضامن لقيته كما في الخلاصة
 وسيل عن اجرة الدابة من اخر يجلسا معلوما الى مكان معلوم
 ولم يذهب هو مع الدابة لكن اتا حرا رجلا ليهب مع الدابة
 ثم يرجع بها وقال لما رجعت بها اتى مع العير فهو ضامن الى الموضع
 المقصود ورجعت العير وتختلف هذا الاجرة باستغل هذه
 الدابة اياما في عمل نفسه ثم يرجع بها مع غيره اخرى فاخر على
 هذه الدابة هلك يضمن الاجير قال نعم لا نه اجير خالف حين
 استغلها فيضمن والاجير اذا خالف ثم عاد الى الوقت لا لير
 عند ابي حنيفة فيقول له الاخر وهو قول ابي يوسف ومحمد
 فان لم يستغلها لم يضمن وان لم يرجع مع العير لا ولي لانه قال
 له مع العير لم يقبل هذه العير فوجبه اجاره على الطلقة وقد
 يرجع مع العير فلا يضمن كما في الثانية ولو استأجر دابة ليجل عليها
 حنطة من موضع معلوم الى موضع معلوم الى الدليل وكان يحمل
 الحنطة الى منزله وفي الذهبان في موضع الحنطة فانيان يركب
 الدابة فتنقلب يضمن قيمة الدابة وتبيل يضمن ان لم تكن
 العادة

عن بصره ولم يتطع الصلاة ولم يتبعه ضمن وان لم ينف عن
بصره حتى يصنع لا يضيئ كما في المتأبئة وتسلل ابو بكر عن امر
اخر ان يستكري حمارا ويذهب الي موضع كذا حتى يوفى الامر الامر
فتسلل الامر ذلك وادخل الامر في الطريق الحار في رطل
لحم المصوص واستولوا على الحار قال لا ضئان عليه ان كان
الرباط على الطريق الذي كان من المتأجر عليه وعليه الاجران
كان فرغ من استقاله كما في الحار استاجر رجلا ودفع له
حمارا وخسب ليشتري نيا للتجارة في موضع كذا فذهب
واستري واخذ الظالم حرا التا فلة فذهب البعض خلف
الحمار ولم يذهب البعض والا جبرغني ذهب بعضه استرد
والبعض لا فان كان الذين استردوا يلمومون الذبي
لم يذهبوا ضمن وان كان الذين ذهبوا يلمومون لما فيه
من تحمل المتاعب لا ضمان وان توجه على التا فلة القطاع
فالق الحار في التنازع وذهب بحماره فاخذ القطاع التماسا
كان يعلم انه لولا الغل والحار لا يخذ والتا ش مع الحار لا يضمن
وان اكسده الغل مع التماس والحار وترك التماس يضمن كما في
الوجير رجلا استاجر دابة لذهب بها الي موضع معلوم فاحترق
في الطريق لموصفا فلم يلبثت الي ذلك وذهب فاخذ اللصوص
وذهبوا بالمعابة قال الفقيه ابو بكر ان كان الناس يسكنون
هذا الطريق مع هذا الخبر يدبرهم واموالهم فلا ضمان والا فهو
ضامن كما في الظهير بئ جماعة اجرة كل واحد منهم حملوه ميت
انسان وسلوا اليه ثم قالوا واحد منهم اذهب انت معه
لتفاهد الحار فذهب معه فقال له المتأجر تفاهد معك

ص

حمارا فتسلل في الطريق فتركه ولم يطلبه قال ان ذهب الحار
من حيث لا يشربيه وهو حار فظله فاذا علم فطلبه ولم يطلب
به فلا ضمان عليه وكذا لو لم يطلب وكان آتيا من وهو دلو
طلب بالقرب في حوالى المواضع التي ذهب منه فلا ضمان وان
ذهب وهو يراه ولم ينفه فهو ضامن يريه اذ غاب عن بصره
وعلى هذا استاجر الحار اذا جاء بالحار الي الحار وترك الحار استقل
يشتري الخبر فضاء الحار ان غاب عن بصره فهو ضامن وان
لم ينف عن بصره فلا ضمان عليه كما في الحار لو ربط الحار
على راي في سكة نافذة وليس له منزلة في تلك السكة ولا
يقربه ان استاجر به ليركب بنفسه وضاع ضمن ولو استاجر
مطلقا ولم يبين من يركب وهناك قول نيا ليسوا في عيال
المتأجر ولا من اجرا ان لم يستخفهم ضمن ان ضاع وان
استخفهم او بعضهم وقبلوا حنظل وكان الاغلب في ذلك
الموضع ان تقوم من تحت الدواب فبدا انهم يضمنون
كان ذلك موضعا عد قوم من يحفظ الدواب فيه صناعة ضمن
يعني اذا لم يستخفهم فاما اذا استخفهم وقبلوا حنظل
فالضمان على الدواب قبل الحنظل لا على المتأجر كما في الخلاصة
رجل استاجر حمارا واستاجر رجلا ليحفظ الدابة فكنس الدابة
في بئ الاجران كان المتأجر استاجر حمارا ليركب بنفسه يضمن
وان لم يبين الركيب فلا ضمان كما في الذخيرة استاجر حمارا وقف
ليصلي الخبر فذهب الحار وانتبهه انسان فان رآه يسترها
او يذهب ولم يتطع الصلاة ضمنت كما في الهادي ان استقل
بالصلاة في الطريق والحار يبين يديه فصناع فان غاب

وان سلم ذلك الفرس في ذلك الرباط الى ابناخ صاحب
الفرس لا يبراعن الضايف واذا ضمت الجبر لا يرجع باضين
علمي المستاجر كما في المحيط وفي بعض الفتاوى استكرى حمارا
بغير الحار في الطريق فتركه واستاجر حمارا اخر وذهب فاخذ
الطصوص الحار وذهبا به فلد ضفان على المشكرى وكذلك
ان كان الحار يبيع الحار الدان المشكرى لم يكن معه فذهب
الحار يترك الحار واخذ اللصوص الحار فلد ضفان على الحار
قالوا هذا اذا لم يجنى الحار حمل اللعاع على دابة اخرى اما اذا
امكنه فلم يعمل كان عليه الضمان كما في النخبة استاجر حمارا
ورذهب مع حماره الى ابلد فاخذ الموان حماره الملوكة فاعطى
بتحليله من يدعي ونزعا المستاجر وضاع لا يضمن ان كان
لا يعرف الموان قال قاضي خلف لا يضمن مطلقا قال القاضي
بيدع الدين يضمن كما في القسبة استاجر حمارا لينقل التراب
من خربة فاخذ في النقلة فانهضت الخربة وهلك الحمار
ان انهضت من معاجنة المستاجر يضمن حتى الى اوقات
انهضت من غير معاجنة بل لرخصة فيها ولم يعلم المستاجر
به فلا ضمان عليه لا في البوادق رجل استاجر حمارا لنقل عليه
الشوك فذهب في سكة فقصا نهر جاز بلغ موضعا فصفنا ففرز
الحار فوقع في النهر فحمل الحار واستقل المستاجر بقطع الحبل فترك
الحار قالوا ان كان الموضع ضيقا لا تشير فيه الحار وعليها الحار
لان ضماؤنا ان كان موضعنا تشيبر فيه الحار وعليها الحار
ويجوز فان عطف عليه المستاجر حتى وب الحار من فيه كان
ضماؤنا وان وقع لامن ضربه وقصفيه لا يضمن كما في الظاهر

لا

حتى فذهب بجار واحد واخذ الجوارق فذهب بالحار الاضاح
على التماسه ان لم يقدري على الاخذ منه لانهم امره
ما في غيره كما في خزانة المفتين رجل الكزبي حمارا من
كره في تجاري فعمي الحار في الطريق وصلح الحار كان
بجاري فاسر الكزبي رجلا ان يفتق علي الحار في علقته
كل يوم مقدار معلوم وسمى له الاجري ان يصل الى
الحار فاسرك الاجير الحار اربابا فانفق عليه وهلك في
يده فطالبوا ان كان الكزبي اكثر اه لكره نفسه فمضى وان
اكثر اه ولم يسم الكروب لا يضمن كما في القافية واذا وقع
الرجل ترسه الى رجل ليذهب به الي قريته ويوصله الى
فذهب به وسكر مرحلة ثم انه ذهب وسبب الفرس في
ربطه وصفي لوجهه وجار رجل من اهل تلك القرية لم
على الرباط ففرق الفرس فاستاجر رجلا ليذهب به الي
تلك القرية فذهب الاجير بالفرس فهلك الفرس في
الطريق فضان الفرس على من يجب قال لا تنك اث
الاول ضامن لتسليمه وانما مستاجر الاجير الذي ذهب
بالفرس الى منزله ان كان لم ياخذ الفرس الاضاح عليه
وان اخذه ثم دفعه الي الاجير فان اشهد انه اخذه
ليده علي صاحبه وكان الاجير من في عياله لا ضمان
ايضاح ترك الاشهاد او اشهد كني الاجير لم يكن
في عياله ضمن واما الاجير فوضا من علي كل حال وهذا
الحق في حق الاجير مشكل اذا كان المشتاجر اشهد
علي انه اخذ ليردها علي المالك والا غير في عياله المشتاجر
وان

استأجر حاراً لينقل عليه الحطب من الكرم وكان ينتقل عليه الحطب وأوراقه كما يورق مثله فصدّم الحار على يبط وقع في النهر وهلك إن لم يبعث عليه في السوق بل ساق مثل ما يسوق الناس مثل ذلك الحار في ذلك الطريق فلا ضمان وإن كان بخلافه فهو ضمان كما في الذخيرة ولو حمل عليه الحطب إلى الحضر فصدّم الحار يبط فوقع في النهر فمطبت فإن كان يورق الحطب ساقاً غالباً لم يضمن وإن كان يعلم أنه ساقاً سلم ضمنه وكذا إذا ساقه على قنطرة ضيقة كما في العتائبة مستأجر الحار قبضه وأرسله في كرم مع برد عنه فسرق البردعة وألحق فيه البرد ومضات منه إن كان الكرم حصيناً بأن يكون له حائل رفيع لا يتبع بصل الماء وعلى الكرم ولده باب مغلقة فإن عدم واحد لم يكن حصيناً والبرد لا يضر مع البردعة لا يضمن البردعة والحار وإن كان حائل يضره مع البردعة ضمن قيمة الحار إلا البردعة وإن لم يكن حصيناً ويضره مع البردعة ضمن قيمتها وإن كان حائل لا يضره مع البردعة ضمن قيمة البردعة لا الحار ويضمن نقصان الحار إلى وقت الروا إلى الحار كافي الوجيز غصب الحار والمستأجر والمستأجر بقدر أن يأخذه منه بعد التبيين فلم يفعل حتى ضاع لم يضمن كما في التقنية وضمن المستأجر نزعاً وطبقة الحار إن الموضع قد أصروا بالبردي بزروع البرد ما نقص من الأرض لذلك الرطوبة أضر على الأرض من زرع البرد لا تستأجر أرضها فيها وكثرة الحاجة إلى سقيها فكانت فائدة البردعة اختل في الجنس فيجب عليه جميع النقصان بخلاف ما إذا استأجر حاراً به

لا ك

للكروب والخلج فأردف معه غيره أو زاد المحمول على قدر السحب حيث يجب عليه من الغنائم بحساب لا نزلها تلفت ما هو ما ذوت فيه وغيرها ذوت فيه فيجب عليه بقدر ما تقدي وهذا لأنه استوفى المشروط ويزاد فيجب عليه بسبب الزيادة الغنائم وهذا لا يمكن أن يجعل مستوفياً لمنفعة الأرض فيوزع الزعة الحنطة تتردد عليه لأن الجنس يختلف وإنما يقبض ذلك عند النجاشة والجنس الأدنى إن لم لو استأجر حاراً به ليجل عليها خضرة نخل عليها حديد أو ملجأ مثل وزنه يضمن كل القيمة لما قلناه وهو نظيره ولوجب لصاحب الأرض إن لم يدر أنه أبى المستأجر غاصب أي صار غاصباً بالحق لأنه استوفى المنفعة بالغصب ولا تجب الحرق به وإنما تجب بالاستئصال بقصد الحار أو بها لا يضمنها لأن المستأجر إن يكون الشيء الواحد ما ذوت فيه ونعيم ما ذوت فيه ولم يدر الاجتماع الغنائم والجرة نزيله لا يضمن استأجر أي من منافع الوقف وأرض البيت وما أعدها صاحبها للاستئصال فيضمن الأجرة أيضاً كما سبق قال في الخيل قلت ما ذكرها من عدم وجوب الأجرة وجوب ما نقص من الأرض مذهب المتقدمين من المشايخ وأما مذهب المتأخرين فيجب أجر النخل على الغاصب إذا كانت الأرض للوقف أو البيت أو أعدها صاحبها للاستئصال كما كان ونحوه قد كثر في الضمان بزروع الأخر نحو الرطوبة لأنه لو خالف المستأجر بالقل أي بزروع الأقل فزاد يضمن المستأجر ويجب الأجر لأنه لا يضمن به غاصباً حيث خالف الخير في حق الموضع ضمن الأجير الخي لم يدر بسبب غيباً لم يدر في الحال أنه قد أصروا المستأجر

المعنى قلنا لوطا ط القيص تصا ح الخا لا وصغه يجب عليه اجر
المثل ولا يجازى به المسمى وكذا اذا اخطا اي التوب الذي
اتي به المتاجر سراويل وقد كان الخياط امراي اموره رب
التوب بالقبايي بخياطته قبا او بخياطته قميصا ولو تزول
او القيص للثا اولى ليناسب قوله فيها ياتي فقتيل الدري
اي فان الحكم كذلك وهو التخيير في الاصح لوجود الاتفاق في أصل
المتقمة من حيث السترة ودفع الخرق البرز ولو وجود الموافقة
في نفس الخياطه فصا ر كما اذا دفع الي رجل ثوبا قاموه ان
يضرب له سبها من الدوا تبي تضرب له خلا فانه غير كذلك
هذا ومتقابل الاصح انه يضرب الخياط في خياطته سراويل
وينقطع حق المالك فلا خيار له في تقييد صاحب الدبر بالقبايي
اقتنا في اي بالنظر الى الاصح بانه لا فرق بين ما لو خاطه سراويل
او قبا فيثبت لصاحب الثوب الخيار في جميع ذلك والا فلا
مانع من حمل ما في الدبر من التقييد بالقبايي من الاحتراز عن
السر او بل نظر الى القول الآخر فلا ممانع في علم وضيق المتاجر
بمسبب ضعفه اصغر وقد كان امر رب التوب بان يبيعه
فاجر قيمته قوب بيبض اي على الهبة التي اتي به واذا
ضمنه لانه صار اصغر بصفه ولا سبيل الي رده ايضا بعد
صفه لتقدره بالصنع فكونه الخبر الوطى وان شا المالك للتوب
اخذواي التوب المصبوغ بالاصفر واخطاواي اعطى صاحب
التوب الصباغ قيمته ما زاد الصنع فيه ولا اجر له لو وقع الخا لته
منه ولو صبغ روبا لم يكن الصنع فاحشا لا يضمن الصباغ
ما نقص من قيمة التوب قال السيد احمد وله الاجر المسمى فيما يظهر

بمقصي يبيى امره ان يحيط له ثوبه قميصا فخطا له منه قبا
فيضمن الخياط في ذلك قيمة ثوبه واراد بالقبايي القوط
وهو الذي يلبسه الا تترك ملكا القيص وهو وطا ق
واحد وقال ظهير الدين القيص اذا قد من قبل كان قبا
طا ق وقبا طا ق اذا اخطا جابها كان قيصا وهو المراد
بالوطى لانه يستعمل استعمال القيص والقبايي ثبت له الخيار
وفي غيره لا يثبت له الخيار بل بقيمة الثبته حتما وقيل الخياط
يجوز على اطلاقه في الكل واطلاقه يدل على ذلك ووجهه ان
القبايي القيص متقاربان في المتقمة واخر اوصها واحد وهو
الكم والذيل والذريعي وعن ابي حنيفة انه لا خيار لرب التوب
في الكل بل بقيمة قيمة الثوب روبا الحسن عند ان القبا جنس
اخر غير جنس القيص فصا رغا فان كل وجه فيبقى غا ضبا
محضا ووجه الظاهر انه قيص من وجه لانه يمكنه سده
والانقعا به انتقا القيص فصل مرورا فقام من هذا الوجه
وهو مخالف من حيث التقطيع فيميل المستاجر الي ايها شا
فان سال الي الخلاف ضمنه قيمته وصا ر التوب للخياط وان
سال الي الوفاق كان له اي لصاحب التوب وهو المتاجر اخذ
القبايي وعلى المستاجر دفع اجر مثله لا يجازى به المسمى لان
صاحب التوب لم يرض بالمسمى الا متا بل لا بخياطته القيص
فاذا خالفه فاق رضاءه فلا يجب عليه المسمى والخياط لم يخط
بما فاجب عليه اجر مثله لا يجازى به المسمى لانه المتاجر لا
تتقوم الا بالعتد او بشهره وليس فيما زاد على المسمى عقد ولا
شبهه فلا تتقوم ولا يجب له هو حكم الاجارة الفاسدة ولهذا
المعنى

وان كان الصبح الردي فاحشا عندا اهل تته يعني الصباح فيه
 ثوب ابيض ان اتى به كذا كذا والا فليحسب المصة التي سلم
 بها حيث جزم اهل تلك المصحة انه فاحش خلاصة ورده
 هشام عن محمد بن فخير رفع الي رجل بشرا بغير له طلتا
 موصفا فاضرب له كونا قال ان شأه فخذ شل بشره وبشر
 الكون للعامل وان شأه فخذ اعطاه اجر مثل عمله لا يجاوز
 به ما سمي كافي البدائع ولو دفع الي حايك عنز لا يسجد
 في اربع فحاه كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 شأه كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 في مقدار المتبوض وان شأه فخذ الثوب واعطاه الاجر كذا
 في الزيادة لا يعطى بالزيادة سببا لانه سجد بغير امره وفي
 النقصان يعطيه اجر مثل ما جاء به ولا يزداد على المسمى بزيادة
 على حصته من المسمى وتفسير انه امر سجد في اربع وتكبره
 ثمان وعشرين واجاه به سبع في تلك وهو احدى وعشرون
 فالنقصان بالربع ينقص على المسمى ربعة فيجب اجر مثل
 ما جاء به ولا يزداد به على ثلاثة ارباع المسمى وان اختلفا في
 مقدار امره فالقول رب الثوب ويخير ان خالفه في الشرط
 كذا في الفتاوية فروع قال رجل بالانط بعد ما دفع اليه
 ثوبا اقطع طولها به فصل منه قميصا مثلا وكنت يكون طول
 القميص بحيث يصيب وعرضه قد سجد في ثوبه وكنت اقول
 كذا مثلا فخذ اشبار وكذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 الخياط بالثوب حال كونه فاقصاعا لان شرطه عليه فينظر
 ان كان النقصان قد راسح وعكوه فهو عكولانه ما لا يجمل
 بالثوب

بالثوب عادة وما يستباح فيه ولعل المراد بخو الاصبع الاقل
 من اصبع ثاقل وظاهره ان نقصان نحو الاصبع لو وقع في الطول
 والعرض والاعلام يعني جميعا ان ذلك ربما اخل بلباسه
 حيث يكون جسيما طويلا وانه تعالى علم وان كان النقصان
 اكثر من نحو اصبع فخذ لانه ما يجمل بالنقصان فيصير اتلا فاقال
 رجل اتق بثوب الخياط انظر الى هذا الثوب ان كانا في قميصا
 فاقطعه بدمر وحمله فقطعه ثم قال بعد قطعه اياه لا يكون لك
 ضئفه اي ضئف الخياط فخذ ذلك الثوب سليمان التميمي
 بخلاف ما قال صاحب الثوب للخياط انك يعني هذا الثوب
 قميصا فقال الخياط نعم فقال صاحب الثوب للخياط اقطعه
 بلان فان اوله ثم قطعه الخياط ثم قال الخياط بعد قطعه لا
 يكفيني لا يفيض والفرق بين الماسنتين هو ورود النالسية
 في اول الامر فقد يتردد في الصورة الاولى فاقطعه اي ان
 وجدته كفييني قميصا فاقطعه فلانه لم ياذن له بالقطع الا
 اذا راحده كفييني قميصا فلما اخبره انه كفييني وقطعه على
 ذلك فلما ذلك من الخياط غرر ووقع في عقد معاوضة رضى
 الماسنة الثانية لم يذكر النال فلما امره بجره ابا التمتع والكلام
 السات اخبره من الخياط لم يصاف محلا ولا يلزم به ضمان
 وفيه الذخيرة لوقال انظر الى هذا الثوب انك يعني قميصا فقال
 نعم فقال صاحب الثوب فاقطعه او قال اقطعه اذا فاقطعه
 اذا لا يكفيه لانه كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 اي بكر الخياط انه قال يعني انه نزل الخياط في مفارقة لم يرحل
 من تلك المفارقة التي خلت عن حصن ومكان يكون من

عدوا ورمط حتى فسد المال بسرقته من الموصي أو فسدت
مطرم من المال لو كان السرقة والطرأي أحدهما اكملها غالبا
 أي كل منهما في هذا الحل لأن الغالب كالمختص فكان متعديا
 بأهله وجلا في ما إذا لم يكن غالبا فإنه ما يتعسر الاختراع منه
 فلا يكون متعديا خلاصة وفي الأسباب أن استعان شخص
 برجل في السوق لبيع متاعه أي ولم يبين له أجره فطلب الشئ
 به منه أي من المستعين أجره فاعبره لعمادتهم أي لعماده أهل
 النسوق فإن كان يملكون بالاجر يجب أجره فخل وان كان مثله
 يعمل بلا أجر فلا يجب أجره ويؤسفنا وضع عليه السرا سرقة
 من المتأديرين بيع الأشياء فذلك عدوان محض ولا شيء
 لهم سوى أجر المثل كما في الظهيرية وكذا لو دخل شخص جلا
 آخر في خانقته ليعمل ذلك الرجل له أي لصاحب الخانق
 من نحو الصباغة أو الحدادة فإن كان يعتاد الاستعانة
 بمثله بلا أجر فلا أجر له ولا فله أجر المثل وفي الدرر دفع
 شخص عملا منه أي عبده أو دفع إليه لحايك مئة كذا السبله
 أي لكي يعلم المدفوع إليه ذلك الخلام أو الابن النجس شرط
 المولى أو الأب عليه أي على الاستاذ كذا بينهم من الدرر كل
 شهر كذا أي قدر معين من الدرهم في مقابلته انتفاع الاستاذ
 من خدمة الولد جائز أي وتبع الشرط ولو لم يشترط بل دفع
 الصداق أو الابن ليعمله النجس ولم يذكر شيئا آخر فحصل
 التعليم طلب كل من العلم وهو الاستاذ أجره على التعليم وطلب
 المولى من المعلم أجره من الأخر على استخدام الاستاذ لا غير
 عرف البلدة في ذلك العمل فإن كان الرزق يشهد بالاستاذ
 يحكم

يحكم بأجره مثل تعليم ذلك العمل وإن كان يشهد للمولى بأجره
 مثل الغلام على الاستاذ كما في الدرر وفيها أي الدرر استجر
 دابة إلى موضع كالموقف في زمانها استجر بها إلى موضع آخر
 عاد المستاجر إلى الموضع الأول الذي سماه للموجر تسببت
 الدابة ضمن المستاجر فقيمة الدابة مطلقا سواء استأجرها
 ذاهبا وجائيا أو ذاهبا فقط في الأصح كما في العارية فإنه لا
 يجزئ ضمان فيها بالنسبة إلى الوفاق وصحة ضمانه
 أيضا وهو قوليها واليه مرجع الامام كما في جمع الفتاوى ولعلها
 استأجر دابة إلى الحيرة في زهرها القارسية ثم عاد إلى الحيرة
 فطعنت ضمن كذا الماريتة لأنه لما جاوزها صار ضمانا
 ثم بالرد إلى الحيرة لم يرد لها إلى المالك ولا إلى يد قائم مقام المالك
 ودكر أنب سماعه في نواذره عن محمد هذا إذا استأجرها ذاهبا
 وجائيا يبرأ عن الضمان لأن العقد باق بعد النهاية إلى
 الحيرة والأصح أنه لا يبرأ بض عليه في اختلاف في زفر عن أبي
 حنيفة وابن يوسف لأن العقد وإن كان قائما كذا المستاجر
 يسكه فلم يكن الرد إلى يده كالرد إلى يد مالكه ولو كان ذلك المستاجر
 وفي الشافعي يبرأ المستاجر في قول أبي حنيفة الدول ثم يرجع قال
 لا يبرأ وهو قولها كما في الماريتة أه وتقول السد احمد أنه قبيل
 انما يضمن إذا استأجرها ذاهبا فقط لا ذاهبا وجائيا لأنه
 في الأول ينشئ العقد بالموصول إلى الأول فلا يصير بالمود
 صرودة إلى بيد المالك معني وفي الثاني يكون بمنزلة المودع
 إذا خالف في الود بجهة ثم عاد إلى الوفاق وصحة صاحب المالكاني
 دراهم وفيه أي في جمع الفتاوى وخوف المالك يري قال في ضا

٢١١

العلوم المكارى الذي يكرى دابته والمكارى الذي يكثر بها فخرج
 المكارى بالحل ولعلنا في بكرى المكارى المجلد الاول الذي خرج منه
 الاخر له لعدم حصول العقود عليه وبينه في ان يخرج على الاعادة
 لتحميل العقود عليه وكذلك الملاح اذا حمل الطعام الى الوضغ
 المسمى في العقد فخرت الرجح السفينة وردت بها الى مكان
 العقد فلا اجر للملاح ان لم يكن الذي اكثرى معه لان الحمل المكن
 مسمى اليه وان كان معه فعليه اكرالات الحمل صاعدا الى
 وان كان الملاح هو الذي رد السفينة اجبره على الاعادة الى
 الموضع المشرط وان كان الموضع الذي رجعت اليه السفينة لا
 يتقدر برب الطعام على القبض فيه فعلى الملاح ان يسلمه فخرج
 يتقدر برب الطعام على قبض فيه ويكون له اجر مثل ما سائر ان
 قال الذي اكثرى السفينة بعد ما ردتها الرجح لاحاجة في
 ان اكثرى غيرها فله ذلك رواه هشام كما في الذخيرة ولذا اكثرى
 بغلا الى موضع معلوم فركبه فلما سار بعض الطريق جمع به فزده
 الى موضع فعليه الاجر يتقدر ما سار فان قال الملاح خرج للقاضي
 مرصاحب البخل فليسلفني الى حيث استاجرته ولمد على الذئب
 شارطته عليه قال ان شئت الاخر فعل ذلك والاقيل للمستاجر
 استاجره الى ذلك المكان الذي بلغت ثم هو يتركك من عتة
 الى حيث استاجرته هكذا رواه هشام عن محمد بن قيس قال وعلى
 هذا السفينة كذا في الحطب ورفيد اي في مجمع القتاوي وقع رجل
 امر سحيا والظاهر ان التزول والتزول كذا في صباغ لم يصعب
 بكفاة قال المستاجر للصباغ لا تصعب ورده بضم الراء على صفة
 الاصري يستند به التحتية فلم يرد به ثم هلك ذلك الابيض
 قبل

قبل وقد ابي ما كذا لاضمان على الصباغ هذا اذا هلك من غير
 شك ثم لو وصفه هل يبرمه له الاجر الظاهر نعم حيث اختلف
 منه اتفاقا وتقول المؤجر لا تصعبه لا يقتضي ذلك كذا في له
 السيد احمد وفيه اي في مجمع القتاوي سئل نظير الذي عني استا
 رجلا ليمر ذلك الاجر لكان في مستاجره في الضيقة اي في البثا
 فلما خرج في عمارة الضيقة نزل المطر واقطع الجبر بسببه اي
 بسبب المطر عن المضي في العمل المعقود وعن صرف نفسه في عمل
 اخر فغير مستاجره ما لا يمنع المطر عنه هل له اي لانه الاجر
 الموصوف الاجر قال لا يجب له اجر لانه لم يأت بالمعقود عليه
 والمنع ليس من جهة المستاجر هذا اذا لم يستاجر به ميا ومدة
 او مشاهرة والافى لمعقود عليه تسليم نفسه في تلك المدة
 وعدم امتناعه عما يراد منه فيجب له الاجر وانه تعالى اعلم
 كفى صرح في البرازنية انه لو لم يعمل لمعقود غيره لا يلزم الاجر
 استاجر رجل دابة ليعمل كذا اي مقدرا معين من شيء معين
 كسرو من يدعى ضمت الدابة فجعلها المستاجر دونه اي اقلها مسمى
 كنصف كرفلو فخرجت عن المضي فتركها وضاعت اثنى القاصي
 بعدم الضمان بل انزبه هل المستكري الرجوع حصته اي يتقدر
 ما لم يعملها من الاجرة التي عملها للمؤجر قال لا يرجع بكي منه
 لانه اي المستكري رضى بذلك والمؤجر لم يمنعه عن تحمل ما
 شرط استاجرته في نفسه الجبر ان من الحظ لتوهين البثا
 وتكون الى القاضي بالتضرر منه وهم القاصي بعد التحسين في
 التخصيص منه كفا للضرر عنه عن جبرانه هل تستقط حصته
 المنع قال لا ما يرجع على بابا المفضول اي القاصي وغيره حسا

الذي لم يوجره فإنه يكون ما انتفع على النبي اذ لم في الدنيا
وهو موجه لا نه انتقها باذنه فيصير كما هو الموجه هو الذي
انتقها بنفسه وانما يرجع على الشريك في الطاحونة اذا كان
الانتفاع والمرية باذنه او باقر القاضى فان القاضى والاباير
بالمرقة فان لم يفعل باذن الشريك بالانتفاع والمرية لم يرجع
على شريكه بنصيبه كما في جوار الفتاوى استاجر ربحي لطحن
الحنطة وطحن به ما شغل الحنطة او دونها ضرب الا يصير مخاانا
وان فوجها صار مخاانا صبا كما في الوجيز قال رضي الله عنه
عن طاحونة بين رجلين اثلثا فان ارج صاحب الثلثين
نصيبه فتصرف المستاجر في الكل فاراد صاحب الثلث ان يلخذ
نصيبه من المستاجر ليس له ذلك لانه غاصب في نصيب الشريك
الذي لم يوجره منه وكان له ان يعمد من الانتفاع لان اجارة
المشاع لا يصح وان حكم حكم من حكم المسلمين بصحة ذلك
في كمال المستجر ان ينتفع بها يومين ويترك الانتفاع بها
في يوم حتى ينتفع بها صاحب الثلث ولصاحب الثلث ان
يقول انا اعطيت الباب في اليوم الذي هو نصيبى لان ذلك مالا
بضربا بطاحونة ولو كان ملكا ان الطاحونة حرام وقد اجبر
احدها بنصيبه وحكم الحاكم بصحة الاجارة لم يكن لصاحب
الثلاث ان يفلت باب الحام في اليوم الذي هو نصيبه
لان ذلك يضر بالحام ولا يضر بالطاحونة وكفى ينبغي ان يشترط
فينتفع صاحب الثلثين بالحام شهرين والآخر بفلفته بالشر
او غيرها ليا اكثر من الشريك يستقط الحام عن الانتفاع
فان المدة القليلة تنضرب بالحام فلا يترك احد صاحبها يضر به

من الطحن المراد والله تعالى اعلم ان مجال بينه وبين الطريق
فقد يقد رعليها او تحمل الدابة من الطاحونة ويبيع من التدوير
فسرع في استيجار الرحي قال محمد في الاصل اذا استاجر الرجل
رحي بالبيت الذي هو فيه واستأجرها بشرط ان يهرس
طحن فيها طحينا بنشلا بين درهما في الشهر فربح عشرين هل
تطيب له الزيادة فهذا على وجهين اما ان اصلح شيئا ينفع
به في الدهرى بان كوي نهريها او ثقب الحجر لم يصلح فان
كان لم يصلح فان كان يلي الطحن بنفسه تطيب له الزيادة
فاما اذا كان رب الطحان هو الذي يلي الطحن بنفسه فانه
لا تطيب له الزيادة وان كان اصلح شيئا فانه تطيب له ولو
لم يمل الطحن بنفسه كما في المحيط اذا استاجر موصفا على نهري
ليبنى عليه بنا ويختد عليه رحي ما على ان الحجرارة والمتاع
والحديد والبنا من عند المتاجر فهو جائز فان قطع ما النهري
فلم يطلحن ولم ينسخ الاجارة فالاجر لازم له كما في المبسوط اذا
خاف رب الرحي ان يقطع الما فينسخ الاجارة فكثر البيت
والجرحين والمتاع خاصة فهو جائز فان قطع الما يكون عذر ولا يذكر
لو شرط ان لا يخياره مني انقطع الما لا يكون لهذا الشرط عذر
كما في المحيط وفي فتاوى النسفي سئل عن استاجر طاحونة على
ان ما سمي من الاجر ايام جريه الما وانقطع الما ايضا قال هذا
شرط فاستخلف في مقتضى الشرع اذا اجر لا يجب حال انقطع
الما فيفسد كذا في حواشي الفتاوى طاحونة اجرام بين رجلين
استاجر نصيب كل واحد منهما رجل ثم انتف احد المتاجرين
في صورة الحام باذن موجه فارد ان يرجع ما انتف على الاك
الذي

له اكسب ويصير غاصبا لارضه فتعتبر فيه احكام الغصب
 فيضمن ما انتقص من ارضه كغاصب الارض وكفى لا يضمن
 المالك في الذخيرة ركب المتاجر في الطاحونة حجر او حديد
 او شي اخر ثم انتقصت المدة واراد ان ياخذ ما له فيها اث
 يامر المخرج على ان يرفع من الغلة يرجع ويكون له وان سلا
 امره ياخذ غير الركب كما في الوجيز استاجر رجل حمارا ستة اشهر
 الحمار مدة هل يجب على المتاجر كل الاجر قال اما يجب بقدر
 ما كان المتاجر مستغفرا به لعدم حملات الانتفاع به في مدة
 الفرق ولو استاجر حمارا فوجده خرا با فله ان يفسخ وفي المدة
 التي مضت ان كان اصل المتعة حاصلة يجب الاجر بقدر
 ما قضى ولو استاجر حمارا و دخل الاجر مع بعض اصدقاؤه الحمار
 فانه لا يجب عليه الاجرة لانه يستورده يعني المقود عليه وهو
 مستغفرا الحمار في المدة ولا يستقطب شي من الاجرة فانه ليس
 بملوم كما في جواهر الفتاوى وفي مجموع النور ان استاجر حمارا
 ببدل ملوم على ان عليه الدخرا لجره بانه وانقطا عنه فهذا
 الشرط مخالف مقتضى العقد فيفسد كما في الخلاصة رجل استاجر
 حمارا ستة باجرة ملومة وصار الحمار عقالا لا يحصل منه الفلانة
 قدر الاجرة واراد ان يرد الحمار قال ان لم يبل الحمار مئة فلان
 يرد الحمار كما في جواهر الفتاوى ولو استاجر حمارا شهر افعل به
 من الشهر الثاني فلان اجره عليه في الشهر الثاني وروي عن
 اصحابنا ان عليه اجر الشهر الثاني بالثمن في وهكذا روي في
 المار وحكي عن الكرخي ومحمد بن سليمان انها لا تؤفتان بين
 الوديعتين وقال من قال لا يجب الاجر محمول على ما روي

كما في جواهر الفتاوى واذا استاجر رجل رجلي من رجلين وبنا
 من اخر وبغير اذن اخر فاستاجر الكل سقعة واحدة كل واحد باجر
 معلوم فاجر واحدك فهو جائر كما في المحيط وان كان لرجل بيت
 على نهرو وقد كان فيه رحي ما قد هبت وجا اخر رحي اخر
 ومناعهما فنصبها في البيت واستركا على ان يتقلا من
 الناس الخطة والشعير فيطناه فاكاه نوبينها نصان
 نهو جائر وما يتقلا وطناه فاجر به بغيرها نصان وليس
 تفرج ولان لبيت اجرة ولو اجر الرحي باجر معلوم على طاهر
 معلوم كان الاجر كله لصاحب الرحي ولصاحب البيت جائر
 بيته ونفسه على صاحب الرجا اذا كان قد عمل في ذلك قال
 ولا جائر به نصف اجر مثل اجر الرحي في قول ابي يوسف
 كما في المسوط قال واذا كان لرجل بيت نهرو رحي وما عاها
 فانكسر الحجر الاعلى فيما رجل فنصف ملانه حجر لغيره صاحب
 وجعل يطين للناس باجر معلوم ويتقبل الطعام بالاحد
 فهو شريك في ذلك ولا اجر عليه ولو كان وضع الحجر الاعلى في
 صاحبه على ان اكسب بغيرها نصان وعلى ان يبلد وانفسها
 فميت اجر الحجر الاعلى كان جميع الاجر لصاحب الحجر الاعلى وان
 تقبل كل واحد منهم نوبينهم كما في المحيط ما حوته مشتركة
 هرصتها بين رجلين والطاحونة للاحد هو خاصة يعمي
 الاجر احرار من رجل باجرة معلومة فالذي ليس له حق في
 الطاحونة بطلت نصيبه الاجرة قال له ذلك كما في جواهر
 الفتاوى ولو اوف رجل بهي على نهرو بيتا لنصيب فيه رحي غير
 اذن صاحبه الرحي ثم تقبل الخطة منوطه واكتسب سالا كان

استاجر جامين شهورا سماة كل شهر كذا فانهم بعد
 احدثها قبل قبضها فله ان يترك الباقي وان انهدم بعد
 قبضها فالباقي له لا زهر حصته من الاجر كما في المبسوط ولو
 استاجر الرجل جاما شهرا معلومة باجر معلوم فهو جائز ان
 كان جاما للرجال وجاما للنساء وقد حدها جميعا الا انه
 سمى في الاجارة جاما فانقباض ان لا تحوز هذه الاجارة
 وفي الاستحسان تجوز قال مشايخنا هذا اذا كان باب
 الجامين واحد او الدهليز واحد اما اذا كان لكل واحد منهم
 باب على حدة لا يجوز العقد حتى يسميها كما في المحيط استاجر
 جاما بحدوده قد خلى في العقد ثوابه من غير ترك الحقوق
 مخو بهما ورسيل ما الجام وموضع سرقينه لا نه لا يتفق به
 بدونه وعما رفته علي صاحب الجام من الماروح وعما رفته
 ورسيل ما له وبيعه وقدره ولو شرط له هذه الاشياء على
 المستاجر عشرة دراهم في كل شهر صحته مع الاخر ولا ذنب
 له ان ينقذها عليه جاز وهو الحيلة ويكون هو نائبا عنه
 وفي الانفاق كما امر رب الدانة المستاجر ان ينفق على ولاته
 ببعض الاجرة يجوز استحسانا او يقول تركتك اجر شهرين
 لمرفة الجام يجوز ولو قال انتقت في مومته كذا لم يصدق
 الا حجة او يخلف رب الجام على العلم كما في الفتاوية واذا اراد
 المستاجر ان يقبل قوله في ذلك من غير حجة فالحيلة ان
 يدفع المشقة اليه الخ ثم يدفعها رب الجام اليه بامره
 بانفاقها في مومته الجام فيكون امينا وجيلة اخري لا
 الحجة من المستاجر ان يجعل المقدار المومته لا حتى يكون

ط

لم يعد الاستقلال فاما اذا كان معدا للاستقلال فانه يجب
 الاجر كما في محيط السرخسي رجل استاجر جاما سنة بغير قيد
 واستاجر القدر من غيره فانكسرت القدر فلم يعمل في الجام شهر
 فلصاحب الجام اجره لانه يسلم الجام اليه كما التزمه بعقد الاجارة
 والاستاجر متحكم من الانتفاع به ان استاجر قدرا اخر فعليه
 الاخر لرب الجام بخلاف ما اذا كانت القدر لرب الجام فانكسرت
 فان هناك المستاجر لا يتحكم من الانتفاع كما استحقه
 بعقد الاجارة ما لم يصلح رب الجام قدومه ولا اجر لصاحب
 القدر من حين انكسرت لزوال تمكنه من الانتفاع بالقدر
 ولا ضمان عليه في ذلك سواء انكسرت في عمله او من غير
 عمله المعتاد كما في المبسوط دخل بدائق علي ان يغيره صاحب
 الجام او يفسد علي ان يقتل فهو فاسد قيا سا واجاز استحقاقا
 للفرق والتفاضل كما في محيط السرخسي ولو استاجر جاما
 سنة بكذا فلم يسلم اليه المستاجر شهرين ثم سلم في الباقي
 ولرب المستاجر فانه يجبر علي قبضه كما في المحيط ولو استاجر
 جاما واحدا فانهدم منه بيت قبل القبض او بعده فانه
 يترك كما في المبسوط رجل استاجر جاما سنة ثم اذ الاجر اجر
 في اثنائها سنة من اخر فانه لا تنفع الاجارة حتي ياخذ
 المستاجر بعد انتقضا المدة فانه يصلح امنا فانه المقد الي
 زمان ولم يات بعد كما في جواهر الفتاوي استاجر جاما عبدا
 ليقوم على الجام فانهدم الجام بعد قبضها فله ترك العبد
 وان هلك العبد فليس له ترك الجام وان كان استاجره
 لا ليقوم عليه لم يكن له تركه كما في محيط السرخسي واذا

الرواية انه لا يستقط من الاجر شيء بانهدام بيت منها
 ارجا بط بخلاف ما اذا شغل الخو جريتا منها فان سقط
 بحسابه لان الفوات بفعل الخو جريتا فان سقط
 بالتا ول فان ه العلادة عبد البر وخالف فعل ما في قوله
 العارة وقوله امر فاعل والمفعول محذوف تقديره المصاب
 بعين لوان تقعا على ان رب الامر قد امر بالجارة والصرف فيها
 ليحاسبه من الاجر ولا تقعا على حصول البناء لكن اختلف
 في مقدار التقعة يقدم على بنا المفعول فيها اي في هذه
 المسألة قوله اي قول رب الدار لانه منكر للزيادة قالوهذا
 اذا اشكل الحال بان اختلف فيه اهل تلك الصناعة اما اذا
 اجتمعوا على قول احدهم وقالوا يذهب من التقعة في مثل
 هذا البناء فيقول احدهم فانما نقول قوله ولا يلبثت الى قولها
 فخير به وشمله في الترخائية والزيادة وافتي به الوصل والجملة
 في تصديقه ان يجعل من الجرة قدرا ويضيقه الخو جريتا
 بانفاقه فيكون القول له لانه امين كما نظمه في الحمية لانه
 يقبل قول المرو لانه مدعي فلو يهتف على الزيادة فيلحق
 بهينة المستاجر المرو كما في خزائن الاكل قلت وضاده رجوع
 بما ثبت وفي نسخة بما يثبت على الخو جريتا الامر قال السيد
 احمد لا ارتباط لهذا بحسالة النظم لانها منقولة عن
 الخزائن وفيها انه امره ليجسمه من الاجر وانما هذا من ربط
 بعبارة التقنية التي نقلها العلادة من عبد ونفسه وفي التقنية
 وقم لبحر الادعية الفخاري ثم قال المستاجر اذا امر بن الدار عماره
 باذن الامر يرجع بانفق وان لم يشترط الرجوع مريحا وانك

القول قول العدل فيما ينفق لان العدل امين كذا في الخط
 ولم يرد لاجل تبنيها وينفقها على الخا مرقا المتأخر فيها
 اليه وكذا به رب الخا فان اقر العدل بقبضها بركي المتأخر
 وان كان العدل كقبيله بالاجر كان مثل المتأخر غير موثوق
 ولا يصدق كما في المبسوط وان فسد بئر المالا محاسب
 الخا م على ترج جميع الما ولكن لمسا جرت المسخ كما في
 القتامة وعلف الخا وربما هه عند مضي المدة للمسا ج
 ويومر بالتقل ولما نكرا المتأخر كون الرواد من فعلة والقول
 له كما في محيط السرخي وفي اجارة الخا م نقل الرواد و
 السريقين وتغريغ موضع الفاذ تكون على المتأخر سوا كان
 المسيل فلا ههلا ومستقفا فان شرط ذلك على الاجر في
 الاجارة فسدت الاجارة وان شرط على المتأخر جاز
 الاجارة والشرط كما في الخا مية ولو شرط عليه رب الخا م كل
 شهر عشر طلاعات فالاجارة فاسدة كما في المبسوط ولو
 امتلا البالوعة من جرة المتأخر فعلى الاجر ثمة فله كما في
 محيط السرخي وفي الوهبانية ويستقط الاجر جميعه عن
 المتأخر في وقت العارة اي مدة بقائها ان انهدم جميع
 الدار مثل ما بالانصب صفة مصدر محذوف اي سقوطا
 مما تال للسقوط الما ين فيما لو انهدم بتشد يد الدار اي
 في انهدام بعض الدار كما يهدم بجزر بتقدير الزا على الدار
 المهله اي يعلم قدر المنهدم بالجزر وهو الخو جريتا والتقدير
 فيقدر يستقط من الاجر بحسب ما حيث انهدم البعض
 وبقي البعض منتفعا به وهذا خلاف في ظاهر الرواية فظاهر
 الرواية

بالاجارة الاولى ان اعيدت كالما ت اوانت اواحسن والا فخير كما
 قدما ه عن الشيخ الرضوي في سكني عرضتها مع خراب كلها
 لا يجب الاجر قاله ابن التختة وقد جزم بذلك السرخصي
 في محيطه قلت تبنا للشر بن لادي وفي فيه اي في الحكم
 بنجر الاجر مطلقا نظرا وذلك لان المستاجر ما زال يتنعم
 بملك المخرج والانتفاع بملك الغير بل لا باحة منه ولا تبدل
 عالم بايت في الشرع نظيره ولعله اريد الاجر المسمى بيني لا
 اجر مسمى له بكني العرضة اما اجرة المثل اي مثل تلك
 المهرضة او لزوم حصته المهرضة من اجر الدار كلها فلا مانع
 من لزومها قسما له وسيجي في فسحها اي في باب فسح
 الاجارة ما يفيدوه وهو قوله وفي التبئين لو انتقم ما الرحي
 والبيت عما ينتفع به لغير الطحن ففقيه من الاجرة بحصة لبقا
 المصنوع عليه فاذا استوفاه لزومه حصته اهر ويفيده ايضا
 كلام الهندية فقد ذكر فيها وان انهدم الدار كلها فلا تسخ
 من غير حضرة رب الدار كئني الاجارة لا تنتسخ لان الانتفاع
 بالمهرضة ممكن واليه ذهب خواهر زاده كئني سقط الاجر عنه
 فسح اوله يشيخ كذا في الصوري فظاهروا ان في المسألة خلافا
 وعلى قوله من اوجب الاجرة انما اوجيها للمهرضة لا لمالك
 الا فتنازع وهذا يشير الى انه يجب لها حصته من الاجر فيسه
 استاجر حراما وشرط المستاجر حط اجرة شهرين للمطلقة ثم
 المعين قال في القاموس سقط بقي بل يعمل والا سم المطلقة والهم
 يعني اجراما سنة على ان يحط اجرة شهرين للتفطيل اي
 فاسدة لانه اشتراط ما لا يقتضيه العقد فان شرط المتاجر

القيم اهر يعني الا في تنوير وبالوعة عمرها المستاجر باذات
 المخرج فلا بد لجواز الرجوع على المخرج من شرط الرجوع عليه
 لان التجارة لا صلاح ملكه وصيانة داره عن الاختلال
 بخلاف التنوير والبالوعة فان القصور منها منع المستاجر
 هكذا نقله في التقنية عن نجم الائمة وعن قاضيان فما ذكره
 الفاي صريحه لا منافاه ولو خرب الدار المستاجر حرق ما سكنها
 المستاجر كلها بحيث لم يبق لها انتفاع سقط كل الاخر وكان
 للمستاجر ان ينسخ عند غيبة المخرج وفي حضرة ولا ينسخ
 الاجارة ما لم ينسخ فلا يلزمه الاجرة مع عدم انفسا خرابها ولو
 استوفى المنافع مع العيب يلزمه جميع البدل ولو انهدم بعضها
 كما يط او يبيت منها فانه لا تنتسخ الاجارة ب اي خراب بعضها
 ومعنى عدم انفساخ الاجارة في هذه وما قبلها انه لو عمرها
 المالك لزومه تسليمها للمستاجر وليس للمالك ان يوجرها على
 غيره وليس للمستاجر الامتناع منها ان ينافها على البينة
 الاولى او خير منها وان دونها ينبغي ان يخير رحمتي السلام
 ينسخها المستاجر كلرب بعضها بحضرة المخرج ولا يملك المستاجر
 فسحها في غيبة مخرج وفيه التتية استاجر اذ انهدم
 بعضها والاجر غائب او مترضى لا يحضر مجلس القاضي لا ينسخ
 ويغيب عنه القاضي وكذا فيفسخه وانما لم يفسخ في غيبته
 لان هذا بمنزلة المود بالعبث هو الاصح انما ربه ان يفسخ
 خالف في المسألة فقال تنتسخ الاجارة بخراب كلها اي بعضها
 من غير فسح منها واذ ابين الدار المارة بطلها او بعضها
 قبل فسح منها الاخبار له اي للمستاجر في سكنها ولو عمرها
 بالاجارة

حطه قدر المصلحة اي على ان يحط عنه الاجرة مقدار كان
 مسطلا بملصقين مدة سبع نزل زينة وقال الحوي في حاشية
 الانباه وهذا كما ذكرنا في الجامع الصغير اذ اشترى زينة
 على ان يحط لاجل الرق خمسون رطلد فهو فاسد ولو قال
 علي ان يحط عنه وزيت الرق فهو جائز وانما كان ذلك
 لاجل التماس اهل اجرة السجين بكسر السين المهملة اللان
 الذي يجني فيه واجرة السجان جيت لان يتفق الزمان
 ويمسهم عن الخروج بغير امر القاضي او الولي في زمانه يجب
 ان تكون على رب الدين لانه محبوس لاجله ولم يتركوا
 بين كون المديون مما طلد او لا فقلت الفتاوى هذا اذا
 كان ملوكا فلو مبنيان بيت المال او مبلد فلا اجر من
 فروع متعلقة بالاجارة مما لا غنا للفقير عن ربحها
 لو كانت الاجرة سجنه تجب اذا مضى اليوم ول واحد وان
 نقتت الاجارة بمدة قتبني الموجر لاجر حط عنه الاجرة
 قدر المستوفى من التفتة ورد الباقي الي المستاجر كما في الوجيز
 ولو عجل الاجرة الي رب الدار لم يجز الاستدراج ولو كانت
 الاجرة عينيا فاعارها او ردها الي رب الدار فهو كما تعجل
 ولا يجز الاجرة باستراط التجبيل في الاجارة المضافة وتلك
 بالتجبل كما في الفتاوية وفي فتاوي آهوا قال لا يخرج اجل هذا
 دن الخالي باب العرج محله فاذا هي خرصل تجب الاجرة قال
 لا عند ابي يوسف وعند محمد كذلك ان علم انه خر ولا فله الاجر
 امام له اجرة او ارضي فزرعها ولم يحصدها ولم يدرى الزرع
 ولم يأخذ من الاجر شيئا حتى مات فوريته ان يطبقوا ذلك

من

من المتولي بقدر ما التزم لهم كما في الترخانية ولو استاجر حليا
 بزيب بعمره عشرة ايام وقبض الحلي ولم يدين الزين
 قال يلزم الاجر كما في محيط السرخي وعن ابي يوسف في
 ملاد رهشام قال سالت محمدا رجلا اشترى كلبا بغير كربة
 الي مكة فخذ في اهله من غير عذر ولم يركبه فلا اجر له لعدم
 التمكن من استيفاء النعمة في ملكه الاستيفاء وهو مضام
 للمحل ان اصابه شي وكذا الواثاق ايضا ليلبس الي مكة
 وكذا الواثاق المحمل بشر ابرك كبري مكة كما في الذخيرة وفي
 الاجارة الفاسدة يشترط حقيقة استيفاء النعمة لوجوب
 الاجر وبعد ما وجد الاستيفاء حقيقة انما تجب الاجرة اذا وجد
 التسليم الي المستاجر من جهة الدار با االم يوجد التسليم
 لاجب الاجر بيا نه فيما ذكر في المسرجا اشترى من الخربدا
 فلم يقبضه حتي اجرة من البايع شيوا لانت الاجارة بالطلبة
 وان استعمله البايع يحكم الاجارة بالملزومه الاجر كما في المحيط
 وسئل علي بن احمد عن امثري من اشجرة قايمه تتركها في
 موضعها خمس سنين فاذ ادت الثمرة في تلك المدة ثم اراد
 ان يتعلمها فقال صاحب الارض ادع الي اجرة هذه المدة هل
 له ذلك فقال له في تلك المدة كما في الترخانية من الاستاجر
 قبضا للبسه وبذهب الي مكان في فلسطين في منزله ولم يذهب
 الي ذلك المكان قال الفقيه ابو بكر البجلي لاجر عليه لانه مخالف
 ضامن قال الفقيه ابو الميث عتق عليه الاجر ولا يكون مخالف
 لاجل الاجر مقابل بالبس لانه لا يملكه قال القاضي في الدين ان
 كان البس النوب في بيته مثل الترخانية في ذلك المكان في المغرب

بالشوب اود وند فالجربا كماله القنينة ابو الليث والافكا
 قال ابو بكر كذا في الكبرى القضا اذا تكران يكون عنده
 ثوب هذا الرجل ثم اقره قد قره قبل المحجود قال له الاجران
 قصر بعد المحجود لاجر لك في خزنة القنينة وفي الصياغ ان
 صنع قبل المحجود فالاجر لاجر وان صنع بعد المحجود فزب الثوب
 بالخيارات شأ أخذ الثوب واعطاه مازاد الصيغ فيه وان
 شأ ترى الثوب وضمنه قيمة ثوب ابيض وفي انساب اذ
 نسخ قبل المحجود لاجر لاجر وبعد المحجود الثوب للناس عليه
 غزل مثله كما في الخلاصة ولو استاجر دابة ثم انكر في نصف
 الطريق فقال ابو يوسف يلزمه الاجر قبل الانكسار ولا يلزمه
 بعد الانكسار وقال محمد لا يستقط عند الاجر لانه ليس للموخر
 ان ياخذ منه الدابة في نصف الطريق فيبقي في يده حكم الآخرة
 كما في عيط السرخسي ولو استاجر عبدا سنة وتبقت فلما مضى
 نصف السنة محمد الاجارة وادعاه لنفسه وقيمة العبد
 يوم المحجود افان لمضت السنة وقيمة العبد ثم مات العبد
 في يد المستاجر وقيمة الف روي هنتام عن محمد ان عليه
 الاجر ويضمن قيمة العبد بعد سنته كما في الظهيرية قال هشام
 سالت محمد ابيع الاجير والضمان قال محمد لم يجز
 فسر هنتام ذلك فقال الاجر واجب لا يستقاله العبد في السنة
 والضمان واجب بعد مضي السنة لانه بعد مضي السنة وجب
 عليه رد العبد على المالك ولم يرد فوجب الضمان فان اختلف
 سبب وجوبها واختلف الزمان فكيف يظهر الاجتماع على
 قياس قول ابي يوسف ينبغي ان يلزمه الاجر قبل الانكسار

ويستقط الاجر عنه بعد الانكسار كما في المحيط اذا استأجر الرجل
 من اخر طاريا بدين كان المستأجر على الاجر مجوز وكذلك لو
 استأجر عبدا بدين كان للمستأجر على الاجر مجوز فان نسخ
 الاجارة فاداد المستأجر ان يجس المستأجر بالدين السابقت
 كان له ذلك كما في المحيط استأجر دارا من مدبره وقاف بعض
 الدار بالاجر فاذا انقضت المدة ليس له ان يجس الدار بما بقي
 من دينه ولو سكنها بعد مضي المدة لاجر عليه فيها سكن
 بعد مضي المدة كما في الكبرى اذا اجراه وعمل الاجرة ولم يسلم
 الي المستأجر حتى مات الاجر وانسخ العقد لا يكون للمستأجر
 ولاية الحبس ليسقط في الاجرة المحجلة كما في التتريانية وسياتي
 في نسخ الاجارة انقضت مدة الاجارة والحال ان رتب
 الدار غايبا روي هذا قيد انقضاء القنينة والتقصود انه سكن
 بعض المدة باستيجار فسكن المستأجر بعد ذلك اي بمضت
 انقضاء المدة التي سكنها باستيجار سنة لا يلزمه الكرا لانه
 السنة لا نه اي ان كان لم يسكنها في السنة الاخرى بعد
 انقضاء المدة على وجه الاجارة وفي القنينة استأجر هاشمة
 بالجر معلوم فسكنها ثم سكنها سنة اخري ودفع الاجر ليس
 له ان يبتر هذا الاجر قال رخم والتخريج على الاصول ينبغي
 ان تكون له ولاية الاسترداد اذا لم تكن الدار معدة للاجارة
 اهو ولذا قال في خزنة الفتاوى استأجر دارا شهر فسكن
 شهرين لاجر عليه في الشهر الثاني هذا جواب الكتاب وروي
 عن اصحابنا يجب وعلى الكرخي ومحمد بن سلمة انها يرفقات
 بين الروايتين بين المعد فلا يستفاد لا وغير المعد لا يستفاد

وغير المعد للاستقلال من غير تفصيل بين الدار والحمام والارض
 قال المصدر ان شهيد يديه يعني اه وكذلك لو انقضت المدة الفرض
 بينهما والحال ان المتاجر غائب وكانت الدار المستأجرة في يده
 امراته اي زوجة المتاجر والمراد انه سكن فيه المتاجر اهله
 فليس للمخرج اخرجهم منه لما سياتي للتم ان المرأة ليست
 بخم ولا يملك المخرج سلطان زوجة لان المرأة لم تستقل
 بالجرة وهذا فيما لو لم يكن مال بيتهم او معروف او معد للا
 كالوسكن الرجل في دار رجل ابتداء من غير عقد فان كانت
 الدار معد للاستقلال يجب الاجرة وان لم يكن معد للاستقلال
 لا يجب الاجرة الا اذا اتقناه صاحبه الدار بالاجر وسكن بعد
 ما اتقناه لان سكناه ح يكون رضا بالجرة ولو اوفى للمعد
 للاستقلال انما يجب الاجرة على الساكن اذا سكن على وجه
 الاجارة عرف ذلك منه بطريق الدلالة اما اذا سكن بتأويل
 عقد او تأويل ملك كبيت او نفوت بين رجلين سكنه احدهما
 فيه لا يجب الاجرة على الساكن وان كان ذلك معد للاستقلال
 كما في المحيط فان نزل فيه رجل فانه يكون باجر ولا يصدق انه
 سكن بغير اجرة كما قال محمد بن سلمة وابو نصر ابن سلام ويأخذ
 الفقيه ابو بكر والفقيه ابو الليث قال في الدين القنوي على انه
 سكن باجر الا اذا عرف خلافا بقرينة فخوان يكون الساكن
 معروفا بالظلم والغصب او كان صاحب جيش يعلم منه انه لا
 يستأجر سكنا كما في المفترقات حواشيت مستغلة سكن واحد
 فوجد نفوت منها قال محمد بن سلمة لا يجب اجرة المثل وان ادعى
 الغصب لا يصدق اذا كانت مقرا بالملك للمالك وان ادعى

الملك

الملك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه وكذا لو دخل الحمام
 وادعى الدخول غصبا لا يسمح كما في الوجيز وان كان المستقل
 لصغير ينظر الي اجرة المثل والى ضمان التقصان فانيها كان
 انظر للصغير يجب مقصرة بعلى فيها القصارون رجل فيها
 اجار يواجرها منهم فعمل بها تنصا ولم يشارط صاحبها اجار
 بشي فان لم يكن معروفا عند من ان من شاع على غيرها وادي
 اجرا فلا اجر عليه اذا عمل بلا اذن رب الاجار ولو كان معروفا
 عند من ان من شاع على غيرها وادي اجرا فليس له الاجرة ثم ان
 كانت اجرة معروفة يجب ذلك والا فاجر مثل كافي الكبرى
 اجرة كل شهر كذا اي يقدر معين فلكل من المخرج والمتاجر
 الفسخ للعقد عند تمام الشهر لانها المقعد الصحيح ولو قال
 فسخت راس الشهر ينسخ اذا اهل الشهر بلد شهرته ولو
 قدم اجرة شهرين او ثلاثة وقضى الاجرة لا يكون الواحد
 منها الفسخ في قدر المحل اجرة ثم ان الفسخ انما يكون بخبر
 من صاحبه فلو كان بغير محضه لا يصح عند المأمور ومحمد
 وقبل لا يصح في قولهم جميعا كما سياتي في الباب الا ان
 شاعه فتالي فلو غاب المتاجر قبل تمام الشهر وترك زوجته
 يعني اهله من كالموت متاعه فيها لم يكن للاجر اي مخرج
 الدار الفسخ اي فسخ الاجارة مع المرأة لا يشترط حضرته
 الاخر ولا انها اي المرأة ليست بجمع والحكمة للمخرج حيث
 المستاجر وترك اهله فيها وخاف مضى المدة قبل مجيئ اجار
 اي ان يوجرها المخرج لاخر قبل تمام الشهر بان يقول اجرتك
 يا فلان واري هذه في الشهر الا في فتكوت اجارة مضى

فاذا تم الشهر المضروب بين المؤجر والمأجر الغائب يستسخ
 الاجارة الاولى التي كانت بينهم وبين الغائب فتتخذ الاجا
 الثانية قال في السراج لو اجر وارء شهر وهو المحرم ثم جرها
 من اخر شهر صغره العقد في المحرم فانه يسلم الدار والا صلح
 المحرم فاذا استلحق سلمها الي الذي استاجر فيه صغره فتخرج
 علي بنا المنقول المارة كرها حيث تمت مدة الاجارة الاولى
 وتسلم الدار للتأجير اي للمأجر انما في خاتمة والله سبحانه
 وتعالى اعلم وفي المحط رجل تكلري منزلا كل شهر بدينارهم
 معلومة فطلقت المتكري المارة فخرج من المصروف ذهب
 زهل لصاحب المنزل سبيل علي المارة قال الاوليس لصاحب
 الدار ان يخرج المارة من النخل حتي الهلاك فان جال الهلاك
 والزواج غائب هل لصاحب الدار ان يفسخ الاجارة ويخرج
 المارة من الدار يجب ان تكون المساة لتعلي الخلاف علي
 قول ابي حنيفة ومحمد ليس له ذلك علي قول ابي يوسف
 له ذلك اه فخرج في افتقار الاجارة بغير لفظ وفي الحكم
 بيتا الاجارة وانفعا دهما مع وجود ما يبا فيها وسأبل
 اخر تتعلق بالاجارة ما لا يستغني الفقيه عن من جعلتها
 قال في الاصل لو سكن الدار بمضى المدّة ثم جدها وقال
 هو ملكي او قال غصبتها او قال عاريت وهي ليست بمنقولة
 ثم اقيمت عليه البيعة فلا جرم عليه من حين جدها في قول
 ابي يوسف لا نه غاصب وعند محمد يشتت الاجر لانه ثبت
 ان الدار كانت في يده باجر ولو كان ملكا ان الدار اية او عين
 اخر والمسا دجها لانه لو عد علي المتأجر بعد انقضاء

المدّة ويضمن لو هلك قبل الرد لا نه غاصب بوجه وان ضي
 وارث الاخر ان يكون علي الاجارة او طلب منه الاجر
 يجب الاجر والقول قول من يريد بقا الاجارة من الورثة
 او انهما كانا في الترخاينة ولو غاب المستاجر بعد السنة ولم
 يسلم المتأجر الي الاجر فله ان يتخذ فيها مفتاحا اخر ولو جرح
 من غيره بغير اذات الحاكم كان في القنية وفي فتاوى اهلوسيل
 القاضي بدين الدين اعطي المتأجر هذا الترخية فاجرة المدّة
 التي كانت في يدي الغير علي من يجب قال لا تجب علي المتأجر
 لانه دخل في ضمانه لما رهنه واذا وجب الضمان عند الهلاك
 لا يجب الاجر وان سلم اليه سليما ولو اخذها منه بغير
 يجب الاجر لانه ولا يتيه الاسترداد كان في الترخاينة
 وان استاجر ليركب شهر افا عطاءه غيره فركبه فهو ضمان ولا
 اجر عليه وان استاجر كانا ينتقل عليه خنطة شهر افران
 وحنطته وخنطة غيره سواء والجواز لك ذلك في المسوط
 ولو استاجر غلاما شهر بمضرة في الخياطة فاستغله في
 الدين ليلينه بضرّة فعطى في ذلك ضمن وان لم يعط
 في ذلك حتي رده الي الخياطة فعطى فيها فلا ضمان
 ولا يشبه هذا ما اذا استاجر وابته الي ملكا معلوم فجاوز
 ذلك المالك كان في الذخيرة نزع بيع ثلثة حصص وها
 ثم استاجر واحد من الثلاثة حار من رجل لينقل عليه
 الحصا يد فقبض المتأجر الحار فعد الي شركه لينقل عليه
 الحصا يد فعطى الحار عند الاستغفل وكان المعتا ذيبا بيه
 ان استاجر احدهما الحار والبقر ويستغله هو وشركه لا يعين



وان استأجر الفاس ولم يبيع المستعمل هو اولاً ثم دفع الاجر
 ضمن كافي الخانية استأجر فاس القصاب فاخذه منه العود
 بالجابنة ولم يخلطه بدهر حتى ضاع لم يضمن كافي القننة
 استأجر من رجل مر وجعله في الطريق ثم صرف وجهه عن الطريق
 ودعا جبر له ولم يبرح عن مكانه ذلك ثم نظر الى المرقا اذا قد
 ذهب به قال ان كان تخول وجبر لم يطل حتى لا يسمى به مضمناً
 لمر لا ضمان عليه والقول في ذلك قوله مع يمينه ان كذبه الاجر
 وان طال التقاينة فهو متضمن كافي المحيط واذا استأجر من رجله
 في الطريق ثم اعرض عنه نسرق ان طال الاعراض ضمن وان
 لم يطل الاعراض لا يضمن كافي المنقط باب
 الاجارة اثنا عشرة لما ذكرنا من ما يجوز من الاجارة
 يكون خلدنا فيها من الحيث والفاسد ناسب ان يبين الاجارة
 الفاسدة بعد ذلك كافي بعض الشروح وفي بعضها لما فرغ
 من بيان احكام الاجارة الصحيحة شرع في بيان احكام
 الفاسدة وقدم الصحيحة لانها موجودة باصلها ووصفها
 فكانت اولي بالتقديم من الاجارة الفاسدة التي هي موجودة
 باصلها ودون وصفها ولان الاصل في عقود اهل الاستدلال
 الصحة فكانت اولي بالتقديم جوب الفاسدة من العقود
 بها من العادات فان الفاسد والبطالات فيها احدى ولعله
 في غير الجرملة بدليل انه يضمن في فاسدها والباطل لا يوجد
 له تكليف يضمن فيه جبره حتى ما كان مشروطاً باصله
 دون وصفه وهو معرض عليه من المالكات وابتنى بطر
 لا يقتضيه العقد حتى لو خلد عنه كان صحيحاً والباطل ليس

المتأجر كافي خزانة المفتين استأجر ثياباً ليرت به الحل وكان
 في عموه عيب ولم يعلم به المتأجر ثم رت به وانكسر ان كانت
 يوزن مثل ذلك الحل مثل ذلك الثياب بذلك العيب لا يضمن
 والا يضمن وهذا اذا لم يعلم الاخر المتأجر بذلك العيب اما اذا
 علم فقد اذنت له بان يوزن به القدر الذي يوزن فيه وفي
 ذلك العيب فاذا اوزن ذلك القدر لا يجب الضمان كما
 في الوجيز قال في الدين ربه يضمن كذا في الكبري وفي بيع الشيء
 استأجر قدراً فلما انقضت مدة الاجارة ردها اليه الا ان كان ذلك
 في الطريق لا يضمن وان لم يردوها ضمن كافي الهادية رجل استأجر
 قدراً فلما فرغ حمله على الخار وذهب به الى بيت صاحبه فزلق
 رجل الحمار فانكسر لا يضمن ان كان حماراً يظن ذلك وان كان
 لا يطبق يضمن كافي خزانة الفتاوى استأجر قدراً للطبخ
 فاخذه ليخرج الى الدكان فانزلق رجله فانكسر يضمن
 كالحال اذا انزلق وقيل ينبغي ان لا يضمن كافي استأجر ثوباً
 ليس يتقوى من لبسه قبل وهو الصحيح وكذا في سائر
 القصص لا يضمن ان سقطت حال الانتفاع بها كافي الفينة
 رجل استأجر فاساً ودفعه الى الاجير ليكسر الحطب لانه ذهب
 به الاجير ولا يرد يدين ذهب ان استأجر الاجير ولا
 يضمن لانه استأجر ليدفع اليه وعليه انقلب يضمن والمختار
 انه لا يضمن مطلقاً كافي الخلد مستقلاً اصح انه اذا استأجر
 الفاس او لاهل لا يختلف فيه الناس لا يضمن الا ان يكون
 الاجير معروفاً بالخيانة وان استأجر الفاس لما يختلف فيه
 الناس فان استأجر ليعمل هو بنفسه ضمن بالرفع الي غيره
 وان

لا يرد على المسمى اهل ولو اخر ابن الكمال قوله اذا كان المسمى في
 عن قوله لا يرد على المسمى لئلا ما فيه من الخيانة بخلاف الثاني
 وهو انما قال انه لا اجر فيه بالاستعمال خالف وظاهره ولو
 بعد الاستغلا له لانه انما يجب الاجر فيه اذا لم يستعمل بتاويل
 عقد او سكك كما سلف وهنا استعمله بتاويل عقد باطلا بجز
 وينبغي وجوبه في الوقف ومال اليتيم لان ما ذكره من استراط
 عدم الاستعمال بتاويل انما هو في المد لا يستغلا له كما في حق
 النصب وفي الزانية والسكنى بتاويل سكك او عقد لا يمنع من
 اجر النثل وقيل في دار اليتيم كالوقف ثم ذكره سكنى في جوانب
 مستغلة لا يلزم الاجر بان يوصف المالك عليه ثم قال ولو
 اذا سكن بعد فسخ الاجارة بتاويل ان له حق الحبس حتى
 يستوفي الاجرة المحجلة عليه الاجرة اذا كان معه الاستغلا
 في المختار وكذا في الوقف في المختاراه وقد صرحوا انه لو
 داروا سكنها ثم ظهر انها وقف او لبيتهم لزمه اجر النثل ببيان
 لما لها كالحري الوقف وهو المتمد ولا شك ان المانع في
 الاجارة الفاسدة بالقبض اي بتبعض المعنى الموجه
 بخلاف البيع الفاسد فان البيع بملك ميب بالقبض كما
 صرح به لانه لا يطيب للكتري الكل الطعام ليس
 القوب ويطي الامنة بخلاف فاسد الاجارة ولما ذكره مع الا
 عند ليرج عليه بقوله حتى لو قبض اي العبي الموجه لان
 قبض المتفعة غير متصور الا ان قبض العين تمام قبض
 المتفعة وذلك انما يتاتي في العقد الصحيح ضرورة اتامة سببي
 القبض الفاسد غير محققة لان المتفعة بعد ومدة عقد

مشروعا اصلا لا باصله ولا بوصفه لانه حيث فسد الاصل
 فسد الوصف لتبعية وتأبطل لان استاجر بميتة او دم او
 استاجر ليقيم ليقيم او شاة لتبعية عنده او فخلد ليرة ولو استاجر
 رجلا ليخت له صنما او يخرقه له نقصا وبعوا قال امير المكارم سلم
 ان قتلت ذاك فلك ماية فتنتله فانه لا شيء له حربي وحكم الاول
 وهو اتفاقا سد وجوب اجر النثل المراد بالاجر النثل اجر شخص ما تاله
 في ذلك العمل مثلا ولا اعتبار فيه لزومات الاستعجار كما في وقف
 الظهيرية ولما كان الاستعجار من جنس الدواهم والدنانير لامن
 جسر المسمى ان كان غيرهما ولو اختلف اجر النثل بين الناس
 فالوسط قال في المنع وهل تطيب الاجرة في الاجارة الفاسدة
 بالقبض فيخلف في فعلى قول المالك الكفني لا تطيب وعن الحلواني
 تطيب وهو الصحيح وان كان السبب حراما بخلاف البيع الفاسد
 حيث يطيب الثمن لانه بدل العيني والاجارة بدل المتفعة
 فانقرا هكذا نص ط وقال شمس الامية الحلواني يطيب ان
 كان اجر النثل كذا في الصبر فيه اياه وعمل اعتبار اجر النثل على الاطلا
 اذا لم يكن مسمى اما اذا وجدت تسمية فلا يزداد اجر النثل على
 المسمى بالاشتمال لكونه المسمى معلوما ابن كمال ولا يخفى
 ان هذا الحكم فيما اذا فسدت الاجارة ووجبه اجر النثل ولم يزد
 فيه على المسمى كما سياتي في كلام المصم وقد قيد به انتم كلامه
 هناك فتذكره هنا من النخل لانه اراد بيان مطلق الفاسد وهو
 وجوب اجر النثل بالاستعمال سواء كان المسمى معلوما او مجهولا
 وبعبارة ابن الكمال الشرط بفسدها المراد بشرط فساد البيع
 وفيها اجر النثل بعيني اذا كانت المسمى معلوما كما يعلم من قوله

انا فانا فلا يتصور قضاها حقيقة ولا حكما لان الحكم انا يكون
 بالمتد الصحيح ضرورة اتمام صحته ولم يوجد رجمي الثاني
 ليس له اي للاستأجر ان يوجرها لدم الملك فلا يتحقق من تلك
 ما لم يملك وهذا احد قولين صحيحين وعلي قول من اجاز له
 الاجارة اجاز للدول ان يتقضى الثانية وباخذ الدلالة
 المحم وفي الهداية انفسا قد يكون بها لتقدر العمل بان لا يبين
 محل العمل وقد يكون بها لتقدر المنفعة بان لا يبين اللذة
 وقد يكون بها لتد البذل وقد يكون بشرط فاسد مخالف لمقتضى
 المتد فالنفس يجب فيه اجر المثل بالناسا بل وفي الباطل لا
 يجب الاجر والعين غير مضغوطة في بد المستاجر سوا كانت صحيحة
 او فاسدة او باطله كذا في المتأنيدها رواجها المستاجر
 فاسد او يجب اجر المثل على المستاجر الاول لا نه بعد به مستفاد
 ولا نه مسلط على المنفعة من الملك ولا يكون بفعل باليسر له
 فعليه فحاصبا حتى لا تجيب عليه الاجرة وظاهر إطلاق التمسك
 بوجود اجر المثل انه لا فرق بين ان يكون المسمى معلوما
 او مجهولا فيحتاج للفرق بين استيناف المنفعة بنفسه فانه
 لا يجاوز المسمى عند وجوده وبين استيناف الغير المنفعة
 باسمه فلا بد من مراعاة اجر المثل بالناسا بل في راجع راسا
 المستاجر الثاني اذا سمي بينهما اجر هل يجب المسمى نظر الشرعية
 وهو الظاهر واجر المثل لتزيتها على فاسد مجردا فانه السيد
 احد وفي جامع الفصولين دفع بيتا في رجل يسكنه ويرمه
 ولا اجر له فاجره هذه اخر اجارة فاسدة فخر بن سكتي
 الثاني يكون الثاني بمنزلة الماص وقيل لا يملك اجارة

صحة

صحة لن لو اجر يستحق الاجر فاصب وقيل يملكها بعد قضاها
 كشر فاسد البيع جائز وهو الصحيح اهـ وللادلة في المخرج
 الاول وهو المالك نقض الاجارة الثانية لفساد العقد الاول
 وهذا بخلاف البيع الناسا في المشتري يملك بالتبضع
 ببيع اياه بخر صريحا للخلاصة على ان البيع لا يبيح بالذبح
 بخلاف الاجارة ولذا الواجبه المشتري فاسد بملك البائع
 المتد ولا يبيحه فتلقت حق المستاجر لان الاجارة تنسخ
 بالاعتذار كما سياتي مع ان في سالت البيع قد اجر المشتري ما
 ملكه بالتبضع وفي سالت الاجارة الفاسدة قد باع ما لم يملك
 لان المنافع لم تقضى حقيقة الا بعد الاستيناف وح لا يملك
 تملكها وفي العقد الصحيح جعلت مقبوضة بتبضع التبع
 للضرورة والضرورة في الفاسدة فلم يملك البائع فسخه بعد
 فذلك وضالما لم يملك المستاجر المنافع لم يمتنع فسخ الاجارة
 الاول لما سياتي عن حاله الا تباه ان اجارة المستاجر
 فاسد اجارة غير لازمة وتكلمه جملة من باب عقد الفسخ
 فليجرب في الدشاه المستاجر فاسد لو اجر صحيحا ان يبيح اذا
 قبضها باجر اجارة صحيحة جائز قيل لا والجدوا في المخرج
 فقال في الخبرات استاجر امر اجارة فاسدة وقبضها ثم جرها
 من غير اجارة صحيحة جائز وهو الصحيح وللادلة ان يتقضى
 الاجارة الثانية ويأخذ الدلالة لو باع بيتا فاسدا ينسخ
 المشتري اجره فله ان يتقضى الاجارة وكذا هذا بخلاف البيع
 لان الاجارة تنسخ بالاعتذار والبيع لا ومثله في المخرج
 والهداية والخللاصة اهـ وقال الخليل الرطبي في جاسية على البيع

السرخسي استاجرا على انما ان ثابته فائته فلا جرح له
فسدت الاجارة كما في القدصة ولذا قال فكل ما يكل
شرط افسد البيع ما تفرق باب البيع الفاسد التي ليست
من مقتضى العقد يفسد هاهنا اي الاجارة فهو تفرق على
محدوف وكذا ان تقول ان الاجارة نوع من البيع اذهبي
بيع المنافع فلذا تقصد بالشروط الخالفه الاثري ان الاجارة
تقال اي تقبل الاقالة والنسخ فيفسد هاهنا شرط لا يتيقن
العقد كما لبيع وهذا لان المنافع بالعقد تكون لها قيمة تبين
به ما لا تستبر الاجارة بالمعاوضة المالبة دون ما سواها
من النكاح والخلع والصلح عن دم العمد وانشائها وقد ضبط
الشيخ ابو الحسن الكرخي في مختصره الشروط الفسدة لها
تقال اذا كان ما وقع عليه عقد الاجارة مجهولا في نفسه او
في اجرة او في مدة الاجارة او في العمل المستاجر عليه في الاجارة
فاسدة وكل جهالة تدخل في البيع فتفسد من جهة الجهالة
فكذلك هي في الاجارة اه وقد انشا الرثم الي بعض الشروط
الفسدة فقال بجوابها لجور كما لو قال اجر ترك دارني هذه
او ابيتي هذه تستغل شهر بديرهم وفي المحيط ولو تكلمت
من وجعل ابلد مسماة بغير عيبتها من كونها في مكة فلا اجارة
جائزة قال الشيخ الامام خور زاده ليس تفسير المسألة انه
استاجر ابلد بغير عيبتها لان استجرا ابلد بغير عيبتها لا يجوز
لجهالة المعقود عليه بل تفسيرها ان يتقبل المكاري الخ لانيتمو
له المستكري اخلص الى مكة فكذلك يكون المعقود عليه
الحل في ذمة المكاري فانه معلوم والدليل له الحل وجها لا لابل

ل

بعد ذكر عبارة الاشباه وهو مخالف للاصح الذي هنا ومبناه
على انه لا يمكن المنافع فيها او يملك واقول من طالع كتبهم
علم ان في المسألة اختلاف فيصحح وفتا وقد صرح في الترخاينة
بما صحح صاحب النفاية فتقدم عند قال وفي السراجية وبه افي
ظهري الدين المورغينا في فقد اختلف الفقهاء عن طهر الدين
المورغينا في فتاها هو وسيجي في اخر الاجارة متنا وبتذكر
ان شائسه تعالى غمته ما كلفني ويسمي والله المستعان ففسد
الاجارة بالشروط المخالفه لمقتضى العقد لانها بمنزلة
البيع ومن ذلك ما لو شرط على الاجير الخاص حكم ضمان ما
تلف بفعله او بغير فعله او على الاجير المشترك ضمان ما تلف
بغير فعله علي قول ابي جرح اها اذا شرط لا يتيقن العقد
كما لو شرط على الاجير المشترك ضمان ما تلف بفعله لا يفسد
العقد كما في جوهرية النيرة ولو استاجر تاجر خاير بابل شهر
بخمسة دراهم على ان يعمه ويحسب ما انفقه من الاجرة فمرو
ومات المورج فالاجارة فاسدة من الاصل وعلى المستاجر
اجر الحانوت بالتمام بلغ والمستاجر النفقة واجر مثله في قيامه
في عمارته لان شرط العماره على المتاجر يفسد العقد وهما
يحفظ دفع داره لاخر يسكنها ويبرمها ولا اجر عليه فبرمها
عمارية وليست باجارة لانه لم يشترط الاجر والمهمة نفقة
على الدار ونفقة المستجار على المستجير كذا قال الطرطوشي
في شرح منظومة اكثر جرح قال اجر ترك هذه الدار كل شهر
بدرهم على ان اذهب كل اجر شهر ومضات اوقال على ان لا
اجر عليك لشهر ومضات قال الاجارة فاسدة كما في محيط
السرخسي

فاسد لها لثة الحقود عليه كما في المحيط ومنه لو تكلأ في رجل
بيتا شهر بيشرة دراهم على ان ان سكتة يوما ثم خرج عليه
عشرة دراهم كانت الاجارة فاسدة كما في المحيط ايضا اوجها
عمل كما جرتك تنسى بكذا اليوم على ان ابني لك الدار واقطع
لك ثمار الدار اشجار وكثرت ثمارها المخرج طعام عذو وعلف دابة وفي
محيط السرخسي ولو استاجر عبد اشهر بكذا اعلى ان يكون
طعامه على الستاجر او دابة على ان يكون علفها على المستاجر
ذكر في الكتاب ان لا يجوز رلفظ المسوط وكل اجارة فيها
مرق او علف فهي فاسدة الا في استيجار النظر بطعامها
وكسوتها الكثر قال الفقيه ابو الليث في الدابة ناخذ بقول
المتقدمين اي وهو العلف وما العلف فانه لا ياكل من مال
المتاجر عداة كما في الظهيرية والحانية يعني فيصح اشتراط
طعام العبد قال السبكي اقول فرق بين الكل من مال
المتاجر بل لا شرط بشرط فليتامل اه ثم ظاهرا كلام
انه لو تصور في الدابة يجوز لك والحيلة ان يبيد في الاجرة
قد رلفظ ثم يحمله وبها بصرته اليها ولو خاف ان لا يصدق
فيه فالحيلة ان يجعله الى المالك ثم يهدمها انما تكسها ويصوره
بالانفاق فيصير امينا بغير رتبة لمخمسها وكثرت مروت دابة
ومعها رصها لعله اراد ما يخذ ظلم من ارباب الدور وفيه مثل
بعض البلدان وصح في الهندية رجل تكلأ في رجل دارا
كل شهر بيشرة على ان يتركها هو بنفسه واهل على ان يتركها
الدار ويريم ما كان فيها من خراب ويغطي اجرام سرا ويأمنها
من نارية من جهة السلطان وغيره فالاجارة فاسدة قالوا

لا تجوز فساد الاجارة كما في الخطاط والنصار وما اشته
ذلك قال الصدر الشهيد ونحن نفتي بالجواز كما ذكر في كتابنا
وتفسيرك ما قلنا وصار ذلك مقبولا ولو لم يكن غرضك
لا يجوز اه وسئل شمس الدين عن رجل دفع الي
طبيب جارية مريضة وقال عالجها ما لك فافرد من قيمتها
بسبب الصحة والزينة لك ففعل الطبيب ذلك وبرئت
الجارية فللطبيب على المالك اجر مثل المالك وتغن الادوية
والنفقة وليس له سوى ذلك شيء كذا في المحيط ولو دفع
جارية مريضة الى طبيب وقال عالجها فان برئت فزاد من
قيمتها بالصحة بيننا فما لهما حتى صحى له اجر المثل وقدر
ما انفق في الادوية والطعام والكسوة ولا يملك حصرها
لاستيفاء اجر المثل كما في الذخيرة او جرة الاجرة كما لو قال
اجر لك هذه الدابة بمثل ما تستاجرها الناس به او عمل
ما تكلأ به اصحابه ان لم تكن ما تكلأ به اصحابه مثل
هذه الدابة معلوما بل مختلفا فسد ولو كان معلوما فان
كان عشرة لا يزيد ولا ينقص وعلم ذلك جازا لانه كانت
مختلفا لان اجر مثل هذه الدابة يختلف باختلاف الاحوال
قد يكون عشرة او اقل او اكثر بل هو في نظر المجانبين
كما في الوجيز ولو تكلأ في دابة الى نيلها وعلى ابنه ان يلغ عليها
فله ما يرضى من الاجر فسدت لجربها لانه البدل وكلما استاجر
بكذا وعلم صاحب الدابة فان قال رضا في عشرة في الايراد
على عشرين وينقص عن عشرين كما في المحيط او جرة الاجرة
كما لو تكلأ في دابة على انه يتركب الدمبر يركب هو مع هذا

هكذا فهو شرط مخالف للعقد لانه شرط تنويع منفقته
 الى رب الارض بعد انتهاء العقد وقال بعضهم تفسير
 ان يكرها مرتين تحريرها فان كان تفسيره هكذا فالنار
 يختص بديارهم لان في ديارهم يخرج الارض ريعا تاما كما كان
 مرة وكذا في ديارهم فيكون هذا الشرط في مثل هذا الوضع
 شرطا لا يقتضي العقد ولا حدها فيه منفعة وهو رب الارض
 لان منفعة الكراب تبقى بعد مدة الاجارة فيوجب فساد
 العقد حتى لو كانت لا تبقى لا يفسد العقد فاما اذا كانت
 الارض في بلدة يحتاج الى تكرار الكراب فان شرط التنشئة
 لا يفسد العقد وكذلك اذا شرط عليه ان يسير قنصلها فان كان
 السريتين من عند المستاجر فقد شرط عليه شيئا هو ما كان
 لكانت منفعة تبقى الى العام الثاني يفسد العقد وان كانت
 لا تبقى منفعة الى العام القابل لا يفسد العقد كما في المحيط
 وكذا خروجه زاده اذا شرط على المستاجر ان يروه ككره يكره
 في مدة الاجارة فالعقد فاسد وهو الصحيح اما اذا شرط ان
 يروه ككره يكره يكره لان في مدة الاجارة بل يفسد العقد على
 وجهين ان قال اجرته كذلك او بان تكرهها بعد انقضاء مدة
 الاجارة فهو صحيح وان كانت يتراما قال في الكتاب وان قال اجر
 كذلك ان تكرهها بعد انقضاء المدة لا يصح فان اطلقت الكراب
 اطلالها ليس في الى ما بعد انقضاء المدة فيجوز ان يفسد العقد
 ظاهرا وباتزا ويستفيدنا هذه التقا صلب من جهة وهي صحيحة
 وبه يغني كذا في الصريح واذا شرط ككره لانها رعي الشا جر
 يفسد العقد ومنه شيئا من فرق بين الجداول والافهاس

وهذا الجواب صحيح في العارة والغايب لان العارة على رب
 الدار وانها مجهولة في نفسها فصار هو بهذا الشرط شرطا
 لنفسه شيئا مجهولا فانما اجر الحارس فهو على الساكن فلا يكون
 بهذا الشرط شرطا لنفسه شيئا مجهولا فلا يفسد العقد
 وان لم يسكنها فلا اجر عليه وان سكنها فلا اجر شرطا بالغا
 بل لا يجره وزنه المسمى المعلوم والا صل العقد اذا فسد من كون
 المسمى كله معلوما لمحي اخرج جبر اجر المثل ولا يزداد على المحي
 حتى ان المسمى اذا كان خمسة واجرا المثل عشرة يجب خمسة
 لا غير وانما يفسد العقد كما ان المسمى او لا نهضه المسمى يجب
 اجر المثل بالغاما بل حتى اذا كانت المسمى خمسة واجرا المثل عشرة
 يجب عشرة وكذلك اذا كانت بعضه مجهولا وبعضه معلوما كما في
 مسالة المرونة والثابتية يجب اجر المثل بالغاما بل هذا هو
 الكلام في طرق الزيادة على المسمى واما الكلام في طرف
 التقصات عن المسمى فتقول اذا كان المسمى كله معلوم
 الفدور فسد العقد بسبب اخرج من الاسباب يتفق عن
 المسمى حتى انما اذا كانت اجر المثل خمسة والمسمى عشرة يجب
 خمسة واذا كان المسمى بعضه مجهولا وبعضه معلوما لا يتفق
 عن الفدور للمعلوم حتى ان في مسالة الثابتية والمرونة اذا
 كانت اجر المثل خمسة يجب عشرة وهو الفدور للمعلوم من المسمى
 كذا في المحيط وفيه ايض قال محمد في الجامع الصغير جازي
 ارضا بدارهم على ان يكرها ويترعها فهذا جازي وان شرط
 عليه ان يشترها او يسير قنصلها فهو فاسد واختلفوا في تفسير
 التنشئة قال بعضهم ان يروه ككره وان كان تفسيره

فقال اشتراط كبري الحد ولا يصحح والاول اصح كذا في الحيط
وقال الا تقامى والشرط التي تقصد هالكا اشتراط تطيبي
الدار وموتها او تطيبي باب عليها واد خال جذع في سقمها
علي المتاجر كذا لك اشتراط كبري النهر في الارض واضرب
مسا علىها او حفر بغير غيرها وسقمها كذا لك اشتراط ارد
الارض مكرتبة كذا لك يقصد الاجارة لانه جعل هذه الاعمال
من جملة الاجرة وانما اجرة لغير معلومة وجرها لغيره بعض الاجر
توجب جهالة الباقي تقصد به الاجارة اه وقال ابو السعود
ومن هنا يعلم ان ما تقارن في المثلث من ان صاحب الرتبة
اذا اجرها لغيره يشترط على المتاجر جميع اللوازم والكلف
لا كبري وخدم العسكرة واسيد ذلك مقصد للاجارة لانه
يلزم كون الاجرة جمولية وهي حادثة الغنوي وقال في الخبر
بعد ما نقل عن الخلاصة انه لو استاجر دارا على ان يجرها ويطي
تقريبها تقصد فعمل بهذا ان ما يقع في زمانها فاجارة ارض
الوقت باجرة معلومة على ان الثاوم وكل هذا لما شفع على المتاجر
او على ان كبري على المتاجر فاسد كما لا يخفى اه وقال المغيرة
ان اجرة المثلث في الوقت يجب بالثاوم بالغ ونقل ابو السعود حتى
ان ما راى الصبي كالوقت واذا ما لم يجز في جواز الرمية
من المتاجر ان يحمل المتاجر له قدر الرمية ويدفعه الى المجرم
المجرم يدفعه الى المتاجر ويأبوه بالانفاق فيقتل بديان
او يحمل مقدارها في يد عدل ولو اختلف المجرم والمتاجر في
الرمية فالقول قول رب الدار لان المجرم ينكر فيكون القول
قوله الا ان يعين المتاجر بمسئلة على ما ادعي كما لو ادعي الانبا
صفيحة

صفيحة وكثير شرط عشر او خراج على المتاجر بان قال ان عليك
خراجا ولا اجر عليك كما في التنازلية واشترط اجرا سمي
الخراج فان ذلك يقصد الاجارة ايضا قال الحموي لان الاجر
يحمل لادن الاجر قد يربد ويقص فهو نظير ما تاجر به واد
باجرة معلومة وموتها وذلك لا يجوز لان الرمية جمولية تقصير
الاجرة جمولية ولا تخرج الارض على ما لك فاذا اشترط ما لك
الخراج على المتاجر صار في التقدير كما نذ قال للمتاجر ترك اثني
سنة كذا ادريها على ان تختار عني للسultan بالخراج الذي على
في هذه السنة ولو قال ذلك لا تقع الاجارة لانه عقد اجارة
شرط فيه حوالته بين فيفسد عقد الاجارة والحيلة ان يربد
في الاجرة بقدر الخراج فتجوز الاجارة لانها وقعت باجر معلوم
وقيد ما تقدم في الرمية اي من ان الاجر والمتاجر اذا اختلفا
في اداء الخراج فقال المتاجر ادب خراجها وكذا به الاجر واختلفا
في مقدار المودعي فالقول للاجر ولا يقصد المتاجر فيها ادعي
لان المتاجر ضيق غير ما يجر فهو بهذا ابو زيد براءة منه على ضمان
الاجرة والاجر منكرك لانه مستغنى فلان القول قوله والحيلة في ان
يكون مصدقا في ندادوي الخراج بغير بينة ان يدفع المتاجر
الي رب الارض جميع كرا الارض سجد ثم يدفعه الى رب الارض قدس
الخراج الي المتاجر ويحكمه ان يرد عنه الي ولادة الخراج
فيستعير ميبا مصدقا بلبينة كسائر الامانة هو وفي الصبي
ان اشتراط الخراج انما يقصد الاجارة فيها اذا كانت خراج
او على ارض صلحية تختلف خراجها اما اذا كانت خراج وطبيعة
فيكون الخراج والاجر المسهي واحدا والصحيح انه لا يجوز التقيد

سنة

كذا اليوم فلداجر عليه فسد كله وعليه اجر مثل ما كبر وكذا
ان اشترط عليه ان يروه بلا عيب او شرط عليه ضمانات
العين لو هلك او قبيح ولا يجوز واذا اشترط على الشئ ان يدخل
في البناء اعد اذن البائت نفسه او شرط على التخيلا ان يخطط
قباه ويطلنه او يحسنه من عنده ولو فعل يجب اجر المثل في حجة
الالبائت واللفظ والبطانة وهذا بخلاف ان ادان في الجلد
كما في القتا بية وان تلاري دابة الى بغداد على انطان نزع
اهه تعالى من بغداد شيئا او من فلان شيئا اعطاه نصف ذلك
فهذا فاسد وعليه اجر مثلها فيما يركب وان تالاه الى بغداد
على انه ان بلغت بغداد فلداجر عشرة دراهم والا فلا شيء له
فالاجارة فاسدة وعليه اجر مثلها بقدر ما سأل عليها كما في التسو
وان جعل الداران يوفون له ستة اويوما فالاجارة فاسدة
وعليه اجر مثل الداران سكنها ولا اجر له في الاذان والامانة
كما في السوط ولو استاجر عبد اشهر اعلى انه ان مرض او مرض
المستاجر يعمل من الشهر الثاني بقدره فقصو سدا كما في محيط
السخني فسودع في الاجارة على احد الشرطين او على الشر
او كثر وقد ذكر الماتني واثنا عشر بعضها في باب ضمانات الاخير
فتنبه الاصل ان الاجارة اذا وقعت على احد الشرطين وكسب
لحل واحد اجر معلوما بان قال اجر تكتب هذه الدار خمسة اوف
هذه الاخرى بمسرة او كان هذا القول في حان تريب او عيب
او سب فتيقن بغيره فيقول اني يقول في واسط كذا والي
كوفه كذا فذلك كله جائز عند علمائنا وكذا ان خبره بيع
ثلثة اشيا وان ذكر اربعة اشيا لم يجز استدلالا بالبيع الا

طين

ط

مطلقاته يعني اه وقال السيد احمد وجعل الفساد في ضربي
الاشياء على قول الامام لان الخارج على المخرج عنده اه
وقال القتال ولما اشترط لم ارحدا ذكره غير ان ارج فليراجع
اه فليست وقع في الذخيرة لو كانت ارضاع عشرة فاجرتها وشرط
الستر على المستاجر جائز في قول ابي يوسف ومحمد وعلي قول
ابي حنيفة لا يجوز اه او كشرط موروثة ود العيني التي لها اجر
فان لم يكن لها اجر وموروثة جائز كما في القتا بية وفي حان
مسئل عن استاجر مروجلا شهرا ليطبخ العصير واشترط رده على
المستاجر فسد العقد وان لم يشترط فعله اجر شهر فسد في نصف
الشهر لو في اخره وفي القتا بية فاذا مضى الشهر فلا اجر عليه
وان بقي مدة ولو قال استاجرتك منك كل يوم تكتبها فاذا فرغ من
علمه سقط الاجر عنده رده على المالك او لا فان افرغ في نصف
اليوم يجب تمام اجر اليوم كما اذا فرغ في نصف الشهر كما في حان
القتاوي استاجر حبا وكيرا فاقطع لدا المواجه لم يردوها على صحيح
فلي عليه كل يوم درهم فتبصرها وقد انكسرت فالاجارة في حان
فاسدة وفي كبريات جائزة يعني اذا سمي لكبريات اجرة ونحوها
كذلك فتجب في كبريات حصنة ما سمي الي وقت كسره وفي الحباب
يجب اجر المثل كما في كبريات قال القاضي في الدين الفتوي على
انه لا تقسدا لاجارة في كبريات الا اذا علم ان لها حدا موروثة
تجري الحان كسرها فيها وكذا لو لم يسم اجرة الحباب واجرة الكبريات
فالعقد فاسد وان لم يكن لكبريات حمل وموروثة كما في الترخا بية
اشباه وكذلك لو شرط في الدابة ان بدالها ان يرجع من بعض
الطريق فعليه تمام الاجر او شرط انه ان لم يبلغه الي موضع
كذا

انه اذا سلم الدار ولم يسكن او اذا سلم الدابة ولم يحمل عليها سيا ولم يركبها بمضرم قالوا يجب اقل المسلمين كذا في الحديث وهو الصحيح كما في التبيين وذكر الكرخي اذا استاجر دابة من بغداد الى البصرة بخمسة والي الكوفة بم عشرة فان كانت المسافة الى البصرة نصف المسافة الى الكوفة فالمضرم جابر وان كانت اقل او اكثر فالمضرم فاسد وهذا على اصل محمد وما على اصل ابي حنيفة فالضرم جابر في الوجهين وذكر الخاكم الشريفي في المنتقى ان معنى استاجر من اخرا دابة على انه ان اتى عليها الكوفة فمضرم وان اتى القصر وهو المنتصف فمضرم لا يجوز قال لانه اذا اتى القصر لا يدري لمضرم ستة وخمسة كذا في المحيط ابن سماعه عن محمد بن جابر في رجل استاجر رجلا على حمل زطي وعدل هروبي وقال اجل اي هذين العدلين شئت الى منزلي على انك ان حملت الزطي فلك درهم وان حملت الهروبي فلك درهمان فحمل الزطي الهروبي والزطي جميعا الى منزله قال جابر في جابرها حمل اول مرة فهو الذي لا قاه الاجارة وهو متطوع في حمل الاخرضا من لدان شاع في قولهم جميعا وان حملها حملت فضليه نصف اجر كل واحد منهما وعليه ضمان كل واحد منهما عند ابي حنيفة ان ضاعا وعلى قولها ضمتها ان ضاعا على وفي نداد ههنا عن محمد بن جابر اذا قال اخبرني ان حملت هذه الخبث الى موضع كذا فلك درهم وان حملت هذه الخبث الاخرى الى ذكرك الموضع فلك درهمان فحملها حملت الى ذكرك الموضع فله درهمان او حسب اكثر الاجراء بكالمه والله عيال الف رواية ابن سماعه في المدلين كما في الذخيرة اذا قال الخياط لانه خطت اليوم فلك

ان الاجارة تنفع من غير شرط الخيار والبيع لا يبيع من غير شرط الخيار كما في الذخيرة ولو دفع الي خياط ثوبا فقال له ان خطته فاريا فلك درهم وان خطته برويا فلك درهمان او قال لصباغ ان صغنت هذا الثوب بمضرم فلك درهم وان صغنته بزعفران فلك درهمان فخطت فاجر فلك نصف درهم وهذا والحياطة الرومية والثا رسية سوا كما في البدايع وكذا لو قال لوراد ابقى ان ردت من موضع كذا فلك كذا وان ردت من موضع كذا فلك كذا اجازة كذا قال الخياط ان خطت هذا الثوب فلك درهم وان خطت هذا الثوب الاخر فلك نصف درهم كما في الثانية ولو قال ان سكنت في هذه الدار عطلما فبدرهم وان سكنت حدا فبدرهمين او قال ان سكنت فيها خياط فبدرهم وان حدا فبدرهمين فالاجارة جارية عند ابي حنيفة وعند غيرها فاسدة ان استاجر دابة الى غيره فببصرف درهم وان جاز الى الثا رسية فبدرهم فهو جاز في ذكر محمد هذه المسألة ولم يحكم فيها خلافا فاحتمل ان يكون قول الكل ما احتل ان يكون قول ابي حنيفة وعند غيرها لا يجوز وان استاجر دابة الى الحيرة على ان ان حمل عليها كرسعير فاجر نصف درهم وان حمل كرسعير فاجر درهم جاز عند غيره لا يجوز كذا في الثاني اذا استاجر دابة الى مكان معلوم على انه ان حمل عليها هذه الكولة فالاجر عشرة وان ركبها فالاجر خمسة فالافتد جابر في قول ابي حنيفة الاخر خلافا لها واختلفت بها ان الشايخ على قول ابي حنيفة في يخرج مسالة الدابة والدار اند

خطته غذا فحساب نصف درهم يفقد له انه مجهول وكذا
لوقال ما خطت من هذه السياب ورويا فكذا وما خطته
فارسيا فكذا فهو فاسد لجهالة العمل ولوقال استاجر تعدا
لخطته بدهم فخطه في اليوم فلا اجر له لان الاضافة صحيحة
كما في المتأبية ولواستاجر يوما بدهم فان بداهة فكل يوم بدهم
فالاجارة فاسدة قياسا واجازته استخسانا كما في جبط الكسر
وهما يتصل بهنذا الفصل اذا جمع في عقد الاجارة بين الوقت
والعمل لوان استاجر جلد لبيل له عملا اليوم الى الليل بدهم
او خبز او غير ذلك فالاجارة فاسدة في قول ابي حنيفة
وفي قولهما تجوز استخسانا ويكون العقد على العمل وبن اليوم
حتى اذا فرغ منه نصف النهار فله الاجر كما مله وان لم يفرغ في
اليوم فله ان يعمل في الغد وعلى هذا الخلاف لو استاجر دابة من
الكوفة الى بغداد فملا لثا ايام باجر مسمى فذكر المدة والمسافة
والعمل وكذا لو استاجر به ينقل له طها ما مله في موضع الى
موضع اليوم الى الليل فهو على الخلاف الذي بينا في الغد كما في السوط
ولو استاجر جلد ليخيط له هذا السوط قبضا اليوم بدهم لم
يجز عند ابي حنيفة ولو قال ليخيط لي قميصا او ليخبر لي قميصا
اولم يقدر جازا بالانفاق ولو قال ليخيط قميصا من هذا السوط
في اليوم جازا كما في المتأبية وفي اجازات الاصل اذا استاجر
الرجل من اخر ثوبه ليظن عليه كل يوم عشرين قميصا اربعة العارة
جائزة ولم يفرق فيها خلافا فمن شأننا من قال هذا الجواب
يجب ان يكون قولها اما على قول ابي حنيفة فيبني ان يقصد
هذه الاجارة على قياس مسافة الخبر فصرح عن قال ابو الهيثم

حي

ط

درهم وان خطته غذا فلك نصف درهم قال ابو حنيفة يبيع
الشرط الاول ولا يبيع الشرط الثاني وقال يبيع الشرطان معا
فان خاطه في اليوم الاول وجب المسمى في ذلك اليوم رات
خاطه في اليوم الثاني فله اجر المثل لا يزداد على درهم ولا
عن نصف درهم وفي النوا ويرجى اجر المثل لا يزداد على درهم
ولا ينقص عن نصف درهم وفي النوا ويرجى اجر المثل لا يزداد
على درهم ولا ينقص عن نصف درهم ذكر القذوري الصحيح
رواية النوا در كما في الحانية وان خاطه في اليوم الثالث فله
اجر مثله لا ينقص عن نصف درهم ولا يزداد على درهم وهو
مراتبه الاصل والجامع الصغير يروي عنه انه لا يجاوز ربع
نصف درهم وينقص عن نصف درهم ان كان اجر مثله اقل من
نصف درهم وهو الصحيح عن ابي حنيفة وعنه ما يذهب كما في
الكبرى وهذا اذا جمع بين اليوم والغدا فاما اذا فراد القدر من
اليوم بان قال ان خطته اليوم فلك درهم فخاطه في الغد فله
بستحق الاجر عند ابي حنيفة خرج قبل الاجر له وقيل له الاجر
كما في محيط السروض ولو خاطه نصف اليوم ونصف غذا فله
نصفه وفي الغد اجر المثل لا ينقص عن ربع درهم ولا يزداد
على النصف وعندهما ثلاثة ارباع كما في الترتاشي وان بدا
بالغد ثم باليوم فنقد ابي حنيفة الصحيح هو الشرط الاول
لفظ كما في المتأبية لوقال ان خطته اليوم فبدهم وان خطته
غدا فملا اجر كرك فان خاطه في اليوم فله درهم وان خاطه
في الغد فله اجر مثله لا يزداد على درهم بالاجماع كما في محيط
السروض ولو قال ما خطته اليوم فبحسب درهم ووصا
خطته

الاجارة حائزة على قول الكل ونرى الاصل ان لا يشرط على
 المتأجر ان يخرج هذه العشرة الخاتمة وثبتا بشرط عليه
 ان يخرج عنه اليوم تجوز هذه الاجارة عندهم جسا وان ذكر
 الوقت والعمل كافي الذخيرة رجل دفع الي خياط ثوبا ليقطعه
 ويخطه فيصا على ان يخرج منه في يومه هذا والترتيب رجل ابلأ
 الي مئة على ان يدخلها الي عشرين ليلة كل يوم بعشرة وثاني
 ولم يرد على ذلك روي عن محمد بن ابي حنيفة انه يجوز هذه
 الاجارة عند ابي حنيفة فان روي بالشرط كان له السحب
 وان لم يشرط كان له اجر المثل لا بد على المسمى وصو قول ابي
 يوسف ومحمد وعن ابي يوسف اذا استأجر دابة من رجل اياها
 مسماة ولم يذكر شيئا لا يجوز ذلك في قول ابي حنيفة ويجوز
 عندها ولو قال الخياط استأجر منك اليوم ليقطع هذا الثوب
 بمرهم او قال استأجر منك اليوم ليقطع هذا الثوب بمرهم
 لا يجوز في قول ابي حنيفة ويجوز عندها وقال الكوفي ليس في
 المسألة اختلاف الروايتين عن ابي حنيفة والصحيح ان في
 المسألة عن ابي حنيفة روايتين والصحيح من مذهبه ان الاجارة
 فاسدة قوم العمل واخر اذا ذكر الاجر بعد الوقت والعمل اذا ذكر
 الوقت او لا ثم الاجر ثم العمل بعده او ذكر العمل والاجر ثم الوقت
 لا يفسد العقد كما في الثانية وقال في الاصل واذا دفع الرجل عبده
 الي حائك ليعمله انسج وسرط عليه ان يجذ قد في الدابة اشترها
 بكذا وكذا فهذا لا يجوز ولما ينبغي ان يجوز هذه العقد على قولها
 وان لم يكن التخييف في وسفه والاصل عند ابي حنيفة ان اذا
 جمع بين الوقت والعمل فمعهقد الاجارة انما يفسد العقد اذا ذكر

كل

كل واحد منهم على وجه يصلح مستود عليه حاله ثم اذ الوقت
 والعمل اما اذا ذكر العمل على وجه لا يجوز افراد العقد عليه لا
 يفسد العقد بيبانه فيها ذكر في اخر باب اجارة البنا اذا طار
 رجل رجلا يوما الي الليل ليسي له بالحص والاجر جاز لا خلا
 وان جمع بين الوقت والعمل لا يفسد ما ذكر العمل على وجه يجوز
 افراد العقد لا يفسد بيبانه مقدار ومما لم يكن مقدرا العمل اسلموا
 لا يجوز افراد العقد عليه فافسد العقد على الدابة وكان ذلك
 النسيان نوع العمل حتى لو ذكر العمل على وجه يجوز افراد العقد
 عليه بان يبين مقدار البنا لا يجوز الاجارة عندهم بيبانه كذا
 في المحيط قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الاصل في جنس
 هذه المسألة انه اذا استأجر انسانا للعمل فان كان عملا لفراد
 الاجرة ان ياخت في العمل الحال بقدر عليه صحته الاجارة ذكر في
 ذلك وقتا ولم يذكر خوران يقول استأجر منك لتي بمرهم
 مناصت الخبز بمرهم جاز ان كان المتأجر في ذلك الوقت عليك
 آلات الخبز كالذقيف وخودك وان لم يبيت بمقدار العمل لكنه
 ذكر ذلك وقتا فقال استأجر منك لتي بمرهم الي اليوم الي الليل بمرهم
 جاز بيبه ولو قال بيبه ده درهم ويؤر من باز كن جاز بيبه
 بيب لذلك وقتا ولم يبيت ولو قال بيبك درهم ابي خرنا
 باوكن ان لم يذكر ذلك وقتا لا يجوز وان بيب لذلك وقتا
 فهو على وجهين ان ذكر الوقت اوله ثم الاجر بان قال استأجر منك
 اليوم بمرهم على ان تدرب هذا الكريس جاز لا يفسد اجاره لعمل
 معلوم وانما ذكر الاجرة بعد بيان العمل فلا يتغير ذلك ذكر الاجرة
 اوله ثم العمل بان قال استأجر منك بمرهم اليوم على ان تدري هذا

الكس لا يجوز لان العقد وقع على الاجرة والا وانما يحتاج الى ذكر
 الاجرة بعد بيان العمل فاذا كان العمل معدوما او مجهولا صار
 ذكر الوقت بعد بيان الاجرة للاستحالة على شرط ان يجعل
 اليوم ولم يخرج ولم يكن ذكر الوقت لوقوع العقد على المنفعة
 فلا يجوز كذا في الخا ينتقض العقد الاجارة ايضا اي كما تبطل
 بالشرط الخا لحققتي العقد بالبيع عند ابي حنيفة
 وذلك بان يخرج ربيعا من داره الملوكة كلها للآخر وعليه
 قيل لا ينتقض حتى لا يجب الاجارة ولا يبطل بفقد فاسدا
 فيجب اجارة المثل وهو الصحيح وقيل لا ينتقض حتى لا يجب
 الاجارة صلا كما في جامع الفصولين او بان يخرج ربيعا من دار
 مشتركة من غير شريكه يعني من اجنبي اختلف المشايخ
 فيه على قول ابي حنيفة حكى ابو طاهر الدباس عنه انه يجوز
 وحكي غيره انه لا يجوز واليه ماله شمس الدببة السرخسي
 والشيخ الامام الاجل موهان الدين كما في جامع الفصولين
 او يخرج من احد شريكيه قال في جامع الفصولين ارض بين
 جامعة فوكل احدهم باجارة خطه فاجره وكيله من جميعهم
 ولو من احدهم لم يخرج عند ابي حنيفة كما لو اشترى الموكل هو لم يملك
 تقليدا انتم الوسايل وما اريد من الفصل الثاني وانما لا يبي
 واحترز لما تنص الى اصلي عن الشيوع الطاري فلا يثبت الشيوع
 الطاري الاجارة على الظاهر اي ظاهر الرواية عن الامام
 في رواية عنده كما في جامع الفصولين كما ان اجارة الموكل
 اي جميع داره من انسان ثم فسح الاجارة في المعنى الذي
 قصد الفسخ في البعض طر شيوع لكن لا يضر على الظاهر
 او

اخراج الواحد فاما احدها يعني استأجر زيد حارثا من عمرو
 ويكره ان يكره مثلا انتقضت الاجارة في حصته الميت وتبي
 في حصته الحي او بالعكس كما ان استأجر عمرو ويكره ان يكره
 فاما احدها تبطل في حصته الميت لا الحي وعندنا فز تبطل
 في الكل ولو رضي الوارث وهو كبير ربيعا الاجارة ورضي به
 المتأجر جاز وهذا على رواية فساد العقد بطريق الشيوع
 كما في جامع الفصولين وفيه الخلاف ولو اجره من رجلين يجوز
 وكل واحد من المتأجرين يملك منفعة النصف شايما هو
 وقال الخيزراني ولا تشك في صحته اجارة الاثنين من واحد
 كهبة الاثنين من واحد وهي كثيرة الوقوع اه وفيه جامع
 الفصولين ولو كان كله لاه فاجره من اثنين فان اجل جاز
 بالاتفاق ولو فصل بقوله نصف منكم ونصف منه او نحوه
 كتلت وربع يجب ان يكون عند ابي حنيفة على اختلاف
 وفيما اذا كان كله بينهما فاجرها انتصف من اجنبي
 يعني ان يجوز في رواية ولا يجوز في رواية اه وهي الحيلة
 في اجارة المشاع والاولى تقديم هذه على قوله او اجر الواحد
 وفي المضرات وطريق جوازها في المشاع ان يحقرها حكم
 كما تبين من مقتضا عليه او حكم حكم ان تغذر المرافعة الي
 القاضي او يفقد العقد في الكل الا ان يفسخ في نصفه او يبيع
 بقدر ما انتف عليه الما فدان فيجوز له كل قصع اجارة المشاع
 لو بقي قاض او حكم كما مر عن المضرات يجوز به بين جهتين
 حاضرين بين يدي القاضي او الحكم حتى تستوفي شرائط الحكم
 والا اذا اجراه الشريكين كل نصيبه في المشترك المشاع او

اذا اخرج من شركته فله ان يشيخ في حقه اذا اخل في يده غير
ان النصف حكم الملك والنصف الاخر حكم الاجارة والبيع
باختلاف السبب عند اتحاد الحاجة على انه يروي عنه انه
لا يجوز في الشريك ايضا لان استيفاء المتقمة التي تبنا لها
العقد لا تنافي البغيرها وهو متقمة نصيبه وذلك يفسد
العقد كمن استأجر احد زوجهي المتراض لعرض النياح ويخلف
ما اذا اخرج من رجلين لان العقد اضيف الى الكل ولا يسوغ فيه
وانما السبوع يظهر حكم الفرق الملك فيما بينهما وهو طاربي
وكذا اذا احدث احد المستأجرين افسخ العقد في نصيب الميت
ويبقى في نصيب الحي شايما وهو طاربي فلا يضر كالشيوع الطاربي
في الميت وهذا لان الشيوع انما كان مفقدا لكوننا نعلم ان النصف
ولا حاجة اليه بعد القبض والعارية ليست بلانزمت فلا يجب
تسليمه وعند التسليم جائز ان تنتفع بجميعه لوجوده في ذلك
وصاؤه طاربي فلا يسوغ نزيله وعليه اي وعلى جوار اجارة
مطلقا من شركته او غيره كان مما يحتل القسمة او لا الفتوى بزي
وخرج من اي عري كل واحد منهما الفتوى على الجوار مطلقا الفتوى
بغير الميم وسكون الميم كمن رده الملامسة قاسم بين قسطه شايما
تقصمه على القديري بان ساقى المني شايما في كاف ما عليه الجهور
خصوصا اهل المتون وغالب الشيوخ فار والفتوى الداعي قول
الامام رحمه الله تعالى فلا يبرئ عليه ما في فتاوى قاض خان
ان الفتوى على قول الامام وبه جز ماصح بان الشيوخ والمتون
نكاح هو المذهب لا في المخرج لكن ساقى المني لم يبرئ منه ولقد
بل تعل جبر الدين عن المصنفات مثل ما في المني وعلى كل حال العمل

ع

من شركته فيجوز قال في الخلاصة واجمعوا انه لو اخرج من شركته
يجوز سوا كان مشاعا يحتل القسمة اولاد وسوا اجر كل نصيب
منه او يفضله وجوارزه بكل حال يعني وقال ابو يوسف وحيد
بجوار اجارة المشاع مطلقا سوا احتل القسمة او لا اخرج من
شركته او من احبني كمن يشترط ان يمان نصيبه وان لم يبين
نصيبه لا يجوز في الصحيح ولها ان للشارع منعة وتسليحه
عنى بالتخليص او بالتشاع في ولهذا يجب اجرة المثل عند
نصارى اذا اخرج من شركته او من رجلين وكالبيع الطاربي
بان مات احد المستأجرين كالعارية وهي اقرب اليها لان
العارية لا تنتفع بها الا اذ املأ عرض فلو لم يكن الانتفاع
به لا جاز اجارة فاذا جازت اجارته فبالا ولي ان يجوز اجارته
لان تاثيره لا يقع في منع التقريب اقوي من تاثيره في منع المصاحبة
الاقوي ان هبة الشائع لا تجوز ويبيع مجوز ولا يبيع حنيفة
روح ان المقصود من الاجارة الانتفاع والانتفاع بالملك
لا يمكن ولا يتصور تسليمه بخلاف البيع لان المقصود فيه
وهو سر حكمي فلو كان فيه فيجوز والانتفاع به حسي فلا يمكن
بمشاع فيبطل الاقوي انه يجوز بيع المحشي دون اجارته لما
قلنا والتخليص اعتبرته تسليمها في محل يتمكن وفي المشاع لا يتمكن
من الانتفاع ولا من القبض فكيف يجعل تسليمها لا معتبرا
بالتمهات لانه يستحق حكم الملك المتقمة نصيبا والله عند
الحاجة الى القسمة بعد الملك لان حكم العقد يفضله والقدر
على التسليم شرط لجوارز المقدم وشرط ان لا يبيعه فلا
يتصور ان يكون شرط الثبوت كونه حكما فيفسد بخلاف ما
اذا

قال والغنوي على انه يجوز اهداها ولو استاجر العرصة ببلادها
 جاز فصولي في الحادي والعشرين يعني الوسط منه اي من
 الفصل المذكور والا وضع ان يقول اعني والواقع انه قريب
 من النصف الثاني منه قاله السيد احمد وقال الثالث قوله
 يعني الوسط منه يعني اذا كان اجر المثل متقافا منهم من
 يستقي ومنهم من يتساهل في الاجر حتي لو كان اجر مثل
 هذه الدابة عند بعضهم باثني عشر وعند بعضهم بعشرة وعند
 بعضهم باحد عشر يجب احدى عشر كذا في التقنية في باب يسايل
 مفرقة من كتاب الاجارة اهو قلت وهذا كلام اجنبي
 لا تعلق له بالشاع بل بقولهم يجب اجر المثل مطلقا في فاسد
 العقدا وصححه فتنبه وسئل الحسن بن علي عن قال لا خير
 منك نصف هذه الدار الفارغة بكما الصاهل يبيع في الفارعة
 او لا يبيع فيها فقال يبيع في الفارعة لا في الترخا فتيه فروع
 في الاجارة التي تحري بين الشريكين واستجار الاجيرين في
 القنوت وحالات بينهما طعام استاجر احدها من صاحبه دابة
 ليحلي بضيف من الطعام الى مكان كذا ولا طعام غير مقسوم تحمل
 حمل الطعام الى ذلك المكان لا اجر له ولو كان لا حدها سفينة
 فاراد تنقل الطعام الى بلد فقال احدها للذي له السفينة اجر
 لي نصف سفينتك احل عليه حصتي من الطعام وحصتك
 منه في نصف سفينتك ففصل جاز كذا اذا اراد ان يطناه
 ولا حدها ربحي فاستاجر احدها نصف الرحلي التي لشريكه
 ولو قال استاجرت منك عبدا ليحمل هذا الطعام الذي بيننا
 لم يجوز كذا واستاجر له الحفظ قال يحمل كل شيء استاجر له

على ما في المتنون والله تعالى اعلم قلت وفي البداية يخرج
 على قول الامام لوجر رجل مستعاضا اي قد راعينا من مشاع
 علكه المجر كذا وبعضه وكان ذلك المشاع بحيث يحتل القسمة
 فتقسمه المجر ويسلمه جازا لاجبا ولزوال النافذ وهو الشيوخ
 وتنت التسليم وظاهره الملاقاة التسليم ولو بعد الحيلولة
 عليه ما بعده فلهذا اعتزلكم افاده السيد احمد ولو جرح مشاعا
 يحتل القسمة ثم تنازعا ورفا الى الحاكم واسطها الحاكم حيث
 كان الحاكم لا يري جوازا يجازي لئلا يقع قسم المجر وسئل المتاجر
 ما لان من المشاع وهو الثلث او الربع او نحوها منه لم يجز لان
 الغضا في محلي الاجرتها ويرفع الخلاف وحاصلها ان الاجارة
 الاولى لم تجز لكن ينفرد ان تجوز اجارته بالتعاطي اذ لا مانع
 بعد نسخ الاولى رخصي ويعني بجوازها اي الاجارة لو كان البناء
 لوجر والعرصة لآخر وفي الخلاصة ولو جاز رخصي ومحمدان من استاجر
 لا يجوز وكذا محمد في الفوائد لا يجوز رخصي ومحمدان من استاجر
 ارضا فبني فيها بناتم اجرها من صاحبها استوجب من الجبر
 حصة البناء لولا جواز اجارة البناء لا استحق الاجرة فاسمه
 على النسطاط وبيد ائني مشايخنا قال القاضي الامام الاجل
 ابو علي النسيمي به كان ينبغي شيئا وكذا لو كان البناء ملكا للعرصة
 وقفا فاجر البناء لا يجوز لانه في معنى الشايع وقيل يجوز ولا جبر
 ينقسم على البناء والعرصة كما في الهاد ويتكواجر الدار رخصي منها
 في اجارة الغير جازت الاجارة فيما وراء البيت وفي الجبل الرخصي
 الاثمة المملواني ولو كان البناء لرجل والعرصة لآخر جبر صاحب
 البناء يباذه لاصف صاحب العرصة اختلف الشايع رخصي فيه
 قال

تفاوتت بسير فلا يعتبر قال بعض شائخنا رح هذا اذا كان
التفاوت بين الاجراء في العمل في هذه الصورة تفاوتنا احسننا
اما اذا خفى التفاوت لا يقسم الاجر على عدد الروس كما في مسألة
الدايتين وان لم يعمل احدها لمرض او عذر اخر ان لم تكن بينهما
شركة بان لم يستتركوا في تقبل هذا العمل سقط حصته اجبر
المريض وان اشتركوا في تقبل هذا العمل يجب كل الاجر وتكون
حصته المريض له وفي فتاوى ابي البيه صانعات اجرا حدها
العمله من اخر ثم اشتركوا فان كانت الاجارة على كل شهر
يجب الاجر في الشهر الاول ولا يجب بعد ذلك لان في الشهر الاول
الشركة طرأت على الاجارة الصحيحة فلا تطلبها في شهر الثاني
الشركة سبقت الاجارة فنفت انفصاها فلا يجب الاجر
اجرها عشر سنين فالاجر واجب عليه في ذلك كله لان الاجارة
قد تمت في كل مدة المسماة فلا يبطلها لمرياد الشركة عليها
وعن محمد بن سلمة الشركة توهب الاجارة وصورة ما يعمل
عليه رجل استاجر من اخي فتاوى استراك في عمل بولان ذلك
في الحانوت ويقول محمد بن سلمة بقيت وستقط الاجر اذا علم فيه
لانه لم يسلم المفعود عليه كما في الحيط اجرت دارها من زوجها
سكنها جميعا فكذا هذا انه لا اجر لها وهو بمنزلة استجارها
للبيع او الخبز وينبغي ان يجوز قال قاضي خان الفتوي على انه يصح
كذا في الكبري وفي اجاب اجارات الدور من اجارات الاصل
اذا تظاهروا واشترى فان قام معه رب الدار فيها الى اخر الشرح
فقال المستاجر لا اعطيك لاني لم تحصل بيني وبين الدار فسلمه من
الاجر بحسبان ما كان في يده اعتبارا للبعث بالكل كما في الحيط

تفاوت

من صاحبه فهو جائز مثل الجواز وغيره قال ابو الليث
خلاف رواية المسبوط فان قال في كتاب المضاربة لو است
من صاحبه بيتا او حانوتا لا يجب الاجر وذكر القدرين
ان كل شيء لا يستحق به الاجرة الا بايقاع العمل في العمل
المشتركة فاذا استاجر احدا شركيين الاخر اجبر مثل
لينقل الطعام بنفسه او يغلا معه او يدا ابته والقضارة التي
وكل ما لا يستحق الاجرة بنيران بيع العمل في المال للشركة فلا
جائزة مثل ان يستاجر منه دارا لميز فيه الطعام او سغية
جوازها ورجي قال قاضي خان الفتوي على ما ذكر في العيون
القدوري كذا في الكبري وفي نوادر بين سعاة استاجر رجلا
يجلاد له هذه الكنتبة التي منزله بدرهم فحجها ادها فلما
دوره وهو مستطوع اذا لم يكونا شركيين قبل ذلك في الحانوت
وكذلك لو استاجرهما لمناحيط او حفير ولو كانا شركيين
في العمل يجب الاجر كله ويكون بين الشركيين ويصير حلا
بحكم الشركة كعملها كما في الحيط ولو استاجر شريك
العبد لم يحيط له الشيا به جانز كما في حيط السرخس وفي
اذا استاجر الرجل قوما بمجوزات له سروا با اجارة صحيحة
فعملوا الا ان بعضهم عمل اكثر مما عمل الاخر كان الاجر متساويا
بينهم على عدد الروس واذا استاجر دايتين ليعمل عليهما
عشر نوك مختلفا من الخطة لم يكن له ان يعمل على احدهما اكثر
من العشرة فلو عمل على واحد اكثر من العشرة فانه يقسم العشر
عليهما على قدر اجر مثلهما لان التفاوت بين الدايتين معتبر
فاحسن يختلف الاجر بمثلما والتفاوت بين الاجر في عمل واحد

وتفسد الاصلية حرماً للمسمى من الاجز كله او جزاً له
 بمقتضى كونه اجزاً من اوداة هذا مثال لحرماً للمسمى كله
 بحيث لا يتحقق الثوب او الدابة اما اذا قال له استأجرت
 دابة على صفة الثوب او على هذه الدابة فلا جزاً له او شيئ
 مائة درهم ~~فإن~~ ان يرميها المستأجر بهذه الدابة المتأجرة
 المتأجرة من صفة ففصلت هنا جزاً للمسمى في بعضه
 لصيرته ~~فإن~~ اي موصوفة المارة من الاجرة وهي جزاً له
 فيصير الاجرة بحسب جزها الموصوفة المارة بجهولها فإثبات
 بعضه من صفة حوايت عامرة استأجر رجل المارة كل
 شهر خمسة عشر والحراب كل شهر خمسة عشر على ان يعبر الخراب
 بما له ويجوز حقيقة من جلة الاجرة فاستأجر الخراب ليعبر
 ويتنفع به صحت فذلك فاسد اذا شرط ان تكون المارة للاجر
 ولستأجر على اللواجر نفقة واجرة مثله فيما عمل وللملح ان يستأجر
 المواتية ~~فإن~~ حرماً المستأجر منه واما اللواتية المارة فالاجرة
 فيها جائز ~~فإن~~ عدم المنفعة كما في المحيط وجب دفع اليه جزاً من الاجرة
 او قاره ~~فإن~~ صحت نفقته منها ما يوجب العمل القلي من عنده وسأ
 يحتاج على العمل يعطيه مائة درهم ففصل فاما لو شرط لرب الدهن
 وعليه اجر ~~فإن~~ عمله وغرامة ما جعل فيه كذا في الخلاصة ويسد
 الاجارة ~~فإن~~ عدم التسمية اصلاً بان قال امرتني واري
 شهراً واستأجرتني بثلثي او نفقة بثلثي بسمية غير اخير
 في الاجرة ~~فإن~~ حكمها حكم عدم التسمية فيجب اجر المثل بالثاني ما بلغ
 فان فسدت الاجارة بالاخير يبيد غيرها التام للمسمى كله
 او بمقتضى ~~فإن~~ عدم التسمية اما حقيقة بحيث لم تذكر الاجرة

راساً

١١

راساً او حكماً كما في نحو الخرج وجب اجر المثل يعني يجب الكسب
 منه عند اختلاف في الناس فيه فلو كان عند بعضهم اجر مثله
 عشرة وعند غيرهم ثمانية وعند الاخرين تسعة وجبت
 التسعة وقد قدمنا ان اجر المثل يطيب وان كان السبب
 حرماً او فالتسمية اجر المثل في الاجارة والمزارعة من جنس
 الدراهم والدنانير لا من جنس المسمى اه ولا يتنقص اجر المثل
 عن الاجر المسمى هذا انما يقال فيما اذا كان النسيان شرطاً او
 شيوخ واما اذا كان لحرماً للمسمى او لعدم التسمية اصلاً فبحكم
 باجر المثل بالثاني ما بلغ لانه عند عدم التسمية الامر طاهر
 المسمى كالعدم اي عدم معرفة ما يبيع البعدي لانه عند
 التسمية ينتقص فيها كما يبي الاجرة المثل في الاجارة فانما
 بالتكليف اي بمجرد تكليف المستأجر من الانتفاع وفي نسخ بالتكليف
 اي بتكليف المالك له من الانتفاع بل انما يجب اجر المثل في
 النافذة باستيفاء المنفعة حقيقة كما مر في قول الماتن
 اما في النافذة فلا يجب الاجرة حقيقة الانتفاع وكذا في هذا
 الباب في قوله متناً وحكم الاول وجوب الاجرة بالاستيفاء
 قال في الخ وفي التجر يد البرها في الاصل في الاجارة النافذة
 لا يجب الاجرة بمجرد التمكن من استيفاء المنفعة وانما يجب حقيقة
 الا بها بشرط ان يوجد التسليم الى المستأجر من جهة الاجرة وفي
 الاجارة الصحيحة تجب الاجرة بمجرد التمكن من الاستيفاء كون
 بشرط ان يوجد في المدة في المالك الذي اصاب اليه العقد
 كما لو استأجر ليركبها في القصر فيسرها في منزله فلم يكن له اجرة
 مضى اليوم وجب الاجرة لتكليفه من الاستيفاء في المدة التي اصابها

الاعتدال بها وتتمكن من الاستيفاء في الحالات الذي اضاف العتد
اليه ولكن في غير المدة لا يجب الاجر كما لو استاجر ثوبه يوم
ليركبها خارج المصر فحسبها في بيته حتى مضى اليوم لا يجب
الاجر وقد مررت هذه المسائل مستوفاة فلهذا حاجتنا الى الاشارة
وقد استثنى الله فيما تقدم الوقف وماله التبرع والمعدلا
والمستاجر في البيع وفا فانه يجب اجر المثل والمسمى في
انفاضة من ذلك بالتقنين فتنبه فانما ما بلغ اذ التنبه
المعجرا ما اذا بينه فليس له ان يبد منه كما لو قال لجال ان
بلفتني مائة فلك رضائك فبلغت ثم قال لجال رضائي عشرون
درهما فله اجر المثل ولا يزداد على العشرين لانه ابراه عن
الزيادة كما في الولو للجنة لعدم ما يرجع اليه ولا يقص
عن المسمى فيه ان وجوب اجر المثل بالناسا ما بلغ فيها اذا كان
المسمى مجهولا او عدمت التسمية اصلا فاما معنى قوله ولا
عن المسمى ولعله اراد في صورة ما اذا كان المسمى ما يترجم
على ان يرسمها المستاجر كما قدمه قريبا لكنه بعيد وقد راجعت
عدة من الكتب فلم امر من صرح بها فالواجب خذها من النسخ
تأمل قوله فقال وقال لا يصح ذلك فانه ذكر في
المانية انه يجب في جهاته بعضا او كلها اجر المثل بالناسا ما بلغ
ثم قال ما اذا فسد رغبوه فلهذا يزداد على المسمى هو قال ويجب
يصح ذلك مع قوله لعدم ما يرجع اليه والا اي وان لم يفسد
الاجارة بهما اي محرمات المسمى وعدم التسمية بل فسد
بالشرط او السيوع مع العلم بالمسمى لم يزد اجر المثل على المسمى
لرضاها اي الموهب والمستاجر به اي بالمسمى فلو اخرج بشرط
اجارة

اجارة فاسدة وكانت اجر المثل اثني عشر ليرجع على العشرة لان
المعجرا قد رضي به وهو المحتاج الي رضاه هذا لانه هو الذي
يطالب بالاجرة ولا عبرة برضى المستاجر لان المستاجر يطلب
بالزيادة والعبرة برضى الطالب لا المطلوب فكان الاول
لأنه ان يقول رضي المعجرا قال في الدرر وانما يجب المثل
في النفاذ بهما بالناسا ما بلغ ولم يزد على المسمى في النفاذ بغير
لان المنافع لا قيمة لها في نفسها عندنا وانما تنقسم بالبعد
ليرشدها فماذا لم تنقسم في انفسها ووجب الرجوع الى ما قوت
به في العقد وسقط ما زاد عليه لرضاها به في اسقاطها اذا
جعل المسمى او عدمت التسمية انتقائي يرجع ووجب الاصل
وهو وجوب القيمة بالثمن ما بلغت اه ويصحب اجر المثل عن
اي عن المسمى يعني لو استاجر دارا بشرط ونشرط فيها الموهب
على المستاجر وكان اجر المثل تسعة فلهذا يجب الا تسعة لنفاذ
التسمية وذلك لان اجر المثل موجب استيفاء المنفعة في الاجارة
الناسدة ولا يجب تكيل المسمى لان المسمى انما يجب بالتسمية
وهي فاسدة بنفاذ العقد لانه اذا فسد الشيء فسد ما فيه
ضمنه واستثنى الزيلعي ما لو استاجر دارا على شرط ان لا يسكنها
تسدت الاجارة لانه شرط مخالف مقتضى العقد بخلاف
ما لو شرط على المستاجر على ان يسكن هو ينقسم ولا يسكن
معه غيره فان الاجارة جارية في هذا الشرط متفقة
قال شيخ الاسلام في شرحه لا بد من التاويل اذ لا يجب يسكنها
فرق فتقول في دليل الصورة الثانية انه لم يكن في الدار يسكن
بالوعد ولا بد من وصفها لم يكن فيها بغير طلاء متفقد للمعجور

للاستدراك به وكان الاولى للشر ولذلك ارجعنا في كلامهم
 قال الشيخ الرضوي لم نتم وجه جهالة المسمى ولا يصح تقييده
 كلام الزيلعي بما اذا جهل المسمى لانه انما يراد بهذا التسمية
 بشرط عدم الكني فلم يكن راضيا بها مع الكني وهذا
 وجه استنباطها من القاعدة اه وعلى كل حال لو جهلنا
 كلام الزيلعي على ما اذا جهل المسمى فلا استئناسي فلا
 وجه لاستئناس الزيلعي للصورة المذكورة لانا قد حملناها
 على جهالة المسمى وقد اتفقت اقوالهم على وجوب ابر
 المثل بالغنا ما بلغ في جهالة المسمى او عدم التسمية ونعم
 الصحة فتنبه وانفاذ السامي بانته حمله على ما اذا كانت
 الاجرة سمية قال ووجه ارجاعه الي جهالة التسمية ح انه
 جعل الاجرة في ذلك المسمى وعدم الكني فصارت نظير ما
 تقدم فيها لو استاجر بما يبره على ان يبرهها المستاجر وعلى
 المارج المسالمة بقوله لصيرورة المبرمة من الاجر فيصير
 الاجر مجهولا وحاصله انه يجهل جهالة المسمى يحصل جهالة الكل
 فلذا قال ارجعه الي جهالة المسمى بخلاف ما في الخبر فانه
 محمول على جهالة الكل ابتداء قال ثم راييت في غايه البيان
 ما يدل على ما قلته قال اذا فسدت الاجارة لغوات شرط
 مرغوب من جهة الاجير كالوارج امره كل شهر بعشرة على ان
 يبرها ويبردي فوايبرها فسد فان لم يفعل يجب ابر المثل
 بالغنا ما بلغ ولا ينقص عن المسمى وكذا لو قال ابرتك
 هذه الدار شهر بعشرة على ان لا تنكسها فسد فان
 سكن يجب ابر المثل بالغنا ما بلغ ولا ينقص عن المسمى

في هذا الشرط لان المتأجر هو الذي يتضرر باسكان غيره
 باخراج ما يجتمع على ظاهر الدار فاخراج ذلك على المتأجر
 وكثرة السكان لا يبرهن الغنا فلا يفسد ه وتاويل الصور
 الاولى انه كان في الدار بئر بالوعة ويبر وضواذا كان كذلك
 كان لرب الدار في هذا الشرط نوع منفعة وانه شرط لا يقتضيه
 العقد فارجعنا هادها وان فسدت الاجارة في الصورة
 الاولى وهي التي ذكرها الشيخ يجب على المتأجر ان يسكنها
 على ان لا يشرط المؤجر ابر المثل بالغنا ما بلغ يعني سوا ان على
 المسمى او نقص عنه وحمله في الخبر على ما اذا جهل المسمى وانه
 وفيه نظير لان الاجرة اذا لم تكن سمية فهي المسالمة المتقدمة
 وان كانت سمية ينبغي ان لا يجاوز المسمى كغيرها من الترتيب
 اه وفي جهالة الكني على المسالمة المذكورة فيه نظير في
 ان لا يتجاوز المسمى لان فساد الاجارة هنا للشرط المذكور
 وهو عدم الكني لا لعدم تسمية الاجر وفي جهالة سمي
 الدين فيه نظير اذ الفساد ليس بها التسمية والعدم التسمية
 بل لا شرط بخلاف مقتضى العقد وهو نظير ما لو باع ارضا على
 يملك المشتري المبيع اي فانه فاسد ايضا وقال العلامة القندري
 لا نظر فيه لان هذا قسم اخر وهو وان كانت الاجرة سمية
 كنزها في حكم غير المسالمة لكونه شرط عدم الكني فلم يكن اثره
 بالاجرة المسالمة في مقابلة الكني وكما نصير جهولته بعدم
 ذكرها اذ كرم بعضها نصير جهولته بعدم ما قبلها اه قال
 المحوي وفيه ما اصل اه ولكن ارجعنا قاضحات في شرح الجاسع
 الصغير الي جهالة المسمى ولا يخفى انه هو ما في الخبر فلا وجه
 للاستدراك

دارا بعد صبي فسكن ولعنفت العبد كما في خزائن الاكل
وساقي قريبا فان اجره اضره ابي ستة مثلاً تفريع على ما في
المسح من الاجرة بعهد محمول لم يعلم قيمته ولا نفسه
لان قال استأجرت حمارك بعهد اذ فعه اليك فسكني الشام
ففي تلك الدار هذه اي كشر مثلاً والحال انه في مدة سكناه
لم يوفقه اي العبد الي المخرج احترز به عما لم يخله وتبله
المخرج منه فانه لا يبرأ عليه لوجود مرضي المخرج به وهل
تتقلب الاجارة الفاسدة صحيحة يخرج رحيته كمن قال
في النشر ببلدية وجوب اجر المثل غير متوقف على عدم دفع
العبد ان هو الواجب للفساد فلا مخرج مما ذكره بل هو
بيات للواقع بخلاف ما اذا عينه بان اجره ستة بعب
بعينه فسكن المستأجر شررا ولم يدفع العبد حتى اغتفره
صح اعتاقه وكان على المستأجر للشهر الماضي اجر المثل بالنار
ما بلغ وتنقص الأجرة فيما بقي لان الأجرة باعته
العبد فسدت فيها بقي وكذلك اجر دارا بعينه فسكن الدار
ولم يسلم الميعاد حتى هككت لان عليه اجر الدار ما بلغ
اه فعليه اي فيجب على المستأجر المدة التي سكنها بالمثل
والنار ما بلغ وتنقص الأجرة فيما بقي من المدة لان
كل جزء من المدة كان له موقوف عليه باستقلال العقد
الفاسد يجب فسخه لحق الشرع قال المقدسي وفي رسالة
اقتا الق العبد تفصيل يتطرق في خزائن الاكل اجره فان
وكذا الدار كل شهر ينصب كل على الظرفية لان كل ايا حكم
ما تنضاف اليه فان اضيفت الي طرف كانت ظرفا او الي

وهذا اي يرجع الي جبرالة المسح في الحقيقة لدا قال
قاضيخان اه قال فقد فرض المسألة فيها لو كان مسحا
جبرالة الحرمة قال وهذا اي يرجع الي جبرالة المسح اي كما
يرجع الاول قال وهذا اي ما جعلت عليه محلا من المسح قبل
ان اراه ولله تعالى الحمد قلت وينبغي استئنا الوقف وكذا
استئنا العلامة المقدسي بل هو مقبول في جامع الفصولين
وقد تقدم متنا حيث قال متولي ارض الوقف اجره بائير
اجر المثل يلزم مستأجره تمام اجر المثل قال انك هناك
عن جمع الفتاوي وكذا حكم وصي واباه فان الواجب فيه
اي في الوقف فيما اوجر فاسد اجر المثل بالتمام ما بلغ فتمام
وقال الشيخ الرضي ان الوقف عند المسح ارض المثل اجره
به ورواه بصلح مستقطا لحقه لا لحقه الوقف لان تصرفه
فيه منوط بالصلحة وينبغي ان يكون كذلك ما لا يتم
لان الاب والوصي لا علم لهما اسقاط حقه في الزيادة
اما المحدث للاستقلال فاما وجب اجره لان مالكه يقول
للكي انت لست بقاص بل انا ارضي بسكنائك لا بيب
اعد دقة للاستقلال فمن سكن فاننا ارضي به اما الوصي
اجر نقد اسقط حقه في الزيادة عليه ولا مانع منه فيصح
قال اه وكلامه وجهه وما يستني ايض ما في البرزانية اشار
عليه عين مسماة وسكن الدار وهككت المعنى قبل التسليم
او استر لكرها المستأجر يجب اجر المثل بالتمام ما بلغ فتمام
سائر الاجارات فان لا يبرأ فيه على المسح اه هذا المسح
فيه معلوم صحيح ووجب الاجر بالتمام ما بلغ ومنه بالاشتراك
دارا

كونه قبل دخول الشهر الثاني اما اذا دخل وضعت البلية
الدولي ويومها على ما اختاره ههنا مع المقد فيه ولتنسخ
الفسخ اهر لاقتها العقد الصحيح وهذا انقيل الجوز النسخ
وفي الهندية ولو فسخ في اثنائها الشهر لم يفسخ وقبل
به اذا خرج الشهر به كان يقول محدا بوضر لوقال في
اثنائها الشهر فسخت راس الشهر يفسخ اذا اهل الشهر
شهره ولو قدم اجرة شهرين او ثلاثة وقضى الاجر فلا
يكون لولد منها النسخ في قدر المحل جرت كذا في الشهي
ولو قال اجر تهك هذه الدار سنة كل شهر ويرهم جاز الاجماع
لان المدة معلومة والاجرة معلومة فتقوز فلا يكون كالحا
الفسخ قبل تمام السنة من غير عدد كافي البدايع وفي كل شهر
سكني المتاجرين في اوله هو يه الدول الملية الاولى ويومها
عروا وبه يقتي ثا رهند الى وجه عدول الما تن عن ما في
الكترون قوله وكل شهر سكني في اوله ساعة بان التجديد
بالساعة خلا في المفتي به فالاصح ان يهوى المشايخ قالوا انه
لوسكني من اوله ساعة مع العقد فيه لانه صار معلوما فتم
العقد فيه بضر ضيرها وهو القياس وفي ظاهره لو ايتى كل واحد
منها الخيار في الملية الاولى من الشهر ويومها لان في عتبار
الساعة حرجا عظميا والمقصود هو الفسخ في راس الشهر
وهو عبارة عن الملية الاولى ويومها عروا الذي الي ما
ذكره محمد في كتاب الامانات فمن حمله ليعتضن ويمنع
فلا يرس الشهر فقتضاه في الملية التي يهرل فيها الملال
اوفي يومها لم يجتفت استحقاقا من يلغي وفي البنازيتي وفي

مصدر كانت مصدر محوي ومثله كل سنة كما هو ظاهر
الشهر كورثا لا وكذا كل اسبوع ونحوه ذكره الخبير الربلي وكذا
لواستاجر ثورا يلجن عليه كل يوم بدره طوري نكنا مع
العقد في شهر واحد وفي سنة او في اسبوع ففقط ونسند
العقد في البنا في لجها لنها اي جهها التجلة لمدة والاصل انه
اي الثاني مني دخل لفظ كل فيما لا يبرر مستها لا الاشهر
تقبي اذا ناه قال الزيلعي لان كلمة كل اذا دخلت على مجهول
وافراد معلومة انصرف الى الواحد ككونه معلوما وقصد
في الباقي لجوها التكا اذا باع صبرة من طعم كل قعير بدره
فانه يجوز في قعير واحد فكذا وهذا عند ابي حنيفة
ظاهر لانه سوى البابين وهما واقفا وفي الشهرين وراجا
العقد في المثل في الصبرة والفرق اما ان الشهرين لا يبرر
لها فلا يمكن طرح الجها لثقيها والصيغة متنا هية فترى
المصالة بالكيل فلهذا اجازته في الكل ولا معني لقول من
قال من المشايخ ان العقد صحيح في الشهر الثاني والثالث
لتعامل الناس لان التعامل اذا كان في ثلها للدليل لا يعتبر
واذا انما الشهر فكل واحد من المتاجرين فسخها اي
الاجارة بشرط حصول الاجرة فان كان غايها لا يجوز بالاجماع
وقيل لا يجوز عندهم الا بمحضه الاخر وعدا بي يوسف يجوز
وكا نه بني على الفسخ بشرط الخيار بيني وبينك اذا غاب
ان يجوز من اخراة انقضى الشهر صم للاخر في الثاني والفسخ
الاول كما في جامع الفصولي اي لا نه يقتصر في الفسخ في
يفتقر في الصريح واشترط الشيخ الوجهي في جواز النسخ
كونه

بما لم يسم اجرا كل سنة قال الاقطع وعلى هذا لا يخفى لاجره
 وانه سبب صح وان لم يذكر فمسط كل سنة ولو قال يقطع
 كل شهر بانه كانت بالف وما يتبين ويكون الثاني ضحى
 للاول كالوابع بالف ثم بالثروا مستكمل في الثانية باذله
 جلي ضحا واذا اجارة ينبغي ان تكون الاجارة في الشهر
 الاول ثم يجدد بحسب كل شهر كالوقال اجرت هذه الدار
 كل شهر بكذا قال النقيب ابو الميث انما يحمل هذا فسخي الاول
 اذا قصد ان تكون اجارة كل شهر بانه اما اذا وقع غلط في
 التفسير لا يلزمه الا الالف لانها لم يقصد فسخ الاول فلو
 ادعى المخرج قصد الرجوع والمساخر الفلظ في التفسير قال ينبغي
 ان يكون القول للمخرج اما لانه المشكك فيكون القول له في بيان
 اول ان هذا ابتداء ظاهر فيكون القول لمن يدعيه كالوقال ضحا
 على البيع تلجئة واختلنا في البناء لا ابتداء حموي ويقسم الاجرة
 المذكورة اجارة للسنة متلدا على الا شهر سوت لا يفضل شهر
 على شهر ولا يعتبر تفاوت الاسعار باختلاف الزمان واول
 المدة في اجارة السنة ما سمى ان سمى بان يقول من شهر
 رجب من هذه السنة ههنا اذا لم يكن فيه خيار شرط فان كان
 فنى وقت شرطه كما في الكافي والابان لم يسم فوقت العقد اي
 عتيبه هو اولها لان الاوقات كلها سوف في حكم الاجارة وفي
 مثله يتعين الزمان الذي يلي العقد كالا جاز في الوابع الي شهر
 واليهي في الا يكمل شهرا ولا نه لولم يتبين عتيبه لم يتبين
 صار منكرا لاجره ولا به تنطال الاجارة والظاهر انهما ان يمتد
 العقد الصحيح فتعين عتيب العقد فخلد في الصدم حيث لا يتبين

اجارة كل شهر بكذا الاصح ان وقت الفسخ اليوم الاول مع
 ليلة واليوم الثاني والثالث لان خيار الفسخ في اول الشهر
 واول الشهر هذا وعليه الفتوى اه ذكوه الصدم بالتهديد
 في واقعة ركنه غير بالصحيح دون الفتوى وهذا خلاف
 الفتوى المذكورين قبل وقد صرح بان الفتوى عليه فتا مل
 فيه وفي قول الحاج تيسا للزيلي وبه يفتي وقد قرأنا اذا
 تناقضت الشروح والفتاوي والاعتبار في الشروح فليقتط
 صح العقد فيه اي يصح في الشهر الاول وفيما بعده وليس
 للمخرج اخرج اي المتاجر الذي سكن من اول الشهر يوما
 وليلة حتى ينتضي الشهر الا بعدد اري فيفسخها بما علم
 انما تخرج بالاعذار كما تنسبه في عدم الاخراج لو جعل
 المتاجر الذي استاجر الحانوت كل شهر بكذا ولم يسم حلة الا
 اجرة شهرين فاكثرت الشهرين فليس له اخرج في قدر
 ما جعل فيه كونه لا يسمى بمشي لان ما جعل اجرة كان متيقنا
 ولا جرة فيه فارتفع فساد به بقي الفساد فيما بعده من يوم
 وقد قدما قريبا عنه اي في خالف في صحى المخرج لكل اي
 كل ما اراد عقد الاجارة عليه ولذا قال اي حلة شهرين معلومة
 لان يقول اجرت هذه الدار عشق اشهر كل شهر بدبرهم فيصح
 العقد كقولنا لان اي لعدم لانه لم يوجد حتى يحكم بمرور الم
 واذا اجرها اي العيب المتأخرة من حانوت او في السنة
 كذا اي بعترة درهم صحا لمقتدوان للوصول لم يسم المجر
 او المتاجر اجركل شهر لان المنفعة صارت معلومة ببيان
 المدة والاجرة معلومة فيصح وكذا لو قال اجرت عشرة اعلم
 بانية